

إخواني الأقباط

جمال البنا

المحتويات

• فهرس

• مقدمة

الباب الأول

طبيعة الأقلية القبطية

• الفصل الأول : أقلية ولكن مصرية

الباب الثاني

خيارات تقديرية

• الفصل الأول : الخيار الأصولي (١) -

• الفصل الثاني : الخيار الأصولي (٢) -

• الفصل الثالث : الخيار الأصولي (٣) -

• الفصل الرابع : خيار المواطنة

• الفصل الخامس : خيار التمثيل النسبي

• الفصل السادس : خيار التحدي

• الفصل السابع : خيار هدم المعبد

• الفصل الثامن : التعايش الإيماني

الباب الثالث

مؤثرات تترفق على الاختيارات

• الفصل الأول : اللبس التاريخي

• الفصل الثاني: ظهور جماعات العنف الشاردة الإسلامية

• الفصل الثالث : سلطان الهوى و"الحساسية"

• الفصل الرابع : طموح القيادة

الباب الرابع

هموم ومطالب الأقباط

• خاتمة : دعوة للإصلاح الديني وتحرير العقول والقلوب

• ملحق

إخواني الأقباط

يصدر هذا الكتاب عن عاطفة حقيقية وعميقة هي أن كل نوي الأديان أخوة، وهذا ما يقرره الإسلام الذي يرى أن الدين واحد، والذي يعني بكلمة "الإسلام" سلام الوجه والقلب لله، وعلى هذا التكليف فقد اعتبر القرآن أن إبراهيم وإسماعيل وموسى وعيسى وكل الأنبياء والديانات التي يمثلونها تدخل في إطار الإسلام، وقال الرسول: إن الأنبياء أخوة أبناء علات (أي أبوهم واحد وأمهاتهم شتى) وهذا ما ينطبق بوجه خاص على الديانات الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، فأنبياؤهم يعودون إلى إبراهيم وإن اختلفت أمهاتهم ما بين سارة وهاجر ومريم.

بالإضافة فهناك علاقة خاصة بين الإسلام والمسيحية عبرت عنها الآية ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا وَالْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَّيْنَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾. {٨٢ المائدة}..

وداخل دائرة المسيحية فهناك علاقة أخص ما بين الإسلام وأقباط مصر، فأم العرب التي ظهر منها بنو الإسلام هي هاجر المصرية.. ولأن مارية القبطية هي التي أنجبت للرسول إبراهيم، الذي لو عاش لأعاد مرة أخرى ذكرى جده الأعلى "إبراهيم".

وكما هو معروف فإن أقباط مصر كانوا يعانون أشد صور الاضطهاد من البيزنطيين. وعندما دخل عمرو بن العاص مصر أنقذ الأقباط من هذا الاضطهاد وأعاد البابا بنيامين الذي كان هاربا من عصف البيزنطيين إلى منصبه وأعطاه كافة الحرية؛ فكان هذا ميلادًا جديدًا للكنيسة القبطية الحرة والمعلنة..

وقد تعرض الأقباط خلال الحكم الإسلامي لما تعرض له المسلمين من مد وجزر، وقاسموهم السراء والضراء، ودخلوا في الإسلام أفواجًا وتكلموا العربية وأصبحوا جزءًا لا يتجزأ من نسيج المجتمع المصري والوطن المصري. وما معظم المسلمين إلا من الأقباط الذين أسلموا على مر العصور، والذين وصل منهم الكثير إلى أعلى المناصب، بل تولى أحدهم مشيخة الأزهر وهو الشيخ محمد المهدي، وكان

له دور بارز خلال الحملة الفرنسية وحكم محمد علي، ومن قبله كان أحد قراء القرآن السبعة ورش من أصل قبضي، الذي قال عنه الشيخ محمود الحصري "شيخ القراء المحققين وإمام أهل الأداء المرتلين".

وقد انعكست التطورات التي حدثت للمجتمع المصري من انقلاب ٥٢ على الأقباط. ومثلت لهم ردة عن مصر الليبرالية التي بدأت بثورة ١٩ التي صهرت كل الاختلافات في بوتقة واحدة. وظل دور الأقباط بارزاً حتى جاء حكم العسكر فتجاهلهم ونشأ عن ذلك إغفالهم في بعض الحالات.

ويعالج الكتاب هذه القضية فيعلن أولاً أن الأقباط أقلية، ولكنهم يتميزون عن كل الأقليات بأنهم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع، لا يفرق بينهم وبين المسلمين إلا الدين، وهو في الحقيقة - كما ذهبنا - يمكن أن يكون - في النهاية - عامل تجميع، ويرى الكتاب أن أمام الأقباط عدة خيارات: أولها ما أطلق عليه الخيار الأصولي، أي الذي يعود إلى أصول المسيحية التي ترى أنها - والكنيسة - يجب أن تبتعد عن كل ما يمت إلى الحكم والسلطة؛ لأن المسيحية هي دين الخلاص الروحي، وهذا ما تفسده تماماً تيارات السياسة

والسلطة وما يكتنفها من أطماع وإغراءات ومصالح كلها دنيوية، وكلها بعيدة كل البعد عن عالم الروح.. ويستشهد بكلام المونسيور موسى الذي كتب رسالة عن الدين والوطنية سنة ١٩٢٠ أوضح فيها بكلام السيد المسيح والرسولين بطرس وموسى أن ما تريده المسيحية هو: الحرية في الإيمان وفي ممارسة الشعائر، وعلى المسيحي أن يخدم بأمانة وإخلاص أي نظام سياسي يحقق له هذا، كما استشهد بكلام الراهب المتجرد متى المسكين، والخيار الآخذ هو خيار المواطنة، وهو حق مشروع للأقباط بحكم ميلادهم على أرض الوطن. وكل من يولد على أرض الوطن ويعيش فيه يعد بحكم الواقع "مواطناً"، وقد أقر الإسلام هذا المبدأ عندما وضع الرسول دستور المدينة الذي جعل فيه الأنصار والمهاجرين واليهود "أمة واحدة للمسلمين دينهم ولليهود دينهم...".

وهناك خيار آخر أفضل من المواطنة هو "التعايش الإيماني" الذي يجمع ما بين المسلمين والأقباط باعتبارهم جميعاً يؤمنون بالله. فهم أخوة في هذا الإيمان، وهم جميعاً مدعوون للتآخي والتوحد إزاء هجمة العولمة التي تريد في

حقيقتها الإطاحة بالأديان جميعاً وما تمثله من قيم الخير والتقوى والمساواة والمحبة والعدل، وتجعل العالم سوقاً، وتحل "آليات السوق" محل القانون وتطمس دور الدولة... الخ.

وعلى نقيض هذا الخيار يوجد خيار التحدي، وهو في الحقيقة ليس خياراً بقدر ما هو موقف؛ لأن الأقلية التي تتراوح ما بين ٥% و ١٠% من السكان لا تتحدى ٩٥% أو ٩٠%، ولكن هذا الموقف يحدث عندما يؤدي الطموح بالكنيسة التي تتخذه لإجبار السلطات للتجاوب معها. وقد كانت الكنيسة المصرية على اختلاف العهود تعيش في سلام دائم مع السلطات، وكان حكام مصر من محمد علي حتى فاروق، بل وحتى عبد الناصر يقدرون آباء الكنيسة، كما كان آباء الكنيسة يعترفون بهذا، ولكن الكنيسة المصرية دخلت دوراً جديداً عندما تولى أمرها البابا شنودة الثالث الذي أراد أن ينهض بالكنيسة وأن يخوض بها غمرات الدنيا؛ فأوقعه هذا في صراع مع الرئيس السادات الذي اضطر إلى إبعاده إلى دير البراموس. وكانت تجربة مريرة وسيئة ولا تزال تلقي بظلالها السوداء على العلاقة ما بين الأقباط والسلطات.

ومن الحق أن نعترف أن السلطات لم تقف الموقف اللازم إزاء مطالب الأقباط. وقد كان يمكنها أن تدرسها وتظهر الحقائق من المزاعم، فتجري تعدادًا يوضح نسبة عدد الأقباط على أن يشترك في إجراءاته عناصر قبطية وأن يخضع لرقابة منظمات المجتمع المدني دفعًا لأي شكوك، وإذا وجد تمييز يحيف على الأقباط في الوظائف فيجب أن تبعده وتجعل المعول هو الكفاءة، كما أنه من غير المفهوم إبقاء قيود على إقامة الكنائس.. وأسوأ من هذا كله أن لا يبحث النظام عن طريق لتمثيل الأقباط في مجلس الشعب. إن حقيقة أن الأقباط مبعثرون على أرض الوطن من الإسكندرية إلى أسوان جعلتهم أقلية في كل الدوائر. وجعل احتمال الفوز محدودًا ما لم تمتلك المجتمع روح ثورة ١٩٠٩، وكان يجب أن تدرس الحكومة هذه المشكلة وتنتهي إلى حل لها.

وأخيرًا فهناك خيار التمثيل النسبي الذي رفضته أغلبية الأقباط عند وضع دستور ١٩٢٣، ولكن يبدو أنه قد يكون الحل الذي يقطع الطريق على الشكاوى والمزاعم.

وينتقل الكتاب إلى باب جديد "عوامل تؤثر على الخيارات" فيذكر منها اللبس التاريخي وجناية الطموح. وظهر دعوات "الرافضة الجديدة" أي تلك المجموعات

المتشددة التي يغلب عليها التعصب وضيق الأفق والنظرة الأحادية... الخ.

ويختم الكتاب بدراسة تستعرض مطالب كما عرضها الكاتب القبطي المعروف مريت غالي في تقرير قدمه بالروينو إلى المسؤولين وأحبائي المسلمين"..
والكتاب يأتي في وقته وهو يعالج القضية بطريقة، ومن منظور يختلف عن المعالجات المألوفة..

مُتَلَمِّمًا

من طريق الأشواك والخصام إلى واحة الود والسلام

أريد بهذا الكتاب أن يخلص مصر من إحدى اللوثات العارضة التي أصابت ثوبها الأبيض الناصع وأوجدت توترًا بين الأغلبية المسلمة والأقلية القبطية. وهما معًا شعب واحد، عاش حياة واحدة في السراء والضراء الحلوة والمرّة، وتعرضوا معًا لعسف بعض الحكام الظلمة الذين حكموا في القرون الوسطى كما سعدوا عندما بدأت مصر تدخل العصر الحديث وتشرف عليها أنوار المعرفة والحرية..

ويرى الكتاب أن هذه اللوثة التي وضعت البلاد على طريق الأشواك وأوجدت ما سمي بـ "الفتنة الطائفية"، وإن كان لها أسباب عديدة سنشير إليها في خاتمة الكتاب، فإن أسبابها المباشرة ثلاثة:

أولاً: ظهور الجماعات الإسلامية الشاردة، الضالة المضلة التي قدمت فهمًا مغلوطًا، وسيئًا للإسلام أوقع الخوف

في نفوس الأقباط، كما لجأت إلى ممارسات عمقت وأكدت المخاوف.

ثانياً: السياسة التي انتهجها البابا شنودة وخالف بها الخط المقرر الذي اتبعه كل آباء الكنيسة، والتي توحى به روح المسيحية، انسياقا وراء طموح هو النهضة بالكنيسة وإعلاء شأنها، وقاده هذا لأن يستأثر بتمثيل الأقباط في كافة المجالات. فاقتحم غمرات المشاكل الدنيوية، كما حكم الكنيسة بطريقه أقل ما يقال فيها إنها غير ديمقراطية، ويمكن أن تكون بيد حديدية، وليس هذا شأن آباء الكنيسة وإنما هو شأن الملوك والأباطرة الذين يريدون الحياة الدنيا.

ثالثاً: السياسة التي اقترنت بظهور السادات؛ نتيجة لأنه أراد الانفتاح من ناحية، والاستئثار بالسلطة من ناحية أخرى، والابتعاد بالدين عن السياسة والزج به فيها؛ وبهذا كانت سياسته متخبطة، وبدأ كما لو أن الحكومة تكره الأقباط ولا تحب المسلمين وتعوق إجراءاتها بيروقراطية عريقة بحيث لا تحسم المشاكل ولا تحرص إلا على البقاء في السلطة ولا تعرف لمعالجة المشكلات إلا البطش الأمني.

ومن الواضح أن هذه الثلاثة لا علاقة لها بأصول فكرية، أو عقيدية فإنها إنما ترتعن ببقاء أصحابها. وقد عرفت الجماعات الإسلامية خطأها بعد أن دفعت ثمنه باهظاً، وأعلنت توبتها في عدد من الكتب ولا ينتظر أن تعود أو تقوم لها قائمة. كما أن البابا شنودة قد تبين أن ثمة بدائل أفضل من سياسته القديمة فلم يلجأ إلى أسلوب التحدي الذي اتخذه في أعقاب حادثة الخانكة، وعندما وقعت أحداث الكشح، وهي أسوأ بمراحل من أحداث الخانكة، وإن كان موقفه إزاء أحداث الإسكندرية في الأسبوع الأخير من أكتوبر سنة ٢٠٠٥ يمثل تراجعاً، ولكن البابا شنودة - كائنا من كان - ليس هو الكنيسة، ولا هو مخلد.

أما السياسة التي نهجتها الحكومة فقد جاوزت عمرها. وهي تعيش الآن في عمر إضافي لا بد أن ينتهي قريباً.. وبهذا تزول الأسباب التي أدت إلى هذه الغمة والسحابة التي ظلت سماء مصر النقية الصافية.

وقد يقول قائل هل لديك من الأسباب ما يجعلك تعتقد أننا بعد زوال هذه الأسباب الثلاثة سنترك طريق الأشواك ونصل إلى واحة الورد. فأقول نعم بكل تأكيد. وهذا التأكيد يعتمد على أسباب أصولية منها طبيعة الشعب المصري التي

تتسم بالدماثة والسلام والاعتدال، والتي تنفر من كل عنف وقسوة. وأن هذه الطبيعة قادرة على صهر الاختلافات في بوتقتها. ويدلنا التاريخ أن هذه الطبيعة استطاعت أن تستوعب كل الوافدين على مصر، ولو كانوا من غير أبنائها فما بالك بأبنائها.

وأهم من هذا أن المسيحية والإسلام يتلاقيان تلاقيا سعيدًا طبيعيًا يكمل كل منهما الآخر. فالمسيحية لم تدع لنفسها ملك هذه الأرض ولم تضع في شريعته فرائض في الحكم أو السياسة، وهي بعد تقوم على المحبة والإيثار حتى بالنسبة لأعدائها، وهذه طبيعة تجعلها تتلاقى مع الإسلام الذي اعترف بها وجعل من مريم سيدة نساء العالمين، وتحدث عن السيد المسيح حديثًا يكاد يكون مسيحيًا فهو "كلمة الله"، وروح منه، وقد نسب إليه من المعجزات ما لم تنسبه المسيحية، مثل أن يتكلم في المهد.. وقرر الإسلام أن أشد الناس مودة للذين آمنوا ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَّيْنَ وَرَهْبَانًا وَآنَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾. وإذا كان المثل الأعلى للمسيحية هو الحب، فإن المثل الأعلى للإسلام هو العدل. وهما يكملان بعضهما البعض ويكونان عنصرين لازمين لا يغني أحدهما عن الآخر لقيام المجتمع الصالح..

ولئن لم تعترف المسيحية في كتبها بالإسلام. فذلك لأنها كانت سابقة عليه، وما كان يمكن أن تعترف به ولما يبدأ. أما الإسلام الذي جاء بعدها فإنه اعترف بها بوجه خاص؛ لأنها أقرب الأديان إليه، وليس بين محمد وعيسى من نبي يفرق بينهما. على أن الإسلام يؤمن بتعددية الأديان وأن هذه التعددية ليست شيئاً إداً أو يقبل على مضض، أو أنه ضرورة سيئة، على العكس إن الإسلام يرى أنها الأمر الطبيعي اللازم، وقد عبر عن ذلك عندما قال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾. واستتكر تلك العاطفة التي تخطر في نفس كل داعية أن يؤمن به الناس جميعاً ﴿أَفَأَنْتَ تَكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾.

ولم يحرم أصحاب كل الأديان الأخرى من نعمة الله ورحمته ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ {٦٩ المائدة}..

وهناك بعد أصرة خاصة تربط الإسلام بمصر، فإن هاجر أم إسماعيل ابن إبراهيم الأب الأعلى للديانات الإبراهيمية الثلاث - مصرية بحيث يمكن أن يقال: إن العرب المسلمين الأول فيهم دماء مصرية. وقد كادت تلك الواقعة الباهرة أن تتكرر عندما أنجبت مارية القبطية للرسول

ابنه إبراهيم.. الذي مات طفلاً لأن الله تعالى أراد لحكمة يعلمها، ألا يكون للرسول ولد..

إن الإسلام عندما أبد التعددية الدينية، فإن معنى هذا أنه أبد سياسة "التعايش"، إذ ماذا تكون العلاقة بين أصحاب هذه الديانات المتعددة التي أرادها الله نفسه؟. هل يعقل أن يكون التخاصم أو التفاخر أو حتى القتال لتكون الدنيا معسكر حروب ودماء؟ هل يعقل أن يكون الحياد الذي هو كحد السيف لا يستقر عليه أحد؟ ولماذا يكون هذا وذلك وهناك سبيل "التعايش الإيماني" الذي قرره الآية ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. {٨ الممتحنة}.. فهذه الآية تقرر أن يكون البر والعدل هما سياسة المسلمين نحو ذوي الأديان الأخرى، وهذه العلاقة التي تتبع من القرآن تتفق مع روح الإسلام وروح المسيحية، فلماذا لا نعيش مسلمين وقبط في حب وبر ووفاء، وقد وجه القرآن المسلمين لأن يقولوا ﴿أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمُ وَالْهَذَا وَالْهَؤُلَاءِ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾. {٤٦ العنكبوت}..

لماذا لا يكون القبطي قريباً من المسلم، ويكون المسلم أخاً للقبطي. إنني عندما قلت "إخواني الأقباط" كنت أصدر عن إيمان عميق بأن هذا أمر حقيقي. إن أخوة الإيمان

تجمعنا، وإن عناصر الائتلاف بين المسيحية والإسلام توحد
بيننا، وإن طبيعة مصر السمحة تفترضه، فليست هي كلمة
"بروتوكولية" ولا مجاملة، إنها حقيقة يمكن أن تكون واقعاً
عندما يحسن فهم الإسلام وفهم المسيحية على سواء..

من أجل هذا كانت خاتمة هذا الكتاب دعوة للإصلاح
الديني وتحرير العقول والقلوب من الغشاوات التي ترسبت
على الأديان طبقة بعد أخرى حتى حجبت حقيقته، دع عنك
أثر المؤسسة الدينية في احتكار الدين وفرض سلطتها على
العقول والقلوب...

إن الانتقال من طريق الألغام والخصام إلى واحة الود
والسلام ليس حلاً ولا مستحيلاً إنه ممكن، بل هو الأمر
الطبيعي، ولكن لا بد أن يسبقه الإصلاح الديني الذي يحرر
الدين قدر ما يحرر العقول والقلوب. وإني لأمل أن يكون هذا
الكتاب هو أول خطوة نحو طريق الود والسلام..

جمال البنا

القاهرة في

يناير ٢٠٠٦م ذو الحجة ١٤٢٦هـ

الباب الأول

طبيعة الأقلية القبطية

الفصل الأول

أقلية ولكن مصرية

ليس من سوء الحظ دائماً أن يكون فرد ما من أقلية كما يظن البعض. صحيح أن كونه فرداً في أقلية قد يحد من المشاركة في المشاعر والأحاسيس القومية، وقد يبعده في بعض الحالات عن التيار العام، ولكن طبائع المجتمع تقول إن الأقليات أكثر استشعاراً بالتضامن من الأكثرية. فالأقلية واعية، والأكثرية لاهية، الأقلية متعاونة، متضافرة، والأكثرية متباعدة متفرقة، وهذا ما يكسب الأقلية وزناً وقوة أكثر مما توحى به نسبتها العددية، فليس سيئاً في الحقيقة أن يكون فرد ما عضواً في أقلية، حتى وإن لم يعد هذا فضلاً وميزة، والموقف الأمثل أن نتقبل ما ارتضاه الله ونقول: "الخيرة فيما اختاره الله"، فقد شاء أن أكون فرداً من أقلية، وأقلية وسط أكثرية، وقبطية وسط إسلامية، فلنأخذ هذا الأمر على أحسنه".

وعند حديثنا عن الأقليات فإننا نضرب صفحاً عن تعريفات علماء الاجتماع الذين يطوفون بنا البحار السبعة ويعودون بنا عطشى، لأن الجزئيات التي لا حصر لها لديهم، تجعلنا نرى الأشجار دون الغابة.

كما لن نلجأ إلى القواميس ومعاجم اللغة عن معنى ومضمون "أقلية" لدى السادة اللغويين؛ لأن هؤلاء يحاولون التوصل إلى التعريف "الجامع المانع"، وهو إرث أخذوه عن المنطق الأرسطي، وكثيراً ما يجني على المعنى وإن حرص على الشكل.

وخير ما نأخذ به هو الفطرة، أو كما يقولون "المتبادر"، فعندما نقول "عين" مثلاً فإن المعنى المتبادر للكلمة هو العين التي يبصر بها الناس، وليس عين ماء أو غيرها مما لا يؤخذ به إلا إذا وجدت القرينة التي تفرض هذا المعنى الخاص.

فإذا نهجنا هذا المنهج، فأول ما يتبادر إلى الذهن عن معنى "أقلية" هو:

أ) معنى عددي، فالأقلية ضد الأكثرية، ولهذا فالأقلية تضم عددًا محدودًا قد يبدأ بـ ١% وقد يصل إلى ٥% أو ١٠% ليكون أقلية "معقولة" لها وزن ما. وقد تصل

النسبة إلى ٣٠% وعندئذ تكون أقلية هامة يجب أن يحسب حسابها في كل الاعتبارات.

(ب) يقترن بهذه الصفة التي هي حكم العدد، الاختلاف في أحد المقومات الكبرى للمجتمع بحيث يجعلها هذا الاختلاف أقلية، فإذا كان للأقلية لغة تختلف عن لغة الأكثرية، فإن هذا يعزلها عن الأكثرية ويجعلها سجيناً عازلاً للغة، كما يمكن أن يكون هذا المقوم هو لون البشرة الذي هو أول ما تلحظه العين ويفرض عليها عازل اللون، وهو أول ما يلحظ في المجتمعات الأوروبية التي تؤمن بسيادة اللون الأبيض ودونية ما عداه. وأخيراً فقد يكون الدين الذي كان في العصور القديمة أبرز مقومات المجتمع، وقد كان قويا في أوروبا طوال العصور الوسطى، ولكنه فقد هذه الأهمية مع سيادة الفكر المادي، والعلمانية ... الخ، وإن احتفظ بها في الشرق.

ويغلب أن يؤدي فقد أحد هذه المقومات (ومن باب أولى كلها) إلى مضايقات تحول دون تشرُّب المجتمع لهذه الأقليات وتقبلها على قدم المساواة والتعامل معها بنجاح، فمن البديهي

أن اختلاف اللغة يحول دون ممارسة النشاط العام ويجعل صاحب اللغة المختلفة - ما لم يتعلم لغة الأكثرية - سجيناً في لغته الخاصة منعزلاً عن المجتمع، كما أن مقوم العرق أو الجنس كأن يكون من أصول أفريقية أو آسيوية وسط مجتمع (أوروبي/ أمريكي) فإنه يمكن أن يتعرض لتقييدات؛ لأن اللون اقترن في الذهنية الأوروبية بالمستوى الفكري والاجتماعي. فالجنس الأبيض هو وحده المؤهل للتعايش مع الحضارة الحديثة وكل الأجناس الأخرى أقل شأنًا وأحط منزلة، ويحاول الأوروبيون الآن التخلص من هذه العقدة المسيطرة عليهم بدرجات متفاوتة من التوفيق، أما عازل الدين، فكما قلنا إنه كان من أقوى الفوارق في العالم القديم، ولم يكن المجتمع الأوروبي القديم ليقبل فيه سوى من يؤمن "بدين الملك" فأى اختلاف - حتى لو كان داخل المسيحية نفسها كأن يكون الملك كاثوليكيًا والأقلية بروتستانتية فإن هذا يعرض الأقلية للمذابح أو الطرد. ولكن هذا المقوم فقد أهميته في المجتمعات الأوروبية الحديثة، ولكنه ظل قويا في الدول الشرقية التي يعد الدين فيها أصلاً للقيم والضمير وجذراً للتاريخ والتشريع.

هل أقباط مصر أقلية ؟.

في ضوء ما سقناه في الفقرة السابقة يثور التساؤل: هل أقباط مصر أقلية؟ لقد ارتفع هذا السؤال عاليا عندما أراد مركز ابن خلدون عام ١٩٩٤ إقامة مؤتمر عن الأقليات تتضمن الأقباط، إذ بادر الأستاذ: محمد حسنين هيكل فأرسل خطابًا مفتوحا في ٢٢/٤/١٩٩٤ إلى الأستاذ: جمال بدوي، رئيس تحرير جريدة الوفد، يستنكر اعتبار أقباط مصر أقلية، وما إن نُشر حتى أثار زوبعة من التأييدات والمناصرات من الدوائر المسلمة والقبطية على سواء، وأدى إلى شن غارة شعواء على مركز ابن خلدون؛ بحيث اضطر لعقده في غير مصر، وأكد الأستاذ: محمد حسنين هيكل مقولة أن الأقباط جزء لا يتجزأ من نسيج شعب مصر، وأن اعتبارهم أقلية يشق وحدة مصر^(١).

هل كان الأستاذ هيكل محققًا من الناحية الموضوعية، أو أنه كان يكرر ما كرهه طوال رئاسته للأهرام من مغالطات

(١) وقد رجع معظم المؤيدين للفكرة، بما فيهم صاحبها الأستاذ: محمد حسنين هيكل عنها، وإن احتفظ بها وفي الحلق شجا، فريق آخر على رأسهم البابا؛ لاعتبارات عديدة ارتأوها..

تحت عنوان: "بصراحة!؟" لقد عالج هذه النقطة كاتب قبطني نابه لا يمكن أن يتهم بالتعصب هو الأستاذ محب زكي في مقال له في مجلة "المجتمع المدني" (٢٦ مايو ١٩٩٤) باللغة الإنجليزية تحت عنوان: "تجاهل الأقلية القبطية وهم خطر"، فقال: إنه وإن كان يعترف بما في مقال الأستاذ هيكل من تحذيرات، فإن من الخطر أيضاً أن نهرب من معالجة المشكلة، وأن واقع الأقباط هو أنهم أقلية بكل معنى الكلمة. واعتبر أن من مقومات "الأقلية" وجود تمايز ضدها في الوظائف أو حرية ممارسة العقيدة الخ... وأن هذا وحده هو ما يجعل أقباط مصر أقلية مع أنه قرر أن ما يجعل من مجموعة ما أقلية هو أنها تختلف في أحد المقومات الرئيسية (من الجنس أو الدين أو اللغة) وأنها عددياً تمثل قلة. لم يعلق الكاتب أهمية كبيرة لهذين لأن الشعب المصري تجاوزهما وللصفة الفريدة للأقباط وهي أنهم مصريون - حتى قبل الفتح الإسلامي ودخول الإسلام، وأن معظم المسلمين إنما كانوا أقباطاً أسلموا خلال القرون الطويلة للحكم الإسلامي، ومع هذا فإن الدين هو في أصل طبيعة "الأقلية"، أما ما أشار إليه من تمايز في الوظائف أو الخط الهمايوني.. فإنهما أقل

عوامل في تأسيس وطبيعة الأقلية القبطية، وجعلها أقلية كما سنوضحه فيما بعد.

ورأينا الخاص أن أقباط مصر جزء لا يتجزأ من تاريخ مصر ومن نسيج شعبها، ونحن لا نرى اختلافا في اللغة وهي أقوى عناصر وحدة المجتمع، كما لا نرى عازل اللون أو الاختلاف في تركيب الجسم، فكما قلنا إن معظم المسلمين كانوا أقباطاً. الفرق الوحيد هو اختلاف الدين. وهذا الاختلاف هو الذي يجعلهم أقلية لأنه يكتسب أهمية كبرى وله صفة مقدسة، مكيئة، يستوي في ذلك المسلم والقبطي.

ولكن هذا ليس من شأنه أن يوجد صراعاً بالضرورة أو حتى انعزالاً لأن الإسلام صرح بأن أشد الناس مودة للذين آمنوا هم النصارى، وقال: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. وأوصى الرسول بوجه خاص بأحماثة الأقباط الذين منهم جاءت مارية التي أنجبت للرسول ابنه إبراهيم، كما جاءت منهم، قبل هذا، هاجر أم إسماعيل الذي ينسب إليه الرسول.

كما أن الإسلام يعطي المواطنة لكل من يعيش على أرض الوطن بصرف النظر عن دينه؛ لأن هذا من طبائع الأشياء، فكلمة مواطن تعود أصلاً إلى الوطن، ومن يعيش على هذا الوطن يصبح مواطناً، وقد قرر الإسلام هذا الحق عندما أثبت الرسول في صحيفة المودعة - التي يطلق عليها المحدثون دستور المدينة - أن المهاجرين، والأنصار، واليهود الذين تحالفوا مع الأنصار، وأقاموا فيها رغم أنهم كانوا من ناحية الجنس والدين ليسوا عرباً أو مسلمين، قرر الرسول أن هذه الفئات الثلاث "أمة واحدة. للمسلمين دينهم وللإهود دينهم"، ومن ناحية ثانية فإن المسيحية كدين يقوم على الخلاص الروحي وينفض يديه من كل شئون الحكم والدينيات. "مملكتي ليست من هذا العالم" أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله". وأكد الرسول بطرس أن على المسيحيين جميعاً أن يخدموا الدولة بإخلاص وأمانة ما دامت لا تمس دينهم، وكتب اثنا سيوس - وهو رأس الكنيسة القبطية - إلى الإمبراطور أن ليس من حقه أن يتدخل في شئون دينهم، كما أنه ليس من حقهم أن يتدخلوا في شئون ملكه، فوجود إسلام هذه طبيعته ووجود مسيحية هذه طبيعتها لا يمكن أن يؤديا

إلى صراع، ولا يمكن القول إن هناك سببا أصوليًا لفرقة أو فتنة.

من أين إذن جاء النزاع والتوتر الذي أخذ تعبير "الفتنة الطائفية"؟.

لعدد كبير من الأسباب، مهمة هذا الكتاب إيضاحها فيما يلي من فصول، وحسبنا أن نقول إن أبرزها الجهل بحقيقة الدين، وافتقاد معنى الحرية، واستغلال الدين لتحقيق مطامح دنيوية، سياسية أو اقتصادية الخ... وكذلك لسلبية الحكومة وعدم معالجتها المشكلة بمجرد أن تظهر أعراضها إلى غير ذلك مما سيقراه القارئ في الفصول التالية..

* * *

قلنا في مستهل هذا الفصل إنه ليس سيئاً دائماً أن تكون مجموعة من الشعب "أقلية"، ولأن هذا الوضع بقدر ما ينقصها فإنه يمكن لو كانت هذه الأقلية ذكية، أن يكسبها مزايا تعوض وتزيد عما خسرت.

ومدرسة الأقلية، والمثال الفريد لهذه الحالة هو الأقلية اليهودية. فما من جنس كرهه الأوروبيون طوال عصورهم القديمة حتى مشارف العصر الحديث - كما كره اليهود. لقد

رأهم جنسًا لا يمت إلى الجنس الأوروبي الآري، الأشقر، ورأهم دينًا المسؤولين عن صلب المسيح، وليس ما يماثل هذين في إثارة العداوة والبغضاء.. ولهذا تعرضوا على مرّ العصور لاضطهاد شنيع، فصودرت أموالهم وقتل رجالهم، وسُبيت نساؤهم. وفي حالات عديدة أبعادوا كلية عن البلاد. واقتزنوا في الفكر الأوروبي بالجشع والرياء والكيد للمسيحيين.

لم يستسلم اليهود لهذه العاصفة التي اقتلعتهم مرارًا فكانوا يعودون، واستطاعوا بتطبيق سياسة مرسومة استلهموها من واقع التجربة وتوصلوا إليها بما عرفوا به من ذكاء واستطاعوا في النهاية ليس فحسب أن يتغلغلوا في أعماق المجتمع الأوروبي بل أن يهيمنوا عليه ويمسكوا بزمام الأمور.

كيف استطاعوا تحقيق هذه المعجزة؟.

بوسائل عديدة، كان منها أنهم لم يبرزوا حقيقتهم اليهودية، لقد تكتموا، فتسموا بأسماء أوروبية، ومارسوا العادات الأوروبية وتحذثوا باللغات الأوروبية واندمجوا في المجتمع الأوروبي لدرجة أن الأوروبيين لم يكتشفوا أنهم

يهود، إلا عندما ماتوا واتبعت في طقوس الصلاة عليهم ودفنهم طقوساً تختلف عما يتبعه المسيحيون، وكان مما دعم هذا أنهم توصلوا بوسائل عديدة - إلى إلغاء ذكر الدين في شهادات الميلاد والأوراق الرسمية.

وكان هذا أمراً طبيعياً لأن اليهود في رغبتهم المؤكدة للاندماج في هذا المجتمع الأوروبي - وصلوا إلى درجة ضحى فيها بعضهم بدينهم واعتنق المسيحية (كما اعتنقوا الإسلام في تركيا) ولكنهم مع هذا، ومع تغيير دينهم - ظلوا يهوداً واحتفظوا بكل التراثات الجينية لليهود.

ولم تكن تلك تضحية كبيرة، لأنهم كما قلنا احتفظوا بالطبيعة اليهودية، ولأن هذا التحول مكنهم من الوصول إلى أعلى المناصب السياسية التي كان الوصول إليها مقصوراً على المسيحيين كمشغل مناصب الوزارة، بل والوصول إلى رئاسة الوزارة ورئاسة حزب المحافظين كما في حالة دزرائيلي الذي دخل النصرانية بدخول جده، ومن ثمّ أبيه، ثم هو فسمحت هذه المدة القصيرة له برئاسة الوزارة، وإن لم تمنح طبيعة اليهودية، بل إنه كان في رواياته - وقد كان

روائيا قديرًا - يتفاخر باليهودية التي وصلت إلى المعرفة
عندما كان الإنجليز في الكهوف والغابات..

كما أن هذه الخطوة - مكنتهم من تطبيق جزء من
سياستهم كان يستهدف إضعاف الوعي الديني لدى الأوروبيين
بمختلف الوسائل مثل دراسة المقارنة التي تثبت أن الأديان
"ظاهرة اجتماعية" وليست وحيا سماويا. وإيداء الشكوك فيما
تضمنته الأنجيل، وإعلاء النزعة الدنيوية وساعدهم على
النجاح في هذا سفاهة الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى
وانحطاط مستوى البابوات. وبقدر ما كان الإصلاح
البروتستنتي محقاً في ثورته على طقوسية الكنيسة، وتقديس
أو حذف البابوات وعصمتهم، بقدر ما نالت من صميم
الطبيعة الدينية بحيث أصبحت بعض مذاهب المسيحية ديناً
دنيوياً، دعم الاتجاه الدنيوي وساعد على ظهور الرأسمالية
وانتصارها وكسبوا هذه الجولة بإبراز العلمانية التي لا
تقتصر على الفصل بين الدين والسلطة (وهو أمر حميد)
ولكن القضاء على فكرة وجود الألوهية، ووجود دار آخرة،
وهاتان - فكرة الألوهية ووجود الدار الآخرة - هما ركيزتا
كل دين..

هذا في الوقت الذي احتفظوا فيه - ولكن لأنفسهم -
بلغتهم الخاصة، وبدياناتهم وصلواتهم.

وقد مثلوا هذا الدور بالنسبة لتركيا عندما أسلم "يهود
الدونمة" وكانوا وراء إلغاء الخلافة، ودفع ضباط "الاتحاد
والترقي".

ولكن كل هذا لم يكن كافياً، وقد توصلت الأقلية اليهودية
إلى هيمنتها لأنها استهدفت العلم والمال.

عرف اليهود أن العلم يقودهم إلى السلطة، وإلى
الاختراع وإلى الاكتشاف، فحرصوا عليه. وقد تجد يهودياً
فقيراً، ولكنك لا تجد يهودياً جاهلاً..

أذكر أنني عندما كنت في الطائرة التي توصلني إلى
الولايات المتحدة عام ١٩٨٣ التقيت بأستاذ مصري يشغل
منصباً رفيعاً في الأمم المتحدة. كما كان أستاذاً بالجامعات
الأمريكية، كان هو الذي لفت نظري إلى هذه الظاهرة قال
"ليس المال هو الذي أبرز اليهود كما يتصور الناس. إنه العلم
قبل المال. وقال إنه وجد في فصل الدكتوراه بأحد الجامعات
٥٠ طالبا، منهم ٢٩ يهودياً.. واليهود في الولايات المتحدة
قرابة ٦ مليون من ٣٠٠ مليون..."

وكان المال هو الوسيلة الثانية للبروز والظهور، وقد لجأ إليه اليهود من أيامهم الأولى، وعندما حرمت المسيحية الربا على المسيحيين، فإنها فتحت الباب أمام اليهود ليمارسوا هذه المهنة لأن التوراة وإن كان يحرم على ممارسة الربا مع اليهود، فإنه يبيح بل ويأمر ويكاد يحرض - على ممارسته مع الغريب - وهكذا مارس اليهود هذه المهمة مهنة الإقراض بربا فوضعوا أيديهم على المال بصفة مباشرة، ثم صعدوا بهذه المهنة إلى البنوك وجعلوها "تخلق النقود" وتفتح ما تشاء من "عملات ائتمانية".

إننا في هذه الإمامة السريعة بالطرق التي توصلت بها الأقلية اليهودية للوصول إلى درجة عالية من الأهمية في المجتمع الأوروبي الأمريكي - أردنا بها مجرد التعرف على وسائل تغلبت بها الأقلية على نفسها كأقلية.

لقد فطن اليهود إلى أن العلم هو الطريق السلطان للثروة.. وفي الوقت نفسه الطريق المفتوح - فأكبوا عليه وعنوا به ووصلوا إلى غاياته حيث أصبح معظم العلماء، والمخترعين، والمكتشفين منهم، كما مكنهم من أن يشغلوا

مناصب الرئاسة في الجامعات وفي مراكز رسم السياسات
واتخاذ القرار.

ويمكن القول - بكل تأكيد - أن العلم - قبل المال -
كان هو الباب الذي أوصل اليهود إلى أعلى المراكز.

وقد فطن "الموالي" في العالم الإسلامي القديم، إلى أن
الشيء الوحيد الذي يرفع خسيستهم، هو العلم فأقبلوا عليه
بحيث أصبح معظم الفقهاء والمحدثين والمفسرين منهم - بل
لم يقف أمام همتهم - حاجز اللغة - إذ اقتحموا اللغة وأصبح
الكثير منهم أئمة اللغة وعلى رأسهم سيبويه.

إن العلم والمال هما أكبر وسيلتين لكي تنهض الأقلية
من وضعها كأقلية بحيث تؤثر على الأغلبية، والعلم يؤدي
إلى المال والمال يدعم الجامعات لكي تتعمق البحوث وتصل
إلى مزيد من العلم..

وقد تعرفت الأقلية القبطية المصرية على هاتين
الوسيلتين اللتين كانا من أبرز الأسباب التي كفلت لها
الحيوية والتأثير على ما سنرى.

الباب الثاني

خيارات قدرية

الفصل الأول

الخيار الأصولي (١)

إذا قدر لمجموعة من السكان أن تكون "أقلية بحكم الاختلاف في بعض المقومات الأساسية لبقية السكان، فإن هذا الوضع يفرض عليها خيارات "قدرية" لا يمكن الخلاص منها؛ لأنها جاءت بحكم القدر الذي جعلها أقلية وجعل الحل يدور حول هذه الواقعة ولكن يمكنها بالطبع التصرف فيها والاختيار بينها بحيث تحقق لنفسها أعظم أمان.

على أن الطريق أمام الأقلية القبطية سهل ومذلل وليس فيه صعوبات تستعصي على الحل، لأنهم كما قلنا جزء من المجتمع المصري جنسًا ولغةً، ولأن المسيحية والإسلام يتلاقيان في إيجاد الحل لهما.

وأول هذه الخيارات هي ما نطلق عليه "الخيار الأصولي" الذي أمرت به المسيحية وآباء الكنيسة. وكل المسيحيين يحفظون كلمات المسيح "أعطوا ما لقيصر لقيصر

وما لله الله" و"مملكتي ليست في هذا العالم". ورفض المسيح أن يتولى قسمة ميراث بين أفراد الأسرة، أي أنه نفذ يديه تمامًا من كل المسائل الدنيوية.

وعالج هذه النقطة كاتبان مسيحيان مرموقان هما المونسنيور باسيلوس موسى - وكيل الأقباط الكاثوليك في مصر - في سلسلة من المحاضرات ألقاها في أعقاب ثورة ٩١٩ عندما ارتفع مد التآخي ما بين المسلمين والأقباط ردًا على محاولات الإنجليز المحتلين التفريق بينهما، وقد جمعت هذه المحاضرات في كتيب صغير باسم "الدين والوطنية" وصدر في القاهرة سنة ١٩٢٠^(٢).

وثانيهما: هو الراهب المتجرد الأب "متى المسكين" الذي عرف بالتقوى والورع في أحاديث نشرت في جريدة الأهرام في ١٧/٤/١٩٩٠ تحت عنوان "قراءة في أوراق الأب متى المسكين". للأستاذ: مكرم محمد أحمد، في آثار الشقاق ما بين الأنبا شنودة والرئيس السادات.

(٢) أقر طبعه "مكسيموس صدفاوي" مدير رسولي بطريركية الأقباط الكاثوليات "فائدة الشبيبة المسيحية".

فلنأخذ ما جاء في كتيب المونسنيور باسيلوس موسى. إن أهم ما عالجه الكتاب نقطتان: الأولى أن الدين يأمرنا بحبة وخدمة الوطن رغم الاختلافات الدينية بين أبناء الوطن الواحد على أساس أن الوطنية شيء والدين شيء آخر، وهو ما يمكن أن يكون شرحاً لشعار "الدين لله والوطن للجميع". وبالتالي فلا تتازع بينهما، والثانية أنه ليس من مسوغ يسوغ التساهل الديني مراعاة لخدمة الوطن بل إن ذلك التساهل يكون ضربة قاضية على الوطنية الصادقة، والدين أيضاً.

وقد عالج المؤلف النقطة الأولى من منطلق أن الدين والوطنية شيئان متميزان لا يتنازعان إلا إذا أساء الإنسان فهمهما، أو إذا تعدد الإساءة إلى كليهما، وهو يقول إن الناس قبل المسيحية لم يكونوا يميزون بين الروحيات والزمنيات بين الدين والوطن، فكان الدين والوطن عندهم شيئاً واحداً، وسائر هذا الاعتقاد وعبر عنه مثل لاتيني مشهور، معناه: أن الشرط الجوهري للتبعية الوطنية هو عبادة آلهة هذا الوطن.

ويرى المؤلف أن هذا المبدأ كان يقضي على حرية الضمير ويدفع الفاتحين إلى إجبار المغلوبين على اعتناق دينهم، ولم يشذ عن هذه القاعدة الرومان وإن قنعوا سياساتهم

بالدهاء فهي قد أبتقت لأهالي البلاد المفتوحة آلهتهم، ولكنها أوجبت عليهم أيضاً عبادة الآلهة الرومانية، وعندما جاءت المسيحية وأعلنت رفضها لكل الآلهة الوثنية اعتبر الرومان أنهم زنادقة وأعداء للوطن بل وللجنس البشري، ففي هذه الحقبة كانت روما تدعي تمثيل العالم المتمدين، وبهذه التهمة برر الرومان اضطهادهم المعروف للمسيحيين.

فماذا كان رد المسيحيين.؟؟

لقد قالوا "أيتها الدولة الرومانية إننا حقيقة لا نعبد آلهتك ولا يمكننا أن نعبدها، لكن اعلمي أننا رغما عن ذلك نحن أخلص الناس لك ولاءً؛ لأن الدين غير الدولة، الدين هو من اختصاصات الضمير، أما الدولة فإنها نتيجة ظروف جغرافية طبيعية، وأما نتيجة الانتصارات فلا دخل لها فيما يمس الضمير.

ويوجه المؤلف النظر إلى أنه رغم زيادة عدد المسيحيين وانتشار المسيحية في مختلف مستويات الناس ومسالك الحياة، فلم يخطر ببال هذه الجموع، التي لا أعداد لها أن تثور يوماً من الأيام في وجه الدولة أو وجه ملوكها، بل صبر المسيحيون على الاضطهاد وظلوا ثلاثة أجيال تُسفك

دماؤهم عن طيب خاطر، وهذا دليل قطعى على أنهم مع تمسكهم الشديد بالنصرانية كانوا موالين لملوكلهم، فى نفس الوقت والزمن الذى كان هؤلاء الملوك يوقعون بهم كل صنوف الأذى والتعذيب.

وقد استشهد المؤلف بحقيقة أن التجنيد فى الجيش الرومانى لم يكن إجبارياً ولكن عدداً كبيراً من المسيحيين تطوعوا فى الجيش الرومانى وحاربوا تحت ألوية "النسر" ببسالة مع تمسكهم بدينهم، وأورد المؤلف حالات عديدة لفرق أو مجموعات من الجنود المسيحيين أراد الإمبراطور أو القادة إجبارهم على تقديم الذبائح للآلهة الرومانية ولكنهم رفضوا وتعرضوا للنفاء، وكان لسان حالهم كما ذكر أحد أفرادهم "حضرت سبع مواقع شهيرة لم أتقهقر فى واحدة منها وقت القتال بل كنت مثال الهمة والشجاعة كما يشهد رؤسائى فهل تظن أنى بعدما قمت بواجبى نحو الدولة بذمة وأمانة أخون واجبى الأسمى نحو الله؟".

وفى كل هذه الحالات لم يدفع المسيحيون محاولة الرومان بالقوة أو يدافعوا عن أنفسهم بحد السلاح رغم أنهم كانوا مدججين به ومحنكين فى استعماله، ولكنهم آثروا أن

يلقوا سلاحهم ويستسلموا لأعدائهم، وهذه الوقائع كلها تدل على أن "المسيحي خادم أمين لدولته كما أنه خادم أمين لربه، وأن الدين والوطن هما شيئان متمايزان، من يقوم بفروضهما لا يقبل أن يخون أحدهما ولو اضطره الأمر أن يسفك دمه".

ويعيد المؤلف هذا الموقف إلى أساس مبدئي هو "اترك ما لقيصر لقيصر وما لله لله" وأن المسيح حقق في حياته ذلك بدفعه الجباية عندما طُلب بها، ودفع الجباية إقراراً واعترافاً بسلطان من يطلب الجباية، ولما سأله الفريسيون هل يلزم دفع الجزية أم لا؟ أجابهم بالإيجاب وأضاف إلى ذلك الآية الشهيرة التي تدل صراحة على التمييز بين السلطة الدينية والسلطة المدنية وهي "أوفوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله". ثم لما قصده أحد الناس وقال له: يا معلم قل لأخي يقاسمني الميراث "أجابه يسوع" قائلاً: "يا رجل من أقامني عليكم قاضياً أو مقسماً"؟ فصرح بكلامه هذا بأنه لم يأت إلى العالم ليكون ملكاً أرضياً بل ملكاً روحياً، وأن كل خلاف يدور حول الأرضيات يجب رفعه للسلطة المدنية.

وأن ما عمله المسيح قد عمله الحواريون.

قال ماربولس "لتخضع كل نفس للسلطين العالية فإنه لا سلطان إلا من الله والسلطين الكائنة إنما رتبها الله، فمن يعاند ترتيب الله، والمعاندون يجلبون دينونة على أنفسهم، فلذلك يلزم الخضوع للسلطان" ..

إن هذا النص لا يحتاج إلى تأويل، لأن معناه واضح، وهو أنه يتحتم على المسيحي - من باب الذمة وتبعاً لأوامر الضمير - أن يخضع للسلطة المدنية الشرعية، وقد جاءت هذه الآية في رسالة ماربولس الموجهة إلى المسيحيين الرومانيين الذين كان يحكمهم في ذلك العهد نيرون عدو النصراني والنصرانية، والذي طوح به الجنون إلى أن يحرق روما لينسب هذه الجريمة إلى المسيحيين حتى يهيج عليهم الرأي العام ويفتك بهم، فكأن بولس إذن يقول: "ليس لكم يا مسيحي روما عدو ألد من نيرون، ولكن بما أنه صاحب السلطة الشرعية فيلزمكم من باب الذمة والضمير أن تخضعوا له، وقد أمر ماربولس الأسقف "طيطي" أن يذكر الشعب بوجوب الخضوع للرئاسات والسلطين" ..

وما علمه بولس فقد علمه بطرس رأس الحواريين، إذ قال: "فاخضعوا إذن لكل خليفة لها عليكم سلطة شرعية، وأما

للملك فكالأعلى (أي مثل الأعلى) وأما للولاة فكالمرسلين من قبله؛ للانتقام من فاعلي الشر وللثناء على فاعلي الخير".

ويستطرد المؤلف:

"فهل يوجد شك بعد كل هذه البراهين الجلية والأدلة القطعية في أن حقيقة التمييز بين الدين والوطن هي من أصول المسيحية؟".

وقد علم الرسل أنه يلزم الولاء الكلي للسلطة المدنية، وأمر بولس الرسول "أن تقام تضرعات وصلوات وتوسلات وتشكرات من أجل جميع الناس، من أجل الملوك وكل ذي منصب لنقضي حياة مطمئنة ذات دعة في كل تقوى وعفاف فإن هذا حسن ومقبول لدى الله مخلصنا" ..

وعملا بأمر بولس الرسول لم تنزل الكنيسة منذ نشأتها تطلب إلى الله في صلواتها الرسمية أن يحفظ الملوك في سلام ويوطد بينهم الاتحاد والاتلاف، ولو كان هؤلاء الملوك غرباء عن النصرانية أو أعداء لها. ومن الجيل الأول إلى يومنا هذا ما فتئت الكنيسة القبطية مثلا تصلي كل يوم في أثناء القداس الإلهي (وهو أسمى عمل ديني تعمله) من أجل الملوك والجنود والرؤساء والوزراء، مع أنه منذ الجيل

السابع لم يحكم مصر إلا حكام غير مسيحيين والبعض منهم أساءوا إليهم وعاملوهم بمعاملة لو ذكرت لما شكرت".

أما نقطة "التساهل" فقد عالجها المؤلف بصراحة ووضوح ينقصان معظم الذين يعالجونها، لما يحسونه من الحرج سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، وهو يقصد بالتساهل معنيين أحدهما حسن والآخر فاسد: المعنى الأول هو أن نعامل بالحسنى كل الناس مهما اختلفت أديانهم ومذاهبهم، وهذا التساهل ليس جائزاً فحسب بل هو واجب، والمعنى الثاني هو استحسان كل الأديان على السواء أو الاشتراك في شعائر كل الأديان وصلواتها على السواء، وهذا التساهل غير جائز قطعاً ولا يبرره الدين فضلاً عن العقل السليم، وهذا المعنى الأخير هو الذي يقصده عند معالجته لهذه النقطة وهو يرى أن هذا التساهل هو نكران وجدد للدين، كيف لا وهو يضع كل الأديان في مستوى واحد من الصحة، مع أن هذه المساواة هي كفر وضلال مبين وتجديف على الله وعلى العقل البشري، وسبب ذلك أن الأديان تتناقض تناقضاً واضحاً ولا تتفق مع العقائد التي تعلمها، لا بل كل واحد منها يعلم عكس ما يعلم الآخر.

فبينما الإسلام يعلم أن المسيح ليس إلها وأنه لم يصاب ولم يمت، يعلم الدين المسيحي أن عقيدته الأساسية هي لاهوت المسيح وصلبه وموته (بصفته إنسانا) وبينما الواحد من المذاهب المسيحية يدعي بأن مصدر الوحي هو الكتاب يشرحه كل فرد من الأفراد، إذا بالفروع المسيحية الأخرى تقول غير ذلك، أي أن مصدر الوحي هو الكتاب وتعليم الرسل، وأن الشرح الصحيح لكتاب الله هو أمانة أودعت للكنيسة لا للأفراد، وبينما البعض من هذه المذاهب يقول إن الكنائس هي جنسية وطنية مستقلة عن بعضها لا تربطها إلا رابطة المحبة نسمع البعض الآخر يقول إن للكنيسة رئيساً واحداً أعلى له حق التعليم والسيطرة الروحية على كل الكنائس، وهذا عدا الاختلافات الأخرى التي قال عنها بعضهم إنها غير جوهرية، وهي ربما كانت كذلك في حد ذاتها، إلا أنها أصبحت جوهرية لكون كل دين من الأديان يعزوها إلى الوحي الإلهي ويستحيل على الله أن يناقض نفسه حتى في المسائل غير الأساسية، فلا يمكن أن تكون هذه المتناقضات حقيقة، كما أنه لا يمكن أن يكون الـ "نعم" والـ "لا" واحداً ولا أن يتساوى الليل والنهار، وعلى كل حال فإن

من يساوي بين جميع الأديان يجحد تعاليم المسيح الذي قال "إنى لهذا ولدت ولهذا أتيت إلى العالم لأشهد للحق".

وقد يسوغ لنا أن نقول إن الكتاب قد أوصل الخلاف ليس فحسب إلى ما بين الأديان المختلفة بعضها بعضاً، بل أيضاً إلى المذاهب المختلفة للدين الواحد، كما أنه رأي "إن مصدر التساهل هو إما الإيمان بأن كل الأديان متساوية، وإما التظاهر والمجاراة، وعلى كلتا الحالتين فلا عدو للوطنية ألد من التساهل الديني".

إن التساهل الديني الذي يصدر عن يقين لا يفرق عن "اللادين" لأنه يساوي بين جميع الأديان، وبما أنه يستحيل أن تكون كل الأديان مع تناقضها حقيقية فتكون النتيجة أن كل الأديان هي غير صحيحة بل لا قيمة للأديان".

ولكننا ليس بصدد معالجة هذه النقطة من الناحية الموضوعية، ولكن من ناحية أثرها على الوطنية، وإننا أساساً نعرض وجهة نظر المؤلف ولا نتحدث عن رأينا الخاص، ومن ثم فإننا نعرض ما أورده المؤلف من أن هذا التساهل "ينم عن ضعف الروح الدينية التي هي في أصل كل الفضائل بما في ذلك الوطنية نفسها" وضرب المثل بفولتير

الذي نبذ الدين واستخدم ذكاهه لمحاربتة؛" فوصل أخيراً إلى أن يتملق ويتحاب إلى أعداء وطنه حتى قال عنه أحد مواطنيه: إنه أكثر الناس خلوا من عاطفته الوطنية؛ كيف لا وفي قاموسه الفلسفي ندد بالوطنية أيما تنديد وعدها خرافة من الخرافات القديمة التي يلزم إزالتها.

ويستشهد المؤلف أيضاً بأن استسراء "العلمانية" أدى إلى وهن العاطفة فمن ينبذ الدين لا بد وأن ينبذ الوطنية.

ويستطرد المؤلف:

"ثم إن هذا التساهل يطبع في ذهن العامة أن الاتحاد بين أبناء الوطن الواحد أساسه الجوهري هو الاتحاد الديني، فلو فرض إذن ووقعت مباحثة أو مناظرة بين أحد الفريقين فيما يتعلق بالدين ألا يخشى أن تصرخ العامة بأنه قد انفرط عقد الاتحاد وبأنه يستحيل الاتحاد الوطني بين أبناء الوطن الواحد بسبب اختلافاتهم الدينية، وهناك تكون الطامة الكبرى على الاتحاد الوطني؟".

فإذا أردنا أن يكون هذا الاتحاد (الذي نحتاج إليه غداً أكثر من احتياجنا إليه اليوم) صحيحاً وثابتاً ومتميناً لا يتقلب مع الأهواء والأغراض فعلياً ألا نصبغه بصبغة دينية، بل

نضعه بعيدا عن الدين ونبنيه على أساس الوحدة الوطنية التي تضم إليها جميع أبنائها مهما كانت أديانهم ومذاهبهم، وليعلم العامة من الآن فصاعدًا أن اتحاد أبناء الوطن الواحد ليس اتحادًا دينيا بل هو اتحاد وطني محض لا دخل له في الدين حتى نطمئن على وطننا ووطنيتنا ونأمن عوارض الحدثان".

الفصل الثاني

الخيار الأصولي (٢)

عرضنا في الفصل السابق وجهة نظر الأب "باسيليوس موسى" وكيل الأقباط الكاثوليك. واليوم نعرض وجهة نظر الراهب المتجرد "متى المسكين" التي جاءت في أعقاب الصراع ما بين الرئيس السادات والأنبا شنودة ونشرها الأستاذ: مكرم محمد أحمد في جريدة الأهرام في ١٧/٤/١٩٨٠م.

كان الراهب المتجرد - متى المسكين - كبير رهبان دير وادي النطرون، أشد صراحة ووضوحا في إظهار أن الكنيسة المسيحية لها مهمة واضحة يجب ألا تتجاوزها أبداً، وهذه المهمة هي تخليص النفوس بالبشارة المفرحة وكلمات الرب عندما أجرت معه جريدة الأهرام القاهرية حديثاً طويلاً عرض فيه هذه الفكرة^(٣).

(٣) جريدة الأهرام في ١٧/٤/١٩٨٠ ص ٣ "قراءة في أوراق الأب متى المسكين" الأستاذ مكرم محمد أحمد.

وهو يرى أن تدخّل الكنيسة حتى في الخدمات الاجتماعية يخرجها عن مهمتها، ويوقعها في مآهات، ويورطها في مواقف تتعارض مع دورها. وعندما سأله المحرر ماذا عن علاقة الكنيسة بالمجتمع؟ قال: إن مهمة الكنيسة ألا تخدم المجتمع، ولكن أن تخدم الإيمان، وأن تخدم المسيح في أشخاص الخطاة والعرايا والأذلاء والمشردين - وكلما خرجت الكنيسة عن اختصاصات مسيحها وبدأت تنزع إلى السلطان الزمني وتجيّش العواطف والمشاعر باسم الصليب، وزاغت وراء أموال الأغنياء وارتمت في أحضان أصحاب النفوذ وحاولت الجمع بين السلطان الديني والسلطان الزمني ودأبت على المطالبة بحقوق طائفية وعنصرية - فشلت المسيحية في تأدية رسالتها ودب فيها الخصام والنزاع والوهن وأقفل في وجهها ملكوت السماء وصارت في حاجة إلى من ينتشلها من ورطتها ويردها إلى حدود اختصاصاتها الأولى.

إن "متى المسكين" وهو يسعى إلى إنقاذ المسيح في إنقاذ كنيسته صارم في حدوده. إنه يرى حتى في ذلك الدور الذي

تؤديه الكنيسة تحت عناوين من الخدمة الاجتماعية وغيرها
خروجا عن دور الكنيسة .

لماذا ؟.

لأن الخدمة الاجتماعية - هكذا يقول متى المسكين - إذ
تشمل رعاية الشباب اجتماعيا وتوجيههم وتنقيف العمال
وفحص أحوالهم ومطالبهم والعناية بالطلبة وإقامة النوادي
والمعسكرات وترتيب المؤتمرات لبحث المشاكل الداخلية
والخارجية للشباب، بل وإقامة المستشفيات والملاجئ تدخل
في اختصاص نظام الحكم، فإذا علمنا أن أي نظام للحكم لا بد
أن يكون له اتجاهه الخاص وخطه في التوجيه والرعاية
الاجتماعية لجميع ما عنده من الفئات فإنه يتحتم في جميع
الأحوال أن تكون الكنيسة دراسة لنظام الحكم؛ حتى يكون
مخطط الكنيسة الاجتماعي موافقا ومطابقا لمخطط الحكومة،
وإلا فالصدام بين الكنيسة والدولة أمر لا مفر منه.

أين إذن تقع الحدود بين سلطان الكنيسة وسلطان
الدولة؟؟.

إن متى المسكين يجيبنا في وضوح وصفاء نادرين: لا
تماس ولا حدود، لأن ملكوت الكنيسة هو ملكوت الرب،

وملكوت السلطان هو الدنيوية، هو عالمنا الأرضي، هو حياتنا ونظامنا الاجتماعي، ومالقيصر لقيصر ومالله الله، هذه هي الحدود كما تجلت في قول المسيح.

إن أردنا الاستفاضة يجيبنا متى المسكين قائلاً:

إذا عجزت الكنيسة عن أن تضبط الإيمان بالإقناع والمحبة، وهرعت إلى الملوك والرؤساء؛ لتستصدر منشوراً بالإيمان تكون قد أخطأت الطريق. إن الإيمان لا يحميه السيف ولا يحميه القانون وإنما تحميه البشارة المفرحة وكلمات الرب والإقناع بكلماته.

وعندما احتمت الكنيسة في سيف قسطنطين الملك في القرن الرابع ليتولى حماية الإيمان بالسيف ماذا حدث؟؟ قاد قسطنطين حرباً صليبية في العالم رافعا راية الصليب على ساري العداوة جاعلاً شعار الحياة هو نفسه شعار الموت، ربما لم يكن من العار أن يحارب أعداءه ولكن كان العار عليه - كل العار - أن يحارب أعداءه باسم الصليب.

إنه سيان أن تطلب الكنيسة القوة من السلطان الزمني، أو تحض على الاستهتار بقوة السلطان الزمني، لأن في الأولى خروجاً على اختصاص الكنيسة، وفي الثانية خروجاً

على منطق المسيح ووقوعا في دينونة الله. إن الحض على الاستهتار بسلطة الدولة متمثلة في السلطان الزمني، هو تشجيع للنشر لأن الكنيسة لا ينبغي أبداً أن تأخذ موقف العداء من الدولة والوطنية، ومصدر الخطر أن الذين يلقتون الدين للجميع يبنون الفرقة والتحيز والانقسام والتكتل.

إن يسوع المسيح يقول ليس سلطان إلا من الله. كما أنه يقول أعطوا الجميع حقوقهم، الخوف لمن له الخوف، والسلطان لمن له السلطان، والإكرام لمن له الإكرام، وبالتالي فإن تصرفات المواطن المسيحي فيما يختص بأمر السلطان الزمني لا تقع تحت سلطان الكنيسة، فالكنيسة لا تستطيع ولا ينبغي لها أن تستطيع أن تلتفت نظر وزير أو مسئول مسيحي في تصرفاته الحكومية لأنه ليس تحت سلطاتها، الكنيسة فقط تسأل المواطن المسيحي فيما يختص بإيمانه وعقيدته وسلوكه الروحي، إن ذلك يؤدي إلى أن تكون حرية المواطن المسيحي مكفولة في التصرف وإبداء الرأي والاشتراك في كل ما يخص وطنه في كل الأمور دون أن تكون الكنيسة مسئولة عن تصرفه، ودون أن تكون الكنيسة مسئولة عن تقصير أبنائها في أدائهم الواجب الوطني، ودون

أن توحى الكنيسة لأبنائها بالتزام خطة معينة بسلوك تصرف معين تجاه الدولة حتى لا تكون الكنيسة مسئولة أمام السلطان الزمني عن تصرف زمني، لأن مسؤولية الكنيسة فقط أمام المسيح وهي مسئولة فقط عن تصرفها الروحي.

وباختصار يقول متى المسكين: إن وطنية المسيحي وكل ما يتعلق بها من تصرفات خاصة وعامة سواء في الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة إنما تتبع من كيان المواطن لا من كيان الكنيسة، لأن الدولة هي المسئولة في النهاية عن وطنية المواطن المسيحي لا الكنيسة أو رجال الدين.

إذا لم تكن تلك هي مهمة الكنيسة فما مهمتها على وجه التحديد؟.

إن صوت "متى المسكين" يصل إلينا من صومعته في وادي النطرون خافتاً خاشعاً، ولكنه صوت واضح ومحدّر، إنه يريد أن ينقذ الكنيسة من الخطر الذي يتهدد مصيرها إذا ما نسيت رسالتها الأصلية، إذا ما نسيت أن أخطر عدو يهدد كيانها بالانحلال هو أن يهتم القائمون على أمرها بموضوع آخر غير خطيئة الإنسان فيتركوا دعوة المسيح للخطاة، وهي التي كانت مهمته العظمى لينشغلوا بالإنسان من جهة حياته

الاجتماعية، إن ذلك في رأيه ليس فقط خروجاً على المسيحية، ولكنه مقاومة لها.

كيف ذلك؟ مرة أخرى يعيد "متى المسكين" على مسامعنا صوت بولس الرسول "صادقة هي الكلمة ومستحقة كل قبول أن المسيح يسوع جاء إلى العالم ليخلص الخطاة الذين أولهم: أنا!".

إن الأمر في رأيه وفي رأي بولس الرسول بالغ الخطورة، لأن الذين يحاولون أن يخرجوا الكنيسة عن مهمتها إنما يفعلون ذلك لعدم قدرتهم على الكرازة بالتوبة لتجديد الإنسان وخلصه، لأن الخسارة التي سوف تجنيها الكنيسة من جراء ضم مواضيع جديدة للكرازة سوف تنتهي أخيراً بانطفاء سراج المناداة بالتوبة لخلص الخطاة.

إن القائمين على الكرازة فقدوا الطريق الموصل إلى قلب الإنسان، فأخذوا يدورون في متاهات جانبية بعيدة تماماً عن مهمة الكنيسة، بل لقد ضيع هؤلاء بموقفهم، ذلك المفتاح المقدس الذي سلمه الرب يسوع إلى الكنيسة ليدخلوا به إلى قلوب الخطاة؛ لأن المفتاح الكبير الذي سلمه الرب إلى الكنيسة هو أن تفتح ملكوت السماوات للخطاة ولكنها ضيعت

المفتاح عندما انشغلت بأموال الدنيا وتلاهت عن خلاص
الخطاة بمهمة أخرى.

إن هؤلاء ينسون أن المسيح لم يخلط أبدًا بين مملكة الله
ومملكة الدهر، لأن محاولة الكنيسة الاهتمام بالأمر الزمنية
باسم المسيح هو بمثابة تنصيب المسيح ملكا على الأرض،
كما أن تقوية سلطان الكنيسة بدعوى المطالبة بحقوق
الجماعة هو رجعة لإقامة "ملك المسيا" كما يحلم به اليهود.

إنه فيما لو صُفي فكر الكنيسة من كل أطماع الدنيا،
وفيما لو نفضت عنها كل الحقوق المطلوبة والحقوق
المسلوبة، حينئذ ستذكر الكنيسة قول سيدها "مملكتي ليست
من هذا العالم" ستذكر أن التوبة ينبغي أن تكون شغل
الكنيسة الشاغل لأنها رسالتها، فإذا رفعنا المناداة بالتوبة عن
اختصاص الكنيسة لانشغالها بأمر زمنية أخرى لا يبقى
للكنيسة من عمل آخر؛ لأنه ما من عمل يتم في الكنيسة إلا
وأساسه في الأصل "تكميل التوبة لضمان الخلاص".

إن التعميد ومسحة الميرون هو لمغفرة الخطايا وتقديس
التائبين، كما أن تقديس الزواج في الكنيسة هو فقط لضمان

حياة التوبة، كذلك فإن رسامة شماس أو كاهن أو أسقف إن هو إلا تكريس التوبة في داخله.

باختصار إنه خارج موضوع التوبة لا يوجد عمل ولا خدمة داخل الكنيسة أو خارجها، لأن الكنيسة ذات اختصاص أوحد موضوعه الإنسان الخاطيء، وذات هدف محدد هو ملكوت الله ولا تملك إلا وسيلة لخدمة اختصاصها هي المناداة بالتوبة.

إن الصوت الواهن الضعيف الذي يخرج لنا جميعًا مسلمين ومسيحيين من وادى النطرون، الصوت الأبدي للناسك المصري على طول التاريخ للكنيسة، على لسان "متى المسكين" ليس فقط في صورة تحذير عام من مغبة أن تخرج الكنيسة عن حدود اختصاصها، ولكن في صورة نهى محدد، إنه يقول لنا بشجاعة مسيحية بالغة الثراء وبالغة الخصوبة.

إن أي محاولة للجمع بين ملكوت الله كهدف اختصاص يتجدد مع أهداف أخرى مثل المطالبة بحقوق خاصة للكنيسة للاشتراك في الحكم أو في إدارة سياسة الدولة، أو المطالبة بحقوق خاصة لتملك شيء من أمجاد هذه الدنيا، أو السعي لأن يكون للكنيسة شيء من النفوذ أو السيادة.. هذه المحاولة

معناها الخروج على هدف الاختصاص في الكنيسة الذي هو ملكوت الله.

إن الأمر من وجهة نظره غاية في البساطة، لأنه إذا كان للكنيسة أن تخرج على هدف اختصاصها الذي هو السعي نحو ملكوت الله لمشاريع جديدة فمن أين لها أن تتفق على هذه المشاريع المتعددة؟ لا بد من المال، ومن أين يأتي المال؟ ببيع المواهب الإلهية أو استجداء المساعدات من الداخل أو من الخارج، بينما لو تمسكت الكنيسة بهدفها الصحيح فإنها سوف تجد نفسها ملتزمة بالبشارة والمجانبة، كما سوف تجد نفسها مرتبطة بالخطاة المتعطشين للتوبة.

* * *

وقد يظن البعض أن الأب "متى المسكين" مضى بعيداً، وبالغ عندما استثنى من عمل الكنيسة كل المناشط الاجتماعية، وخدمة الشباب وتوجيههم، وتنقيف العمال، وفحص أحوالهم ومطالبهم، والعناية بالطلبة، وإقامة النوادي والمعسكرات، بل وإقامة المستشفيات والملاجئ. ولكن الحقيقة أنه كشف ببديهة الإخلاص وعمق الإيمان جانباً هاماً ذلك هو أن هذه المناشط تكرر الانعزال القبطي عن

المجتمع، وهي النقطة التي جلاها المستشار طارق البشري في كلمة نشرتها مجلة الأسبوع في العدد الصادر في ٢١ نوفمبر وجاء فيها: "ألا تدركون يا قداسة البابا أن أحفاد كل الأقباط المستنيرين وأصحاب الأدوار الوطنية البارزة من أمثال ويصا واصف ومكرم عبيد وسلامه موسى وسرجيوس والبابا كيرلس الرابع والبابا كيرلس الخامس وغيرهم كثيرون لا يمكن أن يقبلوا أن تتحول الكنائس إلى مراكز تحجب الشباب عن الشارع؛ بدعوى شغل أوقات فراغهم وإبعادهم عن مواطن الخطأ والرذيلة، لدرجة حدوث انسحاب من المجتمع والتشارك الإنساني والاجتماعي، وصارت الكنيسة بديلا عن البيت والنادي والمدرسة والنقابة وكل مؤسسات المجتمع، وهو أمر غير مقبول، لأن ذلك يشكل حالة من التوقع المريض والانعزالية المميتة، وذلك بدلا من أن تدعو شبابنا لمزيد من العمل والإنتاج والمساهمة في تنمية المجتمع". ثم أشار إلى مواقف البطريك السياسية وإلى صرفه استثمارات رجال الأعمال المسيحيين إلى مشاريع كنسية بدلا من مشروعات التنمية، وهو يشير أيضا إلى تبني

"جماعة قبطية فكرة السعي لإنشاء حزب الأمة القبطية الذي يرفع شعارات شديدة التطرف".

ولاحظ "المستشار البشري" أنه في حادث صحيفة (النبأ) في سنة ٢٠٠١ هرع شباب قبطي إلى ساحة الكاتدرائية يتجهرون ويتظاهرون، وفي حادث وفاء قسطنطين هرعوا إلى ذات الساحة، ودل ذلك على أن ثمة جماعة تتشكل وتتخذ لنفسها تعبيراً بعيداً عن الجماعة الوطنية العامة، والحادث يتخذ صبغة دينية، ومن ثم يكون خليقاً به أن ينهض له شباب من القبط وحدهم، ثم يكون هرعهم إلى الكنيسة وساحتها ورجالها، فقط من دون المصريين كافة، رغم أن أصحاب الرأي والكتاب غير المسيحيين يبدي قسم معتبر منهم التفاهم والتعاطف مع الموقف القبطي. ولكن ثمة حرصاً على ألا يستوعب رد الفعل القبطي في غير الأوعية القبطية الخالصة التي تقوم عليها الإدارة الكنسية.

الفصل الثالث

الخيار الأصولي (٣)

بالإضافة إلى هذين الرأيين الأصوليين اللذين يوضحان تماماً دون أي لبس أن دور الكنيسة - باعتبارها ممثلة للمسيحية - يجب أن يكون مقصوراً على "الروحانيات"، وأن كل المشكلات الدنيوية والأرضية هي مما لا يدخل في إطار الرسالة الحقه للكنيسة، وإنما يمكن أن يعالجها "المجلس الملي" أي: التنظيم المدني الذي يضم أبرز العناصر في الطائفة، ويمثل الجسر ما بين الأقباط كأقباط والسلطات الحكومية، ولا يجوز أن تتدخل فيه الكنيسة؛ لأن هذا سيورطها لأن تخوض غمرات الدنيا"، وتخالف مخالفة مستقيمة الروح التي تتميز بها المسيحية..

نقول إن مما يؤيد هذين الرأيين الأصوليين أن هذا الخيار هو ما اهتدت إليه بالفعل، وما طبقته الكنيسة القبطية في تاريخها الطويل منذ الفتح الإسلامي على يدي عمرو بن

العاص، أي منذ ألف وأربعمائة عام، وفي خلال هذه المدة الطويلة لم يتسم موقف الكنيسة بإثارة من الرغبة في "الذنيوية" أو تحدي الحكام المسلمين، فعندما كان بعض الحكام المستبدين يسيئون إلى الأقباط، كان الأقباط يعتصمون بالصبر، وقد عانوا في ظل الحكم البيزنطي أضعاف أضغاف ما كان يمكن لحاكم مسلم سيء أن يصل إليه، ولما كان مثل هذا الحدث يزول وينقش كانت الكنيسة تعود لممارسة مهامها العادية، وبدون ذلك كان لا بد أن تتسم العلاقة ما بين الأقباط وحاكميهم المسلمين بحروب ومبارزات وهزائم وانتصارات وقتلى وجرحى.

ولكن بعض الأقباط تأثروا بالدعايات المسممة، فقال الأستاذ: ممدوح نخلة "إن مشاكل الأقباط تعود إلى ١٤٠٠ سنة، وأن حلها يتطلب تدخلا دوليا. " كأن الفتح الإسلامي كان بداية لمشاكل الأقباط. ولم يكن إنقاذاً وتحريراً لهم من الاضطهاد البيزنطي الرهيب.

والهدف من هذا الفصل المسهب أمران:

الأول: إثبات أن الخيار الأصولي - أي: اقتصار الكنيسة على عالم الإيمان والعقيدة دون تطلعات ذنيوية أو مشاركة في سلطة - والذي هو في الوقت نفسه

الخيار الذي قرره السيد المسيح والرسل - هو ما
سلكته الكنيسة القبطية بالفعل.

الثاني: أن سلوك أباء الكنيسة القبطية لهذا الخيار هو مما
ممكن الأقلية القبطية من الصمود إزاء الاضطهادات
الطارئة التي تعرضت لها على يدي القلة من الحكام
الذين شنوا عن مقتضيات الحكم الإسلامي؛ لأنها
تسلحت بالإيمان وتحمل التضحية. وفي الوقت نفسه
فإن هذا الخيار مكن الأقلية القبطية من أن تقوم بدور
كبير في النشاط الاقتصادي؛ لأنه حرر الأقباط من
وصاية كان يمكن أن تفرضها عليهم الكنيسة، وأمنهم
من التعرض لمزلق السياسة، ولأنه جعل الأغلبية
المسلمة مطمئن إليهم وتتفق معهم، ولهذا فلم يكن
هناك سلبية أو عزلة للأقباط. وأن دعوى السلبية لم
تظهر إلا في عهد البابا شنودة الذي تصور أن عدم
تحقيق طموحات سياسية هي "سلبية"، في حين أن
الأقباط كانوا في صميم، وفي بعض الحالات في
صدارة المجتمع المصري وتولوا، رئاسة الوزارة
أكثر من مرة.

فى هذا القسم من الفصل سنستعرض حال الأقباط من تاريخ الفتح العربى حتى الفترة المعاصرة، معتمدين بصفة رئيسية على كتاب "تاريخ الأمة القبطية" تأليف الأستاذ: يعقوب نخلة روفيلة، وإن كنا سنعود إلى كتب أخرى من تأليف أساتذة أقباط.

جاء فى كتاب تاريخ الأمة القبطية^(٤) أن عمرو بن العاص عندما شرع فى بناء الفسطاط "كان القبط من أهم العاملين على عمارتها ولا سيما رجال الحكومة الذين كان معظمهم - إن لم نقل كلهم - من الأقباط، فشيّدوا بها القصور العالية، والدور الرحبة والكنائس والديارات الواسعة والمنزهات والبساتين النضرة، وكان العرب يشجعونهم على ذلك لما فيه من العمران؛ وهكذا أصبحت الفسطاط بهمة الأقباط الذين بذلوا النفس والنفيس فى تشييدها مدينة زاهية

(٤) اعتمدنا على هذا الكتاب بصفة رئيسية، وعند الانتقال إلى غيره ننوه بذلك، والكتاب ألف ونشر سنة ١٨٩٨ ثم أعيد نشره سنة ٢٠٠٠ لطبعه بالأوفست، من الطبعة الأولى.

زاهرة تحاكي في البهجة والرونق مدينة منف التي شيديتها
أيدي الملوك الفراعة، وفي هذا دليل على إحكام الوفاق
وتمكين العلاقات بين القبط والعرب في ذلك الزمن، حتى
أباحوا لهم بناء كنائس ومعابد متعددة في وسط الفسطاط التي
هي مقر جيش الإسلام، على حين أن المسلمين كانوا يصلون
ويخطبون في الخلاء، أو أنه لم يكن لهم غير جامع واحد
الذي بناه عمرو بن العاص.

ثم أخذ عمرو في تنظيم البلاد، وإذ كان يعلم أن صاحب
الدار أدرى بما فيها استعان بفضلاء القبط وعقلائهم على
تنظيم حكومة عادلة تضمن راحة الأهالي والوالي معاً؛ فقسم
البلاد إلى أقسام يرأس كلا منها حاكم قبطي، له اختصاصات
وحدود معينة ينظر في قضايا الناس ويحكم بينهم، ورتب
مجالس ابتدائية واستثنائية مؤلفة من أعضاء ذوي نزاهة
واستقامة، وعين نواباً مخصوصين من القبط ومنحهم حق
التداخل في القضايا المختصة بالأقباط والحكم فيها بمقتضى
شرائعهم الدينية والأهلية، فكانوا بذلك في نوع ما من الحرية
والاستقلال المدني وهي ميزة كانوا قد جردوا منها في أيام
الدولة الرومانية، وضرب الخراج على البلاد بطريقة عادلة

وولى عليه متولياً من ذويه يقبضه على أفساط في آجال معينة؛ حتى لا يتضايق أهل البلاد.. ورتب الدواوين فاختص الأقباط بمسك الدفاتر وسائر الأعمال الكتابية والحسابية، وكانت كلها تجرى باللغة القبطية، وبلغ ما جباه عمرو من الخراج في السنة اثنتي عشر مليوناً من الدنانير، مع أن الذي كان يجبيه المقوقس في أيام الروم لم يكن أقل من ثمانية عشر مليوناً. وبالجملة فإن القبط نالوا في أيام عمرو بن العاص راحة لم يروها منذ أزمان. (ص ٥٧).

وأشار المؤلف أن الأقباط حاربوا مع المسلمين ضد الروم الذين أرادوا العودة إلى مصر "خوفاً من أن يتمكنوا من البلاد ويأخذونها فيقع الأقباط في يدهم مرة أخرى".

ويشير المؤلف إلى واقعة سنتكر، تلك هي أنه عندما كان يولى عليهم والٍ يسيء إليهم كانوا يطلبون من الخليفة عزله، فيفعل كما حدث بالنسبة لعبد الله بن أبي سرح الذي تولى بعد عمرو بن العاص.

وعن حالة القبط في عهد الدولة الأموية يقول: "وفى الواقع أن القبط كانوا هم المسلمين في بلادهم ويدهم كل شيء وعاشوا آمنين على أنفسهم ومالهم، ولم يكن للعرب

سلطة عليهم إلا في تحصيل الخراج وجمع الجزية التي قاموا بدفعها عن طيب خاطر راضين بما قسم الله لهم، واستمروا على هذه الراحة إلى سنة ٦٥هـ الموافقة ٦٨٣م حتى أخذت الأحوال تتغير نوعاً وذلك أن مروان الخليفة ولى ابنه المسمى عبد العزيز أميراً على مصر فأعلى الضرائب والعوائد ليس على الأقباط فقط بل على جميع المصريين سواء كانوا من أهل البلاد أو من المستوطنين فيها، ولكنه خص الأقباط بزيادة الجزية التي فرضها أيضاً على طائفة الإكليروس، مع أنهم كانوا إلى هذا التاريخ معافين منها، فألزم كل واحد منهم بدفع دينار في السنة والبطريك بثلاثة آلاف دينار. (ص ٦٥)

كما ذكر بأنه أمر بإقامة بيعتين في حلوان. وأشار إلى عبد الله بن عبد الملك الذي ولي الحكم بعد عمر بن عبد العزيز بن مروان "وأنه عمل على نزع الكتابة في الدواوين من أيديهم ونقلها إلى اللغة العربية، بعد أن كانت إلى ذلك الوقت بالقبطية تحت مباشرة رئيس منهم يسمى أنيتاس أو أثناس (وهو الذي كان أميناً على بيت المال). فعزله وولى مكانه ابن يربوع الفزاري من حمص". (ص ٦٨)

وأسف المؤلف لموت هشام بن عبد الملك؛ لأنه لم يميز في أحكامه بين مسلم ونصراني أو يهودي، وكان يشدد على الولاة في جميع الولايات التابعة له بانتهاج منهج العدل في أحكامهم وإنصاف المظلوم بصرف النظر عن الدين والجنسية. وفي أيامه حارب المسلمون الروم وتغلبوا على كثير من بلادهم وسبوا كثيرًا منهم وكان العرب يأتون بالأسرى إلى البلاد ويبيعونهم فابتاع الأقباط عددًا وفيرًا منهم وحرروهم، وممن اشتهر بهذا العمل الجليل بطيركهم الموجود حينئذ فإنه صرف أموالا طائلة في شرائهم وتحريرهم ابتغاء مرضاة الله؛ فنال بذلك ثوابًا عظيمًا وذكرًا حسنًا.. (ص ٧٤)

وتحدث الكتاب عن عسف الخلفاء العباسيين عندما دخل الجيش العباسي وراء آخر خليفة أموي يسمى مروان. فسار عساكره ينهبون ويسلبون أموال النصارى ويهدمون الديارات والكنائس وفيما هو هناك اعتصب أهل طحا وتوقفوا عن دفع الخراج؛ فأرسل إليهم أميرًا من أمرائه فقتل ونفى كثيرًا منهم واستباح أموالهم، وكان عدد سكان هذه المدينة أكثر من عشرين ألف نفس كلهم نصارى، وهدم كنائسهم ولم يبق منها

غير واحدة كانوا التزموا بثلاثة آلاف دينار في نظير بقائها فأعطوا ألفين وعجزوا عن الباقي فجعل ثلثها جامعا".
(ص ٧٨)

وبعد أن تحدث أن تدهور حالة القبط خاصة بالنسبة للقبط والوباء والطاعون قال "ومن حسن الحظ أن علاقاتهم الشخصية مع أفراد المسلمين المتوطنين بينهم لم تكن غير مرضية، وأنا لم نر في التاريخ ما يدل على وجود تعصبات دينية، بل ربما وجد بين المسلمين من أنصفهم وذبح عنهم، وقد احتال الروم على أحد خلفاء هذه الدولة وتحصلوا على أمر منه بإعادة ما كان لهم من الكنائس بمصر؛ قصداً في نزع إحدى الكنائس من يد الأقباط بدعوى أنها كانت في الأصل ملكاً لهم؛ فأدى ما حصل بين الروم والقبط من النزاع إلى رفع المسألة لقاضي المسلمين للفصل فيها فلم يراع في الحكم غير الحق وأثبت أن الكنيسة ملك للقبط؛ وحكم بعدم جواز نزاعها من يدهم وإعطائها لمن لا حق لهم فيها".

ولم ينسب سوء حالة القبط في عهد الدولة العباسية إلى الخلفاء العباسيين، ولكن إلى بُعد البلاد عن مركز الخلافة، وأن عدم بقاء الولاة في مناصبهم جعلهم يستبدون ويعملون

في الناس كيفما شاءوا" كما ضرب المثل بوال آخر أشار إليه الأب سويروس بن المقفع أسقف الأشمونين الذي عندما زاره البطريرك أكرمه وسأله عما يريد فطلب إعادة بناء الكنائس التي أمر بهدمها سلفه "لنصلي فيها وندعو لجلالتك" فأجابته وأمر بعماراتها فبنيت جميع كنائس مصر. ص ٨٢

وتحدث الكتاب عن ثورة أهل الحوف على الوالي الليث بن الفضل وامتداد الحرب حتى تولى الخلافة المأمون وأهمه الأمر وحضر إلى مصر وقضى على الفتنة وقرع الوالي عيسى بن منصور وقال له: "إن لم يكن هذا الحدث العظيم إلا من سوء فعلك وفعل عمالك، حملتم الناس ما لا يطيقون وكتتمتم الخبر عني؛ حتى تفاقم الأمر واشتد البلاء واضطربت البلاد، وأمر بتجريدته من ملابسه؛ فنزعت عنه وأخذته بثياب البياض على مرأي الجميع جزاء له وعبرة لغيره". ص ٨٧

وروى قصة مرور المأمون على ضيعة صغيرة تسمى طاء النمل فلم يدخلها لحقارتها، ولما تجاوزها خرجت إليه عجوز قبطية تسمى ماريًا صاحبة القرية، وأخذت تصيح على المأمون مستغيثة فظنها متظلمة فوقف لها وسأل عما تريد، فقالت: يا أمير المؤمنين نزلت في كل ضيعة

وتجاوزت ضيعتي والقبط تعيرني بذلك فأتوسل إليك أن
تشرفني بحلولك في ضيعتي؛ ليكون لي ولعقبى الشرف ولا
تثمت بي الأعداء؛ فأجاب المأمون طلبها وثنى عنان فرسه
إلى قريتها، ولما نزل بها جاء ولدها إلى صاحب المطبخ
وسأله كم يحتاج من الغنم والدجاج والفرخ والتوابل والسكر
والعسل والطيب والشمع وغير ذلك مما جرت به عادته،
فأحضره إليه وكان مع المأمون أخوه المعتصم وابنه العباس
فقدمت له ولجميع من بمعيته من فاخر الطعام شيئاً كثيراً
حتى استعظم ذلك، فلما أصبح الصباح وقد عزم المأمون
على الرحيل حضرت إليه ومعها عشر وصائف في يد كل
وصيفة طبق، فلما رآها المأمون من بُعد قال لمن معه قد
جاءتكم القبطية بهدية ريفية، فلما وضعت ذلك بين يديه إذا
في كل طبق كيس من ذهب فاستحسن ذلك وأمرها بإعادته،
فقالت: يا أمير المؤمنين لا تكسر قلوبنا ولا تحقر بنا، فقال
لها: إن في بعض ما صنعت لكفاية ولا نحب التثقيب عليك
فردى مالك بارك الله فيك، فلم ترضَ وألحت عليه بقبول
المال فلم يسعه إلا إجابة طلبها، ثم سألها من أين لك كل هذا
فأخذت قطعة من الأرض وقالت يا أمير المؤمنين هذا

وأشارت إلى الذهب من هذا وأشارت إلى الطينة التي تناولتها من الأرض ثم من عدلك يا أمير المؤمنين، وعندى من هذا شيء كثير، فأمر أن يؤخذ منها واقطعها عدة ضياع وأقطعها من قريتها مائتي فدان بغير خراج، وانصرف متعجبًا من كبر مروّتها وسعة حالها.. (ص ٩٠)

وتحدث الكتاب عن ظلم الوالي ابن المدير، وأن الأقباط أرسلوا اثنين منهم إلى بغداد لمقابلة الخليفة الذي أكرمهما، وأجابهما وسلمهما أمرًا بمعافة الرهبان وسائر خدمة الدين من الجزية، وتخفيفها عن أفراد أهل الذمة بما لا يزيد عما صولحوا عليه ومعاملتهم بمقتضى العهد الذي بيدهم ورفع الأموال عن أوقاف الكنائس والديارات، وعدم التعرض لهم في عوائدهم وطقوسهم الدينية، ولما استلما هذا الأمر عادا إلى مصر وسلماه للوالي فلم يجرؤ على تأخير تنفيذه. (ص ٩٤)

وأشار المؤلف إلى ما كان يحدث من فتن لخلاف ما بين بعض الرهبان أو الأساقفة مع البطريك، وكيف أن القاضي كان ينصفهم عندما يتحاكمون إليه في بعض الحالات، بينما كانت تنجح وشاية أحدهم عند الحاكم فيقبض على البطريك ويسجنه كما حدث عندما ولي أحمد بن طولون، ولكنه عندما تولى ابنه خماروية كان محبا للأقباط

أفرج عنه، كما كان له ثقة في أسقف أبروشية طحا الأب
باخوم، وعن طريقه رفع كل المظالم وأراح الأقباط راحة
تامة.

ومن دلالة إنصاف المؤلف وتوخيه الحقيقة حديثه عن
ابن طولون فقال: إنه "وإن يكن عامل البطريرك بما لا يليق
إلا أنه أراح المصريين كثيراً فرفع ما كان باقياً عليهم من
الضرائب غير الاعتيادية التي فرضها ابن المدبر وخفض
الضرائب عن الأطيان؛ فانتفع الأقباط من ذلك كثيراً واتسعت
في أيامه الزراعة واستقامت الأحوال وشيدت المباني العالية
والقصور الشاهقة، وهو الذي أسس بمصر الجهة المعروفة
الآن بطولون وبنى الجامع الشهير المسمى باسمه والموجود
أثره إلى الآن.. (ص ١٠١)

كما تحدث عن الأخشيدي الذي نسب إليه بعض المؤرخين
المسيحيين الجور؛ لأنه كان يجمع منهم أموالاً يتساعد بها
على الحروب، ولكن أحد المؤرخين المعاصرين قال: إنه
كان يرد إليهم ما أخذ منهم.

وتحدث عن حكم الفاطميين فقال "لما استولى الفاطميون
على مصر وانتقل المعز لدين الله، واستقر بها وجعلها دار
الخلافة الفاطمية كما تقدم، وكان عدد القبط بها لازال عظيماً
- رغماً عن المصائب والبلايا التي حلت بهم من وقت إلى
آخر - لا يقل عن خمسة ملايين، وكانوا هم أهل البلاد

وذويها المسلطين، فيها ويبيدهم مقاليد الأمور وأعمال
الدواوين والمتاجرة والزراعة والصنائع على اختلاف
أنواعها. (ص ١٠٦)

ولما طالت مدة راحة الأقباط نوعًا وتحسنت حالهم
أخذوا يشيدون الأبنية العالية والدور الواسعة ولاسيما
الديارات والكنائس، فإنهم صرفوا كل جهدهم في عمارتها
وتشييدها في جهات مختلفة خصوصًا في الجهات المطلقة
الهواء وأوقفوا عليها الأوقاف الواسعة وأحاطوها بالبساتين
النضرة، حتى أن بعض الخلفاء كانوا يذهبون أحيانًا إلى تلك
الديارات لترويح النفس والراحة من عناء الأشغال والتمتع
بنضارة حدائقها والتعاطي مما بها من الخمر النقي العتيق
حتى أن بعض أدباء وأفاضل المسلمين الذين كانوا موجودين
في ذلك العصر وضعوا لها كتبًا مخصوصة ضمنوها
أوصافها وما كانت عليه، وممن كتب عنها أبو الحسين علي
بن محمد المعروف بالشابشتي - أمين مكتبة العزيز بالله أحد
خلفاء الدولة الفاطمية - وأبو بكر محمد الخالدي، وأبو
عثمان سعد الخالدي، وأبو الفرج الأصفهاني.

وكانت تقام بهذه الديارات أعياد في أيام معلومة من كل
سنة فكان كبار وميسورو الأقباط وغيرهم يذهبون إليها
أفواجًا، ويقيمون بها أيامًا، ويذبحون الذبائح، ويولمون

الولائم، ويصرفون مدة إقامتهم بها في سرور وانسراح كما هو جار إلى الآن في مولد الست دميانة وغيرها. (ص ١٠٩)

وتحدث عن "أبي اليمن" الذي ولاه المعز لدين الله حكم فلسطين، وكيف أنه عندما هاجمها أحد الأعداء خبأ ما في بيت المال من ذهب وفضة ولما أرسل الخليفة قائداً طرد هذا العدو، وسلمه أبو اليمن ما كان قد خبأه؛ فشكره الخليفة وأقره في وظيفته؛ فعاش فيها حتى مات، وكان ذا ثروة عظيمة أعطاهها للبطريك لينفق منها على الفقراء.

ولكن شاب هذه السماحة التي كانت سمة حكم الفاطميين ولاية حاكم مجنون هو: الحاكم بأمر الله؛ الذي أخذ يصدر أوامره الغريبة "وصار يخترع كل يوم أحكاماً غريبة يحمل الناس على العمل بها ثم يأمرهم بالكف عنها. فمن ذلك أنه نهى عن بيع وأكل الملوخيا والترمس والجرجير والسّمك الذي لا قشر له، وأمر بالتشديد في ذلك والمبالغة في تأديب من يخالف أمره، وعلم أن جماعة باعوا أشياء منها؛ فأمر بضربهم بالسياط ضرباً مبرحاً ولم يكتف بذلك بل أمر بضرب أعناقهم. ونهى عن بيع الزبيب وهجم على بيوت التجار وغيرهم وجمع ما كان موجوداً منه وأحرقه بالنار، ومنع بيع العنب وكان في الجيزة كروم كثيرة فأرسل إليها أعوانه فقطعوها وخربوها عن آخرها.

وتتبع العلماء وأمائل أهل دولته وأكابر الناس على اختلاف أجناسهم وقتل منهم عددًا عظيمًا بغير سبب أو علة، ومنع النساء عن الخروج في الطرق فمضى عليهن، وهن محبوسات في البيوت سبع سنوات وسبعة أشهر. ومما زاد الحال تعاسة أنه في أثناء ذلك حل بالبلاد وباء وغلاء شديدان فمات من الناس كثير، ومن نجا منهم من الموت حاقت به البلايا والمصائب من كل الجهات ولم يُخلَّصهم من يدها إلا الموت، بعد أن حكم خمسًا وعشرين سنة رأوا فيها الأهوال، وقيل إنه مات مقتولا بدسيسة من أخته، وقيل غير ذلك والله أعلم بالحقائق.

واشتد على النصارى وزاد في اضطهادهم فالأزمهم بلبس العمائم السوداء، وتعليق صلبان خشب في أعناقهم، وأن يكون طول الصليب ذراعًا وزنته خمسة أرتال، وأن يكون مكشوفًا بحيث يراه الناس، ومنعهم عن ركوب الخيل وأن يكون ركوبهم البغال والحمير، وأمر بالألا يستخدموا مسلمًا ولا يشتروا عبدًا ولا أمة، وأمر بهدم كنائسهم بمصر والقاهرة، وكتب إلى جميع الجهات بذلك وأباح للعامّة نهبها، وضبط أوقافها وأحباسها وكل مالها وقبض على القسوس وقتل منهم عددًا عظيمًا وهرب كثير منهم إلى الديارات البعيدة؛ فنتبعهم وقتلهم وقبض على الأب زكريا البطريرك وألقاه للسباع،

وقيل إنها لم تؤذ (٥) وأكره النصارى على الإسلام؛ فأسلم منهم خلق كثير، ثم عاد فأمر من يرد منهم العودة إلى دينه فليعد وصرح لهم ببناء بعض الكنائس التي هدمت.

(٥) ويقال إن اشتداد الحاكم على البطريك بهذه الدرجة لم يكن من تلقاء نفسه؛ بل بسبب تهمة اتهمه بها أحد الرهبان، وذلك أن هذا الراهب رغب أن يكون أسقفًا وكان للبطريك ابن أخ يسمى ميخائيل التمس منه مالا على سبيل الرشوة؛ ليسعى له عند البطريك في نوال مرغوبه، فلم يُجب طلبه في الحال بل وعده بالوفاء بعد تعيينه؛ فعمل على معاكسته، وما زال بالبطريك حتى عيّن؛ فأضمر الراهب للبطريك شرًا، وكانت عادة البطارقة إلى هذا الزمن مكاتبة ملوك الحبشة والنوبة مباشرة فوشى الراهب للخليفة أن البطريك ي كاتب هؤلاء الملوك ويكشف لهم عن كل ما يجري في البلاد وسوء معاملة النصارى خلافًا للعهود؛ فغضب الخليفة وأمر بالقبض على البطريك وإلقائه للسباع، فلم يأتها منها ضرر فنفاه في أحد الديارات البعيدة وأمره ألا يخرج منها أبدًا، وأمر أن لا ي كاتب البطارقة ملوك النوبة والحبشة مباشرة، ولا يقبلوا منهم مكاتبات إلا بعد عرضها على الخليفة ومعرفة ما فيها، وكذلك طلب من هؤلاء الملوك أن تكون المكاتبات منهم وإليه مباشرة، وبقيت هذه الحالة إلى الآن، فكان إذا أتى الخليفة أو السلطان كتاب يقتضي الرد يطلب من البطريك أن يشرح له ما عليه نصارى مصر من الراحة والحرية في الدين وعدم التعرض لهم في عوائدهم ويوصيه خيرًا بالمسلمين الذين تحت رعايته.

وبعد هذا كله أمر بأن يخرج النصارى واليهود من مصر ويذهبوا إلى بلاد الروم فشق هذا الأمر عليهم ولاسيما الأقباط منهم؛ لما كان بينهم وبين الروم من العداوة القديمة؛ فاجتمعوا وذهبوا إلى الحاكم وأخذوا معهم أولادهم وأطفالهم ونساءهم وتواقعوا عليه وصاروا يستعطفونه حتى عفا عنهم وسمح لهم بالبقاء في وطنهم. ومنعهم من الاحتفال بعيد الغطاس وكان من أعظم أيام المواسم عندهم وله شأن عظيم عند المصريين عموماً فكانوا يخرجون كبيرهم وصغيرهم إلى النيل ويوقدون المشاعل والأنوار وينصبون الأسرة على ضفتيه ويحيون ليلهم في سرور وانشراح وغناء ولهو وقصف حتى الصباح. (ص ١٢٥)

ومنعهم أيضاً من الاحتفال بيوم أحد الشعانين وكان من عاداتهم الاحتفال به احتفالاً شائقاً، إذ يطوفون الشوارع والحارات بضجة عظيمة حاملين الشموع وسعف النخيل. وكثيراً ما كان ينزل الخلفاء في عهد الدولة الفاطمية للتفرج على هذه الاحتفالات ولاسيما احتفال ليلة عيد الغطاس ويوم النيروز، وكان من رسوم هذه الدولة أن توزع العطايا والهدايا في هذه المواسم على أصحاب الدواوين وكبار

الكتاب والموظفين على اختلاف درجاتهم وأديانهم كل بحسب ما هو مقرر له. (ص ١٢٥)

وكما أمر الحاكم بأن النصارى يعلقون صلباناً في أعناقهم ألزم اليهود أيضاً بأن يعلق كل واحد منهم جرساً في عنقه.

كان هذا أسوأ ما حدث للنصارى. وحق شره بالمسلمين أيضاً، والحاكم بأمر الله في التاريخ الإسلامي كـ بعض أباطرة الرومان نيرون وجاليكولا الذي عين حصانه قنصلاً. وهي شخصيات شاذة سمح بوجودها العصر القديم، على أن تقلب الحاكم جعله يعتقد في البطريك ويقره في مركزه وسلمه أمراً مؤذناً بفتح الكنائس المقفلة وبناء التي تهدم منها وإعادة ما نهب معها ورداً أوقافها كما كانت.

وبعد أن انزاحت هذه الغمة، جاءت أيام سعد للأقباط في عهد بدر الجمالي - رجل الدولة الفاطمية القوي - بحيث "تقلد كثير من الأقباط الوظائف العالية في دواوين الحكومة ولا سيما المتعلقة بالأعمال الحسابية، فإنهم استقلوا بها استقلالاً تاماً وامتازوا على غيرهم بوضع قواعد دقيقة، وروابط مضبوطة لها؛ فلم يتمكن غيرهم من تأطيرها مثلهم،

وكانوا قد تمكنوا من معرفة اللغة العربية وألفوا فيها مؤلفات واسعة تشهد لهم بغزارة المادة وطول الباع، ونقلوا إليها أيضاً جملة مؤلفات من اللغتين اليونانية والقبطية في مواضيع مختلفة؛ فعرفت الدولة فضلهم وكفاعتهم وعدم إمكان الاستغناء عنهم؛ فراعت جانبهم وقدرتهم حق قدرهم ومنحتهم الألقاب السامية مثل (الرئيس وهبة الله والأمجد والأسعد والشيخ ونجيب الدولة وتاج الدولة وفخر الدولة) وغير ذلك من ألقاب الشرف والتميز التي هي بمثابة الرتب في زماننا الحاضر، وكان بين العساكر الذين حضروا مع بدر الجمالي حسب اتفاقهم مع الخليفة المستنصر كثير من الأرمن والسوريين النصارى استمروا في خدمة الدولة مدة من الزمن، ومن محاسن الدولة الفاطمية التي تذكر بالنسبة للأقباط أن معظم الصنائع وأجلها كانت بيدهم، فكان منهم الصياغ والجواهريون والنجارون والحاكة والصباغون والبنائون والحدادون والمهندسون والنقاشون والشمامعون وعمال الورق والزجاج على اختلاف أنواعه وألوانه، ولم تنزل بقايا صناعتهم موجودة للآن في الديار والكنائس القديمة بحارة زويلة وحارة الروم ومصر القديمة، ولا سيما

المصنوعات الخشبية وغيرها الموجودة بالكنيسة المعلقة بمصر القديمة فإنها على جانب عظيم من الإتقان والإحكام تدل على تقدمهم في ذلك العصر في الصنائع والفنون، ومنهم من اشتغل بفن الطب فنال منه حظاً وافراً، ومن اشتغل بعلم المواقيت وألف فيه مؤلفات واسعة وصل إلينا بعضها. (ص ١٤٣)

وأشار الكتاب إلى وشاية قدمت في حق البطريرك فقال بدر الجمالي إنه لا يستطيع البت في هذا الأمر، وأمر بعقد مجمع من جميع أساقفة الوجهين البحري والقبلي وكبار الأمة للتعرف على الحقيقة فاجتمع في مصر أربعون أسقفًا درسوا القضية وبرأوا البطريرك.

وذكر المؤلف بعضاً ممن اشتهروا من الأقباط ووصلوا إلى أعلا المناصب مثل المعلم سرور الجلال والشيخ السعيد أبو الفخر المعروف بابن صاعد كان كاتب الرواتب وترقى لرئاسة المجلس. والأسعد أبو الخير جرجة ابن أبي وهب الشهير بابن الميقات - كان من أكابر الأقباط وأغنيائهم. والشيخ صفي الدولة بن أبي ياسر بن علوان، ومن مآثرة بناء كنيسة عظيمة على اسم آيا صوفيا وأبو المليح الشهير بمماتي

- كان أمير الجيوش اشتهر بالخير والإحسان - وسبب تسميته أنه لما اشتد الغلاء بمصر كان يتصدق على المحتاجين وكان إذ رآه صغار المسلمين يقولون "مماتي" فيصرف لهم غلالا لسد رمقهم. وذكر السيدة ترفة - كانت من أغنياء مصر القديمة - اشتهرت بالتقوى وشيدت كنيسة من مالها الخاص وبنّت بأعلاها محلا فسيحاً ليكون ديراً للبنات الراهبات ونقشت اسمها على لوح خشب وضعته بأعلى الباب المعد لدخول النساء، ولاحظ المؤلف دلالة تخصيص باب لدخول النساء في الأعمال الخيرية وتشيد الديارات الواسعة كما هي عادة المصريين من قديم الزمن، وإحاطتها بالبساتين الزاهية الظاهرة التي في جملتها دير ناهيا بالجيزة، الذي كان يتردد عليه الخليفة الأمر بأحكام الله ويقم به أياما ترويحاً للنفس، وعندما يخرج للصيد، وكان في كل مرة يأتي إليه بنعم على خدامه ورهبانه بألف. وفي أول مرة نزل به أنعم عليه بثلاثين فدان بلا مال بناحية طهرمس بالجيزة. (ص ١٦٩)

ومع أن الأقباط لم يصلوا في عهد المملكة الأيوبية إلى ما وصلوا إليه في عهد الفاطميين، فإن المؤلف يقول "وهكذا

عاش القبط في راحة كل باقي أيام الدولة الأيوبية في ظل ملوكها الذين عرفوا أهميتهم في خدمة الحكومة والوطن؛ فقدروهم حق قدرهم رغما عما كان بين هؤلاء الملوك والإفرنج من الحروب الدينية المتواصلة، ولم يصب الأقباط في أيامهم ضرر بل ربما نالهم الضرر من ذات الإفرنج الذين ادعوا أن القصد من حروبهم الصليبية حماية الدين المسيحي والمسيحيين؛ وذلك أنه لما استولى الإفرنج على مدينة القدس في حربهم الأولى منعوا القبط من زيارة الأرض المقدسة ولم يدخلوها حتى خلصها من يدهم السلطان صلاح الدين، وفي سنة ١٢٠٤م في أيام الملك العادل الأيوبي فاجأ الإفرنج مصر من جهة رشيد وتقدموا إلى فوة وتحصنوا فيها، وكانت غاصة بالأقباط ولها أسقف مخصوص فقتلوا بعض من بها وطردوا البعض وسبوا البعض والبعض الآخر لم يسعه إلا الهرب، أما الأسقف فإنه لما وجد نفسه وحيداً تركها وذهب إلى مصر وأقام بها حتى وُلِّي مطراناً على بلاد الحبش.

وأشار إلى أن الملك الكامل بعد أن أوقع بهم عاد فأنس إليهم وعلم أن لا مطمع لهم في شيء إلا أن يعيشوا في

أوطانهم عيشة راضية آمنين على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم، وأن لا هم لهم غير احترام ديانتهم وعوائدهم وعدم التعرض لهم في شيء منها، ركن إليهم وقربهم منه ورفع مقامهم وعمل على ما فيه راحتهم، وأذن لهم ببناء كنائسهم التي خربها المسلمون بسبب هذه الفتن والقتال والحروب وأباح لهم فتح ما أغلق منها وإقامة شعائرهم الدينية فيها جهارًا بغير معارضة؛ ولذا تراهم يذكرون لأن في صلاتهم اليومية هذه العبارة: "وحنن اللهم قلوب المتولين علينا". وقاموا بما عهد إليهم من الخدم أحسن قيام، وبما توجبه عليهم الذمة الوطنية، وبهذه الحالة حفظوا لأنفسهم مركزًا مهمًا في الوطن فكانوا عضوًا عظيمًا ليس للحكومة فقط بل ولسائر رجالها وأمرائها الذين ائتمنواهم على خزائنها وأموالهم فحافظوا عليها وسلموهم مصالحهم فسيروها على أحسن حال. وتأكد لكل عدم الاستغناء عنهم أو إمكان تسيير الأعمال بدونهم في كل زمان رغمًا عن تصدي بعض الملوك المتغشمين لهم وتعمدهم إخلاء الديار منهم كما سترى.

كما قال "ويذكر بالثناء على الخلفاء الفاطميين وملوك الدولة الأيوبية أنهم أطلقوا للأقباط عنان الحرية للمدافعة عن

دينهم فألف بعضهم مؤلفات واسعة جديرة بالاعتبار أثبتوا فيها بالبراهين القاطعة والحجج الدامغة صحة معتقداتهم وديانتهم، وقد وصل إلينا بعض هذه المؤلفات فألفيناها آية في الفصاحة والبلاغة تشهد لمؤلفيها بغزارة المادة في العلوم العقلية والنقلية وتمكنهم من اللغة العربية الفصحى. وكان يمكن للأقباط تحسين حالهم أكثر والتدرج في العلوم والمعارف لو لم تشغل كبارهم وعلماؤهم ولا سيما سكان العاصمة المنافسات والمخاصمات الداخلية في غالب الأحيان بسبب مطامع بعض أئمتهم واهتمامهم بمنفعتهم الشخصية أكثر من الفائدة العمومية، خصوصاً النزاع الذي حصل في أيام الدولة الأيوبية الذي دامت مدته نحو ثلاث جيل.

وبدأت حقبة جديدة من تاريخ مصر تعرف باسم المماليك الذين ظهروا لما كان الملك الصالح نجم الدين الأيوبي قد أكثر شراءهم وجعلهم حرساً له وجعل معهم أمراء فقيوت شوكتهم. ولم يكن لهم علم بالسياسية أو الإدارة وإنما كانوا مقاتلين فتولوه وحموا مصر من غزو الصليبيين والتتار واكتسبوا انتصارات مدوية. ولكنهم وكلوا الإدارة إلى بعض الأعوان الذين بدورها وكلوها إلى أعوان آخرين؛ فتفشى

الاستغلال والظلم، كما أن اختلافات هؤلاء المماليك فيما بينهم أشاع الفوضى فاعتبر المؤلف أن نجم الأقباط أخذ في الأفول بدءًا من ظهور عز الدين أيبك الذي استظل بالملك وتزوج شجرة الدر. وكانت أول مصيبة حاقت بهم على يد شرف الدين أبو القاسم هبة الله بن صاعد - الذي كان قبطيًا فأسلم ووصل إلى أعلى المناصب - "وحيثُ أن أظهر ما دل على خسته ودناءة أصله؛ فأحدث مظالم كثيرة بين الناس، وأول مظلمة بدأ بها أنه تصدى للأقباط فحصل منهم على الجزية مضاعفة وقرر على التجار وذوي اليسار منهم أموالا يدفعونها في كل سنة، وأحدث التقويم والتصقيع على الأملاك ورتب مكوسًا على الخيل والبغال والحمير وسائر الحيوانات وعلى الرقيق من العبيد والإماء وعلى سائر المبيعات، وضمن الخمر والمزر والحشيش وبيوت الزواني بأموال سماها بالحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية. (ص ٢٠٦)

وبعد قليل رزئت الأقباط برزية أخرى كانت أشد وقعا وأكثر تأثيرًا فيهم من المصيبة التي نالتهم على يد الأسعد شرف الدين الوزير القبطي المرتد عن دينه وذلك أنه في سنة ٦٦٣هـ حصل بمدينة القاهرة حريق هائل اتخذ بعض

المبغضين للنصارى وسيلة للإيقاع بهم؛ فوشوا للملك وهو إذ ذاك الظاهر ببيرس البندقاري أن هذا الحريق من فعل النصارى واليهود، ولكي يزيدوا نار غضب الملك على النصارى انتحلوا له سببًا لا يبعد على بيبرس تصديقه بأن قالوا له: إنهم في كدر منذ علموا بغلبة الإفرنج وانتصار المسلمين عليهم في سوريا وصاروا يحسنون له في القول حتى جعلوه يصدق اختلاقاتهم وتمويهاتهم التي لا أصل لها، ومع أن هذا الملك كان موصوفًا بصفات حميدة إلا أنه كان عجولاً سريع الغضب، وكان في نفسه شيء من جهة كتاب الدواوين فحمي غضبه وأمر بجمعهم وإخراجهم خارج المدينة وإقائهم في حفرة ليحرقوا، وكان بين رجال الدولة رجل يسمى فارس الدين إقطاي رئيس العساكر فرثى لحالهم وصار يتوقع على الملك حتى سمح بالعفو عنهم بشرط أن يدفعوا إلى بيت المال خمسين ألف دينار نظير الأملاك التي اتهموا بحرقها.

ويحكي أنه لما جمعت النصارى واليهود وأخذوا ليحرقوا بظاهرة القاهرة على مشهد من الملك وأمرائه برز إليه من بين الجمع رجل يهودي يسمى ابن الكازروني - كان

صيرفيًا في أحد الدواوين - وقال للسلطان سألتك بالله لا تحرقنا مع هؤلاء الكلاب الملاعين أعدائنا وأعدائكم، أحرقنا ناحية وحدنا؛ فضحك السلطان والأمراء وحينئذ تقرر الأمر على ما ذكر. وقد ذكر هذه الواقعة المقرّبي ولا أرى إلا أنها من مبالغات الكتاب.

وحدثت معركة بين بعض الأقباط وبعض أتباع الأمراء أدت إلى غضب السلطان لما ادعوا على الأقباط من وشايات فأمر بإحراق كتاب ديوانه النصراني قائلًا: لا أريد أن يكون في دولتي ديوانا نصرانيًا، ولكن بعض الأمراء تشفعوا وما زالوا بالسلطان حتى سمح بأن من يسلم منهم يستقر في خدمته ومن امتنع يقتل، فخرج إليهم الأمير وأعلمهم ذلك فآثروا الاستسلام على القتل؛ وبذلك نجوا بحياتهم وكتببت شهادات عليهم بذلك وأخذها بيدار ودخل بها إلى السلطان فأمر بالخلع عليهم وإيقائهم في خدماتهم، وفي عصارى اليوم أخذوهم إلى مجلس النائب وقد اجتمع به القضاة فجددوا إسلامهم بحضرتهم.

ومن أسوأ ما حدث في هذه الحقبة ما سجله المؤلف تحت عنوان "واقعة هدم الكنائس وإحراق الجوامع". وقدّم لها

بأن جهل المماليك بالإدارة جعل مصر في أيامهم ميدان قتال وفتن وحروب داخلية، وأن المماليك كانوا منقسمين إلى أقسام وأحزاب شتى يحاول كل حزب الاستيلاء على الحكم فسادت الثورات وما يصحبها من اغتصاب ومصادرة الخ... فحدث أن شرع السلطان قلاوون في بناء ميدان فسيح بالجهة المعروفة الآن بالناصرية وفي وسطها فسقية واسعة على شبه بركة فسيحة وكان في الموضع الذي اختاره لذلك كنيسة للأقباط تسمى كنيسة الزهري واسعة الأطراف محكمة البناء، فلم يُرد أن يأخذها منهم بالرغم عنهم وكذلك هم لم يخطر ببالهم أن يتناولوا عنها إكرامًا له أو ابتغاء مرضاته، ولو فعلوا هكذا لما حل بهم ما حل. فأمر أن يتركوها ويحفروا حولها طمعًا في سقوطها من تلقاء ذاتها وإذ كانت على جانب عظيم من المتانة لم تسقط، فعد المسلمون هذا التساهل من قبل السلطان ميلًا للنصارى، وتصميم النصارى على عدم التنازل عن الكنيسة للسلطان وقاحة منهم. فلما كثرت العمارات بالعاصمة وكانت تحتاج إلى أنقاض وأخشاب ورخام وكانت جميع هذه متوفرة بكنائس النصارى، وإذا هدمت واحدة منها جددت أو قامت غيرها أعظم وأحسن من

الأولى تواطأ المسلمون وبعض الأمراء على هدم الكنائس واستخدام أنقاضها وأدواتها في العمارات التي كلفوا بإقامتها، وانتقاماً من النصارى على تعنتهم وعدم تفكرهم في إهدائه للسلطان حال كونهم لا يجهلون احتياجه إليها. وفي أحد أيام الجمع بينما كان الناس يصلون في الجوامع قام فقير عند نهاية الصلاة ونادى بصوت عال قائلاً "الله أكبر هيا بنا نهدم كنائس النصارى". فلم يشعر النصارى إلا والهدم دائر في كنائسهم وسلب ما بها من الأواني والمقتنيات وبعضهم هجم على البيوت ونهبوها؛ فعلا الضجيج والصراخ وارتفع الغبار في الجو وهاج الناس وماجوا ووصل الصياح آذان السلطان وأرسل يسأل عن الخبر فقليل له: إن الناس يهدمون كنائس النصارى ويقولون إن هذا بأمرك؛ فاندعش غاية الاندهاش وتعجب من الافتراء عليه بهذه التهمة الباطلة.

وأرسل السلطان أيضاً بعض الأمراء إلى جهات أخرى من مصر ليمنعوا الناس من هدم الكنائس وإيعادهم عنها ولكن هؤلاء لم يفعلوا كما فعل الأمير الأول بل توانوا وابطأوا في السير حتى إذا ما وصلوا إلى الجهات المقصودة وجدوا الكنائس قد هُدمت عن آخرها ونهب الناس ما بها،

وهكذا لم ينج من الهدم والنهب إلا كنائس بابلون والبيوت التي بها، ولم يقف الأمر عند العاصمة فقد جاءت الأخبار من مديريات الغربية والشرقية والإسكندرية.

وقبض على اثنين وجدا خارجين من مدرسة عقب ظهور النار، كما قبض على رجل آخر بجامع الظاهر كان معه أكياس فيها نפט ونار، واعترفوا أنهم رهبان من دير يعرف باسم دير البغل جهة طرة، وأنهم مع سبعة عشر راهبا تعاهدوا على إحراق مصر والفسطاط انتقاما لهدم كنائسهم، ومن ثم جرت مذبحة كبيرة للأقباط، وختم المؤلف بسرد هذه المأساة مما تقدم ولكن كانت هذه الأفكار السليمة قاصرة على بعض الأفراد. ولما اشتد الهياج لم يجرعوا على إظهارها لئلا يصيبهم أكثر مما أصاب كريم الدين وما نجم عنه من الأذى الذي حل بالذين لا يبعد أنهم كانوا أبرياء.

ولما هدأت الحال وعاد النظام لم يفت السلطان مصالحة أفكار النصارى بأن صرح لهم ببناء بعض الكنائس التي هدمت بناء على طلبهم ذلك منه على شرط أن لا يتوسعوا فيه أو يزيدوا عليه شيئاً مما كانت عليه قبل الهدم، غير أن بعضها هدم بعد تمام عمارتها بدعوى أنها لم تُبن على حالتها

القديمة، أو أنهم زادوا في زخرفتها وإعلاء بنائها. ومع أن هذا السلطان منع النصارى من التظاهر بالأبهة وركوب الخيل والتجمل بلبس الثياب المصقولة والعمائم البيضاء إلا أنه من جهة أخرى لم يخلُ منهم دواوين الحكومة بالمرّة لعدم إمكان تسيير أعمالها بدونهم، ولا سيما الحسابية، ولكن يظهر أنه جردهم من الرئاسة والوظائف الإدارية ومن ثم اقتصروا على الحسابية منها؛ ففتننوا فيها وجعلوا لها قواعد وروابط دقيقة لم يتسن لغيرهم إتقان معرفتها فصاروا يمارسونها للآن؛ وبذا حفظوا لأنفسهم مركزاً مهماً في الحكومة.

وبذلك استقل النصارى الذين في الدواوين بنوع ما بالأعمال الإدارية فكانوا في راحة لا منازع لهم في أعمالهم مدة باقي حياة السلطان الناصر وقليلاً بعده.

وتحدث الكتاب طويلاً عن محاولات الكاثوليك واللاتين جذب الأقباط وفشلهم في هذا، وأجمل حال المصريين عموماً والقبط خصوصاً في عهد الدولة العثمانية: "لم تكن حالة مصر في عهد الدولة العثمانية أحسن مما كانت عليه في أيام دولتي المماليك البحرية والجراسية، فإنه لم يكن للولاة هم سوى استنزاف أموال الناس بأية طريقة كانت وبدون استثناء ولا تمييز بين مسلم ولا نصراني ولا سيما

لأن الولاية الذين كانوا يأتون إليها من القسطنطينية لم تطل مدة ولاية الواحد منهم أكثر من سنة، وإذا سمح له بالبقاء في منصبه أكثر من ذلك لا يكون إلا ببذل الأموال الطائلة طمعاً في تحصيل ما يزيد عما دفعه أضعافاً. وزيادة على ذلك انقسام الممالك على ذاتهم وقيامهم على بعضهم تارة وعلى الوالى تارة أخرى وانتهاز أهل الفساد - ولا سيما العرب المعروفين بالهواره - هذا الاختلال فرصة للسلب والنهب وسفك دماء الذين لا لهم ولا عليهم.

أما حال القبط فكانت هادئة نوعاً في أول أيام هذه الدولة؛ لرفع الاضطهاد عنهم وتشاغل المبعضين لهم من المسلمين؛ بسبب الكوارث التي كانت تتساقط عليهم من وقت إلى وقت عن تحريض الحكومة ورجالها على الإيقاع بهم أو إكراههم على الاستسلام، وعاشوا كل هذه المدة مع إخوانهم المسلمين على أحسن حال مشاركين لهم في السراء والضراء غير أنهم كانوا يزيدون عنهم في المصائب من جراء الجزية التي صارت تسمى بالجالية أو الجوالي واستعمال طرق الجور والعسف في تحصيلها.

وهكذا كانت عيشتهم في هذه المدة راضية نوعاً لا يكدرهم إلا الحوادث والرزايا التي كانت تطراً أحياناً بسبب

اختلال الأحوال كما تقدم القول، فتعم النصارى والمسلمين على السواء. وكذلك الكُشَّاف الذين هم أشبه بالمديرين الآن والصناجق. وكبار المسلمين وعظماؤهم فضلا عن الولاة والحكام جعلوهم موضع ثقتهم وسلموهم إدارة مصالحهم وأشغالهم وحساباتهم فقاموا بها أحسن قيام، وكثيرًا ما كانوا يكونون بأسمائهم فيقال مثلا المعلم غبريال السادات، والمعلم يوسف الألفي، والمعلم منقريوس الموره لى، وغير ذلك نسبة لمخدوميهم.

وسجل المؤلف تكاثر عدد المرسلين الكاثوليك في القرن الثامن عشر وتوطنوا في بعض بلاد الوجه القبلي وانضم إليهم بعض الأفراد من أبناء الأمة القبطية؛ فنتج من ذلك حصول نشوز بين أفراد العائلات وانقسام بسبب التركات والزواج، فاشتكى كبار الكتاب لمخدوميهم الأمراء من سوء تصرف قسوس اللاتين وتعديهم على حقوق بطريركهم؛ فعقد لذلك مجلسا بحضورهم وحضور البطريرك وقسيس اللاتين الكاثوليك بالمحكمة الكبرى الشرعية، وبعد سماع أقوال المشتكين واحتجاج المشتكى عليهم تقرر التصريح لبطريرك الأقباط باستعمال سلطته الدينية على أبناء أمته والتصرف

فيهم بما توجهه قوانينه المرعية وعدم التعرض له أو التعدي على حقوقه، وتحررت بذلك حجة من المحكمة وسلمت ليد البطريرك.

وكان الأقباط قد منعوا لأسباب لم يقف المؤلف عليها من زيارة الأراضي المقدسة.

وفي سنة ١٧٥٣م (سنة ١١٦٦هـ) سعى الأقباط بواسطة كبارهم في تجديد هذه العادة السنوية ومع كونهم لم يجدوا معارضة من الحكومة تصدى لهم بعض كبار المشايخ فخابت مساعيهم.

وانتقل المؤلف إلى ذكر "المعلم رزق والمعلم إبراهيم الجوهري" وقد ارتبط الأول بعلي بك الكبير، ولما استقل بالأحكام صار المعلم رزق هو الأمر الناهي بمصر رقباه وجعله ناظرًا على دار الضرب ورفع مقامه؛ فكان مسموع الكلمة عنده ويعول عليه في سائر أحواله وأموره ويعمل بحسب إشارته.

ولما هزم علي بيك الكبير أمام مملوكة السابق الذي انقلب عليه واتصل بالدولة العثمانية محمد بك أبو الذهب عزل المعلم رزق، أما المعلم إبراهيم الجوهري فأبقاه في

وظيفته. ولما مات محمد أبو الذهب تقاسم السلطة إبراهيم بك ومراد بك، واختص إبراهيم بك بمشيخة البلد فولى المعلم إبراهيم الجوهري رئاسة كتاب جميع القطر المصري، وكان سليم النية طيعاً صادقاً أميناً محباً لعمل الخير لا يميز في أعماله الخيرية بين مسلم أو نصراني؛ فأحبه إبراهيم بك حباً زائداً وعززه وأكرمه ولما مات أسف عليه ومشى في جنازته إكراماً له وإظهاره لما كان له عنده من علو المنزلة. واشترى في حال حياته أملاكاً كثيرة وأوقفها على الكنائس والديور وأصلح كثيراً مما كان تخرّب منها، ولم تنزل غرر مآثره موجودة في كل جهة ومكان حتى في مدينة القدس. ومن محاسنه التي تذكر أنه كان يقابل السيئات بالحسنات، ومما يحكي عنه أن أخاه وهو: المعلم جرجس الجوهري شكا إليه يوماً من رجل من صغار المسلمين أنه يسبه ويشتمه كلما مر به وقد تكرر ذلك منه حتى أنه كره المرور من ذلك الطريق، وليس هناك طريق آخر يمر منه، فقال له المعلم إبراهيم: لا شك في أن هذا أمر لا يجب السكوت عنه ولا بد من مجازاة هذا الرجل بقطع لسانه، وأخذ يبحث عنه وعن حاله وجهة سكنه وأرسل إليه قمحاً وسمناً يكفي لمؤنة عياله

نحو سنة، فصار كلما مر به المعلم جرجس يقوم له ويصافحة ويدعو له ولأخيه بخير وبذا قطع لسانه عن البذاء وأطلقه بالثناء.

وأنفذت الدولة العثمانية جيشاً بقيادة حسن باشا قبطان ليقاثل إبراهيم بك ومراد بك فقاتلها وانتصر عليهم وفرا من أمامه إلى الصعيد وهناك أخذ يعيثان في الأرض فساد ويذيقان أهل البلاد أنواع العذاب.

ولما دخل حسن باشا القاهرة أساء معاملة المماليك والأقباط على حد سواء واستصفى أموالهم وكان حظ الأقباط من المصادرات أعظم، كما فرض مزيداً من الضرائب والعوائد السنوية. وبعد هذا حل بمصر وباء شديد مات بسببه الألوف المؤلفة من المصريين، وعاد إبراهيم بك ومراد بك وواصلوا العسف والظلم والقتال حتى جاء نابليون بحملته سنة ١٧٩٨ وهزمهما ودخل القاهرة.. وكان مراد بك قد أعد لنفسه قصرًا واسعًا بجهة الأزبكية فكلف نابليون المعلم: جرجس الجوهري رئيس المباشرين أن يعد هذا القصر له "ومن ذلك الحين عرف نابليون المعلم جرجس وأهداه جبة مزركشة بالقصب ليلبسها، وأورد المؤلف ترجمة للمعلم

جرجس الجوهري وأشار إلى ما امتاز به من العقل وكرم الأخلاق وعدم التمييز بين مصري ونصراني، كما أورد ما كتبه الجبرتي "ومات المعلم جرجس الجوهري القبطي كبير المباشرين بالديار المصرية، وهو أخو المعلم إبراهيم الجوهري. ولما مات أخوه في زمن رئاسة الأمراء المصرية تعين مكانه في الرئاسة على المباشرين والكتبة وبيده حل الأمور وربطها في جميع الأقاليم المصرية، نافذ الكلمة وافر الحرمة، وتقدم في أيام الفرنسيين فكان رئيس الرؤساء وكذلك عند مجيء الوزير والعثمانيين وقدموه وأجلسوه؛ لما يسديه إليهم من الهدايا والרגائب حتى كانوا يسمونه جرجس أفندي. ورأيته يجلس بجانب محمد باشا خسرو بجانب شريف أفندي الدفتردار ويشرب بحضرتهم الدخان وغيره، ويراعون جانبه ويشاورنه في الأمور، وكان عظيم النفس ويعطي العطايا ويفرق على جميع الأعيان عند قدوم شهر رمضان الشموع والعسلية والسكر والأرز والكساوى والبن ويعطي ويهب. وبنى عدة بيوت بحارة الونديك والأزبكية، وأنشأ داراً كبيرة وهي التي يسكنها الدفتر دار الآن ويعمل فيها الباشا (محمد علي) وابنه (إبراهيم باشا) الدواوين عند

قنطرة الدكة. وكان يقف على أبوابه الحجاب والخدم. ولم يزل على حالته حتى ظهر المعلم غالي وتداخل في هذا الباشا وفتح له الأبواب لأخذ الأموال والمعلم جرجس يدافع في ذلك، وإذا طلب الباشا طلبًا واسعًا منه يقول له هذا لا يتيسر تحصيله فضاق خناق المعلم جرجس وخاف على نفسه فهرب إلى قبلي ثم حضر بأمان كما تقدم وانحط قدره ولازمته الأمراض حتى مات في أواخر شعبان، وانقضى وخلا الجو للمعلم غالي وتعين بالتقدم ووافق الباشا في أغراضه الكلية والجزئية وكل شيء له بداية وله نهاية والله أعلم.

وقبل قيام المعلم جرجس إلى الصعيد إما هاربًا أو منفيًا كما قيل جمع كل حجج أملاكه وسلمها في البطرخانة لتتفق من ريعها على أهل بيته، فوضعت اليد عليها وبقت في حوزتها للآن.

ويشير المؤلف إلى وضع الفرنسيين الديوان وكان من اثني عشر عضواً، ستة منهم من النصارى، وستة من تجار المسلمين، وجعلوا المعلم مطي القبطي رئيساً له.

وأفرد المؤلف فصلاً لـ "يعقوب الجندي والجيش القبطي" وأنه كان من أصحاب الأملاك والتجارة، ولما دخل

الفرنسيون تعلم لغتهم واتصل بهم واتفق معهم على تكوين جيش قبطي فجمع من الصعيد حوالي ألفين من الشباب الأقوياء القادرين على حمل السلاح، وقبلهم الفرنسيون وأخذوا يدرّبوهم التدريب العسكري.

ويستطرد المؤلف "وسار يعقوب هذا في خطة تحالف ما كان عليه أبناء جنسه من حيث الهدوء والسكينة والصبر والاحتمال وفداء أرواحهم وأعراضهم في بعض الأحوال ببذل المال والعطايا، فإنه فضلا عن مخالفته لهم في الزي والحركات اتخذ له امرأة من غير جنسه بطريقة غير شرعية، على أن رجال الدين ولا سيما البطريرك لم يكونوا راضين عن تصرفاته وأحواله. وسمعت من بعض الشيوخ الأقباط المسنين أن البطريرك نصحه المرات العديدة بالعدول عن هذه الخطة وأن يعيش كسائر إخوانه فلم يقبل، وعادوه بالنصيحة مرة أخرى فجاوبه جوابًا عنيفًا فسخط عليه. وسمعت من آخر أيضًا - والعهدة عليه - أن ما كان بينه وبين البطريرك من المنازعة والمشاحنة دفعه إلى التجرؤ على الدخول إلى الكنيسة مرة راكبًا جواده ورافعًا سلاحه، وطلب منه أن يناولہ السر المقدس وهو على ظهر حصانه

معتزراً عن هذه الجسارة بأن من كان جندياً مثله يلزم أن يكون على الدوام في أهبة واستعداد، وهذا لا يمنعه من تأدية الفرائض الدينية، وربما كانت هذه الرواية من قبيل المبالغة في النقل. ومما رواه الكتاب ولا سيما الجبرتي الذي كان معاصراً ليعقوب يعلم أن ما اعتقده البطريرك مخالفاً وحسبه تهوراً وخروجاً عن الحد كان سبباً في حفظ حياته وحياة كثيرين من الأقباط ولا سيما سكان الأربكية حينما اختل النظام عند استعداد الفرنسيين للجلء عن مصر ودخول عساكر العثمانيين وتحريض نصوح وقيل (ناصريف) باشا قائدهم على الفتك بالنصارى.

وأشار المؤلف للمعلم غالي الذي عمل تحت إمرة محمد علي وقال إنه كان على جانب عظيم من الذكاء والنباهة "ويعرف من أين يؤكل الكتف" فلم يظهر للباشا معارضة.

ولما قصد محمد علي باشا تأسيس حكومة منتظمة وكان لا يخفي على المعلم غالي أنه توجد أراض كثيرة يزرعها أصحاب الاقتدار بغير دفع أموال عليها؛ شرع في مساحة عموم أراضي القطر المصري، فأظهر جملة أراض فربطت عليها الأموال، وبذلك تمت الإيرادات فكانت هذه خدمة

وطنية عظيمة قام بها، وقسم أطيان كل بلد إلى حيضان
وقبائل، وجعل لكل بلد زمام مخصوص وغير ذلك مما تخفى
فائدته فلا حاجة لإطالة الشرح فيه.

ولكن المعلم غالي لم يفلت من غضب محمد علي الذي
كانت حاجته إلى المال تجعله يكلف أعوانه بما لا يطيقونه،
ولما يعجزوا يصادر أموالهم ثم يقدم لهم شفعا. فيعيدهم
شرط أن يدفعوا مبالغ أخرى، ويقول المؤلف وتكرر حصول
ذلك من الباشا فكان يغضب عليه تارة ويعزله ويقلد غيره من
رفقائه ويرضى عليه أخرى فيرده إلى منصبه بعد دفع مبلغ
طائل لا يستطيع القيام به من ماله الخاص، فيختص هو
بجانب منه ويوزع الباقي على زملائه وغيرهم من رؤساء
الكتابة.

واتفق أن الباشا كان قد توجه إلى الإسكندرية لمهمة
 واحتاج لنقود فحول على المعلم غالي صرف ستة آلاف كيس
كانت باقية عليه، فاعتذر بعدم الاقتدار على أدائها في الحال
بدعوى أنها بواقى على أربابها وهو ساع في تحصيلها، فلم
يقبل هذا العذر منه وأرسل إلى كتخده في مصر بالقبض
عليه، وعلى أخيه فرنسيس، وأمينه المدعو المعلم سمعان
وسجنهم في القلعة حتى يدفعوا هذا المبلغ.

وبعد قليل شرع الباشا في تغيير هيئة الدواوين واستبدالها بغيرها تكون أنظم منها، وتعود بالفائدة على الخزينة فرضي على المعلم غالي وأناطه بذلك، فقسم البلاد إلى مديريات وأقسام والأطيان إلى أحواض وقبائل.

وبعد أن غاب المعلم غالي نحو سنة في الصعيد وهو يشتغل في ذلك عاد إلى مصر، وكان المتولي إمارة الصعيد من يدعى محمد بك الدفتردار فلما قصد المعلم غالي العود إلى مصر زوده بكتاب منه للباشا يمدح فيه نصحه وسعيه في فتح أبواب تحصيل الأموال للخزينة، وأنه ابتكر أشياء وحسابات يتحصل منه مقادير وافرة من المال؛ فقابله الباشا بالرضا وأثنى عليه ومن ثم اتخذه كاتبًا لسره وخصه بمباشرة الأعمال الحسابية التي ابتكرها، فكانت يده فوق يد الجميع حتى حكام الأقاليم، واستمر في هذا المنصب الجليل إلى أن قتل في سنة ١٨٢١م لأسباب لا تزال حقيقتها خافية علينا.

وكان للمعلم غالي ثلاثة أولاد ذكور وهم باسيليوس وطوبيا ودوس. ولما قتل دعا محمد علي باشا باسيليوس وقال له "إن أباك قد مات". فقال "حاشا لله يا سيدي فإنني لا أعرف لي أبا غير أفندينا". فسر الباشا لجوابه هذا وخلص عليه

وجعله محاسبجي الحكومة المصرية، وغمره بإنعاماته وإحسانه وأنعم عليه بالرتبة الثانية، وهو أول من حازها من النصارى وبقي في هذه الوظيفة حتى مات. وكان محبوبًا مقبولًا عند الباشا، ولما مات حزن عليه وأسف لفقده. ولا يزال اسمه يذكر بين النصارى والمسلمين بالثناء والتبجيل. وكان المرحوم محمد علي باشا يعول عليه كثيرًا في بعض الأمور، ومما يحكي عنه أنه غضب عليه مرة وأمره أن يلازم بيته ولا يخرج منه، واتفق أنه كان جالسًا مرة مع ذوات حكومته فسألهم إذا كان يوجد نوع من الزرع يعطي الفدان منه أربعين أو خمسين أردبًا، فقالوا لا يوجد، فأرسل في الحال وأحضر بسيليوس بك وسأله هذا السؤال فقال نعم يوجد ما يعطي أكثر من ذلك بكثير جدًا وهو النخل والبصل فسر الباشا لجوابه ورضي عليه.

وعن حال الأقباط في ظل العائلة الخديوية قال ليس من ينكر أن الأمة القبطية أخذت تظهر في عالم الوجود ثانية منذ أيام المغفور له محمد علي باشا جد العائلة الخديوية، فإنه رحمه الله أظهر من أول وهلة ما دل على اعتباره جميع المصريين على اختلاف مذاهبهم وأجناسهم بمساواة واحدة؛

فأباح لهم التمتع بالحرية والحقوق الوطنية على حد سواء، وكان يجري عليهم الأحكام بالعدل والإنصاف والمساواة ووزع خدمة الوطن على أهله، كل بما له من الأهلية فخص القبط بما امتازوا به من الأعمال الحسابية وضبط الإيرادات والمصروفات، حتى قال أحد الإنجليز الذي حضر إلى مصر في أيامه لقصده التسوح في تقرير رفعه إلى رئيس مجلس وزراء إنكلترا وعرض على البرلمان "إن الأقباط للقلم بمثابة الفلاح للمحراث". وخص المسلمين بالمجالس والأعمال الإدارية والتحريرية، واليهود المصريين بالانتماء على خزائن الدواوين والمصالح والمديريات، غير أنهم لم يلبثوا أن تركوها لعدم رضاهم الشغل في يوم السبت، فكان في تركهم الخدمة الخير العظيم لهم؛ لأنهم اشتغلوا بالتجارة والمصارفة فنجحوا فيها نجاحًا عظيمًا واستغنوا بذلك عن ذل الخدمة وما فيها من صغر النفس.

وبتوسع محمد علي باشا في المصالح والدواوين ازداد عدد الموظفين الأقباط في دوائر الحكومة، وبعد أن كانت وجاهة الأمة تتحصر في بعض أفراد قليلين أصبح بينهم وجوه كثيرة في كل أنحاء القطر المصري.

ويخصص المؤلف فصلاً خاصاً للبابا كيرلس الرابع الكبير فيعرض بتفصيل ملابسات شغله لهذا المنصب سنة ١٨٥٣ ثم يقول ومن ذلك الحين أخذ يباشر أعمال البطررخانة وكان أول عمل باشره بناء مدرسة - وهى أول مدرسة أقيمت لتعليم شبان الأقباط - فاشترى عدة منازل وهدمها وأقام على أنقاضها مدرسة فسيحة، فكان بناؤها موجبا لإجماع الجميع على اختياره وفي ليلة الأحد ١١ بؤونة سنة ١٥٧٠ قبطية الموافق (سنة ١٨٥٤م) سيم بطريكاً بحضور جميع الأساقفة ما عدا أسقفي إخميم وأبي تيج ولقب كيرلس الرابع.

فلما أصبح مستقلاً في عمله شرع في إخراج مقاصده من حيز الفكر إلى الفعل فأنم بناء المدرسة وأحضر لها أساتذة ماهرين، وكان يقبل التلامذة فيها على اختلاف جنسياتهم ومذاهبهم ويصرف لهم الكتب والأدوات مجاناً وكان يباشر التعليم بنفسه فلا يمر عليه يوم لا يتفقد فيه حالتها مرة أو اثنين أو أكثر، ولمزيد الاعتناء بها اتخذ له محلاً فيها لاستقبال الزائرين فإذا أتى إليه من الأجانب أو غيرهم من ذوي المعرفة باللغات والعلوم وطرق التعليم

يكلفه زيارة المكاتب وفحص التلامذة وإيداء ملاحظه فيما يعود بتحسين حالتها وتسهيل طرق التعليم فيها. وكثيراً ما كان يطيل الإقامة في المكتب مصغياً لما يلقيه الأستاذ على الطلبة ثم يقول مخاطباً التلامذة قبل خروجه: "قد استفدت معكم اليوم فائدة لم أكن أعرفها قبلاً"، وكان أحياناً يلقي على التلامذة عبارات أدبية وتاريخية مما يناسب سنهم وإدراكهم وقد جعل اللغة القبطية جبرياً، وكان يلاحظ سير دروسها بنفسه، ولما رأى أن بعض الطلبة يأتون من جهات بعيدة، مثل حارة السقائين، شفق عليهم وأنشأ مدرسة وكنيسة هناك.

وعهد إلى أحد قسوس كنيسة الأزبكية المسمى القمص (تكلا) المشهود له بإتقان فن الموسيقى والألحان الكنائسية أن ينتخب من بين تلامذة المدرسة الشماسة عدداً معلوماً من ذوي الأصوات الحسنة وأناطه بتعليمهم التراتيل الكنائسية بطريقة مضبوطة، وجعل لهم ملابس مخصوصة على طراز جديد لطيف يلبسونها أثناء وجودهم في الكنيسة في أيام الآحاد والأعياد والمواسم.

ولم يمض زمن حتى خرج من هاتين المدرستين عدة تلامذة، واتفق إنشاء مصلحة السكة الحديد بالديار المصرية

فانتظموا في خدمتها وانتشروا في جميع محطاتها وكانوا يؤدون أعمالهم باللغة الإنكليزية وبعضهم استخدم في البنوك وعند التجار لمعرفة اللغة الطليانية.

وأنشأ أيضا مطبعة استحضر أدواتها من أوروبا على يد المرحوم الخواجه رقله عبید الرومي الأرثوذكسي، وقبل إحضارها اختار من أبناء الأمة أربعة من شبان الأقباط ورتب لهم رواتب شهرية وملابس سنوية تصرف لهم من الدار البطريركية، وتحصل على أمر من سعيد باشا بقبولهم في مطبعة بولاق ليتعلموا صناعة الطباعة.

ومما يدل على شدة احترامه للعلم ورغبته في نشرة وتنشيطه أنه لما علم بوصول أدوات المطبعة إلى الإسكندرية - وكان في دير أنطونيوس بالجبل - بعث إلى وكيل البطريركية بمصر يأمره باستقبالها عند وصولها باحتفال رسمي يقوم فيه الشماسة بالملابس الرسمية المختصة بالخدمة الكنائسية ويقابلونها من باب البطريركية بالتراتيل والأناشيد. وتحدث الناس كثيرا بغرابة هذا الاستقبال، ولما عاد من الدير وعلم بحديثهم قال لبعضهم إنى أتعجب لاستغرابكم هذا الاستقبال مع أنى لو كنت حاضرا لرقصت

كما رقص داود أمام تابوت العهد. ولكن من الأسف إنه لم يذق من ثمرة أتعا به فإن التقادير لم تفسح له بالأجل حتى يرى بالعيان ما كان يتمنى أن يراه إلا من على بعد كما رأى موسى أرض الموعد.

وقد عرف المغفور له إسماعيل باشا الخديوي الأسبق مقدار هذه الخدمة الوطنية فاستدعى إليه الأنبا دمترىوس البطريك خلف السعيد الذكر الأنبا كيرلس وأظهر ارتياحه للخدمة الوطنية التي قامت بها المدارس القبطية وأنعم عليه بألف وخمسمائة فدان ليتساعد بإيراداتها على توسيع نطاق المدارس، ورتب لها أيضا مائتي جنية مصري سنوياً، ولكن هذه منعت فيما بعد بسبب عسر المالية واضطرار الحكومة للاقتصاد.

ويُجمل المؤلف "تاريخنا الحديث وحالتنا الحاضرة": كانت الأمة القبطية قد وصلت في أوائل الجيل التاسع عشر الحاضر إلى أقصى درجات الانحطاط واستحكام الجهل والفقر بسبب فساد الحكام والمصائب المتواليّة والنوائب المتتابة التي لو حلت بأمة غيرها ما أبقت منها بقية. ولما قيض الله لمصر الدولة المحمدية العلوية التي بذلت كل

مرتخص وغال في إصلاح شأن البلد وراحة العباد على اختلاف أجناسهم، عمت هذه الإصلاحات الأمة القبطية أيضًا ومن ثم أخذت تظهر في عالم الوجود بمظهر جديد. ولو قابلنا حالتها الحاضرة بالتي كانت عليها في أوائل هذا الجيل لوجدنا بين الحالتين فرقًا عظيمًا ليس في التربية فقط بل وفي الأخلاق والعادات واللباس والزي والمسكن. وما الفضل في ذلك إلا لعدل الحكومة أولاً والتربية والتعليم ثانيًا والاختلاط بالأجانب والتشبه بهم والنقل عنهم ثالثًا.

ويذكر أن المدارس التي أقامها كيرلس الرابع لم تجدد نفسها مما جعلها دون المدارس الأخرى. ولهذا فإنه تحت عنوان "النهضة الأولى" يشير إلى قيام بعض المصلحين بتكوين جمعية سموها الجمعية الإصلاحية وكتبوا تقريرًا ببيان رداءة الحال ورفعوه إلى المطران (الأنبا مرقص مطران الإسكندرية، الذي قام بأعمال منصب البطريك بدلا من البطريك دمترىوس). وطلبوا إليه أن يهتم بتنفيذ رغائب الأمة بإصلاح حال المدارس والفقراء بنفسه قبل أن تضطرهم تعاسة الأحوال إلى التدخل بالقوة.

فلما وصله التقرير دعا عقلاء أعيان الأمة بالقاهرة وأطلعهم عليه فقالوا له إن الطلب عادل، وإنهم هم أيضاً يزيدون على ما تضمنه التقرير أن الفساد قد تطرق إلى الأوقاف والقضايا. والرأي عندهم أن يتلافى الأمر بحكمة ويعقد جمعية من أبناء الأمة بالعاصمة ويطلب منهم انتخاب أربعة وعشرين شخصاً يؤلفون مجلساً لمعاونته وتعضيده في تسيير الأعمال على محور الاستقامة وإجراء الإصلاحات التي يقتضيها الحال. ولما تم ذلك طلبوا منه أن يلتمس من الحكومة صدور الأمر باعتماد المجلس بصفة رسمية، فابى طلبهم وعرض على الحكومة التماساً يرجوها فيه الإقرار بتعيين مجلس إدارة للطائفة لمساعدته على تدبير الأمور؛ فأجابت الحكومة سؤاله وصدر بذلك أمر عال بتاريخ ١٥ الحجة سنة ١٢٩٠ وسمي المجلس الملي.

وهكذا ظهر المجلس الملي، ولكن من المؤسف أن حدثت صراعات ما بين أعضائه والبابا كيرلس الخامس مما أدى إلى حله لمدة سبع سنوات، ويرى المؤلف أن "النهضة الثانية" جاءت مع تكوين الجمعيات الحديثة القبطية وأولها "جمعية المساعي الخيرية، وكذلك جمعية طنطا ومدرستها

وكذلك تأسست جمعيات خيرية في جهات كثيرة في الوجهين القبلي والبحري مثل المنصورة وقلوب ودمهور والسويس وبني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وقنا وغيرهم وكلها ترمي لغرض واحد وهو معاونة الفقير وتربية اليتيم المعدم.

وشرح المؤلف بنوع من التفصيل الأزمة التي استفحلت بين المجلس الملي ورئيسه بطرس غالي وبين البابا كيرلس الخامس إذ داخل بعض الأعضاء حب الاستئثار ونفوذ الكلمة، ووسوس بعضهم للبطريرك أن يكون مستقلا مطلق التصرف. مما جعل الخديوي توفيق لا يقابل البابا كيرلس ونيافة مطران الإسكندرية وبعض الرؤساء الروحانيين عندما توجهوا إلى سراي رأس التبين لتأدية رسوم التهاني في الحضرة الخديوية. أعقب ذلك أن طلب بطرس باشا غالي إلى الخديوي إبعاد البابا إلى دير اليرموس؛ فصدر بذلك الأمر العالي، ولكن ما كاد البابا يرحل إلى منفاه حتى ندم المجلس الملي وبذلت المساعي لدى الخديوي حتى أجابه بنفسهم وعاد البابا وسط فرحة عالية يوم ٤ فبراير سنة ١٨٩٣م. (إلى هنا انتهى الاستشهاد من كتاب تاريخ الأمة القبطية).

لعلنا نستخلص من هذا العرض بعض الخطوط
العريضة:

١- احتفظ الأقباط لأنفسهم الأعمال الخاصة بمسح الأراضي وتحديدھا، وتقاضي الضرائب وحسابات ذلك، وعجز كل الولاة عند دخول عمرو بن العاص عن زحرتهم عنهم، حتى عندما أصبحت الكتابة بالعربية، واحتفظ كبيرهم - الذي يمكن أن نسميه جابي الجباة - بمنصب يشبه إلى حد كبير منصب وزير المالية، بمنزلة رفيعة في الدولة تحدث عنها الجبرتي ومن سبقه، ومن خلفه ولم يخرج هذا الاحتكار عنهم إلا عند تحديث مصر وتأسيس مدارس حديثة لتخريج المساحين والصرافين الخ... الأمر الذي امتعض له الأقباط ولكن لم يكن منه بد.

٢- إن الأقباط بصفة عامة احتفظوا بحرياتهم الدينية ولم يحاربوا في عقائدهم إلا مرة أو مرتين، وبعد اتهامات بحرق المساجد أو الاتصال بالحبشة، وقد قبل الذين اتهموا وخيروا بين الإعدام أو الإسلام أن يقبلوا الإسلام وخالفوا بذلك أسلافهم الذين قاوموا الاضطهاد البيزنطي

بشراسة لأسباب عديدة، أولها أن الإسلام أصبح دين مصر، وأنه قريب من المسيحية وأن الخلطة الوثيقة بين المسلمين والقبط هيأتهم لقبول الإسلام.

٣- إنه لم يحدث أن اتفق الحكام وعامة الشعب على عداوة الإقباط فالذي كان يحدث في الأغلب الأعم أن يستبد بعض الحكام ويفرض ضرائب ثقيلة على المسلمين والأقباط، حتى وإن كان نصيب الأقباط من هذا التعسف أكبر شيئاً ما. وعندما يخص الأقباط وحدهم نوع من العسف، فإن الشعب من المسلمين كانوا يأسون لهم ويؤاسونهم. ولم يحدث أن نشأت عداوة بين المسلمين والأقباط إلا في أواخر عهد الدولة الأيوبية، وفي عصر المماليك عندما انحط الوعي الإسلامي وأصبح يخضع لبعض المهوسين أو المتعصبين الجهلة. ولكن هذا ما كان ليستم. وما كان هذا الهوس يشمل إلا قلة من المسلمين.

هي صفحة سيئة، ولكنها مع هذا كله أفضل مما كان شائعاً في العصور القديمة فقد تعرض الأقباط لمذابح على يدي البيزنطيين أريد بها استئصالهم، كما استؤصلت بالفعل بقايا العهد الإسلامي في أوروبا، ويلحظ فيها أنه كان يعقب

فترات العسف إصلاح ما أفسدته من بناء الكنائس أو تعويض المتضررين.

ويجب أن نعلم أن الحكم الذي يوصف عادة "بالحكم الإسلامي" لم يكن إسلامياً حقاً لأن الحكم الإسلامي لم يظهر إلا لمدة خمسة وعشرين عاماً طوال تاريخ الإسلام. عشرة في عهد الرسول واثنا عشر هي خلافة أبى بكر وعمر. وبعدها بدأ الهرج وانتهى الحكم الإسلامى "رسمياً" سنة ٤٠ هجرية عندما حول معاوية بن أبى سفيان إلى ملك عضوض. وبالتالي لا يحسب هذا الحكم على الإسلام - أي منذ سنة ٤٠ هجرية حتى نهاية الخلافة العثمانية في عهد مصطفى كمال، فهذا حكم حكام وليس حكم إسلام، وقد عانى المسلمون منه كما عانى غيرهم.

٤- إن هذه الصور تقترف مع دخول مصر العهد الحديث، وعلى يدي محمد علي وخلفائه إذ طويت آثار العهد القديم مع إلغاء سعيد باشا للجزية سنة ١٨٥٠ والسماح للأقباط للانخراط في الجيش وتعيين قضاة، ومديرين من الأقباط بحيث تحقق إلى حد كبير ما يقوم عليه العصر الحديث من حريات ومساواة مما سنعرض له في النبذة التالية.

أشرت في الفصل الأول من هذا الكتاب عند الحديث عن الأقلية القبطية إلى الأقلية اليهودية التي تعد مدرسة الأقليات والتي توصلت إلى سلاحين يمكن لها بهما أن تعوض نقصها العددي بحيث تتساوى مع الأغليات، بل وتهيمن عليها، هذان هما العلم والمال.

وقد توصلت الأقلية القبطية المصرية إلى ذلك بحكم وعيها الفطري واستطاعت بالفعل أن تثبت وجودها بفضل هذين، وإن لم يكن عملها منهجاً وبعد أن كان مطمحها الأول هو الاحتفاظ بمهمتها التقليدية في خدمة الحكومة كوسيط ما بين الحكومة، والفلاحين يقوم بتحديد مساحات الأرض وحيازاتها وما عليها من ضرائب، كما يقوم صراف القرية بالتحصيل الخ... فإنها بدأت تتجه اتجاهات تقوم على تحصيلها للعلم والمعرفة من ناحية ودخولها مجال الأعمال الذي كانت صورته الأولى تملك مساحات كبيرة من الأراضي ثم دخلت مجال الشركات والبنوك والتجارة الخ...

وكما لاحظ مؤلف "تاريخ الأمة القبطية" أن اليهود عزفوا عن شغل وظائف مالية عرضها عليهم محمد علي لأنها تجعلهم يعملون يوم السبت فكان ذلك حرصهم لأنهم جعلهم يعملون في التجارة والاقتصاد والمال بحيث استحوذوا على ثروات كبيرة.

وقد بدأ دخول الأقباط مجال التعليم بالمدارس التي كونها البابا كيرلس الرابع والمطبعة التي استوردوها. ثم حدثت دفعة جديدة بتكوين جمعيات اجتماعية ثقافية خيرية يدخل في برامجها إنشاء مدارس. وأخيراً جاءت الخطوة المنظمة المنهجية بظهور مدرس الأحد.

ولو كان لدى الكنيسة القبطية الانفتاح والفهم ومسيرة العصر، لاستطاعت أن تفعل كما فعلت الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية التي جاءت أساساً للتبشير، ولما وجدت أن التبشير المباشر صعب وفاشل لجأت إلى تكوين مدارس ذات مستوى فنى متقدم ويعنى باللغات الأوروبية الحديثة، وجذبت هذه المدارس معظم أبناء وبنات الطبقة الوسطى والطبقات الثرية، ولكن أفق الكنيسة القبطية، كأفق المؤسسة الإسلامية لا يزال محدوداً يمثل الحفاظ والتقليد أكثر

مما يمثل التقدم والانفتاح فوقف دخولها مجال العلم مع مدارس البابا كيرلس الرابع والمطبعة التي استوردوها. ثم جاء دور الجمعيات الخيرية الثقافية التي عنيت بفتح مدارس تخرج منها كثيرون من قادة الرأي العام والسياسة ورجال الإدارات مثل بطرس غالي وحسين رشدي ممن تقلدوا رئاسة الوزارة ومحمود عبد الرازق الذي كان وكيلا لوزارة الداخلية وقليني فهمي وغيرهم، وأخيراً جاءت الخطوة الحاسمة بتكوين مدارس الأحد على يدي حبيب جرجس.

ورأي مؤلف كتاب "الأقباط والقومية العربية" أن حبيب جرجس يمثل اتجاه الإصلاح من داخل الكنيسة ويقول عن هذا الاتجاه:

أما الاتجاه الأول فقد برز فيه منذ عام ١٨٩٨ حبيب جرجس (١٨٧٦-١٩٥١) الذي أصبح مديراً للمدرسة الأكليريكية عام ١٩١٨ وقد قرن دعوته - أي ترقية المستوى العلمي والثقافي لرجال الأكليروس - بجمع الأطفال وتدريبهم مبادئ الدين المسيحي. ثم طور عمله فأنشأ في عام ١٩٠٠ ما عرف باسم "جامعة المحبة" وأصبح من مهامها في ١٩٠٥ تعليم طلبة المدارس الأميرية الدين

المسيحي. ودعا الشباب المتعلم إلى التطوع لإلقاء الدروس الدينية على الأطفال، واكتملت حركة مدارس الأحد في صورة مؤسسة داخل نطاق الكنيسة القبطية في عام ١٩١٨م. وكان من الواضح أن من بين الدوافع التي أدت إلى تشكيل مدارس الأحد مواجهة مسعى الكنيسة الإنجيلية إلى استقطاب الشباب الأرثوذكسى إلى مدارسها التي كانت قد سبقت إلى تنظيمها.

ثم اتسع نشاط مدارس الأحد في الأربعينات ليشمل أنشطة اجتماعية ذات صبغة خيرية بحتة.

ولكن في مرحلة الخمسينات تم تطوير برامج هذه المدارس وتعددت مستوياتها التعليمية لتلائم الأطفال وتلاميذ المراحل الابتدائية والثانوية، كما تضمنت توجيه المدرسين المتطوعين إلى العمل في القرى وفي الأوساط العمالية. وتضمنت برامج الدراسة مواد مثل: التاريخ وعلاقة الكنيسة بالدولة والمجتمع، والخلافات المذهبية مع الكاثوليكية والبروتستانتية وغيرها، كما تضمنت أساليب الخدمة الاجتماعية استخدام الإحصاء لحصر عدد الأقباط في القرية. وفيما يتعلق بالعمل تضمن البرنامج شرح العلاقات

الاجتماعية على ضوء المبادئ المسيحية "لتحصين العمال ضد أخطار البيئة وسموم التعاليم والأفكار الخاطئة".

هنا نلاحظ ملاحظة سريعة وهي أن تطوير مدارس الأحد وتوسيع أنشطتها الاجتماعية لابد وأن يفضي - وبحكم منطقه الداخلي على الأقل - إلى الاقتراب المحتوم من تخوم الحياة السياسية، والعمل السياسي.

ثم اتجهت حركة الإصلاح الكنسي إلى تحقيق نهضة قوية وهي النهضة التي يقدر أنها انطلقت عام ١٩٤٨ تحت تأثير نواة محدودة من الرهبان - سوف يكون منهم فيما بعد الأنبا شنودة الثالث البطريرك الحالي والأب متى المسكين والأنبا صموئيل أسقف الخدمات (ت ١٩٨١) وغيرهم - وتوالى تدفق الرهبان وانتشروا في العديد من الأديرة، ولو حظ لأول مرة أن كثيرين منهم من بين خريجي الجامعات.

واستمرت مدارس الأحد تنمو في داخل الكنيسة وانتظمت فيه أعداد كبيرة من الأجيال الشابة بما في ذلك طلاب الجامعات والمعاهد العليا. وفي صفوفهم برزت قيادات دخلت معارك ديمقراطية نظم انتخابات البابا والمجلس

الملي، حتى إذا ما طرحت مسألة ترشيح البطريك الذي يخلف يوساب الثاني (ت ١٩٥٦)، تقدم عشرة من المرشحين كانوا كلهم من تلاميذ مدرسة الأحد (من بينهم الآن أبرز الشخصيات الدينية حالياً: البطريك الحالي وغيغوريوس أسقف عام الدراسات العليا والثقافة القبطية والبحث العلمي. والأب متى المسكين). وفي عام ١٩٥٩ عندما أصبح كيرلس السادس بابا وبطريك الكرازة المرقسية كان أقرب مستشاريه هم من الرهبان العشرة الذين أشرنا إليهم.^(٦)

وهذا الجيل - جيل الأربعينات - كان هو "جيل القرار الصعب، جيل كان عليه أن يختار طريقه. بالطبع كان الكثير من أبناء هذا الجيل قد وجد طريقة إلى الحياة العامة في المجتمع، والبعض قد ابتعد عن الكنيسة، ولكن جزءاً من الطبقة الوسطى التف حول الكنيسة وتعلق بها، وأيضاً كان للكنيسة دور كبير في حياتهم، فعن طريق مدارسها نالوا حظاً وافراً من الثقافة.

(٦) الأقباط والقومية العربية، للأستاذ: أبو سيف يوسف ص ١٤٠ -

ورأي أن هذا الجيل هو جيل الصدام الذي تجسد في صدام الكنيسة والدولة أو صدام البابا شنودة الثالث وأنور السادات.

ويلحظ أن هذا الجيل بعد أن تعلم في مدارس الأحد واصل تعليمه حتى تخرج من الجامعات ثم دخل الدير فتلاقت المكونات المدنية مع المكونات اللاهوتية؟ وكان ذلك إيذاناً بدخول الكنيسة مرحلة جديدة، مرحلة تدخل الدين في الدنيا، والكنيسة في السياسة والعمل العام وتتوقف النتيجة على درجة توازن هذه القوى في نفس الجيل، ويبدو أنه رغم الدراسة الجامعية "العلمانية" فإن أقباء الدير الموحشة، والدراسات اللاهوتية والتركيز على الكنسيات كان أقوى، وجعل رجال الكنيسة يبرزون المضمون القديم، ولكن بأسلوب حديث.

وقد يجوز لنا أن نقارن بين حركة الإخوان المسلمين التي أدخلت "الدعوة" في الجامعات، وبين حركة جيل الأربعينات المسيحي الذي أدخل الجامعة في الدير.

على كل حال، فإن هذا كان شأن المجموعات التي أرادت الإصلاح من داخل الكنيسة، وكان هذا فريقاً محدوداً،

أمام الفريق الأكثر عددًا فقد رأي أن سبيله الطبيعي هو اقتحام المدارس والجامعات التي أقامتها الدولة ومنحها للجميع دون أن تعتد بدين أو عرق الخ... واستطاع الأقباط أن يجاوزوا نسبتهم العددية في دخول الجامعات، وبوسائلها. وقد ذكرت د. سميرة بحر أن ٤٠% من أساتذة الطب و٤٠% من طلبتها كانوا من الأقباط وكانوا يشتغلون في وزارة المالية ٦٠% من الوظائف العادية و٩٠% من الوظائف العليا و١٠٠% في وظائف معينة.

وتستطرد د. سميرة بحر "وقد قام الجهاز المركزي للتعبيئة والإحصاء بعمل حصر للمديرين في مجالات الإدارة بقطاع النشاط الاقتصادي العام في جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٤ وإن كان حصراً موجزاً لا يوضح ما إذا كان المقصود بهؤلاء المديرين الموجودين بوظائف الحكومة فقط أم أنه يشمل أيضاً مديري شركات ومؤسسات وهيئات القطاع العام والجهات الرسمية المستقلة مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، ومجلس الشعب، وأكاديمية البحث العلمي، والمجلس الأعلى للرياضة^(٧) الخ...

(٧) الأقباط في الحياة السياسية المصرية. د. سميرة بحر. ص ١٦٥

مسلمون	العدد	١٠٠,٢٧	النسبة	٧٩,٢
أقباط	العدد	٦,٨٣٧	النسبة	٢٠,٠
أخرى	العدد	٢٧١	النسبة	٨

هذا ومعلوم أن نسبة الأقباط إلى مجموع السكان هي ٧% تقريبا.

أما بالنسبة للاستحواذ على الأراضي الزراعية التي كانت قبل التطور الاقتصادي الحديث هي رمز الثراء، فقد جاء في كتاب: "الأقباط في السياسة المصرية" للدكتور مصطفى الفقي "وتظهر دراسات تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة أن الأقباط كان لهم وضع خاص في ذلك المجال منذ عهد محمد علي، ففي أوائل عام ١٨٤٦ امتلك باسيليوس بك بن المعلم غالي، عددا من الضياع في الدلتا، كانت مساحة إحداها ألفي فدان من الأراضي، وفي عام ١٨٧٠ ورد في بعض الكتابات ذكر مالك أراضي قبطي كبير اسمه بطرس أغا. كان يمتلك أكثر من ألفي فدان بالقرب من جرجا. وكان يربي خيولا وماشية وأغناما على نطاق واسع. واستثمر عددًا من الأقباط الأثرياء من مصر العليا رعوس أموالهم في الأراضي والمزارع في الدلتا. وهي

المنطقة المتطورة المتقدمة في ذلك الوقت. فامتلك تاجر قبطي هو جرجس اسطفانوس - من مصر العليا - على سبيل المثال، أكثر من ألفي فدان بالقرب من مدينة أجا، وبعض المناطق الأخرى، وقام بتركيب كثير من مضخات الري على ترعة المنصورية، واشترى محلجا للقطن، ومعصرة لقصب السكر، وبنى قصرًا تحيطه حديقة في قرينته، وكان عدد من الأقباط من مالكي مضخات الري في مصر السفلى (الوجه البحري) خصوصًا في المنوفية والدقهلية (حوالي ٩% في كل منهما). وعدد أقل إلى حد ما في الغربية (٤,٢%) وفي عام ١٨١٩ كان عدد قليل من العائلات القبطية التي تمتلك ضياعا في مصر العليا يأتون في المرتبة الرابعة بين أكثر الجماعات أهمية بالنسبة لمساحة أملاكها من الأراضي (بعد الدولة. وعائلة محمد علي. وطبقة كبار الموظفين) ويركز عدد من الكتب التي صدرت في بداية القرن الحالي على أهمية الأقباط بصفتهم كبار ملاك أراضي في مصر العليا، وبالإضافة إلى ملكية الأراضي القبطية كأفراد توجد أيضًا الأوقاف القبطية.

وحيث إن نظام الوقف الإسلامى يسمح لأبناء الطوائف الدينية الأخرى الذين يعيشون في دولة مسلمة (أهل الذمة) بتحديد أوقاف على أغراض يحدونها. ووفقا لذلك قامت بعض الأقليات المسيحية بإنشاء أوقاف لصالح معاهدهم الدينية فتم وقف مساحات كبيرة لمساعدة البطريركية الأرمنية. وأخرى للكاثوليك اليونانيين، إلا أن المنح والأوقاف الضخمة الكبيرة كانت تخص الطائفة المسيحية الرئيسية وهي الأقباط الأرثوذكس.

وقد ورد في تقرير قدمه "المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس" عام ١٩٠٦ أن كنائسهم وأديرتهم كانت تمتلك حوالى ١٥ ألف فدان من الأراضي. وأن المساحة الكلية للأوقاف القبطية التي كانت تخص الأديرة والبطريركية بلغت ٣٢ ألف و ١٢٤ فداناً، وأنه لمن الصعب بمكان التوصل إلى تقييم دقيق فيما يتعلق بتطور الأوقاف القبطية، فقد كان هناك صراع مرير تدور رحاه طوال ثمانين عاما بين رجال الدين الأقباط والرهبان. والمجلس الملى. حول موضوع إدارة الأوقاف القبطية، وكان أحد الأهداف الواضحة التي من أجلها أنشئ المجلس الملى عام ١٨٧٤ هو أخذ مسئولية إدارة

الأوقاف من رجال الدين، الذين كانوا ما يزالون يديرون شئونه حتى ذلك الوقت".

"وأية دراسة للأرقام الخاصة بتوزيع الثروة في مصر عند نهاية القرن التاسع عشر، سوف تكشف النقاب عن عامل هام ذي مغزى في تقييم الحياة القبطية في ذلك الوقت. فقد كانوا يملكون خمس الأراضي الزراعية والمباني بالإضافة إلى ما كانوا يملكونه في البنوك، ومع أنهم كانوا يمثلون ٦% من سكان مصر، فقد كانوا يدفعون ١٦% من ضرائب الأراضي الزراعية مما يعني أنهم كانوا يتمتعون بوضع اجتماعي أفضل نسبياً من بقية المصريين، كما أن هذا يفسر ويبرر - في الوقت نفسه - النهضة والارتقاء في مستوى تعليمهم".^(٨)

وعني الأقباط بإصدار صحف عامة (تفرقة لها عن الصحف التي كانت تصدر عن الكنيسة) وكانت الصحيفتان الرئيستان هي الوطن ومصر، وقد أنشأ صحيفة (الوطن) ميخائيل عبد السيد عام ١٨٧٨م وهو قبطي تخرج من

(٨) الأقباط في السياسة المصرية: د. مصطفى الفقي - دار الشروق
ص ٢٩، ٣٠، ٣١.

مدرسة الأقباط، ثم درس في الأزهر الشريف، وقد بدأت صحيفته صدورها بتوجيه النقد إلى جمال الدين الأفغاني ونزعته الدينية.

وتوقفت "الوطن" عن الصدور إلى أن عادت مرة أخرى تحت إدارة ورئاسة تحرير جندي إبراهيم سنة ١٩٠١، وفي سنة ١٨٩٥ أصدر تادروس المنقبادي صحيفة "مصر" ولقى تشجيعاً ودعماً من بطرس غالي باشا الذي لم يكن على علاقة طيبة مع عبد السيد رئيس تحرير "الوطن" ولعبت صحيفة "مصر" دوراً رئيسياً في الدعاية للمؤتمر القبطي سنة ١٩١١ وكانت لسان حال التيار القبطي المتعصب؛ إذ كان ميخائيل قرياقوص - الممثل القبطي الدائم في لندن - مراسلها هناك. وقد تبادلت الصحيفتان القبطيتان الانتقاد إلى أن النقطة حول قضية مشتركة تتعلق بالمؤتمر القبطي. وبدأت صحيفة "مصر" من سنة ١٩١٨ تتخذ جانب سعد زغلول ورفاقه^(٩).

(٩) كتاب الأقباط في السياسة المصرية. د. مصطفى الفقى. من ص ٣٠ إلى ص ٣٦

وهكذا نرى أن الأقباط كان لهم وجود ملموس في المجال الاقتصادي بشقيه الزراعي والمصرفي. كما كان لهم وجود في اقتصاد الخدمات، وكان لهم صحافة خاصة داخل الكنيسة، وصحافة عامة للجمهور المصري. وأن الأقباط بشرائحهم الثلاث اندمجوا في المجتمع المصري ودخلت كل شريحة مع ما يمثّلها من المسلمين فالشريحة العليا تتمثل في كبار ملاك الأراضي والرأسماليين. أما الشريحة الوسطى فهي تضم مختلف المهن من طب، أو محاماة، أو محاسبة أو الموظفين في الدولة مع تركيز في بعض القطاعات مثل السكة الحديد والتليفونات. أما الجمعة الأخيرة فهي تمثل الفقراء الذين كانوا يعملون مع أمثالهم المسلمين في الزراعة أو بعض المهن كالبقالة وغيرها. وكانت نسبة وجودهم في هذه المجالات تتجاوز بكثير نسبتهم العددية.

إن المجال الوحيد الذي لم يدخله الأقباط كان مجال السلطة والحكم رغم أنهم، وكنيستهم كان لهم مساهمة وطنية خاصة في وقت الأزمات كالحروب أو الثورات أثبتت صدق ووطنيتهم، فكانوا ضد الصليبيين حتى الحملة الفرنسية، فكانت حلقة جمال الأفغاني تضم عناصر مسيحية، وأنه لم يكونوا

من القبط وأيدوا عرابي رغم ما في ذلك من المخاطر، نقول رغم ذلك فإنهم لم يطمحوا إلى مناصب الحكم. فقد دخلوا المجالات السابقة كأقباط مصريين، لأن التجارة أو الاقتصاد ينعدم فيها التمييز؛ لأن النقود لا رائحة لها، ولا جنسية أو دين أيضاً، أما مراكز الحكم - خاصة في العهود القديمة فإن الحكم يقوم على الدين، أو يتصل به اتصالاً وثيقاً.

وكان الوصول في مناصب السلطة وحتى الانتخابات النيابية يتطلب نوعاً من التجاوب مع مشاعر الجمهور، بل ودغدغة هذه المشاعر، وكان الإسلام أبرزها، على أن روح الحقبة الليبرالية سمحت بأن يشغل مناصب الوزارة وزراء أقباط، بل ويهود فكان يوسف قطاوي وزيراً للمالية، وكانت زوجته كبرى وصيفات الملكة. وكان هناك وزيراً و وزيران في كل وزارة لا لمطالبة الأقباط، ولكن لأن روح العدالة والإنصاف وضرورة تمثيل الشعب كانت تقضي بذلك. وبالطبع ففي ثورة ١٩ ارتفع المد القومي بحيث رشح الوفد قبطياً في دائرة ليس فيها قبطي واحد ونجح، وقال هو نفسه: أنا النائب القبطي في دائرة ليس فيها قبطي إلا نائبها. ولكن هذا كان وضعاً استثنائياً، لم يُنَهَج أو يُفَعَّد أو يتابع، ولم

يحاول الأقباط مجاوزة ما لحظه المجتمع من تلقاء نفسه من تمثيلهم في مجلس الوزراء لأنهم كانوا من الذكاء بحيث يعلمون أنه ما دام العلم والمال في أيديهم، وما داموا سالمين في عقيدتهم فإن عدم تمثيلهم في السلطة لم يكن هاما، وكانوا من الذكاء بحيث يعلمون أن العلم والمال أقوى من السياسة، وأن السياسة محتاجة إليهما أكثر من حاجتهما إلى السياسة. فلم يكن ذلك "سلبية" كما تصور الجيل الذي مثله شنودة، ولكنه كان ذكاءً وتواءما مع الوضع.

والحقيقة إننا لا نرى في الأقباط نزوعاً نحو السلطة أو إحساساً بالحرمان من مناصبها إلا بعد الاحتلال، وبعد أن وضع الإنجليز بذرة الحساسية الدينية وأوعزوا إلى الأقباط عقد المؤتمر القبطي سنة ١١ وهو مؤتمر لم تباركه الكنيسة ولم يمثل معظم الأقباط، وفي الوقت نفسه فإنه لاحظ الاعتبارات العامة قدر ما لاحظ الاعتبارات الخاصة (أي القبطية) وعندما قامت ثورة ١٩ اكتسحت ونكست تماما كل ما وضعه الاحتلال وحققت وحدة حقيقية، وجعلت الصحيفة التي تمثل الأقباط تكتب بالخط العريض "ليس للأقباط مطالب". وجعلت سرجيوس يقول إذا كانت بريطانيا في

مصر لحماية الأقباط فليمت الأقباط ولتحى مصر حرة
مستقلة.

ومن المؤسف أن حزب الوفد الذي اعتبر نفسه ممثل
ثورة ١٩ لم يؤصل هذه الوحدة، ولهذا فإن شعلتها انطفأت
بعد ذلك. ولكن أثارها بقيت وكفلت السلام طوال المرحلة
الليبرالية، حتى قامت حركة ٢٣ يوليو التي أخرست في عهد
عبد الناصر الصوت الديني مسلماً أو قبطياً، فلما فتح
السادات أبواب الحرية عادت كل سوءات الحكم الناصري -
كما اقترن عهده بظهور جماعات العنف الإسلامية بانتخاب
البابا شنودة بطريركياً فتهياً المسرح لموجات متتالية من
"الفتنة الطائفية".

الفصل الرابع

خيار المواطنة

تقدم المواطنة خياراً مريحاً للأقلية الأقباط فالمفروض أن المواطنة إنما تنشأ عن "الوطن" الذي يعيش عليه الإنسان، وينسب إليه، والأقباط يعيشون على هذه البلاد حتى قبل ظهور الإسلام فلا يمكن لأحد أن ينكر عليهم أنهم "مواطنون ومواطنون أصلاء".

ويقترن بالمواطنة المساواة في الحقوق والواجبات فهذا شرط أساسي لقيام وطن حر. ومجتمع سليم يخلو من العقد والمشاكل. ويفترض بالطبع أن يكون هذا التساوي حقيقياً، وأن يكون مستنده هو المواطنة، التي كما ذكرنا حق ثابت للأقباط.. وأي ممارسة أو إجراء يخالف قاعدة المساواة يعد مخالفاً لدستور المواطنة الذي هو في أصل كل الدساتير.

ومن زاوية الفكر الإسلامي، فإن الإسلام لا يرفض المواطنة بل يأخذ بها، بل يمكن القول إن الإسلام كان أسبق

النظم إلى التوصل إلى هذا المبدأ وتقريره بالفعل. فعندما دخل الرسول المدينة وجد فيها الأنصار، وهم السكان الأصليون للمدينة، ووجد معهم اليهود الذي أقاموا في المدينة واشتغلوا بالتجارة والحرف وأقاموا لهم آطاما أو حصونا وعقدوا محالقات مع الأنصار كما كان هناك المهاجرون الوافدون على المدينة هربا من الاضطهاد في مكة. كان من الأعمال الأولى للرسول أن كتب وثيقة يطلق عليها في الكتب التراثية "صحيفة الموادة"، ويطلق عليها في الكتابات الحديثة دستور المدينة، جاء في هذه الوثيقة أن المهاجرين الوافدين - والأنصار وهم سكان المدينة الأصلياء واليهود المتحالفين مع الأنصار "أمة واحدة"، للمسلمين دينهم ولليهود دينهم وهم يتكافلون بالمعروف ويدافعون معا عن المدينة. ومعنى هذا أن هذه الوثيقة اعتبرت اليهود، الذين لم يكونوا سكاناً أصلاء مواطنين كالمسلمين وأنهم معا يكونون أمة واحدة.

ونحن نعترف أن هذه السابقة لم تتابع في نظم الحكم الإسلامي، وأن صورة أخرى حلت محلها لم تكن هي الصورة المثلى، ولكنها بنت الضرورات والأحكام التي انتهى

إليها الفقهاء، وكانت تعارض في قضية المواطنة ما قرره الرسول، وما كان يجب أن يؤخذ به، وهناك احتمال - إذا قامت دولة إسلامية، تأخذ بما وضعه الفقهاء (وليس ما قرره الرسول) أن يحيف على الأقباط أو غيرهم من الأقليات، وقد كان هذا أحد الأسباب - حتى وإن لم يكن أقواها - في أننا استبعدنا أصلاً فكرة إقامة دولة إسلامية وعرضنا مبررات ذلك في كتابنا: "الإسلام دين وأمة وليس ديناً ودولة..".

ولكن للقضية أبعاد أخرى..

فمع نيل فكرة المواطنة، فإنها تتركز على عنصر "الانتماء" وإنها لا تثمر سوى الوطنية، والوطنية عاطفة نبيلة دون شك ويجب أن يتسم بها كل من يعيش على أرض الوطن، ولكن ما أكثر ما أسيء فهم "الوطنية"، وما أكثر ما شنت حروب وسفكت دماء باسمها.. وما أكثر ما يحدث أن يصل التعصب بها إلى "الشوفونية".

وقد عايشنا صورة بغیضة لها عندما احتدم الصراع ما بين سعد زغلول وعدلي ونادى بعض غلاة الوفد: "الحماية على يد سعد أفضل من الاستقلال على يد عدلي". ولو رشح الوفد حجةً لانتخبت الوفد. وعندما أطلق سعد زغلول على

اللجنة التي وضعت دستور ٢٣ "لجنة الأشقياء" وقد كسب بعد ذلك جزءاً من مجده بالدفاع عن هذا الدستور نفسه.
والأمر بعد لم يقف عند هذا..

فبجانِب عاطفة الانتماء توجد في الإنسان عاطفة أخرى يمكن أن نسميها الولاء، وعاطفة الانتماء تعود إلى الأرض. وعاطفة الولاء تعود إلى الفكر الذي نجد أكثر بلورته تركزاً في الدين، وهكذا نرى مرة أخرى عاطفتين - وليس عاطفة واحدة - تتقاسمان نفس الفرد، وقد يحق لأصحاب الأديان أن يقولوا إن عاطفة الولاء التي تأخذ شكل الإيمان أقوى من عاطفة الانتماء التي لا تعود إلا إلى مصادفة هي ولادة الفرد على هذه الأرض. وقد رأينا المونستبور باسيلوس يقول: إن المسيحي لا يعدل بدينه ديناً آخر، وأن التساهل في المعتقدات يكون على حساب نقاء عمق الإيمان.

من هنا فإن خيار المواطن، وإن قدم مظلة يستظل بها الجميع فإنها لا تنفي وجود ولاءات مختلفة داخلها. وهي وإن كانت مقصورة على العقيدة دون غيرها من المجالات، فإن المجالات الدينية تتفتح على مجالات أخرى وتسحب على

الأعياد، والأضحية بحيث تتغلغل في سرادب الحياة الاجتماعية.

وهذا كلام كله صحيح، ولكنه لا يمثل مشكلة لأنه ليس هناك تعارض ما بين الانتماء للأرض والولاء لله، لأن مجال كل واحد مختلف عن الآخر فيفترض أن يكون الفرد وطنياً مخلصاً، وفي الوقت نفسه مؤمناً خالصاً لدينه - إسلاماً أو مسيحياً - فليس هناك تعارض، فالانتماء الوطني لا يرتفق، ولا يضيق بالإيمان الديني، والإيمان الديني يرفض الوطنية، وقديماً علمونا حب الوطن من الإيمان..

بل يمكن القول إنهما يجتمعان في النهاية لأنهما معا يمتان إلى عالم القيم، ولأن الخير أن يوجد معاً لأن إحداهما تصلح الأخرى كأنهما اليدين تغسل إحداهما الأخرى فالدين يكبح من جماع الوطنية والوطنية تنزل الدين من سماواته إلى الأرض والناس.

الفصل الخامس

خيار التمثيل النسبي

قد يكون التمثيل النسبي "مطلباً" وليس خياراً، خاصة وأنه يقتصر في المطالب القبطية على التمثيل في المجالس النيابية. إن حقيقة أن الأقباط جزء من شعب مصر، جعل الأقباط يعيشون في كل أنحاء البلاد من إسكندرية حتى أسوان. ففي كل قرية تجد عدداً من الأقباط ولما كانت الانتخابات النيابية تجري على أساس أعداد الأصوات، وأصوات الأقباط أقلية فإنهم لا يظفرون عادة إلا بأقل الأصوات التي لا تحقق لهم الفوز في الانتخابات.

وهذه في حقيقتها - مشكلة "هيكلية" أي أنها نابعة من واقع بعثرة الأقباط على كل المحافظات بصورة لا تجعلهم أغلبية أو تمكنهم من الحصول على الأصوات التي تكفل لهم الفوز في المعركة الانتخابية، وقد يتبادر إلى الذهن أن الحل الوحيد لهم هو التمثيل النسبي، وقد نارت تلك القضية في وقت مبكر، عند وضع دستور ٢٣، وكان في اللجنة المكلفة

بذلك توفيق دوس والأنبا يؤنس - مطران الإسكندرية - وقليني فهمي وإلياس عوض، وكان رئيس الوزراء حسين رشدي حريصاً على أن يتضمن الدستور نصاً يحمي حقوق الأقليات؛ لأن هذا كان يمثل أحد التحفظات الأربعة التي احتفظت بريطانيا بها لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ٢٢ الذي نص على استقلال مصر، فكان حسين رشدي يريد أن يفوت على الإنجليز تحفظهم هذا واقترح نصاً يتضمن المساواة في الحريات وفي الحقوق المدنية والسياسية وفي ممارسة شعائر الدين والتعليم واستخدام اللغات، وهو نص كان قد وضعه الإنجليز في مشروع كيرزون. وقال توفيق دوس إن تمثيل الأقليات لا يعني التفرقة بين المصريين، وأن عدم تمثيلهم هو الذي يحمل على العكس إذا حدث أن كان عدد ممثليهم أقل من أن يرتضوه لأنفسهم، ولا سيما أن للعقائد الدينية تأثيراً كبيراً في نظرة المصريين جميعاً للشئون السياسية وقد انضم إلى هذا الرأي الأنبا يؤنس مطران الإسكندرية وألياس عوض وعلي المنزلاوي الذي قال: إنه بصفته من الأكثرية يرى في تمثيل الأقليات نفع عظيم للاسترشاد برأيها والانتفاع بذوي المواهب المختلفة من أبنائها؛ حتى لا يجد الأجنبي حجة للتدخل في شئون مصر والوقية بين أبنائها، كما انضم إلى هذا الرأي عبد اللطيف المكباتي الذي قال إن الفارق الديني أمر شخصي محض،

ولكنه - ضمانا - لوحدة أبناء مصر يوافق على تمثيل الأقلية.

وأما الرأي المعارض فكان يتزعمه عبد الحميد بدوي على أساس أن في مبدأ التفرقة بين الأكثرية والأقلية ما يتنافى مع تقاليد المصريين؛ لأن الأقباط عاشوا مع المسلمين في وئام منذ قيام النظام النيابي في مصر، ولم يكن هناك ما يسمى بالأقلية، ولأن الفارق الديني ليس له إلا أثر طفيف جدا على الرابطة التي تجمع بين الأقباط والمسلمين، وأن هذا الأثر الطفيف لن يلبث مع الزمن أن يزول ويمحى، وأن فكرة وجود أقلية وأكثرية يؤدي إلى انقسام خطير بين أبناء البلد الواحد.. وقد أيد عبد الحميد بدوي في هذا الرأي قليني فهمي وإبراهيم الهلباوي ومحمود أبو النصر وعبد الحميد مصطفى وأحمد طلعت، كما أيد عبد اللطيف المكباتي الذي استنكر أن يرد في الدستور نص يعترف بوجود أقليات لأن الجميع مصريون ولكي لا يحتج الإنجليز فيما بعد بوجود هذه الأقليات فيعودون إلى إدعاء حمايتها، فيكون هذا حجة لتدخلهم في المستقبل، فضلا عن أن هذا النص يتضمن مخاطر استفحال روح التفرقة بسبب الدين، في حين أن الحقوق المدنية شيء والعقيدة الدينية شيء آخر. وقال علي ماهر إن الشعب المصري لا يفرق بين القبطي والمسلم،

وقال قليني فهمي إن فكرة تمثيل الأقليات هادمة للوحدة الوطنية وهذا مالا نود وقوعه، وكان زعماء الوفد وزعيم الأمة كلها سعد زغلول يرون أن الطوائف المختلفة في الدين والمتحدة في المصالح أمر غير مفهوم، وإنما هو مدعاة للتفرقة والانقسام. ثم أصدر الوفد بياناً رسمياً قال فيه "ليس في البلاد أقلية ولا أكثرية وإنما الجميع مصريون، إن الأقباط والمسلمين لا يدينون إلا بدين واحد هو دين الحرية والاستقلال". وقد وقع هذا البيان من الأقباط واصف غالي وويصا واصف ومرقس حنا وجورج خياط، وقد كتب ويصا واصف يقول: "ليس في مصر إلا المصريون، وهم جميعاً سواء بغير تمييز بين أكثرية وأقلية، ومن ثم فإن الزعم بأن الأقباط يكونون أقلية هو في حكم اعتبارهم أجنباً عن مصر.. إنهم لم يكونوا في يوم من الأيام موضوع قانون استثنائي، بل إنهم يتمتعون دائماً بجميع الحقوق التي يتمتع بها المسلمون سواء بسواء".

وكان هذا هو رأي كبار الأقباط من رجال الوفد الآخرين من أمثال فخري عبد النور ونجيب إسكندر وكامل سيف صالح.

وكان توفيق دوس قد علل أمام اللجنة العامة قومة الأقباط ضد فكرته بما يروونه مصلحة لهم برغبتهم في أن لا

يغضبوا المسلمين "تظاهروا بأنهم لا يريدون التمثيل"، "وإذا لم تمثل الأقليات" فقد يتظاهرون بالوطنية الحادة وأنهم لا يريدون هذه الحماية في حين أنهم يريدون التشدد في التمسك بها، وأنه كقبطي لا يجب عليه أن يتهم الأقلية في شعورها الوطني، ولكن إزاء غلبة الأمية والجهل في صفوف الأكثرية والأقلية، وإزاء مصلحة البلد يقول الحقيقة ومن الخطأ الظن بأن الأقباط يريدون حقاً مقصوراً عليهم لأن الأمر يتعلق بالمصلحة الوطنية. وأن كثيراً ممن يجهرون برفض تمثيل الأقلية يُسرون العكس.

وأثير الموضوع على مستوى شعبي ونشط^(١٠) فيه شخصيات مثل محمود عزمي وعزيز ميرهم اللذين كانا قد أسسا الحزب الديمقراطي وأبدا معا فكرة التمثيل النفسي على حين عارضه طه حسين. وكانت لجنة الدستور تستأنس باتجاهات الرأي العام وتتحسس موازين القوى بشأن ترجيح أحد الحلول كما ذكر ذلك الدكتور طارق البشري واستطرد فقال: "كما طالب المكباتي باستدعاء كبارهم لسماع وجهات نظرهم، واقترح الهلباوي أن ينشر باسم اللجنة رأيي دوس

(١٠) المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية - دكتور طارق البشري (الهيئة العامة للكتاب) ص ١٧٧ - ١٩٣، وقد عدنا إليه بصفة رئيسية في هذا الفصل.

وبدوي فعورضت هذه الاقتراحات واستقر الأمر على أن ينشر كل من دوس وبدوي رأيه بصفة شخصية، ثم كتب إبراهيم دسوقي أباطة في الأهرام يخبر بأن دوس هو من طرح المسألة، بما يفهم منه أن للقبط طلبا لدى المسلمين، ويحكي توفيق دوس أن "هذا التصوير جعل القبط يقومون رافضين ما طلب". وقد نشر دوس مقالته الأولى بأهرام ١٥ مايو، ورد عليه بدوي باسمه وباسم "قانونى جليل" في اليومين التاليين.

وتراوح رأي الأنبا يؤنس ما بين تأييد التمثيل النسبي وبين وجوب الحفاظ على الوحدة "فإذا كانت المصلحة في عدم تمثيل الأقليات فذلك ما يجب أن يلحظ في تكوين البرلمان، وإذا كانت في التمثيل فذلك ما يجب أن يلاحظ أيضا". ويلاحظ أن هذا الموقف أقرب إلى التردد وعدم التحديد، وقد يكون السبب أن البطريك رأى أن يتعد عن الحسم في مسألة اختلف فيها القبط، مما أملى عليه البعد عن الحسم.

وكان ممن أيد تمثيل الاقليات برسائل أرسلت إلى لجنة الدستور، المجلس الملي القبطي الإنجيلي العام، والمجلس الملي للاقباط الأورثوذكس ومطران كل من إسنا والدير المحرق والمنيا وصنبو، والجمعية الخيرية القبطية بالمنيا،

وقد دعت صحيفة "مصر" المجالس المالية الفرعية والمجلس العام للاجتماع وتقرير رأيهم ردا على البيان الذي أصدره الوفد، ثم عادت وحثت المجالس المالية وسائر الجمعيات القبطية بالتقدم لطلب التمثيل إلى لجنة الدستور. ولكن لم يكن أن كان لهذه الدعوة صدى كبير، ولم يمكن التقاط أكثر من أسماء أصحاب البيانات المشار إليها فيما سبق.

وقد أصدر محمد علي علوبه عضو لجنة الدستور ما أسماه "رجاء" طالب فيه بأن تبدي الأقليات رأيها في الأمر، وأوصى بأن يأخذ الجميع "بما يراه أصغر الأخوين منا فيما نحن فيه مختلفون". كما أرسل بعض أعيان أسيوط برقية إلى لجنة الدستور يطلبون فيها تمثيل الأقليات، ووقع عليها بعض القبط وعدد من المسلمين من كبار الأعيان هناك، منهم محفوظ باشا وخشبة باشا. ويقال إن توفيق دوس سافر إلى أسيوط لبيت دعوته هناك وكتابة العرائض المؤيدة له.

وكان حزب الوفد أشد الجميع رفضاً لفكرة التمثيل النسبي وبرز في هذا الرفض زعماء الأقباط.

وكان لسعد زغلول رأي قديم أبداه ضد التمثيل الطائفي عند مناقشته قانون الجمعية التشريعية الذي أقر هذا المبدأ. قال إنه إذا كان من المفيد "تمثيل الطوائف المختلفة في المصالح المادية والاجتماعية"؛ لأن أهل كل مصلحة أعرف

من غيرهم بما ينفعهم وما يضر بهم، والمصلحة هي موضوع القانون، إذا كان ذلك فإن تمثيل "الطوائف المختلفة في الدين والمتحدة في تلك المصالح غير مفهوم".

وأدلى ويصا واصف عن هذا الموضوع بحديث إلى البورص إجبشيان، بأن مصر لا تعرف أكثرية وأقلية، والقول بأن القبط أقلية حكم عليهم بأنهم أجنب. ولن يكون في البرلمان إلا أحزاب سياسية بمعناها العصري يكون القبط فيها مبعثرين. لم يكن القبط في أي وقت موضعا لتشريع استثنائي، بل عوملوا دائما كمصريين يتمتعون بكافة الحقوق "حتى كان تمتعهم بها قبل الاحتلال أحسن من تمتعهم بها بعده". وليس في مصر إلا جنس واحد كونته القرون المتعاقبة، وامتزجت الدماء بقوة التوارث بما يقوى على أي فارق ديني، كما امتزجت دماء الشهداء بعد ذلك. والأمم تتكون بفضل جهادها ضد المستعمر كما هو الشأن في نشوء الولايات المتحدة، والحديث عن الأقليات يعوق سير التطور. وإذا كان البرلمان يتكون من أحزاب سياسية فقط فلا ضير ألا يكون فيه قبطي.

وقدم محامو القاهرة عريضة ينكرون فيها تمثيل الأقليات وقع عليها عدد كبير من القبط. وأرسلت برقيات بهذا المعنى من طلبة مدارس التوفيق القبطية ومن الجمعيات

القبطية في بورسعيد والبلينا ومنيا القمح، وعقدت اجتماعات للقط في طنطا والمحلة الكبرى وملوي وأسيوط والبحيرة وجرجا وغيرها، كانت توجه نداءات برفض التمثيل يوقع عليها قوائم تحوي عشرات الأسماء، كما وجه أحاديث بذات المعنى وكيل الشريعة القبطية في كل من طنطا وبنها وغيرها.

ودعا جميع الأقباط الوفدين وغيرهم في ١٨ مايو إلى اجتماع بالكنيسة البطرسية يعقد صباح اليوم التالي. فحضره نحو ٥٠٠ قبطي بدأوا بالهتاف لسعد زغلول والزعماء المنفيين ولسلامة ميخائيل ووليم مكرم عبيد. وألقى فيه سلامة خطابين هاجم فيهما بدعة التمثيل الطائفي وضررها، وحذر من الدعاة لها. وحكى للجمع عن نفسه عندما كان يعمل بالقضاء ونقل من القاهرة إلى أدفو جزاء على تشييعه للوفد، فكان يقابل في سفره عند كل مدينة باستقبالات شعبية تقام له، وذكر كيف أن مرقس حنا انتخب نقيباً للمحامين ثلاث مرات متتالية، وكذلك أنطون أرقش السوري في بلدية الإسكندرية، ثم قال "أنتم ممثلون فعليا في الوفد المصري والأغلبية لكم فيه، يريدون أن يضيعوا عليكم هذا التمثيل المبني على شعور... واستبداله بتمثيل غير قانوني"، وأرسل كامل صدقي إلى الاجتماع برقية في هذا الشأن، وتكلم أنطون جرجس

أنطون وويصا واصف، ثم الشيخ مصطفى القاياتي وغيرهم، ثم صدر قرار الاجتماع يهاجم تمثيل الأقليات ويطالب بعودة الزعماء المنفيين والإفراج عن المعتقلين السياسيين ورفع الأحكام العرفية، مع التمسك بوحدة مصر والسودان. فكان اجتماعا سياسيا كاملا في مضمونه^(١١).

وانتهت معركة التمثيل النسبي بالرفض من الجماهير وكذلك من اللجنة العليا للدستور.

ولكن المشكلة لم تنته، وقد تصور عبد الحميد بدوي أن المشاعر الدينية لا بد وأن تضعف مع الزمن وزيادة المدنية كما هو الشأن في بقية دول العالم. وكان هذا تصورا خاطئا وقياسا لا يستقيم. فإن المشاعر الدينية في أعماق الشعب وإذا كبتت أو توجهلت فقد يحدث ما يشبه البركان وقد عبرت عن نفسها في القومات التي أخذت اسم الفتنة الطائفية.

وحاولت بعض الحكومات إصلاح نقص عدم تمثيل النواب بتعيين عدد (قرابة عشرة) من الأقباط. ولكن هذا الحل لم يرض الأقباط فالعدد قليل والحكومة هي التي تعين، وقد تعين من لا يمثل الأقباط حقيقة.. ولهذا لم تنجح هذه المحاولة.

(١١) عن كتاب الدكتور طارق البشري - مرجع سابق.

وإذا أخذنا باتجاهات الأقباط - وهم أصحاب المشكلة - لوجدنا أن معظمهم يؤيد التمثيل النسبي لأن ما حدث في ثورة ١٩ كان فورة لا بد أن تخدم، ولا يمكن اعتبارها السياق العادي، ولأن التمثيل النسبي لا يعمق "الطائفية" لأن من المسلم به أن المصلحة العامة واحدة، وإنما تكون قيمة التمثيل أنها تعرف بقية النواب على وجهة النظر القبطية، ولكن الأمر في النهاية هو أمر المصلحة العامة، وهو قرار الأغلبية.

وإذا كان التمثيل النسبي هو إرادة الأقباط حقا، فأنا لا أرى مانعا منه، لأنه يحقق العدالة، ويحقق الديمقراطية ولا يخالف الأصول أو السلامة العامة، ويجب عندئذ أن يكون بعدد يتفق مع نسبة عدد الأقباط.

وفى هذه الحالة ينبغي البحث عن الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا التمثيل وهي نقطة لم تظفر بالمعالجة، ربما لأن الرأي كان قد انتهى برفضها.

على أن التمثيل النسبي ليس هو الحل الوحيد، إذ يمكن للأقباط أن ينضموا إلى حزب أو حزبين وسيكون لهم بهذه الطريقة وزن بحيث يرشح الحزب عدداً منهم ويكون حظهم من النجاح هو بقدر حظ الحزب من الشعبية.

كما يمكن أن يبرز من الأقباط شخصيات متميزة في الثقافة، والأمانة، وخدمة البلاد، وأن يكونوا من الذكاء والكياسة بحيث يكسبون تأييد الأغلبية المسلمة، بما يظهره من تقدير واحترام للإسلام عن إيمان وإخلاص؛ لأنه بالطبع

لا يخالف الحقيقة الموضوعية. وجدير بمثل هذا المسلك أن يظفر بتأييد الأغلبية المسلمة، والناخبون لا يرفضون المرشح لأنه قبطي، ولكن لأنه لا يظهر من المشاعر ما يتجاوب معهم لأنه عادة من الشخصيات التي لها بروز بين الأقباط، وهو يسلك هذا المسلك الحيادي لظنه أن أي مديح للإسلام، ولرسول الإسلام يجافي المسيحية، وهذا بالطبع خطأ، وحتى لو لم يكن خطأ، فلا يكون من ذنب الأغلبية إذا انتخبت من هو أقرب إليها.

وفي نظري أنها مسئولية الدولة أن تتيح للأقباط فرصة التمثيل في مجلس الشعب بنسبة تتفق مع وزنهم العددي الذي يتراوح ما بين ٥% و ١٠%، أي أن يكون لهم قرابة ثلاثين نائباً، فإذا كان للحكومة حزب، كما هو الشأن عندنا فيجب أن يضمن مرشحيه هذا العدد، ويجب أن يعمل على نجاحهم وهو لا يعدم الوسائل، بل هو يجيدها ويمارسها وهي السبب في نجاح مرشحيه ويفترض أن يستخدمها أيضاً بالنسبة لمن يرشحهم من الأقباط.

ونحن نقول بملء الفم إنه من العار على الحزب الوطني أن لا يشرح في انتخابات ٢٠٠٥ إلا نائبين، ولا أدري كيف دقت هذه النقطة على فطنة قادته، ولا يمكن القول إنهم أنصار للإسلام أعداء للأقباط.

والدلالة الوحيدة لهذا الموقف هو أن الحزب الوطني الذي يعرف جيداً فيما بينه وبين نفسه مشاعر الناس نحوه،

وأنها كارهة وناقدة له فإذا هو رشح قبضيًا فقد يكون هذا عاملاً إضافياً لخسارته، ولو كان الحزب قويًا، مؤثرًا، محترمًا من الناخبين، له ولو بعض تأثير الوفد في العشرينات لرشح الأقباط ولنجحوا، ولكنه إذا فقد القوة الشعبية فإنه تميز في وسائل إنجاح مرشحيه بهذه الوسيلة أو تلك، وكان يمكن أن يمارسها مع من يرشحهم من الأقباط كما ذكرنا آنفاً.

ومن الحلول التي لا تقيد في هذا المجال أن يكون الأقباط حزبا ويتولى هو ترشيح نواب الأقباط. فمن المؤكد أن يفشل كل المرشحين في نيل أغلبية؛ لأن الأقباط كما ذكرنا مبعثرين على أنحاء الجمهورية، لا يمثلون أغلبية حتى في أسيوط أو شبرا. وهذا لا يعني أن لا يكون للأقباط حزب، فإن لهم هذا الحق بحكم حرية التعبير، ولكن العبرة بما يمكن أن يقدمه من فائدة، فقد يكون مدرسة لتنمية المشاعر الفئوية، وبهذا يسيء إلى الأقباط والمصلحة العامة معاً، كما قد يمكن أن يقوم بدور للتعريف بأوضاع الأوضاع أو حتى للتقريب ما بين الأقباط والمسلمين خاصة عند الأخذ بخيار المواطنة أو خيار التعايش الإيماني، وقد يخفف العبء على المجلس الملي الذي يعد الهيئة المدنية التي تمثل الأقباط.

الفصل السادس

خيار التحدي

ليس من الطبيعي أن تحاول أقلية - خاصة إذا لم يزد عددها عما بين ٥ ، ٧% من مجموع السكان - تحدي الأكثرية، لأن هذا يشبه رجلاً يجد نفسه وسط عشرة رجال آخرين فيكون موقفه الطبيعي تحاشي عداوتهم أو الدخول معهم في معركة، ولكن قد تظهر عوامل تؤثر على الخيارات ولا تجعلها خياراً طبيعياً، ولكن موقفاً استثنائياً.. وقد يجاوز حده وما قدر له خاصة إذا تورط فيه بابا الكنيسة نفسها، وهو احتمال شاذ غاية الشذوذ، ولكنه حدث بالفعل، وقد يحدث بسبب فكرة متعصب على كاهن، أو كنيسة أو هيئة، ويكون خياراً من ناحية أن الذين قاموا به قاموا به مختارين، ولكنه لا يعد خياراً لأنه ليس من الطبيعي أن تتمرد الأقلية على الأكثرية، وبالذات عندما تكون كنيسة يقضي دينها بأن لا تتدخل في الدنيويات.

ولما كان التحدي العملي مستبعدًا لما أشرنا إليه من استحالة، فيغلب أن يأخذ شكل التحدي طابع "الاحتجاج" الذي يتمثل في مؤتمرات أو هيئات أو حركات ضغط..

وقد مارست الأقلية القبطية صورة من صور التحدي عندما أقامت المؤتمر القبطي المشبوه سنة ١٩١١ بدفع خفي من الإنجليز وفي آثار اغتيال بطرس غالي "كبير الطائفة"، وكانت تجربة تعسة ولم يسعد بها الأقباط أو يمضوا بها إلى النهاية بل لعلها أوضحت، بعد أن عقدت الأغلبية المسلمة المؤتمر المصري، أن هذه الوسيلة مما لا يحسن الالتجاء إليها، وكان من آثار ذلك أن لم يلجأ الأقباط إليها إلا عندما حدث نوع من النشاز والشذوذ بدفع بعض المستجندات على الساحة التي غيرت من السياق المألوف وسيطرت على الموقف. مثل تكوين "جماعة الأمة القبطية" التي وصفها الدكتور غالي شكري وصفًا دقيقًا تحت عنوان "اليمين الديني يشهر السلاح" فبعد أن أشار إلى ما حفل به عام ١٩٥٤ من أحداث، قال: "غير أن أبرز أيام ذلك العام المثير لا يكاد يذكره غالبية المصريين، رغم أنه أكثرها احتفالًا بالغرائب التي تصل إلى حد التفرد والاستثناء في التاريخ المصري الحديث، إذ قام خمسة شبان مسيحيين مسلحين باقتحام بطريركية الأقباط الأرثوذكس، التي تحتل شارعًا صغيرًا

متفرعا عن شارع كلوت بك؛ فاعتقلوا الحرس ثم توجه قائدهم - وهو محام يبلغ من العمر ٣٤ عاما في ذلك الوقت ويدعى إبراهيم هلال - برفقة ثلاثة إلى القصر البابوي. كان الوقت فجرًا، بين الرابعة والخامسة صباحا، فلم يبذل الحرس الخاص للبابا يوساب الثاني أية مقاومة والنوم يعقد جفونهم. وأخيرًا وصل الشباب الأربعة إلى غرفة نوم البطريرك.

ورغم أن تاريخ الكنيسة الوطنية المصرية قد حفل بالبابوات المرتبطين بالعمل السياسي، غير أن واحدًا منهم لم يوظفه المسدس من نومه يوما. فإذا علمنا أن الأنبا يوساب لم تكن له أية علاقة من قريب أو من بعيد بالسياسة، نستطيع أن نتصور الرجل العجوز وقد تخيل الأمر كله مجرد "كابوس" مزعج. ولكنه حين جلس على فراشه وفرك عينيه بين مصدق ومكذب لما يرى، أيقن بعد قليل أنه لا يحلم، وأن "لصوصاً" تجرعوا على الحرم البابوي. ولكنه فوجئ بالشباب يمهلونهم خمس دقائق في حضورهم ليرتدي ثيابه. وما أن فعل حتى قدموا إليه "وثيقة تنازل عن العرش البطريركي" ليقوم بتوقيعها، ووثيقة أخرى يأمر فيها المجمع المقدس والمجلس الملي العام للاجتماع والإعداد لانتخابات بابوية جديدة، والتوصية بإعادة النظر في "اللائحة الانتخابية" المعمول بها حتى يمكن تصحيحها بما يسمح لغالبية

المسيحيين الأرثوذكس المصريين أن يشاركوا في عملية الانتخاب.

وبعد أن قام يوساب الثاني بتوقيع الأوراق المطلوبة اصطحبه الشباب المسلحون حتى الباب الخارجي، ولم يكن قد استيقظ أحد من الرهبان المقيمين في جناح آخر، وكان الحرس الداخلي والخارجي وقد أفاق تمامًا في ذهول لا يستطيع أن يتحرك، كما كان الاتصال التليفوني قد قطع، وعند الباب الرئيسي كانت هناك عربية سوداء فارهة، فتح أحدهم بابها الثاني من جهة اليمين إلى الخلف ودخل قبل البطريرك، ثم طلب من البابا أن يتفضل مفسحًا مكانًا لثالث. وفي مقعد السائق جلس أحدهم وإلى يمينه زميله الذي طلب إسدال الستار على الزجاج الخلفي أما قائد المجموعة فقد أخذ الأوراق وأعطى إشارة التحرك، فمضى السائق على الفور، واختفى هو.

كانت الساعة قد بلغت السادسة تقريبًا، وأمثال هذا الحي الشعبي تبكر في فتح محلاتها ومقاهيها، ويزدحم الترام بالعمال الذاهبين إلى مصانعهم، وتمتلئ الشوارع بباعة الصحف وضجيج المسافرين القادمين والذاهبين إلى بقية أنحاء مصر من المحطة الرئيسية للقاهرة. ولأن الناس كانت تسأل عن أشياء أخرى لا علاقة لها بالبابا أو غيره من رجال

الدين، فإن "الحادث الاستثنائي" لم يشعر به أحد طيلة الثلاث ساعات. فحتى الحراس الذين أفرج عنهم، بمجرد تحرك السيارة لم يفهموا ما حدث تمامًا، ولم يحاولوا تعقب المحامي الشاب الذي استأجر أمامهم تاكسيا ومضى به ولم يكلف أحدهم نفسه عناء التقاط رقم السيارة، أو إيقاف أحد "الآباء" النائمين.

وفى التاسعة صباحًا كان البابا يوساب الثاني قد وصل بمرافقيه إلى دير وادي النظرون قرب بحيرة مريوط غرب الإسكندرية في الصحراء، وقد فوجئت رئاسة الدير والرهبان بـ "سيدنا" كما ينادونه وهو "يزورهم" بغير موعد سابق ودون موكب رسمي تقليدي ودون مرافقة أكلييريكية عالية الرتبة الكهنوتية وفي وقت أبعد ما يكون عن مواسم الصوم أو أعياد القديسين. ولابد أنهم دهشوا للوجه "الغريبة" - العلمانية، أي التي لا يرتدي أصحابها الثياب الدينية - التي تحيط به. ولكن أحدهم بادر رئيس الدير قائلاً: البابا مريض قليلاً وسيرتاح عندكم. وركب مع زملائه السيارة ووقفوا راجعين دون أي تفسير آخر.

وفى الوقت نفسه كانت معظم كنائس القاهرة والإسكندرية والمحافظات الرئيسية في مصر، وكذلك دور الصحف ووكالات الأنباء قد تلقت بياناً عن "جماعة الأمة

القبطية" يعلن تنازل البطريرك المصري عن العرش ويندد بالفساد الذي عم أرجاء الكنيسة في عهده، ويدعو إلى انتخابات عاجلة يشارك فيها "الشعب القبطي" ويطلب من الحكومة ألا تتدخل "في شئون الأقباط الداخلية" وينتهي البيان بشعار يقول "الإنجيل دستورنا والقبطية لغتنا والموت في سبيل المسيح أسمى أمانينا".

وقد تبين أن وزارة الشئون الاجتماعية المصرية قد منحت فعلاً المحامي إبراهيم هلال ترخيصاً لإقامة جمعية دينية اتخذت لها اسماً هو "جماعة الأمة القبطية". كما تبين أن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أرسلوا لها بطاقات تأييد أو تهنئة بإحدى المناسبات. ومن بين يدي هذه البطاقات علقوا بطاقة باسم "أنور السادات" في إطار عند المدخل الرئيسي لمركز الجماعة في القاهرة. إلا أن وزارة الداخلية اكتشفت بعد الحادث أن الجماعة قد نشطت خلال عام واحد نشاطاً لا يوازيه سوى نشاط الإخوان المسلمين. وكان واضحاً لأي إنسان بسيط أن شعارها هو نقل حرفي معاكس لشعار الإخوان المعروف "القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبيل الله أسمى أمانينا". وكالإخوان أيضاً كانت "الجماعة" تنظيمًا سياسيًا يستتر بالدين، وأنها تمثل انشقاقاً للجناح المتطرف لما يسمى "بمدارس الأحد" التي تكتفي بتعليم

الدين للناشئين، وقد تغلغت الجماعة بسرعة في أنحاء المدن والأقاليم. كانت "مدارس الأحد" في مصر ولا تزال تعمل في حدود "الشرعية" أي في ظلال الكنيسة الرسمية. أما الجماعة الجديدة فقد هاجمت رجال الدين مباشرة، وطالبت علنا بتعليم اللغة القبطية للمسيحيين ولم تنتظر أحدًا للتنفيذ بل عملت من أجل تحقيق هذا الهدف بافتتاح فروع مجانية في المحافظات والقرى، يعلم فيها هذه اللغة المنقرضة شباب متوقد بالحماس والتعصب لدرجة رفضهم كلمة "مصري" بل حرصوا وأصرّوا على استخدام كلمة "قبطي".

ولم يلتفت القضاء المصري إلى فحوى الشعار الذي تطرحه الجماعة، فالعودة إلى إحدى اللغات المصرية القديمة (رغم استحالتها) وتحويل الإنجيل إلى دستور رغم خلوه من التشريع. والاستشهاد في سبيل المسيح رغم أن المسيحية ليست في عصر الشهداء. هي دعوة سياسة صريحة إلى قيام "دولة قبطية" مستقلة عن دولة مصر المركزية. ولأن هذا الانتقاف لم يحدث، لا من القضاء ولا من السلطة ولا من المثقفين، فقد أودعت المحكمة إبراهيم هلال وزملائه السجن لمدة ثلاث سنوات "لحيازتهم سلاحًا غير مرخص به" و"احتجازهم أحد الأفراد عنوة". وليس المهم العقوبة في

ذاتها، بل الحثيات التي لم تدرك ماذا يجري في مصر^(١٢).
انتهى الاقتباس من د. غالي شكري.

وهناك تعليق هام ولا يخلو من دلالة على الجملة الأخيرة في وصف الدكتور غالي. فقد كان محامي الحكومة هو الدكتور وليم سليمان قلادة الذي وضح للمحكمة أن غرض هذه الجماعة هو إقامة دولة قبطية في مصر، ولكن المحكمة فيما يبدو لم تجد عقوبة محددة أو أثرت أن تحكم بناء على وقائع محددة.

* * *

على أن حالة جمعية الأمة القبطية رغم دلالتها ورغم أنها ضمت قرابة ٩٣٠٠٠٠ عضواً، وهو عدد كبير معظمهم من الشبان، وكونت لها فروعاً في كثير من المحافظات وأنشأت مدارس تعلم اللغة القبطية. نقول كانت صفقة خاسرة، وقد قضت هي نفسها على نفسها بحكم الطابع الطائفي المصمت الذي كان يخالف بدائه الوضع المصري خاصة، وأن المجتمع المصري في عهد عبد الناصر قد شغل

(١٢) دكتور غالي شكري "الثورة المضادة في مصر - طبعة الأهالي
ص ٢٩٠ - ٢٩٣.

تمامًا عن قضية الأديان بما أثاره من قضايا سياسية كالقومية العربية، والاشتراكية وما تورط فيه من عداوة مريرة للإخوان المسلمين كان لها دون شك آثارها على الأقباط، ثم جاءت هزيمة ٦٧ التي جعلت الجميع يعيشون "فى ماتم واحد" وظل الأمر كذلك حتى توفي في سبتمبر ١٩٧١م.

وكانت وفاة عبد الناصر إيذانًا بعهد جديد فقد تولى رئاسة الجمهورية نائبه محمد أنور السادات، وكان له اتجاه مختلف عن عبد الناصر، واستطاع في ١٥ مايو أن يتخلص من كل "الحرس الناصري القديم" الذي كانت في يده مقاليد السلطة، وانفتح أمامه المجال ليبدأ عهده الجديد. وكان مما يدعم هذا العهد - بعد أن قضى على أعدائه - أن يكتسب تأييد الإخوان المسلمين الذين كان عبد الناصر قد أعلن حربًا شعواء عليهم واعتقل عشرات الألوف منهم وزجهم في المعتقلات واستخدم وسائل التعذيب الوحشية، فلما ولي السادات وكانت سياسته مخالفة لعبد الناصر، ولا يمكن أن يأتئم الناصريين. فإنه كان بحاجة إلى قاعدة شعبية تؤيده ولم يكن هناك سوى الإخوان. وقد كانت علاقته بهم قديمة، تعود إلى ما قبل ٥٢، وكان الأستاذ حسن البنا رحمه الله هو الذي يسر له لقاء عزيز المصري، ثم لما تشرّد وعضته الحاجة

بنابها خصص له الأستاذ البنا مرتباً شهرياً قدرة عشرة جنيهات. وكان فيه فضلا عن هذا عرق إسلامي ورثه فيما ورث من خصائص القروي المصري الذي كان السادات تمثيلاً له. ففتح باب المعتقلات وسمح للإخوان بحرية جزئية كان من آثارها إعادة إصدار مجلة الدعوة، ولكن السادات كان - كعبد الناصر - حريصاً على الانفراد بالسلطة ولم يكن مستعداً ليسمح للإخوان بحرية يمكن أن تصل إلى معارضة (الأمر الذي حدث بالفعل) ولهذا كانت الحريات التي سمح لهم بها محدودة. ولكنه انزلق عندما أطلق العنان لطلبة جامعة أسيوط والذين كانوا أكثر تشدداً من الإخوان، ليقضوا على خصومه السياسيين وقد قضوا بالفعل على الناصريين والشيعيين، ولكنهم لم يقفوا عند هذا، بل حاولوا السيطرة على الجامعة، وعدم الالتزام بأداب السلوك الجامعي نحو أساتذتهم كما تصرفوا تصرفات شاذة نحو الأقباط.

وشياً فشيئاً تضخمت "الجماعات الإسلامية المتطرفة" وهي ثاني نقطة من نقط التحول في المجتمع المصري. بعد ظهور السادات الذي كان يعدُّ النقطة الأولى.

وجاءت النقطة الثالثة مع انتخاب الأنبا شنودة بابا للكنيسة الأرثوذكسية المصرية^(١٣). وكان قوي الشخصية

(١٣) أسفرت الانتخابات التي عقدت في يوم الجمعة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ عن اختيار ثلاثة من الخمسة الذين رشحوا لمنصب البابوية هم الأنبا صمويل (٤٤٠ صوتا) والأنبا شنودة (٣٤٤ صوتا) ثم القمص تيموثاوس (٣١٣ صوتا) وكان يجب بالتالي انتخاب الأنبا صمويل. ولكن كان هناك ما يسمونه القرعة الهيكلية (الطفل داخل الحجر المظلمة) يوم الأحد التالي؛ فأدخل طفل عمره ست سنوات واسمه أيمن وعصبت عيناه بمنديل أحمر وقدم إليه صندوق فيه ثلاث ورقات كتب على كل ورقة اسم أحد المرشحين الثلاثة. ومد الطفل يده وأخذ ورقه أخذها منه الأنبا أنطونيوس - المشرف على العملية الانتخابية - وأخذ الورقة وقرأ الاسم عليها "الأنبا شنودة".

وقد انتقد فكرة "القرعة الهيكلية" حبر جليل من آباء الكنيسة القبطية هو نيافة الأنبا كيرلس مطران قنا في حديث له مع مجلة مصر نشر في العدد الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨ (الصفحة الخامسة) لمناسبة وضع لائحة انتخاب البطريرك قال: "إن الكنيسة تمر اليوم بفترة قاسية عاتية، وأنا أروي لك التاريخ وأترك لفظنتك التعليق - ففي صيف العام الماضي حضرت إلى القاهرة كعادتي كل صيف ووجدت المجمع المقدس مشغولا بوضع لائحة جديدة لانتخاب البطريرك.

فسألني نيافة القائمقام البطريرك وأخوتي المطارنة عن رأيي فيما صنعوا".

فقلت لهم صراحة إن اللائحة لا توضع إلا في وجود البطريرك، وأي تفكير غير هذا لا يلتقي بقوانين الكنيسة ومصحتها، ولكنهم

جريئاً مقداماً يدفعه للعمل طموح للنهضة بالكنيسة وإعلاء شأنها، ولكن كان في أحاديثه نبرة غريبة على المؤلف

ردوا عليّ بأن اللائحة قد وضعت وأطلعوني على صورة منها فوجدت بها أخطاء جسيمة؛ فحدثتهم فيها بصراحة فوعدوني بأن يعدلوا عن طلب إصدارها، وأن يضعوا الأمر في نصابه أو - في القليل - يتركوا الأمور تصرف بواسطة القائمقام كفترة انتقال لتصفية الجو.

ولكن، لم تمض إلا أيام حتى عدلوا قرارهم وقالوا إن ما وقعوه لا يتراجعوا فيه ثم صدرت اللائحة - أثناء وجودي في القاهرة وبها أخطاء جسيمة كثيرة أهمها - القرعة الهيكلية - لأنها تجربة للرب ولا معنى للقرعة بعد انتخاب الشعب، وأفهمت الأخوة المطارنة هذا الخطأ، وقلت لهم إن القرعة في النظام الكنسي لا تكون إلا بين متساويين في جميع الصفات ولا يمكن التمييز بينهم بقدراتنا البشرية.

ولهذا نلجأ إلى القدرة الإلهية، أما القرعة المفتوحة فهي أقرب إلى عمليات اليانصيب وقد يفوز بها الثالث، ولو كان بينه وبين الأول من الأصوات ضعف ما ناله الأول.

واللائحة بها أخطاء أخرى كانت موضع سخط الشعب وثورته، ولكنهم رغم هذا ورغم مما قلته أصر الأخوة المطارنة - الكثرة منهم - على تنفيذ اللائحة! انتهى.

وطبقا لكلام الأنبا كيرلس يكون انتخاب شنودة خطأ لائحياً وليس تطبيقاً لإرادة إلهيه.

أثارت مخاوف البابا كيرلس السادس الذي قرر نفيه إلى دير وادي النطرون، ولكنه أعاده بعد فترة.

إن ظهور السادات وظهور الجماعات الإسلامية. وظهور البابا شنودة في فترة واحدة أو متقاربة ٧١-٧٢ أدت بسرعة إلى التهاب المشاعر. وإيجاد حالة نفسية جمعية لم تكن موجودة قبلا؛ لأن كل عنصر من هذه العناصر الثلاث كان له توجهات خاصة ولديه طموح وإقدام لتحقيقه، مع أن هذه التوجهات متصادمة، متضادة، فتهياً المسرح لظهور ما أطلق عليه "الفتنة الطائفية"؛ فبعد تأجيج الحماسات وإرهاب الحساسيات الحكومية، والإسلامية، والقبطية، كان يمكن لأي احتكاك فردي أن يتطور إلى صراع فنوي وأن يأخذ طابعاً دينياً.

ويجب أن لا ننسى أن السادات في رغبته تدعيم وضعه، أجرى تعديلاً في دستور ٧١ يجيز أن يعاد انتخاب رئيس الجمهورية من "مدة أخرى" إلى "مدد أخرى". ولكي يتقبل الشعب هذا التعديل الذي لم يكن يعنيه، بل لعله يعارضه، فإنه أوجد تعديلاً آخر تكون به "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" .. وبهذه الإضافة تقبل الشعب الدستور.

ولا جدال أن هذا التعديل الذي يجعل مبادئ الشريعة أصلاً للتشريع أثار حماسة الجماعات الإسلامية بقدر ما أثار المخاوف والهواجس لدى الأقباط.

فى هذا المناخ من الترقب والترقب، وإرهاف الحواس والتهاب المشاعر وقعت أحداث الخانكة، وهي واقعة كان يمكن أن تمر دون أن يشعر بها أحد.. لولا الظروف الاستثنائية التي أشرنا إليها. ولعل أهمها كان إقدام البابا شنودة على انتهاج سياسة التحدي.

وبالنسبة لما أثارته أحداث الخانكة من دوي فقد طلب الرئيس السادات من مجلس الشعب تكوين لجنة لتقصي الحقائق، وتكونت هذه اللجنة بالفعل برئاسة الدكتور: جمال العطيبي وقامت بواجبها، وقدمت تقريراً مسهباً عن الحادثة وما سبقها وما يمكن أن يعقبها، ولما كان هذا التقرير هو خير ما يعرض لنا أحداث الخانكة وأسبابها وملابساتها، فقد آثرنا أن نأخذ الفكرة عن هذه الحادثة عن طريقه، وكما صورها بنقله كاملاً، وكما تلاه الدكتور جمال العطيبي على المجلس في جلسة ١١/٢٦/١٩٧٢م.

قرار تشكيل اللجنة:

أصدر مجلس الشعب بجلسته المنعقدة يوم الاثنين من شوال ١٣٩٢ الموافق ٢٦ من نوفمبر ١٩٧٢ قراراً بناء على

طلب السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة خاصة باستظهار الحقائق حول الأحداث الطائفية التي وقعت أخيراً في مركز الخانكة، وإعداد تقرير للمجلس عن حقيقة ما حدث. وقد شكلت هذه اللجنة برئاسة الدكتور: جمال العطيفي وكيل المجلس وعضوية السادة أعضاء المجلس: محمد فؤاد أبو هميلة، وألبرت برسوم سلامة، وكمال الشاذلي، والدكتور رشدي سعيد، وعبد المنصف حسن زين، والمهندس: محب إسمينو.

حدود مهمة اللجنة:

يعتبر هذا القرار أول ممارسة في ظل الدستور الجديد لما أجازته اللائحة الداخلية للمجلس من جواز تشكيل لجنة خاصة لاستظهار الحقائق في موضوع معين، وذلك طبقاً للمادتين ١٦، ٤٧ من اللائحة.

ومع أن قرار تشكيل اللجنة ينوط بها استظهار الحقائق في الأحداث الطائفية التي وقعت أخيراً في الخانكة إلا أن اللجنة رأت بمناسبة بحثها لظروف هذه الأحداث والعوامل التي أدت إليها أن حادثة الخانكة - وهي إحدى الحوادث التي تكررت خلال هذا العام - يطرح بصفة عامة وأساسية موضوع العوامل المؤثرة على العلاقات بين طوائف الشعب، وما إذا كانت هذه العوامل مصطنعة أو مغرضة، ومدى

تهديدها للوحدة الوطنية في هذه الظروف الدقيقة التي يجتازها شعبنا ضد العدو الصهيوني والاستعمار العالمي، ومن ثم فإن اللجنة تعرض في تقريرها لموضوع حادث الخانكة باعتباره حادثاً مميزاً يعبر عن مناخ غير صحي ساد العلاقات الاجتماعية خلال هذا العام: ثم تتناول بعد ذلك هذه العلاقات بصفة عامة وتعرض تحليلاً واقتراحات محددة لعلاجها.

إجراءات اللجنة:

بدأت اللجنة عملها، باجتماع عقده رئيسها مع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والسيد النائب العام في صباح اليوم التالي لصدور قرار تشكيلها؛ وذلك للوقوف على ظروف هذا الحادث لتبدأ عملها في ضوء تصور واضح، ولما كانت النيابة العامة لا تزال تباشر التحقيق، وحتى لا يقع تدخل بين الإجراءات التي تتخذها اللجنة وإجراءات التحقيق الجنائي، فقد رأت اللجنة الاكتفاء بطلب تقرير آخر على أن يتضمن سرداً للحوادث المماثلة التي تكون قد وقعت في العام الأخير، ثم بدأت اللجنة إجراءاتها كالاتي:

١- في صباح يوم الثلاثاء ١٤ من نوفمبر ١٩٧٢ عقدت اللجنة اجتماعاً عرض فيه رئيسها التصور المبدئي للحوادث التي وقعت في الخانكة، يومي ٦ نوفمبر و

١٢ نوفمبر ١٩٧٢ في ضوء المعلومات الشفوية التي تلقاها من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام.

ففي يوم ٦ نوفمبر وضع مجهولون النار في دار جمعية الكتاب المقدس، التي كان يتخذها أهالي مركز الخانكة من الأقباط كنيسة بغير ترخيص لإقامة الشعائر الدينية.

وفى ١٢ نوفمبر وفد إلى الخانكة عدد كبير من القساوسة قدموا إليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الأقباط وساروا إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس المحترق وأقاموا شعائر الصلاة فيها، وتجمع في المساء عدد كبير من المواطنين في مسجد السلطان الأشرف وخرجوا في مسيرة احتجاج على ذلك، نسب فيها إلى غالي أنيس أنه أطلق أعيرة نارية في الهواء على رؤوس المتظاهرين من مسدس مرخص له بحمله؛ فتوجه بعض المتظاهرين إلى مسكن هذا الشخص وإلى أماكن آخرين وقاموا بوضع النار فيها وإتلافها دون أن تقع إصابات، وبعد أن استمعت اللجنة إلى هذا العرض المبدئي للحادث ناقشت خطة عملها وحددت البيانات والمعلومات التي تحتاج إليها من الجهات المختلفة.

٢- في يوم الأربعاء ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ انتقلت اللجنة بكامل هيئتها إلى مركز الخانكة يصحبها السيد اللواء:

مصطفى الشيخ، وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن، والذي ندبته الوزارة بناء على طلب اللجنة لتسهيل مهمتها. وقد بادرت بزيارة الأماكن التي جرت فيها هذه الأحداث وناقشت المسؤولين في مركز الشرطة وفي مجلس المدينة وفي الاتحاد الاشتراكي، كما استمعت إلى ملاحظات الذين وقع اعتداء على مساكنهم وحواليتهم فعابنت دار جمعية الكتاب المقدس الذي كان الأقباط من سكان المركز قد جروا أخيراً على إقامة الصلاة فيه، والذي تعرض لوضع النار فيه صبيحة يوم الاثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢، كما شاهدت آثار النار والكسر في مساكن جرس عريان سليمان، وبريال جرس عريان، وحليم حنا نعم الله، وغالي أنيس سعيد بشاي.

٣- في مساء اليوم نفسه استقبلت اللجنة أمين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة القليوبية وأمين وحدة المركز، كما استقبلت السيد عبد القادر البري عضو المجلس الشعبي للمحافظة المختار عن وحدة الاتحاد الاشتراكي بالمركز - والذي كان قد اتهمته بعض المجني عليهم في التحقيق بالتحريض على ارتكاب الحادث، كما استقبلت الشيخ زين الصاوي البدوي إمام مسجد

السلطان الأشرف الذي تجمع فيه أهل مركز الخانكة مساء يوم الأحد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢، وطلبت اللجنة من السيد أمين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة القليوبية بتقديم معلوماته وملاحظاته، وقد وافاها بعد ذلك.

٤- في يوم الخميس ١٦ نوفمبر ١٩٧٢ اجتمعت اللجنة بقداسة البابا شنودة الثالث بطريرك الأقباط في دار البطريركية، وفي هذا الاجتماع استمعت اللجنة إلى ملاحظات البابا شنودة، كما اجتمعت اللجنة بفضيلة الإمام الأكبر محمد الفحام شيخ الجامع الأزهر وشهد هذا الاجتماع أمين عام مجمع البحوث الإسلامية فضيلة الدكتور عبد الرحمن بيسار، ومدير البحوث بالأزهر الدكتور عبد المنعم النمر، ومدير مكتب شيخ الأزهر وفضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل.

٥- في مساء اليوم نفسه استقبل رئيس اللجنة أحد المبلغين الذي أرسل إلى السيد رئيس مجلس الشعب بأن لديه معلومات لتوضيح ملابسات الحادث، وقد أعادت اللجنة مناقشته بعد ذلك مساء السبت ١٨ نوفمبر وأخطرت النيابة العامة لسؤاله.

وكانت اللجنة قد تلقت أيضاً برقيتين من الحوامدية من كل من السيد إبراهيم والسيد سعد العباسي، رئيس لجنة الرعاية الدينية الإسلامية بالحوامدية، تنذر بخلاف حول قبة لمبنى جمعية أنصار الكتاب المقدس بالحوامدية المتخذ كنيسة منذ بضعة أعوام بغير ترخيص، وقد رأت اللجنة مثل هذا النزاع يعطي صورة عن بعض جوانب الاحتكاك الذي تكرر نوعه فدعت إليها الشاكين، وقد أمكنها تسوية الموقف وإيقاء الحالة على ما هي عليه.

٦- وقد تلقت اللجنة في نفس اليوم إخطار من الدكتورة عائشة راتب وزيرة الشؤون الاجتماعية ببيان المبالغ التي صرفتها الوزارة لمن لحقتهم خسائر من جراء هذه الحوادث بالخانكة، وذلك بعد أن قامت السيدة الوزيرة ورجال الوزارة بزيارة مكان الحوادث يوم ١٦ نوفمبر.

كما تلقت اللجنة في نفس اليوم إخطاراً من السيد محمد حامد محمود الأمين الأول للإتحاد الاشتراكي العربي بأن أحد الشامسة بكنيسة كفر أيوب بمركز منيا القمح كان يوزع في يوم ٦ / ١١ كتيبات من مؤلفاته أشتبه في مضمونها.

كما تلقت اللجنة برقيتين إحداهما من الدكتور القس عبد المسيح إسكفانوس يشكو فيها من واقعة قديمة بما أسماه

اغتصاب أرض دار الكتاب المقدس بالإسكندرية بزعم إقامة مسجد عليها، والأخرى من عبد الفتاح بشير وتتضمن اتهامات عامًا لعناصر لم يذكرها تحاول إحداث فتنة بهيئة النقل العام، وقد أخطرت الجهات المختصة بالبرقيتين.

٧- وفي صباح يوم الأحد ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ استقبلت اللجنة بعض أهالي مركز الخانكة الذين قدموا معلومات عن الحادث، وقد رأت إبلاغها إلى النائب العام.

وفي مساء اليوم ذاته استقبلت اللجنة الأنبا صموئيل أسقف الخدمات، والأنبا ديماديوس، واستمعت إلى ملاحظاتهم.

القسم الأول: وقائع حوادث الخانكة.

استعانت اللجنة أساسًا في تحديد هذه الوقائع بتقارير النيابة العامة وهي السلطة القضائية المختصة بالتحقيق، وفي نفس الوقت فإنها قد راجعت ما قدمته إليها الجهات الأخرى المختصة، كما أطلعت على تقرير أعد عن هذه الحوادث وقدم إلى قداسة البابا شنودة، ومن خلال قيامها بالانتقال والمعاينة والمناقشة التي أجرتها مع هذه الأطراف المعنية، أمكنها أن تستخلص الوقائع الصحيحة.

حادثة يوم الإثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢

منذ عام ١٩٤٦ وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس تباشرو نشاطها في الخانكة كجمعية دينية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية، ومنذ حوالي سنة قام المحامي أحمد عزمي أبو شريفة ببيع قطعة أرض صغيرة يملكها مجاورة لمنزلة بالحي المسمى الحي البولاقي بمدينة الخانكة إلى من يدعى محمد سعد الجلدة، العامل بمزرعة الجبل الأصفر، الذي باعها بدوره إلى أحد المسيحيين، وتسلسلت عقود بيعها إلى أن انتهت ملكيتها إلى الأنبا مكسيموس مطران القليوبية، وكان الظن وقتئذ أنها ستبنى مقرًا لهذه الجمعية، وقد سورت فعلاً وألحقت بها حجرات نقلت إليها الجمعية، غير أنه في مطلع الصيف هذا العام أقيم فيها مذبح للصلاة ورتب فناؤها بما يسمح بإقامة الشعائر الدينية فيه، وتولى القس مرقس فرج وهو راعي كنيسة أبو زعبل التي تبعد قرابة ثلاثة كيلومترات من الخانكة " إقامة الشعائر الدينية فيها " في أيام الجمع لانشغاله أيام الآحاد بكنيستته الأصلية في أبي زعبل. ولما كانت الجمعية لم تستصدر قراراً جمهورياً بالترخيص بإقامة كنيسة، فقد أخذت الإدارة تعهداً على رئيس الجمعية شاكر غبور بعدم استخدامها ككنيسة إلا بعد الحصول على ترخيص، وقد أثار استخدام هذا المكان ككنيسة بغير تصريح

بعض المقيمين بمدينة الخانكة ومن بينهم عبد القادر البري وهو مفتش مالي وعضو المجلس الشعبي بمحافظة القليوبية، وليس هناك ما يدل على أن هذا الاعتراض قد اتخذ مظهرًا عنيفاً أو كان موضع اهتمام عام.

وفي صبيحة يوم الحادث ٦ نوفمبر ١٩٧٢ وهو أول أيام عيد الفطر المبارك أخطرت النيابة العامة بحدوث حريق في هذا المبنى، وقد تبين أن النار قد أتت على سقفه وهو من الأخشاب، كما امتدت إلى موجودات، ولكنها لم تمتد إلى جدرانه المبللة، ولم تتوصل التحقيقات التي أجرتها النيابة إلى معرفة الفاعل، غير أن بعض الذين كانوا يبيتون في المبنى لحراسته قرروا في تحقيق النيابة أنهم شاهدوا جملة أشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من الخارج، وقد أمكن لرجال المطافئ إخماد النار بمعاونة بعض الأهالي من المسلمين والمسيحيين.

ودون تدخل في إجراءات التحقيق الجنائي وما يمكن أن تستخلصه النيابة العامة من ثبوت التهمة أو عدم ثبوت التهمة فإن هناك حقائق يجب أن تؤخذ في الاعتبار:

١- إن أهالي مدينة الخانكة كانوا يعيشون دائماً في وئام، وقد ضربوا المثل في التعاون والوحدة حينما تعرض أحد مصانع أبو زعل القريبة من الخانكة لغارات

طائرات إسرائيل الفانتوم في فبراير ١٩٧٠ حيث قتل ٧٠ عاملاً وأصيب ٦٩ غيرهم بجراح؛ مما عبأ الجميع ضد العدو، لأن القنابل التي ألقيت لم تفرق بين المسلم والقبطي.

٢- إن رئيس مجلس المدينة السابق كان من الأقباط، وقد ظل في مركزه قرابة اثني عشرة سنة وهو السيد أديب حنا، ولم يثر أي حساسيات طوال هذه السنين. وحينما عين خلفه الحالي السيد عادل رمضان في مارس ١٩٧٢ احتفلت به جمعية أصدقاء الكتاب المقدس في مبناها الجديد الذي انتقلت إليه، ويشغل عدد كبير من الأقباط وظائف هامة وخاصة في قطاعي الصحة، والصحة النفسية حيث تزايد نسبة الموظفين الأقباط على السنتين في المائة إذ يبلغ عددهم ٣٨ من بين ٥٩ موظفًا (طبقاً للبيانات التي قدمها رئيس مجلس المدينة)، ويبلغ مجموع الموظفين الأقباط في هذا المركز ١١١ من بين مجموعهم البالغ ٨٥٦ موظفًا.

٣- إن مبنى جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذي احترق سقفه واحترقت موجوداته هو مبنى صغير يقع في مكان منزوٍ غير مطروق يقع في الجهة الشرقية للمدينة، ويقوم حوله بعض مساكن المسلمين، ولم يكن

مرخصاً كبناء فضلاً عن عدم الترخيص به ككنيسة، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينية دون تعرض من جهات الإدارة وبتسامح منها، وقام بعض المسلمين من أهالي الخانكة بجمع تبرعات لإقامة مسجد شديد القرب من هذا المكان وشرع فعلاً في بنائه.

٤- إن عدد سكان الخانكة كما جاء بالتعداد العام للسكان المنشور عام ١٩٦٠ بلغ ٢١٨٦٣ منهم ٦١٥ أقباط، غير أن البيانات التي قدمت إلى مجلس المدينة تفيد بأن عدد المسيحيين لا يجاوز ستاً وثلاثين أسرة. وقد طلبت اللجنة بياناً من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بعد اتصال قام به رئيسها بالفريق جمال عسكر، ويتبين من الرد الذي تلقته إنه كان في مدينة الخانكة في عام ١٩٦٦ عدد ٦٩٢ مسيحياً فزاد عام ١٩٧٢ إلى ٨٠٢ مسيحيين، بينما جملة المسيحيين في مركز الخانكة (مدينة وقرى) بلغ في عام ١٩٦٦ عدد ٢٥٥٢ وزاد في عام ١٩٧٢ إلى ٢٩٦٣.

٥- إنه قد بولغ في تصوير هذا الحادث على قداسة البابا عن معلومات عنه، وزاد من حدة التوتر أنه سبقه منذ عدة شهور قليلة حادث مماثل في سنهاور بجهة

دمنهور. وقد ورد في التقرير الذي قدم إلى قداسة البابا عن هذا الحادث ما يفهم منه أن المكان قد حرق بالكامل، وصور الحادث على أن المطافئ تباطأت في إطفاء الحريق، وأن المتآمرين قد منعوا رجال الإطفاء من أداء واجبهم، كما تضمن هذا التقرير تشكيكاً في سلامة إجراءات التحقيق وعدم حيديتها.

وقد أثبتت المعاينة التي قامت بها اللجنة بالإضافة إلى المعاينة التي أجرتها النيابة أن الحريق لم يمتد إلا للسقف الخشبي وإلى الموجودات الخشبية وأنه لولا تدخل رجال الإطفاء لما كانت النار قد أخدمت دون أي خسائر أخرى. كما وصفت الحوادث أنه حريق لكنيسة (بينما لا توجد كنيسة مصرح بها رسمياً) وأنه بذلك ينطوي على امتهان المقدسات المسيحية، وقد أضفى على تصوير الحادث طابع الإثارة.

وقد عرضت اللجنة على قداسة البابا الوقائع الصحيحة التي تخلصتها، فوافق قداسته على عدم اعتماد المعلومات التي قدمت إليه انتظارا لما يسفر عنه التحقيق.

٦- على أنه من ناحية أخرى، فقد أحالت اللجنة كل ما قدم إليها من معلومات عن اتهام أشخاص معينين بالاشتراك أو التحريض على ارتكاب هذا الحادث إلى النائب العام ليجري شؤونه فيه.

حادث يوم الأحد ١٢ نوفمبر ١٩٧٢

في صبيحة هذا اليوم اتجهت إلى مدينة الخانكة بعض سيارات أتوبيس السياحة والسيارات الخاصة والأجرة ويستقلها حوالي ٤٠٠ شخص يرتدي الملابس الكهنوتية الخاصة بالقساوسة والشمامسة، وقد كان ندى إلى علم السلطات إن قراراً قد اتخذته مجمع الكهنة في القاهرة بإقامة الصلوات يوم الأحد في مقر جمعية الكتاب المقدس التي كان يتخذها الأقباط المقيمون بالخانكة كنيسة لهم، وقد استوقفهم قوات الأمن التي قدمت على عجل من عاصمة المحافظة عند قرية القلج التي تقع في طريق الخانكة، وذلك في محاولة لإثنائهم عن عزمهم خشية أن يؤدي هذا الجمع الكبير إلى إثارة غير محمودة العواقب والاكتفاء بعدد محدود منهم، ولكنهم صمموا على أن يمضوا في تنفيذ ما اعتزموه، فاتخذت قوات الأمن الاحتياطات اللازمة ومضوا سيراً على الأقدام في موكب طويل مرددين التراتيل الدينية يتقدمهم القساوسة، وحينما وصلوا إلى مقر الحادث ثبتوا مكبرات الصوت وبدأ القداوس على مرتين، حتى يتسع الاشتراك فيه لهذا الجمع الغفير، ثم انصرفوا بعدها دون أن تقع أي حوادث، وقد نسب إلى بعض الغلاة منهم تفوه بعبارات غليظة في الاحتجاج على ما وقع من حادث في هذا المبنى

في الأسبوع الماضي، وتصويره على أنه عداء طائفي لم تتخذ سلطة الدولة حياله الإجراءات المناسبة.

وفي مساء حينما عاد إلى المدينة شبانها المسلمون الذين كانوا في الجامعات أو في المصانع أو المكاتب خارج المدينة ورويت لهم صورة لما جرى في الصباح اعتبروا ذلك تحديًا واستفزازا لشعورهم فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشرف الذي يقع بالجهة الغربية بالمدينة ومعهم الشيخ زيد الصاوي البدري إمام المسجد وتوجهوا إلى مركز الشرطة في مسيرة تكبر بالله، وقد طلب منهم المسئولون الانصراف، وانصرف الشيخ زيد الصاوي بعد أن نصحهم بالتفرق، بينما استمر الباقون في مسيرتهم إلى مقر الاتحاد الاشتراكي، وفي مرورهم على حانوت بقال يدعى غالي أنيس بشاي سُمع صوت طلقات نارية نسب البعض إطلاقها إلى هذا البقال، الذي تبين فعلا أنه يحمل مسدسًا مرخصًا به، وإن كان لم يرد في فحص الطب الشرعي ما يقطع أنه أطلق حديثا، ولكن ذلك أدى إلى إثارة الجماهير التي اندفعت إلى منزل هذا البقال فوضعت فيه النار، واندس بينها من اغتنم هذه السانحة للسرقة، كما أحرقَت مساكن أخرى لكل من أنيس بشاي، وحليم نعمة الله، ورزق صليب عطية، وجرجس عريان، وبريال جرس عريان، وموجودات ستديو للتصوير

يملكه رزق صليب عطية - كما تحطم زجاج صيدلية الدكتور كامل فهمي أفلاديوس ، وتوجه بعض المتظاهرين إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس وأشعلوا النار في إحدى حجراتها الملحقة ببناؤها المتخذ كنيسة للصلاة، ومع ذلك فلم تحدث أي خسائر في الأرواح وأصيب ثلاثة أشخاص عرضاً بينهم اثنان من المسلمين بإصابات بسيطة وقد قبض على عدة أشخاص متهمين بالسرقة أو الحريق أو الإتلاف، وقررت النيابة العامة حبس تسعة من المتهمين منهم حبساً احتياطياً.

ودون التعرض لوقائع الاتهام الجنائية، فإن هناك حقائق أمكن للجنة استظهارها:

١- أن الحادث الذي وقع يوم الاثنين ٦ نوفمبر كان يجب أن يبقى في حدوده الصحيحة، وكان من حسن السياسة أن يحصر في هذا النطاق، وحسبما ذكر البابا شنودة لأعضاء اللجنة، فإنه قد زار بعدها الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر مهنتاً بالعيد دون أن يترك الحادث أثراً في نفسه، لولا ما بدا له من أن يد العدالة لم تستطع أن تتوصل إلى المسؤولين عن هذا الحادث، وأن البعض قد خشي أن ينتهي التحقيق إلى ما انتهى إليه حوادث أخرى وقعت قبل ذلك، ولم تتخذ فيه مبادرات قوية

وصريحة، وإن من ذهبوا إلى الصلاة في مكان الحادث لم يقصدوا أن يتوجهوا إلى الخانكة في مسيرة ولكنهم ساروا على الأقدام بعد أن استوقفهم السيد مدير الأمن ونائبة لإقناعهم بالعدول عن المسيرة.

٢- إنه كان من المحتمل أن تتعرض مسيرة الصلاة الكنسية، مع ما انطوت عليه من مظاهر الاحتجاج والإثارة لاحتكاك سلمت منه نتيجة أصالة الوعي بالوحدة الوطنية الذي استقر في قلوب المصريين جميعاً منذ مئات السنين.

٣- إنه يجدر تسجيل الموقف المشرف لبعض القساوسة ومنهم القمص إبراهيم عطية الذي ألقى كلمة الصلاة في مقر الجمعية المتخذة كنيسة، معلناً إن من قام بالحريق إنسان مغرض لا ينتمي إلى المسيحيين أو المسلمين وأشاد فيها بالتضامن والوحدة بين عنصري الأمة.

٤- إن قوات الأمن الإضافية التي استدعيت في الصباح بعد تجمع القساوسة للصلاة في الخانكة، قد عادت بعد انصراف المصلين وبعد أن هدأت الحالة وتركت قوة لتعزيز قوة المركز، وبعد أن وقعت حوادث المساء

دعمت بقوة من الإدارة المركزية للأمن للمحافظة على النظام.

٥- إن الدكتورة وزيرة الشؤون الاجتماعية قد بادرت إلى زيارة موقع هذه الحوادث، وقررت بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية تعويضات فورية لمن وضعت النار في مساكنهم أو حوانيتهم ، فاستحقت جمعية أصدقاء الكتاب المقدس ٢١٠ من الجنيهات هي قيمة الخسائر المقدرة، كما قررت مبلغ مائتي جنية تعويضا لخسائر لحقت منزل وحائوت رزق صليب عطية، ومبلغ ١٥٠ جنيها لكل من حليم حنا نعمة الله وأنيس سعيد بشاي وللمهجر جابر مسعود جابر تعويضا عن إتلاف كسك له، ومبلغ ٣٠ جنيها لصيدلية د/ كامل فهمي أكلاديوس، وقد تلقت السيدة الوزيرة برقية شكر من وجيه رزق متى نيابة عن المسيحيين بالخانكة.

المقدمات:

ومن الدراسة التي قامت بها اللجنة، استخلصت المقدمات التي أدت إلى تزايد هذه الحالة من التوتر:

١- ففي خلال عام ١٩٧٠ وقع بمدينة الإسكندرية حادث فردي خاص باعتناق شابين من المسلمين للمسيحية تحت تأثير ظروف مختلفة، وقد سرت أخبار ذلك بين

الناس، وكانت موضع التعليق ونقد بعض أئمة المساجد استكارا للنشاط التبشيري، وقد أعدت مديرية الأوقاف بالإسكندرية وقتئذ تقريراً قدمه الشيخ إبراهيم عبد الحميد اللبان وكيل المديرية لشئون الدعوة بنتيجة بحثه لموضوع الانحراف العقائدي لبعض الطلاب بمنطقة جليم والرمل وقد ذكر فيه الأخطار التي تهدد بعض الشباب نتيجة حملات التبشير نسبت إلى بعض القساوسة، كما تضمن جملة افتراضات تعكس مخاوف مقدم التقرير من هذه المخاطر، وفي عام ١٩٧٢ أي بعد قرابة سنتين من تقديم هذا التقرير الذي يعد تقريراً داخلياً ليس معداً للنشر، امتدت يد خبيثة إليه فحصلت على صورة منه وقامت بطباعته بالإستئسل وتوزيعه على نطاق واسع.

وقد تضمن التقرير بعض الأمور التصويرية المنسوبة إلى رجال الدين الأقباط والتي من شأنها أن تثير استفزاز من يطلع عليها من المسلمين، تحمله على تصديق أمور لم يقيم أي دليل على نسبتها إليهم، وبعضها بعيد التصديق، مما حمل بعض أئمة المساجد بالتنديد الشديد وكانت نتيجة ذلك زيادة استياء كثير من المسلمين وبذر بذور الشك بينهم وبين إخوانهم الأقباط، ورغم شيوع أمر هذا التقرير لم تقم الجهات

المسئولة والإعلامية بالتصدي له بالمواجهة والنفي، ربما ظناً منها أن أثره سيكون محدوداً وأنه سرعان ما يتلاشى، وكما أن يد العدالة لم تستطع أن تمتد إلى مروجيه.

٢- وحينما بدأت مرحلة تصحيح مسار الثورة في ١٥ مايو ١٩٧١ دعت الجماهير إلى المشاركة في إعداد الدستور الدائم ، وكان من الواضح للجنة المختصة بإعداد الدستور الجديد التي طافت أنحاء البلاد حينئذ، بروز تيار متدفق يدعو إلى اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع تقابله دعوة أخرى من الأقباط إلى التمسك بحرية العقيدة والأديان وخاصة إلغاء التراخيص المقررة لإقامة الكنائس.

ولم يكن التوضيح كافياً بأن الدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية يتنافى مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية التي كفلها الدستور لجميع المواطنين، وأن الإسلام والمسيحية رسالتا تسامح ومحبة يدينان بالله.

في هذا المناخ الذي سادته مفاهيم الحرية وسيادة القانون وارتفع فيه شعار دولة العلم والإيمان، انتخب الأنبا شنودة بابا لكنيسة الإسكندرية والكرازة المرقسية في آخر أكتوبر، ونصب في ١٤ نوفمبر في احتفال شهده رئيس الوزراء وقتئذ وكبار المسؤولين في الدولة وأذيع بالتلفزيون والراديو وكان

موضع اهتمام واسع من جميع وسائل الإعلام، وكان من الواضح أن البابا الجديد قد بدأ نشاطاً واسعاً في خدمة الكنيسة والوطن بمجرد انتخابه ألقى محاضرة عن إسرائيل في نقابة الصحفيين تقرر طبعها بخمس لغات وينشر في بعض الصحف حديثاً أسبوعياً يوم الأحد وأعلن تنظيمات للكنيسة تدعياً لرسالتها الروحية ومعالجة لقضايا المجتمع داخل النطاق بأسلوب علمي روحي وهو أول بابا في العصر الحديث من رؤساء الكلية الإكليريكية

ويبدو أن بعض الحساسيات كانت تتشأ أحياناً عن هذا النشاط الواسع، حتى قبل انتخاب الأنبا شنودة للبابوية، فقد أصدرت مجلة الهلال عدداً خاصاً عن القرآن في ديسمبر ١٩٧٠ ونشر فيه مقال عنوانه "القرآن والمسيحية" بقلم الأنبا شنودة مبيناً فيه الالتقاء بين الإسلام والمسيحية، وقد تناوله بالرد بعض الخطباء على منابر المساجد على حد ما نشرته مجلة الهلال في عددها الصادر بعد ذلك في فبراير ١٩٧١ والذي تضمن تعليقات أخرى على هذا المقال.

كما أن إعلان البابا شنودة بعد انتخابه عن تمسكه برفض أية دعوة إلى إباحة الطلاق للمسيحيين إلا لعلة الزنا، وأن كل طلاق يحدث بغير هذه العلة الواحدة لا تعترف به الكنيسة، كان يقابله على الجانب الآخر رفض لأي دعوة إلى

تعديل قانون الأسرة بالنسبة للمسلمين، ووضع أي تنظيم لحق الطلاق، ومثله أي حديث له عن تطوير في الكلية الإكليريكية، أو استعادة الإسكندرية لمنزلتها العالمية وقيادتها الإفريقية، رغم أنه معنى سبق أن رددته بعض كبار الأقباط ممن تعاونوا دائماً مع نظام الدولة بإخلاص (على سبيل المثال مقال الدكتور كمال رمزي إستينو، بعنوان آمالنا في عهد البابا شنودة جريدة الأهرام في ١٥ نوفمبر ١٩٧١)، ومثل هذه الحساسيات لمستها اللجنة أيضاً لدى بعض رجال الدين المسيحي بشأن ما نشره بعض الكتاب المسلمين عن المزامير والتوراة والتثليث.

ومن هذه النقاط المختلفة تفاقم الشعور بالحساسية من كل من ينشره أو يقوله رجال الدين المسيحي في نطاق العقيدة المسيحية عن فهم للإسلام، ومن يدين به رجال الشرع الإسلامي في نطاق العقيدة الإسلامية عن فهم.

وقد استطاعت اللجنة أن تلمس خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية وبالإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر وفضيلة وزير الأوقاف، ومن ناحية أخرى الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقاً بالموضوعات الدينية، حتى وصلت هذه الحساسية إلى حد الاستياء من أي عبارة قد ترد عرضاً في سياق مقال لكاتب أو صحفي مما يمكن أن يساء تأويله

أو فهمه، وهي حساسية يجب على المسؤولين الدينيين أن يرتفعوا فوقها وإلا أصبح إبداء الرأي والتعليق والاستدلال محفوف بالمخاطر.

٣- وبعدها تناقل الناس أخبار تقرير آخر غير تقرير الشيخ إبراهيم اللبان، وقد وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة الثالث في ١٥ مارس ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية، وقد أخذ هذا التقرير طريقة إلى التوزيع وقد صيغ على نحو يوحي بصحته كتقرير رسمي وتضمن أقوالا نسبت إلى بطريرك الأقباط في هذا الاجتماع، ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الإصطناع، فقد تناقلته بعض الناس على أنه حقيقة مما ولد اعتقادًا خاطئًا لدى الكنيسة القبطية حسبما جاء بهذا المنشور تهدف به إلى أن يستوي المسيحيون في العدد مع المسلمين والسعي إلى إفقار المسلمين وإثراء الشعب القبطي حتى تعود البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدي الغزاة المسلمين كما عادت أسبانيا إلى النصرانية بعد استعمار إسلامي دام ثمانية قرون.

ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون إليه ويتناقلون مضمونه، فلم يتخذ إجراء حازم لتنبيه الناس إلى إفكه.

وإذا كان الاتحاد الاشتراكي قد أصدر أخيراً بياناً بتكذيب ما تضمنته هذه النشرة، فقد كان المأمول ألا يقتصر توجيهه على القواعد التنظيمية بالاتحاد الاشتراكي، وقد استغل بعض المتطرفين هذا التقرير المصطنع فراحو يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض على الكراهية.

وقد أحدث ذلك رد فعل ربما كان من أسوأ مظاهره ما بدا في مؤتمر عقده بعض رجال الدين المسيحي بالإسكندرية يومي ١٧ و ١٨ يوليو ١٩٧٧ واتخذوا فيه قرارات أبرقوا بها إلى الجهات المسؤولة ومن بينها مجلس الشعب، وكلها تدور حول المطالبة لما سموه حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية، وأنه بدون ذلك سيكون الاستشهاد أفضل من حياة ذليلة، وهي مواقف كانت موضع استياء عام من كافة الطوائف المسيحية نفسها.

٤- وقد نبهت هذه الظروف مجتمعة إلى الخطر الذي بدأ يهدد الوحدة الوطنية، مما دعا السيد الرئيس أنور السادات إلى أن يبحث في دور انعقاده في ٢٤ يوليو ١٩٧٢ موضوعاً واحداً هو الوحدة الوطنية، وخلال

مؤتمر هذه الجلسات أعلن الرئيس أن هناك محاولات تشكيك بالوحدة الوطنية وأن هناك منشورات في هذا المعنى قدمت من خارج البلاد وبالتحديد من الولايات المتحدة الأمريكية، بينما أن أرض هذا الوطن واحدة وأن سماؤه واحدة، وشعبه واحد، وأعلن الرئيس أنه سيدعو مجلس الشعب لدورة طارئة حتى يشرع قانوناً للوحدة الوطنية.

وقد دعى مجلس الشعب فعلاً إلى دور انعقاد غير عادي في شهر أغسطس ١٩٧٢ حيث أعد مشروع قانون لحماية الوحدة الوطنية أصبح نافذاً بعد نشره في الجريدة الرسمية في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٢.

وفي صدر هذا القانون برز معنى هام يجب أن يكون موضع إدراكنا العميق، وهو أن الوحدة الوطنية هي القائمة على احترام المقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور ومنها على وجه الخصوص حرية العقيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع.

ورغم صدور هذا القانون فقد وقع حادث اعتداء على مبنى جمعية النهضة الأرثوذكسية بجهة سنهاور بالبحيرة وذلك يوم ٨ / ٩ / ١٩٧٢ (الجناية ٣١٠٣ لسنة ١٩٧٢ - جنايات مركز دمنهور) وأبلغ بعدها في ٢٩ أكتوبر ١٩٧٢

(القضية رقم ٦٥٤ سنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا) عن قيام بعض الأشخاص بطبع مائة نسخة من التقرير المصطنع عن الاجتماع المنسوب إلى البابا والذي أسلفنا الإشارة إليه، وأخيراً وقعت الحوادث المؤسفة التي جرت في الخانكة.

وتود اللجنة أن تسترعي النظر إلى قانون حماية الوحدة الوطنية لا تعدو أن يكون الإطار الشرعي لهذه الحماية التي يجب أن تجد سندها لدى كل مواطن ولدى سلطة الدولة ولدى التنظيم السياسي وفي هذا الخصوص لدى المسؤولين الدينيين.

الأسباب:

تدرك اللجنة قيمة ما بذل أخيراً من جهود على المستوى السياسي والإعلامي، لتأكيد أهمية حماية الوحدة الوطنية، وخاصة البيان الذي أذاعته الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى تنظيماته والبيان القيم الذي أذاعته نقابة الصحفيين، والذي كان يعتبر مثلاً كان يجب أن تحتذيه سائر المنظمات الجماهيرية والتأكيد في خطب الجمعة وفي دروس الصباح في المدارس على هذه المعاني ولكن ما لم ننفذ إلى هذه المشكلة في أعماقها ونتعقب الأسباب المؤدية إليها، ونقترح لها علاجاً فإن هناك خشية أن تتوقف المتابعة حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع، ويفتر بذلك الاهتمام بإيجاد

حلول دائمة لا تقديم مسكنات وقتية، مما يهدد بعودة الداء الكامن إلى الظهور أشد خطراً وفتكاً.

وقد استطاعت اللجنة من خلال المناقشات التي أجرتها والدراسات التي قامت بها أن تستظهر جملة أسباب مباشرة تولد احتكاكا مستمرًا يمكن أن يكون تربة صالحة لزرع الفرقة والكرهية لتفتت الوحدة الوطنية، ونجلها تحت عناوين ثلاثة:

الترخيص بإقامة كنائس - الدعوة والتبشير - الرقابة على نشر الكتب الدينية". انتهى..

وأرقت اللجنة تقريرها بخطاب للرئيس يقول فيه إن هذا الأمر لا يتداركه إلا رئيس الدولة بحكمته ومسئوليته عن كل مواطنيها وكونه الحارس لوحدها الوطنية.

* * *

لا جدال في أن هذا التقرير قد استقصى كافة الوقائع والأطراف المتورطة في حادثة الخانكة، ولكن التقرير لم يذكر بعض ما أحاط بواقعة ٦/١٢ التي ذكرها أو أنه أشار إليها باقتضاب مع أنها ذات دلالة بالغة، وكشف عنها الستار كاتب معني بالشئون القبطية في كتابه: (الحقائق الخفية في الكنيسة القبطية) إذ جاء به:

" لقد عشنا سويا مسلمين ومسيحيين على ثرى هذا الوطن، آلاف السنين معا في السراء والضراء، على الحلو والمر، يدا واحدة، والخلافات إذا وجدت بين الأخوة تصفى أيضاً بين الأخوة، دون أن يسمع الغريب".

ولكن حدث شيء غريب لم يحدث مثله في تاريخ الكنيسة، وليس له شبيه.. في حادثة "الخانكة". عام ١٩٧٢ أن يأمر رئيس الكنيسة الكهنة ويقول لهم: (أنتم كم؟ مائة وستون، عايزكم ترجعوا ستة عشر كاهنا، والباقي يفترشون الأرض افتراشا ويستشهدون". حتى أجابه أحد الكهنة: (لماذا لا تأتي معنا يا سيدنا علشان تستشهد أولنا؟).

وهذه واقعة توضح - إن صحت - كيف أن رئيس الكنيسة بدلا من أن يطفى نار الفتنة فإنه يضرها وينفخ فيها..

ولماذا هذا!؟

"... هو أن يموت عدد من الكهنة والشعب في احتكاك مفتعل ومثير وعن طريق زبانيته القلائل المعتصمين في الخارج يأخذونها ذريعة للدعاية ضد الوطن وإثارة الرأي العام العالم بدعوى أن المسلمين يقتلون المسيحيين".

إن الاستشهاد في العصور الأولى للمسيحية معنى جميل، أن يموت المسيحي لأجل مبدأ أنه مسيحي في عالم

وثني لا يعترف بالمسيحية ويحظرها.. وقد انتشرت المسيحية وانتهى عهد الاستشهاد منذ زمن بعيد جدا بموت البطريرك بطرس خاتم الشهداء قبل ظهور الإسلام..

"أما أن تأخذ فكرة الاستشهاد وسيلة الهدف منها الدعاية ضد الدولة والتشجيع بدين الدولة الرسمي الذي نعيش في رحابه وسماحته في حب ووثام آلاف السنين، لأجل أن أخلق من نفسي "زعيمًا شعبيًا" ذا صيت واسع في دنيا السياسة وشاشات التلفزيون.. أبني نفسي بهلاك الآخرين، فهذه أنانية وذاتية مفرطة...".

"أحلام الأنبا شنودة بتكوين جبهة قبطية للرأي العام العالمي خارج مصر الهدف منها أن يكون زعيمًا شعبيًا، هي سراب خادع أضرب به وبالمسيحيين في مصر...^(١٤)".

قد يشكك البعض أو يطعن في هذه الرواية، ولكن تصوير الأستاذ محمد حسنين هيكل لها قريب مما جاء فيها. فقد قال:

"كان سبب الاحتكاك هو السبب التقليدي القديم: كنيسة قامت بغير ترخيص في الخانكة (أحد ضواحي القاهرة).

^(١٤) الحقائق الخفية في الكنيسة القبطية للقمص اندرواس عزيزص ٨-

وكان قيامها بنفس الطريقة القديمة: قطعة من الأرض اشترت وأحيطت بسور من الدكاكين، ثم أصبحت الأرض الفضاء في قلبها ملعباً، ثم مدرسة ثم ملتقى دينياً، ثم جاءها المذبح ذات ليلة، ودشنها أحد الأساقفة وفتحت لإقامة الصلوات فقامت وزارة الداخلية بواسطة البوليس بإزالة بعض المنشآت، ومنعت استعمالها لغير الغرض الذي كان مقرراً لها، ولم يسكت شنودة، وإنما أصدر أمره في اليوم التالي إلى مجموعة من الأساقفة أن يتقدموا موكباً ضخماً من القسس، ويسيروا صفاً بعد صف في زحف شبه عسكري إلى ما بقي من مبنى "الكنيسة" ثم يقيموا قداس صلاة حتى بين أطلاله، وكانت الأوامر لهم أن يواصلوا التقدم مهما كان الأمر، حتى إذا أطلق البوليس عليهم نيران بنادقهم، وحاول البوليس أن يتعرض لموكب الأساقفة والقسس ولكن الموكب مضى حتى النهاية، وكان المشهد مثيراً، وكانت عواقبه المحتملة خطيرة ."

كانت التطورات تسير في اتجاه تصعيد الأزمة فإن البابا شنودة كان بعد أحداث الخانكة قد أحكم قبضته تماماً على الكنيسة الأرثوذكسية ومضى بها في اتجاه التصعيد. وكانت الهيئات الإسلامية الشاردة مثل التكفير والهجرة، والجماعات

الإسلامية وجماعة الجهاد تقوى وتزداد وتمارس صوراً من العنف توجه نحو الدولة أصلاً ونحو الأقباط تبعاً.

فى هذا الوقت قدمت مشروعات بقوانين لتطبيق الشريعة لمجلس الأمة وأعلن المستشار جمال صادق المرصفاوي رئيس محكمة النقض فى مصر الذى خرج عن صمته فجأة منذ تولى منصبه عام ١٩٧٢ ليدلى بعده تصريحات مثيرة. قال إن اللجنة العليا لتطوير القوانين قد انتهت من مشروعات القوانين وإرسالها إلى وزارة العدل لتطبيقها على كل السكان من المصريين وغير المصريين المسلمين وغير المسلمين عملاً بإقليمية القوانين" وأوجز هذه القوانين فإذا بها لا تخرج عن مقترحات الأزهر. وبخصوص قانون الردة ركز على وصفه بأنه "قانون الخروج عن الديانة الإسلامية". وقد "اشتراط مشروع القانون أن يطلب إلى المرتد التوبة فإذا انقضت مدة ثلاثين يوماً دون العودة إلى الإسلام والإصرار على الردة عوقب المرتد بالإعدام شنقاً". كما تضمن مشروع القانون أنه يكفي أن يكون هناك شاهدان على الارتداد حتى يصدر الحكم.

فى هذا الجو المتوتر قام الأقباط بما لم يقوموا به منذ ١٩١١، إذ عقدوا فى ١٧/١/١٩٧٧ مؤتمراً جاوزت مقرراته قرارات أي مؤتمر آخر سبقه. وقال البيان الذى صدر عن

المؤتمر "دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الأول بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة، كما استعرضوا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و٦ يوليو ١٩٧٦ ووضع الجميع نصب أعينهم - رعاة ورعية - اعتبارين لا يفصل أحدهما عن الآخر: أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر والتي كرستها كرازة مرقس الرسول وتضحيات شهدائنا الأبرار على مر الأجيال، والأمر الثاني الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته حتى أنه لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر. ثم عرض البيان للمسائل المطروحة للبحث وهي: حرية العقيدة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحماية الأسرة والزواج المسيحي، والمساواة وتكافؤ الفرص وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية والتحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة.

وعرض المؤتمر لهذه المسائل كالاتي:

(١) حرية العقيدة

حرية العقيدة تعني أن يكون كل إنسان حرًا في اعتناق العقيدة الدينية التي يؤمن بها، وألا يلحقه إيذاء أو معاناة بسبب هذا الإيمان.

غير أنه قد انتشرت أخيرًا بعض الاتجاهات التي تصادر حرية العقيدة المسيحية، وشايعتها مع الأسف بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الأمن وإدارة السجل المدني ومكاتب التوثيق ونيابة الأحوال الشخصية وذلك بما يتعلق بحالات اعتناق الإسلام من جهة، وبالحالات الموصوفة بأنها من قبيل الردة عن الإسلام من جهة أخرى.

فبالنسبة لحالات اعتناق الإسلام، ننظر بقلق بالغ إلى التيارات الجارفة في مختلف الأوساط سواء الدينية أو الاجتماعية بالتعريض للمسيحية إلى حد المجاهرة بدمغ الإيمان المسيحي بالشرك والكفر. ويصاحب ذلك احتمال طرق الإغراء واستغلال الحاجة لاصطياد البسطاء من المسيحيين إلى حظيرة الإسلام. وهذا دون مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة أخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة في شهر الإسلام قبل وقوعه. ويشكل ذلك هدمًا لسياج حرية العقيدة وفتح

الباب على مصراعيه للتلاعب بالأديان وإذكاء روح الفتنة والتفرقة بين المواطنين.

أما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الإسلام، فإن الجهات الرسمية تدأب على أن ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية، بل والأدهى من ذلك أنها ترفض الاعتراف بعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية التي ولد فيها. إذ هي تأبى إثبات واقع الحال في الوثائق والسجلات وفي البطاقات الشخصية وجوازات السفر، كما يتعرض معتقو المسيحية العائدون إلى مسيحيتهم الأولى - للمطاردة في حياتهم العائلية بالتفريق بين الأزواج وبين الأباء بغرض تشريدتهم من الوظائف بحجة المجازاة التأديبية.

وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، والتي نص عليها أيضاً على الصعيد القومي دستور مصر لسنة ١٩٧١ (وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر الاستقلال) بأن "تكفل الدولة حرية العقيدة" وأن لا تميز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

فضلا عن أن المشرع المصري نفسه - بمناسبة إصداره قانون المواريث في سنة ١٩٤٣ - قد أعلن صراحة

رفض الأخذ بالأحكام الشرعية العتيقة عن الردة لأنها "وردت مشبعة بالروح الدينية التي ظهر أنها تخالف الدستور".

(٢) حرية ممارسة الشعائر الدينية

العقيدة الدينية إيمان وممارسة، ومن أسس الإيمان المسيحي العبادة الجماعية ومباشرة المؤمنين مع طقوسهم التعبديّة كما تسلمتها الكنيسة.

وإنه مما يحز في نفوسنا ما يلاقيه الأقباط من مشاق ومضايق، وتقييد، وتعقيد، بل وإيذاء بالغ في أحيان كثيرة حد الاعتداء وسفك الدماء - بمناسبة بناء الكنائس لأجل السجود لله فيها بالروح والحق والصلاة والابتهاال والدعاء.

وغني عن البيان أن تشييد الكنائس الجديدة لا يقوم به الأقباط على سبيل المباهاة أو ليكاثروا به غيرهم، كما وأنه لا توجد ميزانية عامة مرصودة لهذا الغرض، وإنما تبنى الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها أبناء الشعب القبطي من كبيرهم إلى صغيرهم، وبعرق وجهه بدافع حاجتهم للعبادة، وغير خاف أمر زيادة السكان من مصر زيادة مضاعفة، فقد بلغ عدد المسيحيين في مصر حاليًا أكثر من سبعة ملايين نسمة، ومن هنا كانت الضرورة لبناء الكنائس الجديدة لأن

الكنائس القديمة - بدهامة - لم تعد تتسع لعدد الأقباط الحالي الذي كانت عليه منذ خمسين عاما.

ومع وضوح ذلك للمسؤولين فلا يزال بناء الكنائس وترميمها وإصلاحها مشروطا بترخيص ومحددا بعدد معين لا تتجاوزه، ولا تزال هناك أمام استصدار التراخيص - حتى بالنسبة لهذا العدد المحدود - قيود وصعوبات ومواصفات أضعاف ما تشترطه الدولة لترخيص الملاهي والمحال العامة. ولا يزال الأقباط تحت نير قيود غابرة، وتحت وطأة قرار إداري صدر بأدنى مراتب القرارات الإدارية في عام ١٩٣٤ من وكيل وزارة الداخلية أيام حكومة دمغها التاريخ الوطني بالظلم والاستبداد. ولقد بلغ الأمر أن صدرت بعد لأي ومشقة قرارات جمهورية ببناء بعض الكنائس، ولكن لم يمكن تشييدها بعلم وعجز الجهات الحكومية المعنية.

بل حتى الكنائس القائمة نجدها تتعرض في العواصم والمدن، وفي الكفور والقرى، لاعتداءات وأعمال تخريبية، ولإيذاء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية، وفي غمار الأحداث الأسيفة الغوغائية التي وقعت خلال السنوات القريبة الماضية، استشرعنا قصور وسائل الأمن الوقائي الكفيلة بوضع حد للعدوان أو بمنع وقوعه، وترتب على تلك الأحداث التي لا زالت تتكرر المساس بحرية العبادة

هذا فضلا عن الإساءة البالغة لهيبة الدولة وتشويه سمعة مصر في أنحاء العالم كله.

ولقد سجلت ذلك كله بقدر طاقتها لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب وأثبتته في تقريرها الذي اعتمده المجلس في نوفمبر سنة ١٩٧٢ مما دعا لإصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من توصيات اللجنة الصريحة فإن القيود والعقبات أمام تشييد الكنائس الجديدة لا تزال بكل تعسف قائمة بأحداث الاعتداء تقع من حين لآخر ظالمة مظلومة، وكل هذا يجري على أرض مصرنا الحبيبة التي قدستها زيارة السيد المسيح له المجد والقديسة مريم أم النور منذ عشرين قرنا.

(٣) تطبيق الشرع الإسلامي

ظاهر أن في مصر الآن تيار جارف ينادي باعتبار الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد لما يجب أن يطبق في البلاد. ويبين بكل جلاء من كلمات وكتابات المنادين بهذا الرأي سواء في الحال الرسمي أو المجال الشعبي، أنهم يعنون بذلك شريعة الإسلام الدينية. وهم يؤسسون وجوب التطبيق والإلزام - على العقيدة الدينية بأن أحكام هذه الشريعة أحكام إلهية وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية التشريع الإلهي.

فليست المسألة في نظر جماعة هذا الرأي - مسألة قواعد وأحكام أصول الفقه الإسلامي. فقد سبق للمشرع المصري الأخذ منها كمصدر من مصادر القوانين الوضعية، بل وغلبها أحيانا كثيرة على المصادر الأخرى المستمدة من التقنيات المقارنة أو تطبيقات القضاء والفقه المصري.

وإنما المسألة المطروحة حاليا هي أن تؤخذ أحكام شرعة الإسلام مأخذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلا، وذلك تأسيساً على اعتبارها الديني العفائي الخالص أي اعتبار القرآن والسنة.

وليس هذا الرأي بجديد. فإننا نستطيع أن نتبع جذوره إلى سنة ١٩٤٨ حين أعلنه رسمياً تحت قبة البرلمان الأستاذ حسن الهضيبي (وكان حينئذ مستشاراً بمحكمة النقض قبلما يتولى زعامة جماعة الإخوان المسلمين خلفاً للأستاذ حسن البنا).

إذ قال: "إن لي رأياً معيناً في المسألة برمتها وليس في القانون المدني فقط، وهذا الرأي بمثابة اعتقاد لدي لا يتغير، وأرجو أن ألقى الله عليه.. اعتقادي أن التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعاً يجب أن يكون قائماً على أحكام القرآن. وإذ قلت القرآن، فأني أعني كذلك بطبيعة الحال سنة

الرسول لأن طاعته من طاعة الله.. (جلسة لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨).

وما دامت المسألة بهذا الوضع يوم ولدت في سنة ١٩٤٨ ويوم بعثت مرة أخرى سنة ١٩٧٦ - وأنها قائمة على الأساس الديني الخالص، فيترتب على ذلك حتما استبعاد المواطنين الأقباط من تصور تطبيق شريعة الإسلام عليهم بذلك المفهوم والافتتاح العقائدي الإسلامي. فالعقيدة هنا تتوفر (أو يفترض توفرها) فيمن يدينون بالإسلام، دون غيرهم من أبناء المذاهب والديانات الأخرى في مصر.

ومن ثم أعلن - وبحق - سيادة المستشار سميح طلعت وزير العدل في حديث صحفي نشرته جريدة الأخبار الغراء عقب توليه منصب الوزارة في مايو سنة ١٩٧٦ بأن التشريعات الإسلامية كما ينادي أصحاب ذلك الرأي لن تطبيق على المسيحيين في مصر.

وغنى عن البيان أنه ما دام الأمر متعلقا بتطبيق الأحكام الواردة في القرآن، وسنة نبي الإسلام، وبهذه المثابة الدينية الخالصة، فلا يتأتى أن يلزم بهذا التطبيق إلا من كان له الإسلام ديناً. إذ إنه يعتنق القرآن شريعة إلهية بإيمانه، والحديث مثيله لأنه يؤمن أيضاً أن طاعة النبي من طاعة الله كما قال الأستاذ الهضبي فيما سلف ذكره.

ومن ثم لا يستغرب أحد - سواء على الصعيد العربي أو حتى على الصعيد العالمي - أن تكون شريعة الإسلام الدينية المطبقة بإطلاق في المملكة العربية السعودية. ذلك لأن جميع رعاياها - بغير استثناء - يدينون بالإسلام. فيتفق مع إيمان كافة المواطنين هناك أن يُجرى عليهم حكم القرآن والسنة النابعين من صميم ضميرهم الديني وعقيدتهم الإسلامية.

أما في مصر حيث يوجد أكثر من سبعة ملايين مواطن مسيحي (وكذلك في أية دولة عربية تضم مواطنين مختلفي الديانة) فإن القول بتعميم تطبيق الشرع الإسلامي أي أحكام القرآن والسنة على سائر المواطنين، مؤداه في واقع الأمر إلزام غير المسلمين من المواطنين المصريين بعقيدة الإسلام مما يتعارض مع أقدس حقوق الإنسان، وأولى حريات المواطن المصري في الدستور الدائم وهي حرية العقيدة. بل وتأبى هذه تعاليم الإسلام ذاته حيث "لا إكراه في الدين".

ولقد استلهم الميثاق الوطني للأمة هذه المبادئ الأساسية حين سجل:

"إن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة.. إن الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان... والإيمان بغير الحرية هو التعصب، والتعصب هو

الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان.

(٤) حماية الأسرة والزواج المسيحي

زواج الأقباط ينبع من صميم العقيدة المسيحية، وهو سر من أسرار الكنيسة المقدسة وفي هذا المجال يختلف الزواج المسيحي عن النظرة إلى الزواج في شرائع أخرى تعتبره مجرد عقد مدني ونظام قانوني يتدرج ضمن دائرة المعاملات فيتم بالتراضي، وينحل بالتراضي و بالإرادة المنفردة وبحكم القاضي.

والصبغة الدينية التي يصطبغ بها زواج الأقباط لا تتعارض مع النظام العام في المجتمع المصري - إن دستور مصر قد نص على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية".

فبالنسبة للأسرة المصرية المسيحية يكون قوامها إذن هو دينها المسيحي الذي أرسى دعامة الزواج بوصية السيد المسيح له المجد أن "يكون الاثنان جسداً واحداً.. وما جمعه الله لا يفرقه إنسان".

ولكن جد بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ بإلغاء اختصاص المجالس المليية بنظر مسائل الأحوال الشخصية أن نص على تطبيق الشريعة الإسلامية على

زيجات المسيحيين بمجرد تغيير أي من الزوجين لمذهبه أو ملته قبل رفع الدعوى أمام القضاء. وترتب على هذا أن صارت للزوج المسيحي في تلك الحالة سلطة تطليق زوجته بكلمته. أما لو اعتنق أي الزوجين ديانة الإسلام، وفي أي وقت من الأوقات ولو في آخر مرحلة من مراحل التقاضي، فإن انطباق الشريعة الإسلامية يضحى وجوبيا وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين أو للأبناء.

وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية. ومجارة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام، كما ينطوي على افتتات صارخ من جانب طرف واحد على حقوق الطرف الآخر بل على مصير أفراد الأسرة جميعا، مما يجافى أبسط مبادئ العدالة والقانون.

وغير مقبول منطقاً وعقلا في أحوال تنازع الشرائع أنه إذا اختلف زوجان مسيحيان في الملة أو الطائفة تستبعد شريعتاهما المسيحية نهائيا، وتطبق عليهما شريعة أخرى من ديانة لا يدينان بها على الإطلاق.

فضلا عن أن من شأن استمرار هذا الوضع غير المستساغ الذي نجم عن ثغرة في تشريع متعجل غامض، إيجاد التناقض بين موقف الدولة وموقف الكنيسة وهو تناقض لا يريده أحد ولا مصلحة فيه لأحد.

(٥) المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة بين المواطنين في الوطن الواحد مبد أساسي، تحقيقاً للعدالة وضمانا لوحدة الوطن، وقد أكدته الدستور المصري بأن المواطنين لدى القانون سواء "وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة" كما أكد مسئولية الدولة في هذا الصدد بالنص صراحة، على أنه "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين".

أما أن المواطنين الأقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر أبناء مصر في أداء الواجبات فهذا أمر مسلم به. وقد رفض القبط على مر الأجيال وفي أشد عصور الاستعمار الأجنبي إغراء أن يتمتعوا بأي استثناءات أو امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة. وفي جميع مجالات الخدمة العامة أسهم الأقباط طواعية واختيارا وبسخاء وتفان وإخلاص، وبخاصة منذ بداية حركات التحرر والاستقلال في أوائل القرن العشرين.

لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم، وهي أعلى وأقدس الواجبات الوطنية في ثورة الاستقلال الشعبية عام ١٩١٩، وكتبت أسماؤهم بحروف من نور في وثائق الجهاد الوطني الذي رفع لواءه رائد الاستقلال الزعيم الخالد سعد زغلول،

وفي جميع الحروب التي حاربتها مصر دفاعا عن استقلالها وردا للعدوان كان الضباط والجنود الأقباط مع رفقاتهم في السلاح يبذلون الأرواح ببسالة وسماح تحت رايات جيش مصر، سواء في حرب عام ١٩٥٦ أو عام ١٩٦٧ وأخيرا في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيادة قائد البلاد المظفر الرئيس أنور السادات.

وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادي منذ أربعين عاما قدم الأقباط ثرواتهم وحلي نساءهم لتكون رؤوس أموال ودعامات المؤسسات المالية والتجارية المصرية، تدعيما للاقتصاد الوطني ولتحريره من السيطرة الأجنبية. ولما أعلنت ثورة ٢٣ يوليو - المبادئ الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية، قدم الأقباط للدولة أطيانهم التي خضعت لقوانين الإصلاح الزراعي، إذعانا للتكليف العام وذلك لصالح صغار الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تأمين وسائل الإنتاج.

أما إذا نظرنا إلى كفة الحقوق في ميزان المساواة، فإننا نعاين مع شديد الأسف اختلال الموازين، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعاني المواطنون المسيحيون من تخطيهم في الترقيات في سلك الوظائف العامة، وفي القطاع العام،

وأصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتل المجادلة، ولم تجد للقاء عليها كافة التصريحات بإعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا، ولا التطلعات والاحتياجات من الأقباط أفرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية أو الرسمية أو الشعبية.

ومصدق الحقائق في هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام - إحصاءاتها الوظيفية القيادية في فترة السنوات العشر الماضية مثلا وتستخلص إعداد ونوعيات الترقيات. فنجد بيقين أن نسبة الموظفين الأقباط في هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الإطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم في السلم الوظيفي.

وقد بلغ الأمر أن الموظفين الأقباط كانوا لا ينالون الترقية إلا إذا أسعفتهم في آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفي، لترفعهم من الحضيض قليلا أو تسندهم في خطواتهم الأخيرة إلى المعاش.

وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص أن هاجر للخارج كثيرون من الأقباط من نوابغ أبناء الوطن علماء وخبرة بغرض تأمين أرزاقهم وحرصا على مستقبل أولادهم

حتى لا يضرسوا من الحصرم الذي أكله آباؤهم. ولا يخفى أنه ترتبت على هذه الهجرة أضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب، بل باستنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن. وهو أحوج ما يكون إليها في العصر الحاضر.

(٦) تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية

يتمثل معنى الديمقراطية في ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسطة الهيئات النيابية التي تعتبر معبرة عن الأمة ناطقة بلسانها، وقوام الأمة المصرية كان على مر الأيام - باتحاد عنصرها وبالمشاركة التامة في قضاياها المصرية، وفي سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومنذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصرى الأمة في الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية. كما كانت الأنظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الأحزاب المستندة إلى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من أبناء مصر دون أي تمييز بينهم دينيا أو مذهبيا.

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسات النيابية،

وذلك على الوجه الذي تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وأخرها دستور ١٩٧١، ولم يتخلف مسيحيو مصر عن أن يسهموا في بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العامة في التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الأسماء البارزة من الأقباط في هذا المجال، سواء على مستوى الوزراء أو اللجان المركزية العليا في حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢.

أما في التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلقت النظر أن عدد الأقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو أقرب إلى العدم. ففي مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد أعضائه بالانتخاب ٣٥٠ عضوا (أضيف لهم عشرة أعضاء بالتعيين) كان الأعضاء الأقباط أقل من عدد أصابع اليد الواحدة. أما في مجلس الشعب المنتخب في أكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح أحد من الأقباط على الإطلاق في الانتخابات. وعلى نفس هذه الضالة أو العدم تقريبا نجد عددهم في المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن في جميع أنحاء القطر المصري.

وتلك ظاهرة غير طبيعية في تاريخ مصر القومي، وليس باستطاعتنا تقصي الحقائق لكي نصل إلى معرفة

التيارات والدواعي التي أدت إلى ذلك، وخافيتها أكثر من
ظاهرها، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين
خالصتين لوجه الله والوطن:

الكلمة الأولى: أنه لا يمكن أن تكون نسبة الأقباط في
التمثيل النيابي ضئيلة بهذا المقدار في عهد ما بعد ثورة يوليو
وبلغت حد العدم في انتخابات أكتوبر ١٩٧٦ بينما كانت
مشاركة الأقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة
١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان إجماع الأمة
المصرية طوال نصف قرن من الزمان، وإعجاب المحافل
الدولية في العالم أجمع كواقع حقيقي لاتحاد عنصرى الأمة.

الكلمة الثانية: أنه لا يمكن أن يكون هذا الوضع طبعياً
على الإطلاق، بملاحظة أن عدد الأقباط في مصر حالياً يزيد
على سبعة ملايين.

(٧) الاتجاهات الدينية المتطرفة

الدين لله والوطن للجميع، وأن كل اتجاه ينحرف عن
هذا الشعار الذهبي يكون انحرافاً عن الديانة الحقّة إلى
التعصب الممقوت، وخيانة للوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء
على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وإنشاء مراكز قُوى
مسيطرة في داخل الدولة. وأخطر ما في مثل هذه الاتجاهات

أنها تعتمد على المظاهرات الدينية الزائفة في خداع عامة الناس البسطاء استغلالاً للمشاعر الدينية. كما تسبب في النهاية الحرج الشديد للمسؤولين القادرين.

(٨) حرية النشر

في الوقت الذي اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والإعلام يواجه النشر المسيحي للكتب والدوريات صعوبات جمة متكررة دون مبرر: حظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحي من جهة، ومن جهة أخرى أسقطت تماماً من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصري حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة، وهي المرحلة التي كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادي الأولى إلى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الإسلامي.

قرارات المؤتمر

أولاً: حرية العقيدة..

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين، وإلغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى

التي تقيد هذه الحرية المقدسة، خصوصاً بالنسبة لعودة المسيحي إلى ديانته الأصلية، مما يوصف وصفا خاطئاً من قبيل الردة عن الإسلام.

ثانياً: حرية العبادة..

نطالب بإلغاء القيود العتيقة والقرار الإداري السابق صدوره من وكيل وزارة الداخلية في عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس، كما نناشد أجهزة الأمن في الدولة أن تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة حماية لممارسة الشعائر الدينية في الكنائس، وبخاصة في القرى، سواء في نطاق الأمن الوقائي أو في نطاق ضبط وإدانة العدوان والإيذاء.

ثالثاً: تطبيق الشرع الإسلامي

فيما ينادي به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغربية على المجتمع المصري الأصل - نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر، كما ونعتبر أن أي محاولة في هذا الشأن للإلزام الجبري تحت ستار التشريع أو القوانين الجزائية أنها تتطوي على إكراه المسيحيين على عقيدة أخرى مما يجافي مجافاة صارخة أقدم حقوق الإنسان في حرية العقيدة.

رابعاً: تشريعات الأحوال الشخصية.

نطالب بسرعة إصدار التعديل التشريعي اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة، وجوب تطبيق شريعة العقد الذي انعقد بين زوجين مسيحيين - على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الأولاد، دون اعتداد بتغيير الدين أو الملة بعد العقد، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالأديان.

خامساً: عدم تكافؤ الفرص..

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة وأوسع سلطات التحقيق، وذلك لتقصي الحقائق في الشكاوى بخصوص عدم المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام، توطئة لإصدار القرارات الإدارية لتصويب الأوضاع وإعطاء كل ذي حق حقه، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة وليكون التعيين والترقية على أساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية، ومؤاخذة الجهات الوظيفية الرئاسية التي تتحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصاً على الصالح العام.

سادسا: تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية.

نطالب بمعالجة الأمر على النحو الذي يكفل تحقيق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيا، وليكون متفقا مع الإحصاء الواقعي للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصري الأمة.

سابعا: الاتجاهات الدينية المتطرفة..

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة في الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية. وأن تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتتقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات لتلقي العلم خالصا كما هو الحال في كافة جامعات دول العالم المتحضرة.

ثامنا: حرية النشر..

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية، ووضع حد للكتابات الإلحادية والكتابات التي تتضمن التعريض بالدين المسيحي وعقائده وتضمين مناهج الدراسات التاريخية والأدبية والحضارية في مراحل التعليم المختلفة وفي الجامعات، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية في تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الإسلامي.

التوصيات التنفيذية

وفى ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفة الذكر، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية، وتوطيد الألفة واتحاد عنصري الأمة، وابتغاء صالح مصر أولا وآخرا، صالح مصر دائما أبدا، صالح مصر جهادا ومجدا.

نوصي بنفس واحدة وفكر خال من شر الدافع، وبروح السلام الكامل وبالأمانة الخالصة أمام الله والناس - بما يأتي:

١- المناداة بصوم انقطاعي في الكنيسة لثلاثة أيام من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضمرات والقداصات إلى الله صانع الخيرات لكي ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن السلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من أرض مصر ولتدعيم عهد الحرية بإسعاد كافة أبناء الوطن الواحد الخالد، تتميما للوعد الإلهي الصادق "مبارك شعبي مصر" ..

٢- رفع هذه القرارات والتوصيات إلى قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة

المرقسية والرئيس الأعلى للمجمع المقدس ولمجلس الكنائس المسيحية في مصر، لاتخاذ ما يراه مناسباً تحقيقاً للمطالب القبطية.

٣- تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات إلى رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة والسيد أمين عام الاتحاد الاشتراكي والسيد رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطي بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في الدولة.

٤- اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة..

ولربنا المجد دائماً أبدياً آمين...

إن مقارنة بيان هذا المؤتمر ببيان مؤتمر سنة ١٩١١ يوضح أن القضية قد قطعت شوطاً طويلاً في التآزم، وأن صدر الأقباط قد ضاق ووضعا الدولة أمام مطالب محده في أبرز القضايا، وأعلنوا احتجاجاً واعتبروا المؤتمر منعقداً لمتابعة ما يتم، ونزعة التنديد اللاذعة وتصوير المطالب

بالصورة التي صدرت بها، وأن البطيريك "المعظم" شنودة بارك اجتماعه التأسيس وإن لم يحضره، والإشادة بالكنيسة الخالدة والبطيريك باعتباره المرجع الأسمى الذي ترفع إليه هذه الأمور. نقول إن هذا كله ما كان ليتم إلا بمباركة، إن لم يكن بإيعاز من البابا شنودة.

وكرد على هذا المؤتمر، عقد في شهر يوليو مؤتمراً الهيئات والجماعات الإسلامية تحت رعاية الدكتور عبد الحلیم محمود شیخ الجامع الأزهر اشترکت فیہ الهيئات الإسلامية وجاء في البيان الختامي له.

- كل تشريع أو حكم مخالف ما جاء به الإسلام باطل، ويجب على المسلمين رده والاحتكام إلى شريعة الله التي لا يتحقق إيمانهم إلا بالاحتكام إليها.
- الأمر بتطبيق الشريعة الإسلامية، فليس لأحد أن يبدي فيها رأياً في وجوب ذلك، ولا نقبل مشورة بالتمهل أو التدرج أو التأجيل.
- إن التسوية في إقرار القوانين الإسلامية، معصية لله ورسوله، واتباع لغير سبيل المؤمنين. وعلى الهيئة التشريعية أن تبرئ ذمتها أمام الله والناس بإقرار مشروعات القوانين المقدمة إليها.

- ينظر المؤتمر بعين التقدير إلى ما صرح به السيد رئيس الجمهورية عن عزمه على تطهير أجهزة الدولة من الملحدين ويناشده سرعة التنفيذ، حرصاً على سلامة الأمة وقوة بنيانها.
 - يناشد المؤتمر رئيس الجمهورية إصدار أوامره بتطهير وسائل الإعلام.
 - وجوب تربية النشء في جميع مراحل التعليم تربية دينية.
 - تكون اللجنة التنفيذية للمؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة الجهود التي تعبر عن إجماع الأمة على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية.
- وكان البيان حريصاً على خاتمة تقول "اشترك في المؤتمر الأزهر وهيئاته". أي أنه كبيان مؤتمر الإسكندرية المسيحي يستظل بالشرعية.
- ومن الواضح أن البيان الأزهرى، هو كالبيان القبطي له نظرة أحادية لا تلاحظ أي اعتبارات أخرى..
- ويجب - حتى لا نظلم الأقباط - أن نقول إن هذه العاصفة جاءت في الوقت الذي تقدم الأزهر لمجلس الشعب

بقانون عن تطبيق الشريعة ينقل نقلاً حرفياً كلام الأسلاف، كما لو كان هو حكم الإسلام. مع أن هذه الأحكام لا تمثل في الحقيقة إلا فكر عصر مغلق، مستبد فرض نفسه على الفقهاء فأصدروا أحكاماً تجافي القرآن وما سلكه الرسول عملياً، وكان مشروع القانون من الفجاجة بحيث جعلني أصدر كتاباً عن حرية الاعتقاد رفضاً باتاً مثل هذا القانون، ورأى أنه نكسة وأنه يحيل الإسلام لمحكمة تفتيش بابوية يضع قضائها العمائم.

وللبابا شنودة رأي قديم في رفض الشريعة عبر عنه عندما سأله الأستاذة سناء السعيد عن رأيه في تطبيق الشريعة فقال:

بدوري أسأل ما هي الشريعة الإسلامية بالتفصيل؟.

أي هل المطلوب منا أن نبدي رأياً في شيء لم يعلن بعد وأماننا أمور تحتاج إلى إيضاح، مثلاً:

١- ما رأي الشريعة الإسلامية مثلاً فيما يسمى "الأمير" هل يكون لكل مدينة أو لكل حي أو لكل جامعة أو لكل كلية أمير يبايعونه الآخرون بالطاعة المطلقة، كما حدث

عندما أمر "صفوت عبد الغني" بقتل "فرج فودة"
فقتل؟!..

٢- ما رأي الشريعة الإسلامية في الكفر؟ هل الكافر هو
الشخص الذي لا يؤمن بوجود الله أو الذي لا يؤمن
بأمور أساسية في الدين، أم أن كلمة كافر تنسحب على
مسائل عديدة جدا، أو على كل من يخالف الرأي
الآخر، كما حدث من أن أشخاصا كفروا المجتمع كله
في وقت من الأوقات؟.

٣- هل كل من يقول رأيا يظن أنه ضد الشريعة يكون
كافرا؟ وإذا حكم بذلك يحل قتله فيحكم عليه بالإعدام؟.

٤- ما رأي الشريعة في المرأة مثلا؟ هل المرأة العاملة
لون من الكفر، كما كتب البعض في إحدى المجالات؟
هل لابد للمرأة أن تكون حبيسة البيت ترعى أولادها
وكفى دون أن يكون لها مشاركة في العمل العام أو في
نهضة المجتمع كله؟!.

٥- ما رأي الشريعة في الأمور المالية وفوائد البنوك؟!.

٦- ما رأي الشريعة في الخمر؟ وما رأيها في الفن؟ وهل
إذا تابت الفنانات يمتنع عن الفن؟ هل الفن حرام؟

إنني أرى في الشريعة موضع تساؤلات، بل إن المسلمين أنفسهم مختلفون فيما بينهم حول نقاط أساسية في الشريعة، ولهذا قلت لمن حضر لجان الاستماع الخاصة بوضع الدستور عام ١٩٧١م عندما تتفقون على رأي حول الشريعة اعرضوه علينا، لكي نبدي رأينا فيه، لأن الإنسان لا يصم على مجهول^(١٥).

نقول إن هذا التساؤل والتمحك ما كان ينبغي أن يصدر عن رأس الكنيسة، فهذه تساؤلات رجل قبضي عامي لا يعرف عن الإسلام إلا ما تقدمه جماعات التطرف الإسلامي، وكان له مندوحة حتى وهو يحافظ على حقوق الأقباط، أن يعرض ذلك بهذه الصورة. كما كان يجب عليه أن يعلم أنه لا يعيش في "روما" ولكن في مصر قلب العالم الإسلامي.

ولكي نوضح الفرق بين طريقة شنودة في إثارة التشكيك، وإعلان التحفظات نعرض هنا آراء بعض رجال الكنيسة التي سألتهم مجلة الدعوة سؤالين:

(١٥) الأنبا شنودة الثالث: دنيا ودين. بقلم سناء السعيد "مكتبة الأسرة ص ٣٢-٣٣".

١- إذا كان الإسلام والمسيحية ملتقيين في تحريم الزنا -
مثلا - ومحاربهته فهل عندكم مانع في تطبيق حد الزنا
وبقية الحدود الإسلامية الأخرى على من استوجب
إقامتها عليه في المجتمع المصري. وهل ترون في
تطبيقها ما يمس حقوق المسيحيين أو يضايقهم؟؟.

٢- من خلال دراستكم للتاريخ ماذا ترون في حكم الإسلام
بالنسبة للأقليات من ناحية العبادة والأموال
والأعراض؟^(١٦).

وعن السؤال الأول يجيب الكاردينال اصطفانوس
بطريرك الأقباط الكاثوليك:

"الأديان السماوية تشير إلى تحريم القتل أو الزنا وإلى
المحبة، والمعروف أن من يحب الله يجب أن يحب أخاه،
ومن يدعي أنه يحب الله ولا يحب أخاه كاذب، فالقتل والزنا
والسرقة إلى آخر المنكرات ضد المحبة، لأن الله خلق
الإنسان ليكون مستقيما غير منحرف ويستفيد من التعاليم
الإلهية، ولذلك فالذي يشذ عن نظام الله وتعاليمه بعد أن تكفل

(١٦) مجلة الدعوة عدد فبراير سنة ١٩٧٧م.

له أسباب العيش ومستلزماته يجب أن تطبق عليه حدود شريعة الله ليرتدع ويكون عبرة لغيره، وحتى لا تعم الفوضى عندما يقتل أحد أخاه ولا يقتل، أو يسرق ولا تقطع يده، أو يزني ولا يقام عليه حد الزنا وهذا ما وجدناه في القوانين الوضعية التي تجامل الناس، وتلمس لهم مختلف الأعذار مما جعل المجتمع غير آمن على نفسه أو ماله أو عرضه، وأعود فأكرر أن تطبيق حدود الشريعة الإسلامية ضروري على الشخص وعلى المجتمع حتى تستقيم الأمور وينصالح حال الناس، وليس في تطبيقها أبدا ما يمس حقوق المسيحيين أو يضايقهم".

كما يجيب غبطة الكاردينال عن السؤال الثاني فيقول:

"إن الذي يحترم الشريعة الإسلامية يحترم جميع الأديان وكل دين يدعو إلى المحبة والإخاء، وأي إنسان يسير على تعاليم دينه لا يمكن أن يبغض أحداً أو يلقى بغضا من أحد، ولقد وجدت الديانات الأخرى - والمسيحية بالذات - في كل العصور التي كان الحكم الإسلامي فيها قائماً بصورته الصادقة ما لم تلقه في ظل أي نظام آخر من حيث الأمان والاطمئنان في دينها ومالها وعرضها وحريتها".

أما الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمي والدراسات العليا اللاهوتية بالكنيسة القبطية وممثل الأقباط الأرثوذكس فيجيب عن السؤال الأول السابق قائلاً:

"إن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مصر أمر لاشك فيه ولا اعتراض عليه، فالشرائع السماوية نور وهداية للبشر، ونحن نؤمن بأن الدين لم يعط للناس إلا ليكون عوناً لهم لتصير حياتهم به أفضل مما تكون بغيره، والهدف من الوحي الإلهي تحديد الطريق الذي يساعد الإنسان على أن يعيش بمبادئ الدين سعيداً كريماً".

وأضاف الأنبا غريغوريوس قائلاً: "رغم أن الديانة المسيحية ليس في نصوصها قطع يد السارق أو قتل القاتل الخ... فإننا كمسيحيين لا نعارض في تطبيق حدود الشريعة الإسلامية في مصر إذا كانت هذه رغبة إخواننا المسلمين، وفي نظري أن هذا لن يتحقق كما يجب إلا إذ ضمناً للقضاء سيادته الكاملة التي تعطي له حرية التحقيق الشامل والتقصي للجريمة وأسبابها".

أما السؤال الثاني فيجيب عنه أسقف البحث قائلاً:

"لقد لقيت الأقليات غير المسلمة والمسيحيون بالذات في ظل الحكم الذي كانت تتجلى فيه روح الإسلام السمحة كل حرية وسلام وأمن في دينها ومالها وعرضها".

أما القس برسوم شحاتة - وكيل الطائفة الإنجيلية في مصر - فكان رده على السؤال الأول: "إن الأديان كافة تحرم الجريمة، والنفس الإنسانية يجب أن تعالج من الوقوع في الجريمة وقبل الوقوع بكل وسائل الإصلاح والتربية الجادة القائمة على إحياء القيم الروحية وسريانها في النفوس والارتباط بالشرائع السماوية في إرشادها وهديتها، أما النفوس المتحجرة والقلوب القاسية التي لا يجدي معها النصح والإرشاد والتوجيه فهذه تعتبر شاذة وجرثومة في جسم المجتمع يجب إنقاذه منها، وهنا لا بد من تطبيق حدود الشريعة الإسلامية لتحقيق العدالة والسلام والحب في المجتمع، ويطلب في نظري بدقة التنفيذ الجاد لهذه الحدود وزير الداخلية، الذي يمثل سلطة الأمن شخصياً. مع ضرورة أن تعود للقضاء سيادته وحرمته التي تعطيه الحرية الكاملة في البحث والتقصي عن كل حادثة أو جريمة".

ويضيف وكيل الطائفة الإنجيلية مجيباً عن السؤال الثاني بقوله: "في كل عهد أو حكم إسلامي التزم المسلمون فيه بمبادئ الدين الإسلامي كانوا يشملون رعاياهم من غير المسلمين - والمسيحيين على وجه الخصوص - بكل أسباب الحرية والأمن والسلام. وكلما قامت الشرائع الدينية في النفوس بصدق بعيدة عن شوائب التعصب الممقوت والرياء الدخيلين على الدين سطعت شمس الحريات الدينية، والتقى المسلم والمسيحي في العمل الإيجابي والوحدة والخلافة".

ومما يؤكد أن هذا الموقف موقف مبدئي وثابت أنه بعد مرور قرابة عشر سنوات ورغم ما أحاط بالفترة الأخيرة من حكم السادات من ظلمات وشبهات كان البطريرك شنودة قد صرح في خطبته في قصر عابدين أمام السادات أن الأقباط في ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالاً وأكثر أمناً، ولقد كانوا كذلك في الماضي حينما كان حكم الشريعة هو السائد، ويعقب الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي الذي روى هذه الواقعة عن صديق صحفي جرى بينه وبين البابا حديث على انفراد يستبعد معه أي مجال للظن بالمزايدة، أن البابا قال له: "نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل: لهم مالنا وعليهم ما علينا

"، وقال له: "إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن وتطبقها علينا، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ولا نرضى بحكم الإسلام".

وتابع الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي الكتابة في هذا الموضوع في مقاله بجريدة الأهرام فأشار إلى تأييد أعضاء مجلس الشعب المسيحيين لتعديل النص الدستوري "الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع". لتكون "الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع". وإلى ما قرره العضو وليم نجيب سيفين من أن هذا التعديل مفخرة لمصر، والتأييد الحماسي له من العضو ألبرت برسوم سلامة، مما جعل هذا التعديل يمر بالإجماع، بل وبحماسة كبرى من كل الأعضاء.

وأشار الأستاذ الشرقاوي إلى استطلاع رأي قام به المركز القومي للعلوم الاجتماعية والجنائية عن تطبيق الشريعة، وأن هذا الاستطلاع عن تطبيق الحدود، وهل يكون فوراً أو تدريجياً، وأن الإجابة بالنسبة للفوري كانت ٣١% من المسلمين و ٣٢% من المسيحيين، أما بالنسبة للتدريجي

فقد كانت ٦٩% من المسلمين و ٦٨% من المسيحيين، وعن السؤال هل تطبق على كل الناس مسلمين ومسيحيين؟ وافق على ذلك ٦٩% من المسلمين بينما زادت النسبة لدى المسيحيين فبلغت ٧١%^(١٧).

على إننا نجد أن أفضل من كتب عن قضية تطبيق الشريعة وعالجها، بكل صراحة وقوة هو الكاتب الوطني والقبطي سامي داود الذي "عارض بقوة فكرة قصر تطبيق الحدود الإسلامية على المسلمين دون الأقباط، وكان سامي داود يعلق على تصريح نشرته صحيفة الأخبار في مايو ١٩٧٦ لوزير العدل وقتئذ قال فيه: "إن اللجنة المختصة بتطوير التشريعات بما يتفق مع الشريعة الإسلامية تقوم بتعديل القوانين الآن لتنتهي من هذه المهمة قريباً.. وأضاف بأن تحريم شرب الخمر وقطع يد السارق مثلاً سيطبقان على المسلمين دون المسيحيين، لأن المسيحيين ستطبق عليهم القوانين الوضعية"، وبعد أيام قلائل من نشر هذا التصريح كتب الأستاذ سامي داود مقالا بجريدة الجمهورية وشاء القدر

(١٧) الأهرام.. الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي ٢٠/٣/٨٥.

أن يكون هذا المقال هو كلمة الوداع الأخيرة لهذا الكاتب الوطني إذ قال متسائلاً "أصبح في البلد قانونان: واحد للمسلمين وواحد للمسيحيين؟! نحن شعب واحد ويجب أن يطبق علينا قانون واحد، ما دام هذا القانون سيصدر من مجلس الشعب، (سلطاننا التشريعية المنتخبة..).

وقال سامي داود:

"بأي ضمير قضائي سيحكم القاضي "المسلم" على السارق المسلم بإقامة الحد الإسلامي الذي يقضي بقطع يده.. ثم يحكم في اليوم التالي على سارق مسيحي بالسجن بضعة أشهر أو بضع سنوات! وكيف سيتقبل الناس هذا الوضع، وماذا يمكن أن يكون له من آثار!!..

واستطرد سامي داود قائلاً:

"إن ما يتضمنه القانون المدني والمصري من مواد تستند إلى الشريعة الإسلامية - وأهمها وأخطرها على علاقات الأسر والأفراد - قانون المواريث مثلاً.. إنه يطبق على الجميع، فهل شكأ أحد من ذلك، فلماذا في النواحي الجنائية يصبح لنا قانونان.. وكأنا شعبان؟! هذه أسئلة أثيرها - وأنا طالب بوحدة التشريع أياً كان.. مع اعترافي

بأنى لا أستطيع أن أجزم بسلامة ما أطلب به، وأكاد أطلب، بل أرجو أن يردنى من يستطيع أن يجزم وأن يوجهني بالرأى المقنع إلى الصواب.

وختم سامي داود مقاله هذا "فى سبيل مصر، ووحدة شعبها الوطنية، كتبت ما أكتب، وليغفر لي من يراني أخطأت.. وليجنبنا الله جميعاً مسالك الخطأ وليرشدنا إلى طريق الصواب"..

وقد أحسن الأستاذ جمال بدوي عندما استطلع رأى كاتب صحفي متخصص فى الشؤون الكنسية أن يبدي وجهة نظره فى قضية تطبيق الشريعة، هو الأستاذ صادق عزيز - وهو صحفي قبطني متخصص فى الشؤون الكنيسة - فكتب هذا المقال:

هل هو حق موقف أقباط مصر من المطالبة بألا يتضمن الدستور نصاً على أن "مصر دولة إسلامية؟". هل هو حق موقفهم من ألا تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريعات والقوانين فى الدولة؟ هل هو حق موقفهم من المطالبة بألا تسري الأحكام الإسلام إلا على المسلمين أما الأقباط فلا تسري عليهم؟.

أسئلة لا محل لها من الإعراب. وأجوبة بالتالي لا محل لها من التفكير أو حتى مجرد أن تخطر على البال.. أسئلة تتقصها الحكمة وإجابة تفتقد إلى الصواب.. ولا أقول ذلك مناوئاً للمسيحية، ولا منافقاً للإسلام.. وإنما أقول من واقع المنطلقات العقلانية.. والقانونية.. والأهم من ذلك المسيحية.

أولاً: فالمطالبة بعدم النص في الدستور على أن مصر دولة إسلامية هي مغالطة للواقع والتاريخ، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن مصر فعلاً مثلها مثل باقي الدول الإسلامية والتي أصبحت تمثل نحو ثلث العالم، دولة إسلامية منذ دخلها الإسلام ولم ترتد عنه سلماً أو حرباً منذ أكثر من (١٣٠٠) سنة، مصر إسلامية منذ أن دخلها عمرو بن العاص. يومها كان المسلمون هم الأقلية، وكان الأقباط هم الأغلبية، ومع ذلك كانت إسلامية، وكنا نعيش في ظل الإسلام وفي أمنه وإيمانه، ولعل البابا بنيامين لم يصدر صرخته المشهور "استقبلوا عمرو" إلا بعد أن "كفر" بحكم الرومان المسيحيين لمصر، لما لاقاه "الأقباط" على أيديهم من وسائل التعذيب والقتل والتشريد.

ولعلي أستطيع أن أقولها صريحة إن مصر في تاريخها لم تكن أبداً "قبطية" حتى من قبل الإسلام.. فهي تقع دائماً تحت الحكم الروماني أو البيزنطي أو المقدوني. أما الحكم

القطبي فلم نسمع عنه أبداً.. إذن لماذا نأتي اليوم ونرفض أن يكون هناك نص على أن الدولة "إسلامية" ثم ماذا يضيرنا في هذا خاصة إذا كنا نعرف أن المسيحية عاشت في سلام مع الإسلام وتعايشت معه أكثر من (١٣٠٠ عام).

وقد يقال إن معظم دول العالم - خاصة المسيحية منها - لم تعد تمزج بين الدين ونظام الحكم، أخذاً بمبدأ الدين للديان والدولة للجميع، والرد على ذلك واضح علمياً وعملياً، فكل الدول التي ابتعدت عن الدين في دساتيرها وقوانينها فقدت كل سماتها وصفاتها وأخلاقياتها.. وانتشرت فيها الإباحية والإلحادية، وأصبحت معظم هذه الدول نفسها تتوق إلى العودة للدين وتقاليدته وترنو إلى تطبيق شرائعه وتعاليمه حتى تستعيد توازنها.

- هل نريد من أجل إرضاء الأقلية المسيحية، أن نتكرر الأغلبية إسلاميتها..؟ ولماذا؟ وإذا كان المسيحي تحت ضغط أو حتى إرهاب أو تخويف لا يمكن أن ينكر مسيحيته عملاً بقول السيد المسيح "ولكن من ينكر قدام الناس أنكره أنا أيضاً قدام أبي الذي في السموات". (ت ١٠ : ٣٣).. فلماذا إذن نقبل لغيرنا ما لا نقبله لأنفسنا..؟ ولماذا لا نسمع قوله له المجد "أقول لكم إن كثيرين سيأتون من المشارق والمغرب ويتكئون مع إبراهيم وإسحق ويعقوب في ملكوت السموات.

وأما بنو الملكوت فيطرحون إلى الظلمة الخارجية هناك يكون البكاء وصرير الأسنان". (ت ١١: ٨-١٢) وقوله "من يقبل نبيا باسم نبي.. فأجر نبي يأخذ، ومن يقبل بارا فأجر بار يأخذ". (ت ١٠ - ٤٠).

وننتقل الآن - يقول عزيز صادق - إلى النقطة الثانية وهي الاعتراض على أن تكون الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريعات والقوانين في الدولة.

والسؤال الآن: ماذا يخيفنا من ذلك؟ في رأيي الشخصي أنه فيما عدا ما يتعلق بالأحوال الشخصية، فإن أحكام الشريعة الإسلامية لا تتعارض إطلاقاً مع المسيحية، وذلك لعدة أسباب أهمها:

١- أنه إذا كانت الدولة إسلامية فالقوانين الوضعية يجب أن تكون إسلامية، وعلينا قبول ذلك بل والترحيب به عملاً بقول السيد المسيح "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله".

٢- أن أحكام الشريعة الإسلامية تتطبق في كثير من الأحيان مع شريعة العهد القديم، وهي ما جاء المسيح لا لينقضها.. بل ليكملها..

٣- أن المسيحية لم تأت بأحكام وقوانين وضعية عملاً بقوله "مملكتي ليست في هذا العالم" ومن ثم ترك للحكام

أو لقيصر وضع الأحكام الأرضية، وأمرنا بأن نعطي ما للحكام للحكام.

٤- أنه فيما عدا الأحوال الشخصية، فإن أحكام الشريعة المسيحية لا تصلح إطلاقاً لأن تكون أحكام قوانين وضعية ولا حتى في الفاتيكان نفسها، بل ولا في المقر البابوي لبابا الإسكندرية نفسه، ولا أيضاً في أعماق الأديرة الضاربة في أعماق الصحراء، فلا يمكن أن نضع قانوناً وضعياً في أي دولة يسمح لمن ضرب بأن يحول لضاربه خذه الآخر ليضربه مرة أخرى! ولا يمكن أن نضع قانوناً وضعياً يدعو الناس لأن لا يفكروا فيما يأكلون ولا ما يشربون ولا ما يلبسون.. وأن يطلبوا ملكوت الله وبره فهنا كلها تزداد لهم!، ولا يمكن أن نضع قانوناً يسمح بالمغفرة للقاتل والسارق والزاني والزانية والمعتدي والنصاب والمحتال، عملاً بقول السيد المسيح "لا تدينوا لكي لا تدينوا". أو عملاً بقوله للزانية "هل أدانك أحد ولا أنا أيضاً أدينك".

إذن فإذا سلمنا بأن المسيحية لم تضع أي أحكام وقوانين وضعية وأن أحكامها الروحية لا تصلح لأن تكون أحكاماً تنظيمية على الأرض.. وإذا سلمنا بأن المسيح اعترف بذلك شخصياً في قوله "ملكوتي ليست في هذا العالم".. وأنه أحال

هذا الأمر إلى الحكام في قوله "أعطوا ما لقيصر لقيصر". بل إنه قبل بأن يحاكم أمام الحاكم "بيلاطس البنطي"، ويعلمنا الإنجيل أن الحاكم كان عادلا حتى أنه قال "إني برئ من دم هذا الرجل". وغسل يديه.

نقول إننا إذا سلمنا بكل هذا.. فأية شريعة نطلب نحن أقباط مصر أن تسري في مصر، إذا كنا نرفض الشريعة الإسلامية كشرعية دين ودنيا؟ هل ننادي بنفس شريعة موسى التي قال عنها المسيح عشرات المرات إن "موسى ما قال هذا أو صنع إلا لقساوة قلوبكم"، فهل نريد أن نعود لعصر اليهود بقساوة قلوبهم وغلاظة رقابهم؟.

ثم فيم سنختلف حول أحكام الشريعة الإسلامية؟ يتساءل صادق عزيز ثم يجيب:

٦- هل في قواعد الإرث والتوزيع، وللذكر مثل حظ الأنثيين؟.. إن المسيحية لم تأت بأي أحكام في هذا الموضوع. فإذا بحثنا عن أحكام تتناسب والدين المسيحي فلن نجد أفضل من الشريعة الإسلامية.. فالمسيح أيضا فضل الذكر على الأنثى.. بدليل أنه أسلم أمه إلى "يوحنا" ليرعاها.. ولم يتركها حتى لأختها

مريم.. وبدليل أن المسيح أقام كنيسة على صخرة
"بطرس".. ونشر دعوته على معجزات (١١ تلميذا
ولسان ٧٠ تلميذا آخرين).

وقد يقال إن الإسلام لا يحترم رغبة الموتى في
الوصية.. وأن "الوصية" إذا تعارضت مع أحكام الشريعة
الإسلامية لا يؤخذ بها. وهذا هو ما فعله السيد المسيح
تماما.. فهو لم يحترم أبدا رغبة ميت.. بل إنه قال "دعوا
الموتى يدفنون موتاهم".. ورفض أن يتخلف عنه تلامذته
ليشاركوا في دفن ميت!.. أكثر من ذلك نرى أن المسيح حين
أحيا الموتى وأقامهم من القبور لم يقيمهم حبا في الموتى،
ولكن من أجل إيمان أقاربهم وأهلهم "الأحياء".. والإنجيل
يعطي عشرات الأمثلة عن ذلك.

وقد يقال إن حد السرقة في الإسلام هو قطع اليد،
وأتساءل وهل هذا يتعارض مع المسيحية؟ انظروا إلى قول
السيد المسيح "إذا أعزتك يدك فأقطعها، فإن تدخل ملكوت
السموات بيد واحدة خير من يلقى بجسدك كله في النار".

الأمثلة كثيرة.. ومن يقرأ الإنجيل ويقرأ القرآن والتوراة
فسيجد فيها لنفسه حياة، وكلها تؤدي إلى طريق واحد..
طريق الصواب والثواب..

فليتب الأقباط إن كانوا لا يعلمون^(١٨)..

وإلى هنا ينتهي مقال الأستاذ صادق عزيز...

وهذه الكتابات من أفضل الكتاب الأقباط وأكثرهم إنصافاً واعتدالاً وحكمة في معالجة المواضيع: القبطية/الإسلامية، توضح تماماً أنه كان هناك مندوحة للبابا شنودة عن أن يسلك مسلكه، وأن يعرض تحفظاته وتمحكاته وأن يمارس التحدي بقدر ما تسمح له سلطاته الروحية.

نقول هذا، ونحن لسنا من المؤيدين تطبيق الشريعة، ولا حتى على النص "الإسلام دين ودولة" لأننا نؤمن أن أي تدخل للدولة في الدين، وأي دخل للدين في السلطة لن يتمخض إلا عن فساد الاتيين. وقد عالجتنا هذه النقطة بإسهاب في كتاب من ٤٠٠ صفحة بعنوان "الإسلام دين وأمة وليس ديناً ودولة". إن مجال الإسلام هو الفرد، هو الأمة، وسبيله الحكمة والموعظة الحسنة، وحصنه الحصين هو القلب المؤمن وهذا وإن كان يحول بين أي خلط للإسلام بالسلطة

(١٨) كتاب الوحدة الوطنية بديلاً عن الفتنة الطائفية للأستاذ جمال

بدوي - طبعة مكتبة الأسرة - من ص ٢٩٣ إلى ص ٢٩٨.

فإنه لا ينفي أبدًا استلهاً القيم التي وضعها الإسلام للحكم الرشيد، والذي يتجلى في الأمر بالشورى ومقاومته الاستبداد واستبعاد الظلم وكل صور الطاغوت، فهذه المبادئ هي من المبادئ التي أجمعت البشرية على أنها هي التي تؤسس الحكم الرشيد، وأنها هي التي تحول دون ظهور الديكتاتورية بكل صورها، كما أنها هي التي تكبح جماح الديمقراطية الرأسمالية في الاستغلال وأنها باختصار تضم أفضل ما في الديمقراطية والاشتراكية على سواء.. ولكن بدون أن تتقلد الحكم دعوة إسلامية، وبالطبع فليس هناك كنيسة إسلامية أو أكليروسية، وبهذا تستبعد الدولة "الثيولوجية" وتظهر الدولة التي عندما تأخذ بما أوجبه الإسلام للحكم الرشيد، فإنها إنما تطبق قواعد أجمعت عليها البشرية، كما يجب أن تأتي كل مطالبه بذلك من الشعب نفسه، وليس من الحكومة أو السلطة وأن تأتي بالطريقة الشرعية الإسلامية أي الحكمة والموعظة الحسنة، ولا حرج علينا إذا قلنا "الديمقراطية" بحيث يطالب بها الشعب وحكومته، وأخيراً فيجب أن نستلهم فكرة ومضمون "الشرعية" من القرآن نفسه، ومما يتفق مع القرآن من أحاديث، ويمكن أيضاً الاستئناس في هذا المجال

بسياسات أبي بكر وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب الذين تقلدوا الخلافة. أما ما جاء به الفقهاء من تعريفات وتحديدات واصطلاحات الخ... فمن الخير أن يستبعد تمامًا لأنه إذا كان متققا مع القرآن.. فاتباع القرآن أولى وإن كان مخالفًا، وهو بالفعل في كثير من أحكامه - فإن اتباعه يضر ولا ينفع.

* * *

كانت الفترة التي عاصرت مؤتمر الإسكندرية سنة ٧٧ حافلة بالأحداث المأساوية فقد حدثت أحداث ١٨، ١٩ يناير سنة ٧٧ عندما رفعت الحكومة أسعار سلع تمثل الحاجات الأساسية للشعب. وحدث هذا في وقت كانت تبشر بإقبال الرخاء وتثبيت الأسعار وتوفير الغذاء والكساء والحرص على محدودتي الدخل، وبينما كان الشعب غارقًا في بحار الأمل، إذا به على حين غره يفاجأ بقرار رفع الأسعار فخرجت الجماهير في غضبة شعبية ووجدت الجموع نفسها منساقة. ووصف حكم المحكمة هذه الحركة فقالت وبينما أفراد الشعب غارقون في بحار الأمل التي تبثها فيهم أجهزة الإعلام صباح مساء إذ بهم وعلى حين غرة يفاجأون

بقرارات تصدرها الحكومة ترفع بها أسعار عديد من السلع الأساسية التي تمس حياتهم وأقواتهم اليومية وكذا دون أي إعداد لها أو تمهيد، فأى انفعال زلزل قلوب هؤلاء الناس، ومن أين بجل هذ الشعب ومعظمهم محدودي الدخل أن يوائموا بين دخول ثابتة وبين أسعار أصيبت بالجنون، وإذا بالأعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعة إلى الطرقات والميادين، وكان هذا الخروج توافقيا وتلقائيا محضا، وإذ بهذه الجموع تتلاحم هادرة زاحفة معلنة سخطها وغضبها عن تلك القرارات التي أودت بالرخاء وحطمت الآمال، وحاولت جهات الأمن أن تكبح الجماح وتسيطر على النظام ولكن أنى لها والغضب متأجج والآلام مهتاجة.

ونزل هذا الحدث على السادات نزول الصاعقة وعجز عن أن يفهمه، وكان الانطباع عنده هو حب الشعب وتقدير له؛ لما أحدث من تغييرات عميقة أخرج بها الشعب من الجب الناصري فجاءت قومة ١٧، ١٨ قاضية على هذا التصور الذي وفر في قلبه، وأحدثت شرخاً في أعماق نفسه وفي نظرته للشعب، وعجز تماماً عن أن يفهم السر فيه وسماها

"انتفاضة الحرامية"، ولم يعد السادات بعدها إلى ما كان عليه قبلها.

وفي شهر أغسطس ١٩٧٧ وفي أعقاب نشر الصحف لما معناه أن الحكومة برئاسة ممدوح سالم تتوي تطبيق الشريعة الإسلامية على المرتد، عقد المجمع المقدس اجتماعا في ١٩٧٧/٨/١ برئاسة البابا شنودة، وأصدر قرارا بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة وقانون الردة وضرورة حل مشاكل الطائفة، واقترح بعض الأعضاء قيام المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة تتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الأنباء للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسؤولين للمسيحيين؛ وفقا لمذكرة مساعد المدعي الاشتراكي لمحكمة القيم في ٣ يناير ١٩٧٧، إلا أنه أرجأ البت في هذا الاقتراح لحين مقابلة الرئيس لمندوبي المجمع المقدس في ذلك الوقت. وفي مطلع الشهر التالي التقى البابا شنودة بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية واتخذ قرارا بإعلان الصوم الانقطاعي ابتداء من يوم ١٩٧٧/٩/٥ تعبيرا عن رفض مشروع قانون الردة.

وحدثت في عام ٨٠ أحداث الزاوية الحمراء التي سقط فيها ١٧ قتيلا و١١٢ مصابا وأوجدت توترا بين بعض المسيحيين والإسلاميين، ودفعت هذه الأحداث بالسادات إلى اتخاذ قرارات سبتمبر التي شملت بالإضافة إلى اعتقال ١٣٦٥ من مختلف القوى الوطنية، وإلغاء الترخيص لصحف المعارضة وأهمها مجلة الدعوى وجريدة الشعب ومجلة الاعتصام (قرار ٤٩٤ لسنة ١٩٨١)، ثم أصدر قرارا بحل الجمعيات الخيرية مثل: جمعية الهداية الإسلامية بالسويس، وجماعة أنصار السنة المحمدية ببورسعيد، وجمعية الخلفاء الراشدين بمصر الجديدة (قرار ٤٩٢، ٤٩٥ لسنة ١٩٨١)، وقرارا بنقل عدد من أساتذة الجامعات إلى وظائف أخرى، وقرارا بنقل عدد من الصحفيين إلى وظائف أخرى. وعددا آخر من القرارات.

وفى ليلة عيد الميلاد أي مساء ٦ يناير ١٩٨٠ وقعت عدة أحداث طائفية، تسبب عنها بعض الحرائق في بعض الكنائس وذلك قبل ساعات من إلقاء البابا شنودة لعظته في الاحتفال الذي سيقام مساء نفس اليوم بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية. وكان من نتيجة هذا التصعيد أن قامت الكنيسة

بأكبر مواجهاتها ضد النظام والدولة، مستخدمة في ذلك كل عناصر القوة التي امتكلتها، وكان ذلك في عيد القيامة عندما قرر المجمع المقدس إلغاء الاحتفالات بالعيد، وإلقاء البابا شنودة لخطاب غاضب عارض فيه فكرة أن تكون الشريعة الإسلامية أساساً لقوانين تطبق على غير المسلمين، وأبدى مخاوفه من أن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية، وأعلن في خطابه الذي ألقاه يوم ٢٦ مارس ١٩٨٠ أن صلوات عيد القيامة لهذه السنة لن تقام كنوع من الاحتجاج على إهمال ما تقدم به الأقباط من طلبات، وعضوا عن حضور قداس الجمعة الحزينة، فقد قرر البابا أنهم سوف يذهبون إلى أحد الأديرة في الصحراء يصلون من أجل الخلاص مما يعانونه من ضغط، وأصدر أمره إلى رجال الكنيسة بالألا يتقبلوا التهاني بعيد القيامة من أي مسئول رسمي تبعث به الدولة لتهنئة الأقباط بهذا العيد كما جرت العادة.

وغضب السادات غضباً شديداً، ورأى فيه نوعاً من التحدي و"الي الذراع" كما كان متأثراً من استقبالات سيئة معارضة ومظاهرات غاضبة عندما ذهب إلى نيويورك وواشنطن ومنشورات معادية، فدعا إلى اجتماع لمجلس

الشعب لمناسبة احتفالات ١٥ مايو وسرد فيه بإطالة وإسهاب تصرفات وسياسات البابا شنودة.

وذكر مظاهرات الاحتجاج والتنديد التي قابلته عندما زار كارتر في إبريل، ووزعت منشورات تتدد باضطهاد الأقباط وقتلهم وحرق كنائسهم وحدث هذا أمام البيت الأبيض وأمام قصر ضيافته، ونداءات للعالم أجمع لكي يساعد في وقف المذابح لثمانية مليون مسيحي في مصر، واستعداد أمريكا والكونجرس ونص المادة الثانية من الدستور.

وأشار السادات إلى الدعوة التي ترددت في ذلك الوقت لعقد مؤتمر عالمي لبحث أوضاع الأقباط في مصر في ضوء تعديل الدستور والنص على الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للقوانين.

ويرد السادات بشكل واضح على كل الهجوم الذي وجه للمادة الثانية من الدستور بشكل حاد وواضح بقوله: "طب إذا كانت المادة الثانية هي سبب كل هذا فأنا أقول لأبنائي الأقباط يسمعونني الآن... أقول لكم ولشعبنا إنني يوم أن توليت الحكم في مصر أحكم كرئيس مسلم. أنا قلت يجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها مصر دولة إسلامية. ومش دولة إسلامية

عادية.. لا.. ده لها مركز قيادي في عالمها الإسلامي،
ومركز ريادة حيث حافظ الأزهر على الإسلام طوال ألف
سنة بشهادة مسلمي العالم وكان يجب أن يعلم مثيرو الفتنة
أن الضمانة الحقيقية للمسيحية في مصر هي الإسلام.

لما أقول رئيس مسلم لدولة إسلامية ليس معنى هذا أبدًا
أنني لا أؤدي حق المسيحي قبل المسلم، ولكن هذه دولة
إسلامية من عهد البطريرك بنيامين وقت أن أرسل جميع
المسيحيين لكي يعاونوا الجيوش العربية جيوش عمرو بن
العاص.. أرسل أقباط مصر الأب بنيامين لمعاونة عمرو بن
العاص لكي ينهي الاضطهاد الديني البيزنطي لأقباط مصر،
وأنا أقول إنى رئيس مسلم لدولة إسلامية أعرف مسئوليتي..
الأقباط واليهود المصريين مسئوليتي كالمسلمين تمامًا بنص
القرآن".

وفي نهاية الخطاب قال السادات إنه كان قد اعتزم
إجراءً عنيقاً لولا أن خطاباً وصله من فتاة قبطية صغيرة
تلتمس عطفه وتناشده صبره، وأخرج الخطاب من أوراقه
وقرأ "يا أباي أشعر أنك غاضب، وأنا أقدم روعي فداءك
وأتمنى لو استطعت أن أضيف كل ما تبقى من سنوات

عمرى لتعيش دائماً لنا" .. وقال "حينما قرأت هذا الخطاب من ابنتي القبطية غيرت رأيي وقررت العدول عما كنت أنتويه".

وأعقب هذا الخطاب صدور قرارات سبتمبر بإبعاد الكتاب السياسيين، كما تقرر إبعاد البابا عن كرسي البابوية، وتحديد إقامته الجبرية في دير وادي النطرون، وإلغاء القرار الجمهوري بتعيينه بابا للإسكندرية وبطريكا للكراسة المرقسية، وتعيين لجنة للقيام بالمهام البابوية من الأساقفة: الأنبا وكسيموس أسقف القليوبية، والأنبا صموئيل أسقف الخدمات العامة وكنائس المهجر، والأنبا غريغورس أسقف البحث العلمي والدراسات القبطية العليا، والأنبا أثناسيوس أسقف بني سويف والبهنسة، والأنبا يؤانس أسقف الغربية وسكرتير المجمع المقدس. والتقت اللجنة بعد تشكيلها بالرئيس السادات وقال الأنبا أثناسيوس بعد هذا اللقاء: "كلنا ملزمون بخط مصر القومي وأن هدفنا هو تدعيم وحدة الشعب المصري كله ودعم الاستقرار الكامل.

* * *

بعد أن ألقى الرئيس السادات القرار الجمهوري بتعيين الأنبا شنودة بطريركا، رفع البابا شنودة بواسطة وكيله

الأستاذ: حنا ناروز المحامي تظلما أمام محكمة القيم في قرار رئيس الجمهورية بإبعاد البابا وبشكيل لجنة لإدارة شئون الكنيسة واعتباره كأن لم يكن بناء على حيثيات وضحتها، وأن المتظلم لم يكن له شأن بأحداث الفتنة الطائفية، وفي جلسة المرافعة طلب مساعد المدعي الاشتراكي الحكم بعدم جواز التظلم وقدم مذكرة مُرفِّقا بها مذكرتين صادرتين تضمنتا مسوغات القرار. يستفاد من هذه الأوراق أن المتظلم "البابا شنودة" منذ أن تقلد الكرسي البابوي عام ١٩٧١ عمد إلى الآتي:

أولا: تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر.

فقد بدرت منه وقائع محددة تهدف إلى إحياء النعرة الطائفية التي تنادي بأن مصر دولة قبطية استعمرها المسلمون، ففي خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٣ ألتقى في دير السريان بأسرة تحرير مجلة الكرازة التي يتولى رئاستها وطالبهم بأن يكون الهدف من إصدار الجريدة هو إحياء الكيان الطائفي واللغة القبطية، وإثارة مشاكل الأقباط على صفحاتها بصراحة وجرأة. وفي خلال شهر يناير سنة ١٩٧٥ أنشأ فصولا لتعليم اللغة القبطية بالأنبا رويس

بالعباسية، كما أصدر تعليمات إلى الكنائس بإنشاء مثل هذه الفصول؛ وذلك بهدف إحياء النعمة القديمة بأن مصر قبطية، وأن المسلمين دخلاء عليها. وفي خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ أصدر تعليمات للكنائس بعدم الاحتفال بعيد النيروز يوم ١٢/٩/١٩٧٥ وألقى كلمة في عطلته الأسبوعية تضمنت أن الكنيسة حزينة جدا ولم يفسر البابا سبب ذلك. وعلى أثر ذلك رددت قيادات مدارس الأحد أن السبب في ذلك هو مرور الأقباط بمحنة نتيجة اضطهادهم من المسلمين، بالإضافة إلى رفض رئيس الجمهورية مقابلة الأنبا شنودة أكثر من مرة. وبتاريخ ١١/١/١٩٧٧ التقى بقساوسة محافظة المنوفية وناشدهم توعية أبناء الطائفة بزيادة النسل، وحث الشباب على الزواج انطلاقاً من أن مصر أساساً دولة قبطية استعمرها المسلمون مما ترتب عليه أن دين الدولة الرسمي أصبح الإسلام، وأنه كان يجب النص في الدستور على الدينين الإسلامي والمسيحي معاً، وناشدهم الاهتمام بالتبشير بالدين المسيحي والتحرك خارج الكنيسة بالاشتراك في المؤتمرات السياسية وزيارة المواقع الحكومية والجماهيرية لإثبات الوجود المسيحي.

ثانياً: الحز على كراهية النظام القائم:

ذلك أنه بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣١ عقد المجمع المقدس اجتماعاً برئاسته وأصدر قراراً بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة الإسلامية وقانون الردة وضرورة حل مشاكل الطائفة، واقترح قيام أعضاء المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة تتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الأنباء للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسلمين والمسؤولين للمسيحيين، إلا أنه أرجأ البت فيه انتظاراً لنتائج مقابلة الرئيس لمندوبي المجمع المقدس في ذلك الوقت. كما أنه استثمر حادث مقتل القس غبريال عبد المتجلي كاهن الكنيسة التوفيقية بالمنيا بتاريخ ١٩٧٨/٩/٣ وذلك بإيفاد القمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية إلى المؤتمرات والمطالبة بمطالب الأقباط والتشكيك في حيده الشرطة والنيابة؛ لإثارة وتعبئة مشاعر أبناء الطائفة ومعاصرة ذلك لمباحثات كامب ديفيد بهدف الضغط على المسؤولين لتلبية مطالب الأقباط: وقام في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٧٩ بإيفاد الأنبا تادرس أسقف بورسعيد إلى قبرص مع عدد من المطارنة بهدف تعبئة الرأي العام المسيحي الخارجي ضد السلطات والنظام في مصر، ومناشدة تجمعات الأقباط

والهيئات القبطية في الخارج التدخل للضغط على المسؤولين لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية، كما قام باستثمار حادث الاعتداء على ثلاثة من الطلبة المسيحيين بالمدينة الجامعية بالإسكندرية بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٠ وأوعز للقمص أنطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية بعقد المؤتمرات مع الطلبة المسيحيين بهدف تعبئة مشاعرهم وإثارتهم ضد المسلمين والمسؤولين، وكذا قيامه بدعوة المجمع المقدس للانعقاد وإصداره قرارًا بعدم الاحتفال بعيد القيامة وعدم تقبل التهاني من المسؤولين ومعاصرة ذلك لزيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية، وحث تجمعات الأقباط في الخارج خاصة الهيئات القبطية باتخاذ مواقف معادية أثناء زيارة الرئيس؛ وذلك بهدف الضغط على المسؤولين لتلبية مطالب الأقباط.

ثالثًا: إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستغلاله الدين لتحقيق أهداف سياسية.

ذلك أنه بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٥ رأس المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس وأصدر قرارًا بأن تجتمع اللجنة القانونية بالمجلس لدراسة قانون الحكم المحلي للمطالبة بتمثيل الأقباط في المجالس المحلية ودراسة قانون الأحوال الشخصية

للمطالبة بتنفيذ شريعة العقد وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية في حالة اختلاف الملة، واتفق على إرسال خطابات للمسئولين بالدولة للمطالبة بتمثيل الأقباط بالاتحاد الاشتراكي تمثيلاً صحيحاً، وفي ١٩/٧/١٩٧٥ عقد اجتماعاً مع كهنة كنائس الإسكندرية بالكنيسة المرقسية وطالبهم بإجراء تعداد للمسيحيين في الإسكندرية لاستكمال السجل الخاص بالتعداد بالبطريركية، كما قام بتكليف الأنبا بيمن - الأسقف العام وقتئذ - بالمرور على أبرشيات الجمهورية للاجتماع بأبناء مدارس الأحد بها وتكليفهم بسرعة الانتهاء من إجراء إحصاء عددي للمسيحيين. وبتاريخ ٥/١/١٩٧٧ عقد اجتماعاً لكهنة القاهرة ببطيركية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية وألقى كلمة ناشدهم فيها سرعة الانتهاء من إعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية؛ لتقديمه للسلطة التشريعية للمطالبة بتطبيقه قبل الانتهاء من إعداد قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، وانتقد رجال القانون المسيحيين لعدم استثمارهم للمناخ الديمقراطي السائد في التقدم بمقترحاتهم بشأن قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين. وفي خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٧ وبمناسبة ما نشرته

الصحف حول تطبيق قانون الردة عقد عدة اجتماعات لكهنة القاهرة ورجال القانون المسيحيين والمجالس لدراسة آثار هذا القانون على المسيحيين، وضرورة التعبير إلى المسؤولين بصورة جماهيرية رسمية بأن هذا القانون مرفوض. وبتاريخ ١٩٧٧/٩/١ عقد اجتماعا بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية واتخذ قراراً بإعلان الصوم الانقطاعي ابتداء من يوم ١٩٧٧/٩/٥ تعبيراً عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة. وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٠ رأس اجتماع المجمع المقدس لمناقشة قانون الأحوال الشخصية الموجه للطوائف المسيحية، وأشار إلى أنه حصل على موافقة الأقباط الكاثوليك والإنجيليين على القانون، وأن ذلك حقق نصراً له وللطائفة حيث أكد للمسئولين عدم وجود خلافات بين الطوائف المسيحية المختلفة، وطالب بتشكيل لجنة للرد على نشاط لجنة المطبوعات الإسلامية ونقدها لبعض المعتقدات المسيحية. وبتاريخ ٧٩/١٠/٢٨ أوعز إلى القمص أنطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية بالدعوة لعقد مؤتمر عام بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية يوم ١٩٧٩/١١/١ لمناقشة موضوع

تعديل المادة الثانية من الدستور، وذلك للضغط على المسؤولين وإشعارهم برفض الشعب المسيحي لذلك، وبتاريخ ٧٩/١١/٤ عقد اجتماعًا بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون مع عدد من المطارنة ورجال الدين المسيحي لإعداد مذكرة تتضمن اعتراضهم على تطبيق الشريعة الإسلامية، وتوجيه اللوم إلى وكيل بطريركية الإسكندرية لتأجيله عقد المؤتمر الذي كان مقرراً عقده بتاريخ ١٩٧٩/١١/١ مع القيادات المسيحية لموعداً لاحقاً لمناقشات مجلس الشعب للموضوع وتكليفه وكيل البطريركية بتوجيه الدعوة لإعلان رأي الأقباط قبل طرح الموضوع للمناقشة على مجلس الشعب.

وفي ١٩٧٩/١١/٧ عقد اجتماعاً بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية حضره بعض المطارنة وعدد من أعضاء المجلس الملي العام ومائة عضو من أعضاء المجالس المليية الفرعية لتقديم المقترحات المزمع إدخالها على المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط حيث وقع الحاضرون في نهاية الاجتماع على مذكرة بموافقتهم على الإضافة المقترحة على المادة الثانية من الدستور، وهي عبارة "بما لا يتعارض مع شرائع الأقباط"، وبتاريخ ٧٩/١١/٨ عقد اجتماعاً بالمقر

البابوي بالعباسية مع رؤساء الطوائف المسيحية و مندوبين عن الكنائس الكاثوليكية الأجنبية لمناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور، كما أصدر تعليماته لمطرائية سوهاج بتكليف المثقفين من أبناء الطائفة - خاصة المحامين - بتحرير مذكرات تتضمن الاعتراض على تعديل المادة الثانية من الدستور. وفي نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ التقى ببعض المطارنة بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون، ودار بينهم حديث حول تعديل المادة الثانية من الدستور، وعلق بأنه ينتظر نتيجة لقاءاته مع المسؤولين بشأن الضمانات التي طلب إدخالها على تعديل المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط، وأنه في حالة عدم تليبيتها ردد عبارة "حزليها دم للركب من الإسكندرية إلى أسوان".

رابعاً: الإثارة.

وفضلاً عما تقدم فإنه في ١٠/٧/١٩٧٢ عقد اجتماعاً بكهنة الإسكندرية وطالبهم بالتحرك وإشعار الحكومة بهم؛ للعمل على تحقيق مطالبهم، وبمداومة الاتصال بممثلي الطوائف المسيحية الأخرى بالإسكندرية وإحاطتهم علماً بمظاهر الاضطهاد لضمان تعاطفهم معهم وتأييدهم، وبتاريخ

١٧/٧/١٩٧٢ عقد مؤتمراً عاما لكهنة كنائس الإسكندرية
لدراسة مشاكل الطائفة وذلك بدعوة منه، حيث قام بعض
الكهنة للإعلان عن هذا المؤتمر ورفضه الاستجابة لطلب
وزارة الداخلية بتأجيل الاجتماع لدواعي الأمن بدعوى أن
أئمة المساجد بالإسكندرية يهاجمون القس أبشواي - راعي
كنيسة مارجرس بالإسكندرية ويهددون بقتله، وفي
١١/١١/٧٢ عقد اجتماعا لكهنة القاهرة على إثر وقوع
حريق بجمعية "أصدقاء الكتاب المقدس" بالخانكة، وأصدر
تعليمات لهم بالتوجه إلى مقر الجمعية وتأدية الصلاة فيها
وافتراش الأرض بأجسادهم حتى الاستشهاد في حالة
التعرض لهم ثم غادر القاهرة إلى الدير عقب ذلك للظهور
بمظهر البعيد عن الأحداث، ثم قام بدعوة المجمع المقدس
للانعقاد وإعلان الصوم الانقطاعي والحداد بالكنيسة احتجاجا
على ذلك. وبتاريخ ١٣/١١/١٩٧٢ ألقى كلمة بالكاتدرائية
المرقسية بالعباسية بمناسبة مرور عام على نقله الكرسي
البابوي، تناول خلالها التنديد بأحداث الخانكة، والادعاء
باضطهاد الأقباط في خلال شهر مارس سنة ١٩٧٣،
وبمناسبة اهتمام الرأي العام في مصر بقضايا التهريب المتهم

فيها رفة غرباوي وصادق غبور وآخرون عقد اجتماعا مع بعض المسؤولين بمدارس الأحد، وحثهم على نشر شائعة في أوساط أبناء الطائفة بالكنائس بأن هذه القضايا طائفية والقصد منها الإضرار بسمعة المسيحيين. كما قام بالاعتكاف بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون وعدم الاحتفال بذكرى تقلده الكرسي البابوي الذي كان مقرراً الاحتفال به بتاريخ ١٤/١١/١٩٧٩.

* * *

وفندت المحكمة الدفوع التي تقدم بها محامي البابا شنودة ثم قالت "وحيث إن المحكمة بتشكيلها الشعبي وطابعها السياسي، إذ تعبر عن ضمير الأمة جمعاء قد بان لها بما لا يدع مجالاً للشك أن ما سلف بسطه من وقائع محددة قاطعة الدلالة على أن المتظلم قد فاتته أن أرض مصر ضمت بين جنباتها وعلى مختلف العصور أخوة اتفقت كلمتهم على صيانة مصر والحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع المصري، ومن بينها الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، هذا ولو اختلفت ديانتهم، ولم يخرج من بينهم على خط الوطنية أحد، فكانوا مثار إعجاب كل الشعوب المعاصرة يشيدون بالسلام الذي ظلل أرض الكنانة، وتحطمت على صخرته كل

محاولات الأعداء للفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وهكذا كانت مسيرة الوحدة والسلام والأمن والأمان بين أفراد الأمة بأسرها مهما تباينت عقيدتهم، زكاها كل سلفه بغير تمييز، ومجدها كل أبناء ملته في غابر الزمان ومختلف العصور. وظل الحال كذلك إلى أن جاءت به طائفة أقباط آلمة فيه مواكبة المسيرة ودفعها إلى الإمام، وإذا به يخيب الآمال ويتنكب الطريق المستقيم الذي تمليه عليه قوانين البلاد، فيتخذ من الدين ستاراً يخفي أطماعا سياسية، كل أقباط مصر براء منها، وإذا به يجاهر بتلك الأطماع واضعا بديلا لها - على حد تعبيره - بحرًا من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها، باذلا قصارى جهده في دفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة، وعلى غير هدى إلى كل أرجاء البلاد، غير عابئ بوطن يأويه ودولة تحميه وأمه كانت في يوم من الأيام تزكياه، وبذلك يكون قد خرج عن رداءه الذي خلعتة عليه أقباط مصر من محبة ووثام، لما كان ما تقدم، فإن القرار المتظلم منه يكون صحيحًا فيما جاء به، مبررًا بما قام عليه من إنسانية، مما يتعين معه القضاء في موضوع التظلم برفضه.

(القضية رقم ٢٣ السنة ١١ ق قيم)

كان البابا شنودة في غنى عن هذا الحكم الذي أدانته، وكان سببا في إعلان كل ما قام به على رؤوس الأشهاد. لو أنه تقبل القرار الجمهوري بلا معارضة، وتعطينا مقارنة موقف البابا كيرلس الخامس بموقف البابا شنودة الفرق الكبير الذي ما بين الموقفين، فقد ضغط المجلس الملي برئاسة بطرس باشا غالي على الخديوي عباس لإصدار قرار بإبعاد البطريرك كيرلس الخامس إلى دير البراموس؛ فوافقه وأبعد البطريرك ولكن المجلس عاد فندم ورجا الخديوي إعادته، فوافق. يقول مؤلف: "الإيضاحات الجلية في تاريخ حوادث المسألة القبطية": "ولما ذهب الوفد إلى البطريرك في دير البراموس قال لهم البطريرك: إني قد استبعدت من مركزي بأمر من جناب خديونا السامي العظيم، وأمرت من لدنه ألا أتكلم ولا كلمة واحدة، ولا أبدي أي عمل، فلا يليق بي مخالفة مولانا.. فقالوا له: إننا مبعوثون من قبل الجناب العالي.. فقال لهم أين المكاتب التي بأيديكم بالتصريح لكم بذلك؟ فإذا كان في أيديكم مكاتب من الحكومة فلا أتأخر عن الإجابة وإطاعة لأمر أفندينا المعظم..."

إن موقف البطريرك كيرلس الخامس لم يكن عن ضعف ولكن عن تقدير سليم للأوضاع كاملة، وكذلك عن تطبيق لمبدأ المسيحية في الاعتراف بحق السلطة الزمنية لأن في هذا وذاك الخير كل الخير للكنيسة.

ومن أسوأ صور التحدي "التحدي الإيماني" أي ذلك الذي يضع المسيحية في مواجهة الإسلام، ويرى أن المسيحية هي الديانة الصادقة، وأن الإسلام ديانة كاذبة، ويقارن بين إله الإسلام وإله المسيحية.

ويقوم هذا التحدي على أساس دعوة الإنجيل للرسول لكي يتلمذوا كل الشعوب ويعمدوهم باسم الآب والابن والروح القدس، وهؤلاء فهموا فهما خاطئاً للإنجيل فعندما قال ذلك لم يكن الإسلام قد ظهر وكانت ديانة الأمم التي عناها هي الوثنية. ومن حق المسيحية وقتئذ أن تبشر بالمسيحية بين الوثنيين - وإن كان بعض هؤلاء الوثنيين من المنغمسين في الفلسفة الأثينية. ومن أفضل تلامذة أفلاطون وأرسطو. ولو أكمل الرسول بولس كلمته بالكلمة التي جاء بها القرآن "بالحكمة والموعظة الحسنة". لما وقع بعض المهوسين بالمسيحية في قتل الوثنيين والتمثيل بهم، حتى لو كان بعضهم مثل هباتيا التي استحققت المديح من كل تحدثوا عنها، وكان

من تلامذتها من أصبح من أساقفة الكنيسة، وحتى لو جاء الأمر بقتلها والتمثيل بها من بطريك من أشهر بطاركة الكنيسة، ووصلت فضاة التمثيل بها جرها من عربتها وتمزيق كل ثيابها ثم قطعها بالسكاكين حتى نال جسدها من التمزيق ما نال ثيابها من قبل، حدث هذا سنة ٤١٥م.

وعندما ظهر الإسلام قابلته المسيحية شر استقبال وادعى كثير من أساقفتهم ورهبانهم أن محمداً راعي الجمال ما هو إلا أفاك وأنه مدمن خمر، يعبد المال والنساء أو أنه راهب منشق حاز شيئاً من سقط المتاع وجعل منه الإسلام وانتشر حتى نجد آثاره في مسرحية: جان دارك لبرنارد شو (وكانت تدرس في قسم اللغة الإنجليزية بكلية آداب جامعة القاهرة) إذ تضمنت إشارة الأسقف إلى الأساقفة الذين حاكموا جان دارك إلى الرسول باعتباره "راعي جمال". كما جاء في كتاب آخر كان يدرس في القسم نفسه بعنوان: محاورات من الخيال لكاتب إنجليزي يدعى ساقبج لاندور، وجاء في فصل منه بعنوان "الكونت جلاشيم والكونتيسة وولداهما"، وحوار ولهم بن الكونت جلاشيم مع أخته أنابيللا.. قال ولهم: "لست طفلاً حتى أتوهم أن يفر فارس مسيحي من وجه متمرد تركي (أي مسلم) في المعركة، ولكن النصارى قد يؤخذون أحياناً بحيلهم وبكلبه محمد"... فتقول أخته أنابيللا: "وأنا وإن

لم يكن بيني وبينك سوى سنة واحدة فليس يبلغ بي الحق أن
أصدق بوجود كلب يقال له محمد، وإذا صح أنه موجود
فعدنا كلاب خير منه وأكثر أمانة وأشد قوة... فيقول أخوها
مخاطبًا إياها: "لا أكاد أملك نفسي من الضحك إذا ما ذكرت
ما يطوف في رعوس الفتيات من خيالات محمد... فنحن نعلم
أن محمدا ما هو إلا كلب له ثلاثة ذبول كذيول الخيل...!!"

ولما انتصر الإسلام أخيرًا وأثمر في الأندلس حضارة
رائعة حدث أن بعض المهوسيين من المبشرين بالمسيحية
كان يذهب إلى عواصم الأندلس ويسب علنا في الرسول وفي
الإسلام وفي القرآن.. ويصر على ذلك عندما يقبض عليه
لكي يقتل؛ فينال الشهادة، وكما نعلم فإن قديسًا من أنبل
القديسين - فرانسيس الأزسيسي جاء إلى مصر وقابل
السلطان الكامل وحاول أن يقنعه باعتناق المسيحية، ولم يمسه
السلطان بسوء، بل أكرمه حتى عاد إلى بلاده.

ولا أريد أن يأخذني السياق إلى استطرادات، وحسبي أن
أقول إن الكنيسة الأرثوذكسية المصرية لم يكن لها أي
مساهمة في هذه الإساءات؛ لأنها كانت الوحيدة التي تعرفت
على الإسلام حقًا، وكان الإسلام لها إنقاذًا وتحريراً من
الاضطهاد البيزنطي الذي أراد بكل طريقة تحويلها إلى
مذهبه، فضلا عن أن الكنيسة الأرثوذكسية عاشت في رحاب

الإسلام من الأيام الأولى لظهور الإسلام حتى الآن. فلم يكن طبيعياً أن تشترك في هذه المساخر. واقتصرت جهود التبشير على إرساليات بروتستنتية وكاثوليكية أرادت بالإضافة إلى تحويل المسلمين إلى نصارى تحويل الكنيسة الأرثوذكسية إلى بروتستنتية أو كاثوليكية^(١٩) وقد وصلت هذه المحاولات درجة من الإثارة دفعت بإحد كبار قادة حركة التنوير في

(١٩) وإن لم يحل ذلك دون وقوع استثناء، وبين يدي كتيب بعنوان "هيا للعمل"، وهو خلاصة مباحث ومحاضرات في نصيب الكنائس الوطنية من التبشير (مطبعة النيل المسيحية سنة ١٩٣٠). وجاء في مقدمته "منذ الجيل الماضي كانت القبعة في طليعة جيش الخلاص والآن دقت الساعة لياخذ الطربوش والعمامة مكانهما في مقدمة الصفوف ليكون التبشير من المصريين، وبالمصريين وللمصريين، فالوقت إذاً هو وقت الكنائس الوطنية لتجد قواتها المكانة وتبرز مالها من أسلحة مختزنة الخ... كما جاء في كيفية تحويل المسلمين إلى نصارى "اعتقاد المسلمين في الله ينحصر في كونه إلهاً يطلب إلى الإنسان أن يحب أحبائه وأن يبغض أعداءه، ولكن المسيح أراد الله كما هو - إلهاً واسعاً القلب غفوراً رحيماً يطلب من الإنسان أن يحب أعداءه وأن يضع نفسه لأجل الأخوة (ص ١٠) أفلم يعرف الأخ آيات القرآن التي تحض على العفو والصفح؟ ألم يقل الرسول 'صل من قطعك وأحسن إلى من أساء إليك'. إن الله واحد أيها السادة وليس خاصاً بالمسيحيين والمسلمين. إنه إله الجميع.

مصر وهو الدكتور: محمد حسين هيكل للالتحاق بالشبان المسلمين للمشاركة في جهودها لمناهضة التبشير.

ولكن هذه السياسة تعرضت لتغيير سيء عندما ظهرت مجموعة من أقباط المهجر جعلت رسالتها تسفيه الإسلام والتشكيك في القرآن والأخذ ببعض ما جاء في كتب التراث من سقط القول. وقد رأيت بنفسى على شاشة التليفزيون كاهنا قبطيا مصريا يرتدي ملابسه الكهنونية وهو يحاول إثبات وجود تلاعب في القرآن.

وأشارت صحيفة الدستور إلى برنامج "باك توك" باعتباره أفضل برامج بث الكراهية في العالم. والتتديد بكل الأديان وأن خص الإسلام بالجزء الأكبر. ويقول "لو كنت مسلماً فاتكل على الله.. فلدينا هنا باقة من أقوى غرف المسيحيين اتبعني إلى غرفة "إذا كان الله معنا فمن علينا". ستجد أنها غير معنية بأي شيء سوى سب الإسلام والمسلمين، وتسفيه عقائدهم، والتطاول على مقدساتهم ونسف محاسن دينهم، عندما دخلنا كان مدير النقاش (غير مصري) يتباحث في أوضاع المسيحيين في مصر وكيفية "الفافصة" من قبضة المسلمين والقضاء والشرطة والنظام. يقول سيادته إن على المسيحي أن يتكلم ويذهب إلى القضاء ويشكو؛ لأن يسوع سينصره، ولير كيف استطاع "سي دي" مسرحية

كنيسة مارجرس أن يولع النار في قلوب المسلمين، و عليك يا مسيحي أن تكون قويا عنيفا كال مسيح (نص كلامه) حين قلب موائد الصيارفة. أما إذا كنت خارج مصر فهو يتبرع لك بشرح أنجح الطرق لضرب الإسلام!! لو كنت في دولة أوروبية فلتجلب لافتة وتكتب عليها المسلمون يضربوننا في مصر ويحرقون كنائسنا ويستبيحون نكاح الأطفال. ولتقف بها أمام السفارة.

وعرض موقع "إيلاف" في ٥ نوفمبر ٢٠٠٥ ثلاثة أو أربعة صفحات للأستاذ مجدي خليل الذي أطلق عليه البعض "أمير الجماعة" تحت عنوان لماذا بكى البابا شنودة. حشد فيه ركائماً من الأكاذيب والادعاءات التي لا يصدقها أي واحد لديه أقل معرفة بوضع الأقباط، ولكنه يتوجه للأمريكيين أو الغرب الذين لا يعلمون شيئاً عن مصر.. ومما جاء في كلامه:

والسؤال لماذا بكى البابا شنودة؟

بكى البابا شنودة على العنف الموجه ضد الأقباط والذي كان هو شاهد عيان عليه منذ حادثة السويس في ٤ يناير ١٩٥٢، والذي قامت به جماعة الإخوان المسلمين، حيث تم حرق عدد من الأقباط بشكل بربري والطواف بهم في الشوارع وإلقاءهم في إحدى كنائس السويس وإشعال النار

فيها^(٢٠)، إلى حوادث التخريب والنهب التي حدثت في الإسكندرية في الحادي والعشرين من أكتوبر الماضي. وقد قام مركز ابن خلدون برصد الاعتداءات على الأقباط من حادث الخانكة ٧٢/٩/٨ إلى أحداث الإسكندرية ٢١/١٠/٢٠٠٥ في أكثر من ١٢٠ اعتداء، منها مذابح مروعة مثل الزاوية الحمراء "قتل حوالي مائتي قبطي"، "ديروط" "قتل ٢٠ قبطيا"، "٤٠ قبطيا رفضوا دفع الجزية في المنيا فقتلوا"، الكشح "قتل ٢١ قبطيا"، كنيسة أبو قرقاص "قتل ١٣ قبطيا" ... الخ من الاعتداءات الآثمة.

لقد دفع الأقباط المسالمون حوالي ٤٠٠٠ قتيلا وجريح خلال العقود الثلاثة الماضية بدون سبب سوى لكونهم مسيحيين، هذا بالإضافة إلى تخريب ونهب ممتلكات بعشرات الملايين وممارسة التهجير القسري لخلقة الصعيد من الكثافة القبطية، بالإضافة إلى تطفيش مئات الألوف للهجرة للغرب حيث الحريات والفرص المتكافئة.

(٢٠) لو كان هذا المخلوق يعرف التاريخ لعلم أن هذا هو ما فعله الرهبان - بأمر البطريك - في الفيلسوفة اليونانية هيبارتا سنة ٤١٥م.

وطوال هذه العقود كان التضليل والتدليس هو سيد الموقف فيما يتعلق بوصف الأحداث في الإعلام المصري، مثل: فتنة طائفية، احتقان طائفي، أحداث مؤسفة، اشتباكات متبادلة، نزاع وشجار، صدامات بين المسلمين والأقباط، أحداث عنف، التحريض من الطرفين، المتطرفين من الجانبين، وذلك رغم الوضوح الكامل أن هذه الاعتداءات من طرف واحد، وأنها تمثل جرائم ضد القانون تصل إلى حد الفعل الإرهابي الجماعي".

ويمضي الكاتب في أكاذيبه طوال ثلاثة صفحات، ليس فيها كلمة واحدة صحيحة بما في ذلك الإحصاء الذي قام به مركز ابن خلدون، ولم يرد به هذه الأرقام المفزعة، بل إن الإحصاء الذي أورده هو نفسه لا يجاوز ثلثمائة من أين جاء بـ "٤٠٠٠؟! " ولا يمكن لأي مصري، مسلماً كان أو يهودياً، أن يفعل ما ادعاه من حرق أقباط والطواف بهم في الشوارع في السويس.

إن جريدة الدستور (١٦/١٠/٢٠٠٥ ص ٧) في صدد تنديدها بالفتنة الطائفية قالت: "الدنيا مولعة بين المسيحيين والمسلمين بسبب مسرحية، وقبلها ولعت في المرج بسبب

سور (تقصد الخانكة)، في خمس سنوات سقط ٩٧ قتيلا في معارك بين مسيحيين ومسلمين وبيقولوا الوحدة الوطنية لسه بخير، فالجريدة استعظمت أن يسقط من المسلمين والأقباط ٩٧ في خمس سنوات.. وهو رقم بعيد عن المئات التي رصها الكاتب رصا ثم جعلها أربعة آلاف.

ولا يمكن تعليل إصدار مثل هذه الافتراءات إلا بالرغبة في تعميق الخلاف واستعداد القوى الأجنبية التي يعيش هو وبضعة من أمثاله في ظلها، ويجعلهم في منزلة العملاء الجهلة الذين يتصورون الدفاع عن الأقباط وهم يسيئون إليهم وإلى بلادهم، وإلى أنفسهم لو كانوا يعقلون.

* * *

ونشرت مجلة لي مان laymam مقالا بقلم باركر . ت. وليمسون في العددين ٢٣ و ٢٤ يوليو لسنة ٢٠٠٢ استفتى معلوماته من أحد مهاويس الأقباط يدعى وحيد مرقس كما لو كان مصدرا لا يرمى له الشك. فنقل ما قاله "إن العرب اكتسحوا شعبنا كسحابة من الجراد وأن ما حدث للأقباط عند الفتح الإسلامي يشبه ما تعرضت له الإمبراطورية الرومانية على يد البرابرة.

وظل هذا الوحيد مرقص يكرر أن أسرته تعود إلى
الفراعة ولا تقولوا إنى أتكلم العربية. إنى أتكلم المصرية!.

وقال بعض الناس يظنون الإسلام دين سلام، فلا
تصدقوهم وانظروا إلى ما فعل الإسلام في إندونيسيا
وباكستان والسودان والفلبين. إنهم يقتلون المسيحيين حيثما
كانوا وسيقتلوننا في مصر لو توفرت لهم القوة لأن القرآن
يقول "اقتلوا الكفار".

وفي قرية الكشح في يناير ٢٠٠٠ قتل ٢١ قبطيا لأنهم
قرعوا أجراس الكنيسة يوم الأحد، وفي طرقات الصعيد لا
يأمن أي قبطي يركب سيارة من أن ينتزع من سيارته
ويضرب ويسلب أو يقتل الخ...

ومن حسن الحظ أن رد على هذه المؤتفكات عدد من
أكبر رجال الدين المسيحي في مصر، وقالوا لو أن المسلمين
يقتلون المسيحيين فكيف تبرر وجود الجاليات الكبيرة في كل
الدول الإسلامية.

وآخر ما وافتنا به الأنباء من هجوم على الإسلام هو ما
قامت به صحيفة دنمركية يمينية من إجراءات مسابقة لرسم
"محمد"، وأشارت جريدة الأهرام يوم ١٣/١٢/٢٠٠٥ ص ٢٤

إلى " حملة مسمومة للنيل من الإسلام بدأتها صحيفة دنمركية حكومية برسوم عابثة جسدت خيالاً مريضاً لعقول خاوية من معنى العقيدة، وقد وصل بها الأمر لدرجة تخيل شكل خاتم الأنبياء وسيد المرسلين في صورة غير بشرية، لأحط الحيوانات وأقذرها، وتقول الأهرام إن رئيس الوزراء التركي رفض مقابلة ١١ سفيراً عربياً وإسلامياً للتباحث معه في هذا الأمر.

* * *

فى المدة القصيرة ما بين خطاب السادات المدوي، وإجراءات سبتمبر كان السادات فيها مشغولاً - مهموماً - يضع خطته لما بعد سبتمبر دون أن يعلم أن الموت يترصد له.. ليخطف روحه وهو يضع ملابسه ونيأشينه ويجلس فى صدارة المنصة ليشهد الاحتفال بعيد النصر يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١م، وليتم هذا بصورة ما كان ليتصورها أكثر المخرجين السينمائيين "براعة".

ذهب السادات.. وجاء مبارك وتهيأ الجو لعهد جديد، وأصدر مبارك قراراته بالإفراج عن معتقلي سبتمبر

واستقبلهم في قصر الرئاسة، ثم بعد فترة أصدر قرارًا بإلغاء استبعاد البابا وإعادته.

ويبدو أن البابا في سنوات خلوته في الدير قد تبين أن سياسة التحدي ليست هي المثلى، أو أنه لن يستطيع أن يتحدى مبارك كما تحدى السادات فلجأ إلى نوع من الاعتدال، وتقدير الأمور تقديرًا قومياً، موضوعياً..

ولكن من المؤسف أن الجماعات الإسلامية نشطت في هذه الفترة وضربت السياحة في مقتل، وحاولت اغتيال وزير الداخلية بعد أن اغتالت رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، ثم دارت على الأقباط...

وجاء في تقرير أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في الفترة من ٩١ حتى ٩٧ "وصل عدد ضحايا الإرهاب إلى ١١٧٥ شخصاً كان الأبرياء منهم، ممن لا يمثلون طرفاً مباشراً في الصراع بين الإرهاب والدولة، ٣٣٦ مواطناً مصرياً بنسبة ٢٩% من جملة الضحايا..

وكان من بين الضحايا البالغ عددهم ١١٧٥ عدد ٩٦ مواطناً قبطياً بنسبة ٨,٢% من إجمالي ضحايا العنف وبنسبة ٢٨,٦% من إجمالي الضحايا الأبرياء. بما يعني أن نسبة

الضحايا الأبرياء من المسلمين كانت هي الأعلى في هذه الأرقام.

وفي أغسطس ١٩٩٨ وصل بلاغ إلى مركز شرطة "دار السلام" في سوهاج يقول "تم العثور على جثة كل من" سمير عويضة حكيم وكرم تامر سليمان أرسل، مصابة بأعيرة نارية في قطعة أرض زراعية بقرية "الكشح" التابعة للمركز، وحولهما أعيرة نارية فارغة وأوراق كوتشينة، والقتيلان "مسيحيان" استدعت الشرطة عددًا كبيرًا من الناس لتسألهم "بلغوا حسب إحصاء الشرطة ٢٥ شخصًا، بينهم ثمانية مسلمين، اعترف الشاهدان عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد بما وقع من أحداث، ورويا ما جرى حيث كانا موجودين في موقع الحادث، فالقتيلان كان يلعبان القمار "كوتشينة" مع القاتل شيبوب وليم سليمان أرسل... وقد حدث خلاف بين شيبوب والقتيل الأول "سمير عويضة حكيم" فأخرج شيبوب طبنجة كان يحملها بين طيات ملابسه وأطلق النار تجاه سمير فأخطأ الطلق وأصاب ابن عمه، وواصل الضرب حتى قتل سمير.... وشيبوب له ملف مليء بالجرائم... حتى الآن لا توجد قضية اضطهاد للأقباط أو

فتنة طائفية.. لكن الأنبا ويصا أسقف البلينا خرج بالأحداث إلى خارج مصر، ثم أثار موريس صادق الأمر لدى بعض السفارات الأجنبية، وأعدت المنظمة المصرية تقريراً حول الحادث كان مثار جدل واسع بعد ذلك، جاء فيه بالنص "قرية الكشح بل الإبراشية كلها لا توجد بها أي خلافات بين المسلمين والمسيحيين نهائياً، وهذه القرية بالذات تعداد المسيحيين بها كبير جداً، ويعيشون في سلم كامل مع إخوانهم المسلمين، أي أن القتل جريمة عادية وليست سياسية". وكان تقرير المنظمة بناء على فاكس وصل إليها من موريس صادق - رئيس مركز الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان - والذي نشر تقرير المنظمة بعد ذلك على شبكة الانترنت باللغتين العربية والإنجليزية يوم ٢٨/٩/٩٨ وتلقت التقرير الصحف العالمية ونشرته في صورة مثيرة رغم المعلومات التي تخالف الحقيقة في هذا التقرير.

وأحداث الكشح لا تختلف عن غيرها من الأحداث التي تتلقفها الصحافة الغربية لإثارة الفتنة الطائفية في مصر، وكمثال فقد تحول هذا الحادث العادي الذي وقع في الكشح إلى موضوع اضطهاد للأقباط، وذلك بعد وقوعه بفترة - ليست قصيرة - تجاوزت الشهر حيث وقع الحادث في

١٤/٨/١٩٩٨م وتم الترويج للحادث أنه فتنة طائفية في أكتوبر ١٩٩٨م من خلال موضوع كنيته كريستين لامب، الصحفية بالسنداي تلجراف البريطانية، وقد لعب موريس صادق المحامي دورًا في إثارة القضية بناء على شكوى للأنبا ويصا دون أن يتحرى الحقيقة، وتم الاتصال بوسائل الأعلام الغربية التي استمدت معلوماتها من موريس صادق وأمثاله، دون أن يتحققوا؛ لأن هذه المعلومات تضمنت أسماء القتلى وما لجأ إليه البوليس من تعذيب الشهود، وفي هذه المعلومات شيء من الحقيقة، كما أن فيها أيضًا مبالغات عديدة.

ويبدو أن الشرطة خلال استجوابهم للشهود والمتهمين لجأوا إلى الأساليب المعهودة التي يمارسونها مع من يلقي الحظ التعس به بين أيديهم، وأن هذا عرف وأدى إلى إعطاء هذا الحادث أهمية خاصة، لأنه كان السبب في تدخل خارجي فريد ومبتكر، فهناك تقرير من مكتب نتينيا هو - الذي كان وقتئذ رئيس حزب الليكود الحاكم، وهناك مقاله في صحيفة الصنداي تلجراف المملوكة لليهودي المعروف "مردخ"، وهناك تدخل صريح لم يسبق له مثيل أخذ شكل ثلاث رسائل من أحد أعضاء مجلس اللوردات إلى محافظ سوهاج مباشرة لا يقتصر على إبداء القلق أو الأسف المعهود في المراسلات الدبلوماسية، بل هو يتقدم بأوامر معينة من تحقيق أو إفراج

أو معاقبة، ويهدد بشن حملة دولية ضد السياحة في مصر، وهو ما ينم عن صلته بالعناصر القبطية التي وجهته هذه الواجهة، ويخاطب محافظ سوهاج مباشرة ويصدر إليه الأوامر كما لو كان رئيسه.

وفيما يلي نص الخطابات الثلاثة^(٢١):

(١)

من البروفسور لورد ألتون أف ليفربول
إلى السيد محافظ سوهاج
٢٣ سبتمبر ١٩٩٨م

اكتب إليك عن القبض والتحفظ على ألف قبطي بواسطة البوليس في قرية الكشح - دار السلام وكان سبب ذلك مقتل اثنين من الشبان المسيحيين سمير عويضة حكيم ٢٥ سنة - كرم تامر أرسل ٢٧ سنة - ولقد أخبرت بأن القتلة معروفين للشرطة... وهم مسلمون وأسماءهم عبد الله دسوقي حسن وحسن دسوقي حسن وممدوح فاروق إسماعيل وعادل عبد الظاهر صديق وبهاء كحول سيد.

(٢١) نقلا عن كتاب: أقباط مصر في ثلاثة عصور. تأليف: شعبان خليفة. دار أختاتون. من ص ٦٢ إلى ص ٨٨. وقد اعتمدنا عليه فيما يتعلق بحادثة الكشح، وهناك روايات أخرى لها.

وقد عُذّب كثير من المسيحيين في محاولة لإجبارهم على الاعتراف بالقتل الذي لم يرتكبه... وأنا من جانبي مهتم جدًا بأن الجهاز لديك لم يأخذ خطوات فعالة لمعاقبة ضباط الشرطة المسؤولين عن هذا الاضطهاد الخطير للمسيحيين.

وفى هذه الأثناء، في محاولتهم لتغطية الخطأ الذي ارتكبه - فلقد قامت الشرطة بإلقاء القبض على المسيحي شيبوب وليم واتهمته بقتل كرم تامر - ولقد أُخبرت بأنه حول إلى المحامى العام بعد تعذيبه بقسوة حتى يعترف بجريمة قتل لم يرتكبها - ويرفض شيبوب الاعتراف تم التحفظ عليه لأربعة أيام لمزيد من الاستجواب، وعندما بدأ الاستجواب مرة ثانية - لم يسمح له بوجود محامي أثناء الاستجواب. ولقد ألقى البوليس القبض على ثلاثة شبان آخرين ليدلوا بشهادة مزورة ضد شيبوب... ولقد ربط السيد/ عبده ميخائيل ملك بالنافذة بثلاث سلاسل في الأقدام وعرضوه لعذاب شديد حتى يدلي بشهادته ضد شيبوب، والشخص الثالث السيد/ أيوب حنا، قبض عليه وتعرض لنفس نوع العذاب ورفض أن يدلي بشهادة مزورة ضد شيبوب.

وإنني أطالبك أن تتدخل سريعاً في هذا الموقف الحزبي قبل أن يضار أناس أكثر، ولتأكيد أن كل ضباط الشرطة الذين اشتركوا في التعذيب قد عوقبوا - وأن القتلة الحقيقيين للثنتين الأقباط قد تم القبض عليهم.

وأي محاولات أخرى من جانب الشرطة لتغطية أنفسهم سيؤدي إلى مزيد من السلبات في المجتمع الدولي تجاه مصر - وتزايد كبير في مقاطعة السياحة المصرية.
لورد التون أوف ليفربول

(٢)

من البروفسور اللورد أوف ليفربول

إلى محافظ إقليم سوهاج

١٩٩٨/١٠/١٤

سيادة المحافظ

أكتب لسيادتكم مرة ثانية بخصوص احتجاز وتعذيب حوالي ألف مسيحي بقرية الكشح في إقليم سوهاج... وإنني أخص بهذا البوليس الذي تقع عليه مسؤولية إهدار حقوق الإنسان، وعدم معاقبة المسؤولين الحقيقيين بل لقد تجاوزوا واتهموا... ويصا - مطران البلبينا، والأب انطونيوس، والأب

شئودة تحت بند ٨٦، ٩٨، ١٧١، ٢٠١، ١٤٥ قانون العقوبات، ولقد كان هؤلاء القساوسة يحاولون أن يقولوا الحقيقة وبيحثوا عن العدالة، فما كان من السلطات المصرية إلا أن تتهم هؤلاء القساوسة بأعمال إجرامية وأنها لدلالة واضحة على أن الحكومة المصرية نفسها تتجه للتفرقة واضطهاد المسيحيين، ولم يكن اضطهاد المسيحيين في قرية الكشح من قبل بعض رجال البوليس ولكن بمساعدة الحكومة المصرية - وبهذا التصرف فإن الحكومة المصرية تحاول تهديد رجال الدين المسيحي، وذلك باتهاماتها ضد القساوسة وتحاول أن تمنعهم من التعبير عن رأيهم ضد الاضطهاد الديني والتفرقة العنصرية.

ولو كانت الحكومة المصرية تهتم حقاً بالمساواة في المعاملة لكل المواطنين بغض النظر عن دياناتهم فيجب أن تؤكد أن الخطوات التالية ستؤخذ بجدية وبصفة عاجلة، وهذه الخطوات هي:

١- إطلاق شيبوب وليم أرسل من السجن وإسقاط الاتهامات الباطلة ضده بالقتل.

٢- القبض على قتلة سمير عويضة حكيم وكرم تامر أرسل الحقييين وهؤلاء القتلة يزعم أن يكونوا مسلمين مصريين.

٣- يعاقب جميع ضباط البوليس المسؤولين عن احتجاز وتعذيب المسيحيين.

٤- يعرض كل المسيحيين الذين أساء معاملتهم بواسطة البوليس.

أشكركم لاهتمامكم - وأتمنى أن تنتهي هذه المظالم.

المخلص التون

(٣)

سيادة المحافظ

لقد علمت بأنكم ضغطتم على الكاهن ويصا بسبب رغبته للإفصاح عن الظلم الذي يواجهه شعبه - والأكثر من ذلك أنه قد وقع عليه اللوم لإشارتي أن السياحة في مصر قد تأثرت بسبب حادثة الاضطهاد الديني - وأريد أن أؤكد أن المطران ويصا لم يثر أبدًا موضوع السياحة - وأؤكد بجدية أنني سأقوم بمتابعة حملة ممتدة ضد السياحة في مصر إن لم تتحقق العدالة للمسيحيين بسوهاج سريعاً... وكذلك فإنني

استشير زملائي في الكونجرس الأمريكي عن إمكانية انضمام الولايات المتحدة وبريطانيا لحملة ضد السياحة في مصر .

وعن فكرتي بالنسبة للسياحة لم تكن لتحدث، ولكن خاب أمني في تصرف الحكومة في شئون سوهاج - فبدلاً من معاقبة رجال الشرطة الذين كانوا مسئولين عن تعذيب المسيحيين في سوهاج فإن السلطات المصرية قد ألقت التهم على ثلاثة من القساوسة بما فيهم المطران ويصا، وحاليًا تحتجز ثلاثة أقباط في الحجز - والثلاثة أقباط المحتجزون هم: شيبوب وليم أرسل، عبده ميخائيل ملاك، ياسر شهيد علام... ولقد عذبوا عبده ميخائيل ملاك، وياسر شهيد علام؛ ليجبروهما على إقرار بأن شيبوب قد قتل اثنين من الأقباط، وعند محاولتهم سحب إقرار التهم بعد إطلاق سراحهم تم احتجازهم ثانية.

وأؤكد لكم بأنني أتابع الموقف عن قرب وتبينت قليلاً من الصدق والإخلاص من جانب السلطات المصرية في الحصول على العدالة للمسيحيين المضطهدين، بل لقد أساءت السلطات المصرية معاملة أقباط أكثر وهددت المطران ويصا

وقساوسته في محاولة لإخفاء أخطائهم. وإننى لأحث
السلطات المصرية بالآتي:

- ١- إطلاق سراح شايوب وليم أرسل.
- ٢- القبض على القتلة الحقيقيين للأقباط الاتنين.
- ٣- إطلاق سراح عبده ميخائيل ملاك - ويأسر شهيد
علام اللذين عذبا ليدلوا بأقوال ضد شايوب.
- ٤- معاقبة كل ضباط البوليس المسؤولين عن اضطهاد
المسيحيين في سوهاج.
- ٥- تعويض كل المسيحيين الذين احتجزوا وعذبوا في
هذه الحادثة وإننى أعلم بأنه إذا كان لدى حكومتكم
الرغبة السياسية... فسوف تؤكدوا وبسهولة على
تنفيذ هذه المطالب. وإننى أؤكد أنه كلما طال انتظار
العدالة للمسيحيين في سوهاج كلما كان الأكثر
احتمالا أن يكون هناك حملة دولية ضد السياحة في
مصر.

المخلص

ديفيد التون (٩٨/١٠/٣)

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

FROM PROFESSOR THE LORD ALTON OF LIVERPOOL
TO THE GOVERNOR OF SOHAG PROVINCE

October 14th 1998

Your Excellency,

I write to you once more regarding the mass detention and torture of about 1000 Christians in El-Kosheh village, Sohag province. I am deeply concerned that not only have the police officers responsible for this grave abuse of human rights not been punished but instead Bishop Wisa of Baliana, Father Antonius and Father Shenouda have been charged. They have been charged under Articles 86, 98, 171, 187, 201 and 145 of the penal code.

All that these priests were trying to do was tell the truth and seek justice for their own people and if the best that the Egyptian authorities can do is charge these priests with criminal offences it is a clear indication that the Egyptian government is itself committed to discrimination and persecution against its country's Christians and that the persecution of Christians in El-Kosheh village was not simply the actions of some biased police officers but has been carried out with the full support of the Egyptian government. It is clear from these charges against the priests that the Egyptian government is trying to intimidate the Christian clergy and stop them speaking out against religious persecution and discrimination.

If the Egyptian government is truly concerned about equal treatment for all its citizens, regardless of their religion, then it should ensure that the following action is taken as a matter of urgency: 1) Release Shaiboob William Arsal from detention and drop the false charges of murder against him. 2) Arrest the real murderers of Samir Oweda Hakim and Karam Tamer Arsal. These murderers are alleged to be some local Egyptian Muslims. 3) Punish all the police officers responsible for the detention and torture of the Christians. 4) Compensate all the Christians who were mistreated by the police.

Thank you for your attention. I do hope you will intervene and end this grave injustice.

Yours sincerely,

Professor the Lord Alton of Liverpool

النص الإنجليزي لرسالة اللورد آلون إلفالط سوهاج

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

FROM PROFESSOR THE LORD ALTON OF LIVERPOOL
TO THE GOVERNOR OF SOHAG PROVINCE

OCTOBER 30TH 1998

Your Excellency,

I am extremely concerned to learn that you have been putting pressure on Bishop Wissa because of his willingness to speak out against the injustices which his people have been facing. Furthermore you have blamed him for my reference to Egyptian tourism being affected by this incident of religious persecution. I want to stress to you that Bishop Wissa never raised the issue of tourism, that was my idea and I am seriously considering pursuing an extensive campaign against Egyptian tourism if justice is not done for the Christians of Sohag soon. I am also consulting with my colleague in the United States Congress about the possibility of a joint U.S.-British campaign against Egyptian tourism.

This idea of mine regarding tourism is not one I have come to lightly. But I am extremely disappointed with the Egyptian government's conduct in the Sohag affair so far. Instead of punishing the police officers responsible for the persecution of the Christians in Sohag the Egyptian authorities have charged 3 priests including Bishop Wissa and presently keep 3 Copts in detention. The 3 detained Copts are Shaiboob William Aarsal, Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam. Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam were tortured to make them make statements accusing Shaiboob of the murder of the 2 Copts. When they tried to withdraw their statements after they were released they were simply detained again. I can assure you that I am monitoring the situation very closely and have so far seen little sincerity on the part of the Egyptian authorities in obtaining justice for the persecuted Christians. Instead the Egyptian authorities are mistreating more Copts and threatening Bishop Wissa and his priests in an attempt to cover up their mistakes.

I urge that the Egyptian authorities: 1) Release Shaiboob William Aarsal. 2) Apprehend the real murderers of the 2 Copts. 3) Release Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam, both of whom were tortured to make them give statements against Shaiboob. 4) Punish all the police officers responsible for the persecution of the Christians in Sohag. 5) Compensate all the Christians who were detained and tortured in this incident.

I know that if your government has the political will, they could easily ensure that the above measures are taken. Let me assure you that the longer that we have to wait for justice for the Christians of Sohag, the more likely that there will be a strong international campaign against Egyptian tourism.

Yours sincerely,

David

Professor The Lord Alton of Liverpool

النص الإنجليزي لرسالة اللورد آلون ليفرپول

في هذا الفصل الحزين من فصول "الفتنة الطائفية" يحتمل أن تكون المبادأة فيه من بعض عامة المسلمين، رغم أن الحادث تم بين قبطيين، أما المعاملة السيئة من البوليس فهو الأسلوب العادي بكل أسف وقد عانى المسجونون من الإخوان المسلمين أضعافه.

إن هذا الحدث رغم أنه أدى إلى قتل مسيحيين، واضطهاد كاهن اتسم بدلالات إيجابية للغاية، فالبابا شنودة الذي حرك أقباط المهجر في عام ١٩٧٧ ضد السادات وحاول تحديه، نشر مقالا في الأهرام في ١٩٩٨/٥/٦ تحت عنوان "لا أحد يمنع إقامة الكنائس في مصر، ونحن لا نقبل تدخلًا خارجيًا في شؤون بلادنا" نفى فيه بشدة وجود اضطهاد من الحكومة، وأن عملية بناء الكنائس قائمة، وأن الذين يقومون بمهاجمة الأقباط هم أصلاً متمردون خارجون على الدولة، وقد اغتالوا رفعت المحجوب رئيس مجلس الوزراء، وحاولوا اغتيال نجيب محفوظ، وكل هؤلاء مسلمون، كما اغتالوا كاتبًا مسلمًا هو د. فرج فوده. وقال: "ونحن لا نعتبرهم جماعات دينية وإنما مجرد خونه وقتله يقدمون للمحاكمة على جرائمهم ويعاقب بعضهم بالإعدام. وبهذا أقول: إنهم لا يمثلون المسلمين.

وكتب الأستاذ سعيد سنبل في الأخبار ١٩٩٨/٥/٤ كلمة تحدث فيها صديق له من رجال الأعمال يدعى يونس بشارة وجده يحتفظ بخطاب من القس كالفن باتس بتاريخ ٩٨/٣/٣١ يعبر فيها عن سروره بلقائه مع وفد ممثلي كنائس نيويورك الذي زار القاهرة لمعرفة حقيقة العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، وروى له أن هذا القس كان جاره في حفل عشاء فسأله: هل صحيح أن هناك مصنعا يملكه رجل أعمال مسيحي اسمه منير غبور احترق منذ شهر؟ أجبت نعم.

وعاد يسألني: وهل صحيح أن شركات التأمين في مصر ترفض التأمين على مصانع المسيحيين! قلت له بدهشة: من قال لك هذا الكلام السخيف؟ إن هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق، والدليل أن منير غبور يرأس شركة تأمين ويملك فيها نصيباً كبيراً، وهنا ظهرت الدهشة على وجه جاري وقال هذا ما قيل لنا في نيويورك قبل مجيئنا إلى القاهرة، إنني أشكرك لأنك صحت لي مفاهيم خاطئة!.

وأثناء العشاء علم لويس بشارة أن الوفد عقد لقاءات مختلفة مع بعض المسؤولين وغير المسؤولين، ولكنه لم يلتق بالناس العاديين.. واقترح عليهم زيارة مصنعه في ١٠

رمضان حيث يعمل المئات من العمال والموظفين المسلمين والمسيحيين... ورحب وفد الكنائس بالاقتراح.

وفي اليوم التالي توجه أعضاء الوفد إلى مدينة العاشر من رمضان وتجولوا في المصنع وتحدثوا مع العاملين، ثم زاروا دار الحضانة المخصصة لأبناء وبنات العاملات، ثم تفقدوا الوحدة الصحية، وفي كل موقع كانوا يقفون ويسألون، وفي نهاية الجولة أدركوا أن الجميع مسلمين ومسيحيين لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية، والعقائدية وأن الادعاء باضطهاد الأقباط في مصر هو ادعاء كاذب!.

وأقول: من المؤكد أن مصر تتعرض في هذه الأيام لحملة مغرضة من الافتراءات والادعاءات الكاذبة التي تدعي اضطهاد الأقباط، وهي حملة تروج لها الدوائر الصهيونية في أمريكا بالاشتراك مع بعض الجماعات الضالة، التي تطلق على نفسها وصف أقباط المهجر، وهي أبعد ما تكون عن تمثيل أقباط المهجر.

وكتب القبطي البارز: سعد فخري عبد النور مقالا في جريدة الوفد في ٢٠/٤/١٩٩٨ بعنوان "ترفض التدخل

الأجنبي في شئوننا" جاء فيه "إن أقباط المهجر الذين غادروا البلاد منذ أكثر من ٣٠ عامًا، وتجنسوا بجنسيات الدول التي يعيشون فيها لا يمثلون أبناء الوطن من الأقباط في مصر.

فضلا عن أن بعض الجمعيات التي أنشئت في الوطن الجديد سواء من قبيل الحنين أو التعاطف مع باقي أفراد أسرهم تستغل سياسياً، ومعروف أن ولاءها فضلا عن انتمائها أضحى للوطن الذي يعيشون فيه، إضافة إلى أن أحداث الإرهاب التي تقع في بعض بلاد الريف تقع على المسلمين والأقباط سواسية، والجميع ضحايا على قدم المساواة... وبالتالي ليس لأحد أن يتدخل في شئون مصر الداخلية على الإطلاق، إذ أن مصر استقلت بفضل كفاح أبنائها وهي حريصة على هذا الاستقلال وهي لن تخضع لأي مؤثر خارجي يحرك شئونها ويثير شجونها..

وكتب الأستاذ: سمير حنا صادق - الرئيس الأسبق لأقسام التحاليل الطبية بكلية الطب جامعة عين شمس - في إبريل سنة ١٩٩٨ مقالا جاء فيه "إذا كان ما يقال في الكونجرس الأمريكي صفاقة ما بعدها صفاقة، فإن الدور الذي يلعبه عدد ضئيل من الأفراد الأقباط في المهجر يتراوح بين البلاءة والخيانة.

ولقد ترددت كثيرًا قبل أن أدخل في معترك الحوار حول "مشاكل الأقليات" أو اضطهاد الأقباط "أو الفتنة الطائفية" وهي جميعًا أجزاء من نسيج واحد له درجات مختلفة من الألوان، والسبب في ترددي هو ثقتي بأن مجمع هذه المشاكل هو حالة ذهنية يفتعلها مستغل (بكسر الغين) لتحويل صراع المستغلين (بفتح الغين) عنه إلى صراعات داخلية بين بعضهم البعض، وأن كثرة الحوارات حول الموضوع قد توفر أحيانًا وقودًا يزيد من حدة اشتعال هذه المشكلة المفتعلة.

ولكن المشكلة عندنا قد اشتعلت فعلا، ووصلت إلى درجة لجوء بعض الأقباط في الخارج إلى ما يقرب من الخيانة الوطنية بطلب العون من قوى خارجية، هي في حقيقة الأمر المنتفع الرئيسي من الفتنة الطائفية، بل وهي المسئول على مدى التاريخ القديم، بل والحديث عن اشتعال هذه الفتنة.

ومن ناحية أخرى فإن الكاتب الصحفي الإسلامي المعروف، الأستاذ: فهمي هويدي نشر في الأهرام كلمة بعنوان "اعتذار إلى كل قبطي".

* * *

كان من الممكن أن تكون تلك نهاية سعيدة لفترة محزنة،
لولا أن "الرواية لم تتم فصولاً" ..

فقد ثارت قضية السيدة وفاء قسطنطين التي أوصلت
التحدي إلى أقصى درجاته، ونجحت الكنيسة ليس فحسب في
أن تلوي زراع الحكومة، بل أن تجبرها على تحطيم
المشروعية المصرية والمشروعية الدولية أيضاً وتظفر
باننتصار مشئوم.

لقد تحير المستشار طارق البشري في أي خانة يمكن أن
يضع تصرف الحكومة. إنه وهو الفقيه القانوني الضليع لم
يجد خانة مشروعة يضع فيها هذا التصرف وهو يقول: "فهذه
السيدة أسلمت، والشواهد توقن بأنها صحيحة الإسلام، فبأي
شريعة وبأي قانون وضعي تسلم هذه السيدة الفاضلة الجليلة
للمؤسسة الكنسية؟!!!".

نحن فعلاً نريد أن نعرف بأي قانون جرى هذا الأمر!..
إن القانون الوضعي الذي نطبقه يعرف الحبس. ويعرف
الحبس الاحتياطي بل والاعتقال في ظروف حالة الطوارئ
ولكنه لم يعرف أبداً أن يمسك بإنسان ويسلم لآخر ليس ولياً
عليه ولا قيماً!.. بهذا الوضع "صيرت الإدارة الكنسية نفسها

واسطة بين الدولة وبين مواطنيها فلا تصل الدولة لبعض مواطنيها تعاملًا ومخاطبة إلا عن طريق الإدارة الكنسية التي تستطيع أن تحجب رعاياها عن الدولة.. وهذا وضع لا أقول إنه غير قانوني فقط ولكني أقول إنه غير دستوري أيضًا لما به من تمييز بين المواطنين على أساس طائفي.. أي أن الدولة لا تملك أن تتنازل عن سيادتها وتقبله".

النقطة الأكثر خطورة أن الإدارة الكنسية هي من طلب، أي هي من أصدر القرار الأصلي، وأن أجهزة الدولة قامت بالتنفيذ، وأن المؤسسة الكنسية أعلنت أن هذا الوضع سيستمر، فأني قبطني يريد أن يغير دينه يكون على الدولة أن تقبض عليه وتسلمه للكنيسة ثم لا نعلم من بعد عنه شيئاً!.. من هنا نفهم سر الهجوم الكثيف الذي يشنه بعض رجال المؤسسة الكنسية على أجهزة الأمن والإدارة المحلية وأجهزة أخرى في الدولة.. قد يكون في ممارسات هذه الأجهزة سلبيات نعلمها، ولكن سياق الأحداث يظهر أن هناك نوعاً من صراع الإرادات وراء هذا الهجوم المتتابع المستمر لتلين أجهزة الدولة.. والحال أن إرادة الدولة لم تلن لأحد في مصر حتى الآن إلا للمؤسسة الكنسية!.. إن الشائعات ذكرت في

البداية أن هذه السيدة الجلييلة مخطوفة رغم أنها كانت قد ذهبت إلى صديقتها تقيم عندها بإرادتها الحرة، ويقال الآن إنها تحررت، رغم إنها في الواقع خطفت يوم سلمت للمؤسسة الكنسية رغما عنها، ولا تزال على وضعها هذا فهل مطلوب منا أن نقتنع إنها عندما كانت حرة كانت مخطوفة، وعندما خطفت فعلا ورسمياً وأماناً جميعاً صارت حرة!!؟".

إن أي سياسي انتهازي لا يمكن أن يفخر بمثل هذا الانتصار وما يعنيه من نتائج وما يجره من عواقب. إن تدمير الشرعية - ليس فحسب شرعية الدولة - ولكن الشرعية الدولية التي تقرر حرية الاعتقاد دون قيد أو شرط هو ما لا يقبله أي واحد يعمل في المجال العام. ولولا الارتباك الذي تملك أجهزة الحكومة لما كان يجوز أبداً أن يحصل ما حصل بالفعل.

في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر سنة ٢٠٠٥ الذي كان يصادف الأسبوع الأخير أيضاً من شهر رمضان - سرت بين أهالي حي محرم بك في الإسكندرية شائعة، هي أن مسرحية تمس الإسلام مثلت في كنيسة مار جرجس، ومع

أن المسرحية مثلت منذ عامين وليلة واحدة إلا أنها صورت بالفيديو ثم سجلت بعد ذلك على اسطوانات C.D، وظهرت - بقدره قادر - هذه الاسطوانات بين الناس، ووزعت عليهم بحيث تأكد أن الموضوع حقيقة وليس شائعة، فنار المسلمون وتجمع الآلاف منهم في أحد المساجد القريب من الكنيسة، وبدعوا زحفهم طالبين الاعتذار عن هذا العمل القميء.. وأسفر هذا الصدام عن قتل ثلاثة أشخاص وإصابة آخرين، وحدث هذا بينما كان البابا شنودة يحضر إفطاراً أقامه شيخ الأزهر دعماً للوحدة القومية، ويبدو أن البابا علم بما يدور فلم يطل البقاء على غير عادته في مثل هذه المناسبات وخرج بسرعة.

واستأثر هذا الحدث بالصفحات الأولى في أخبار كل الصحف ونشرت صحيفة العربي في صدر صفحتها الأولى للعدد ٩٨٤ بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥م مانشت (الرعب الطائفي يجتاح الإسكندرية).

كما نشرت في العدد نفسه في الصفحات الأخيرة تحت عنوان (عن مواقع وطن.. في المسألة القبطية). تحدث الدكتور علاء الأسوان قال: لقد قرأت نص المسرحية التي

أثارت الضجة مؤخرًا في الإسكندرية فوجدتها تحمل فعلا إساءة بالغة للعقيدة الإسلامية، ولو أنها كتبت في دولة أوروبية لوقع صانعوها بلا شك تحت طائلة القانون.. والغريب أن البابا أكبر رمز في مصر للمسيحية التي علمت العالم أجمع قيمة التسامح.. قد رفض أن يعتذر أو حتى يوجه كلمة محبة لملايين المسلمين الذين أهينت عقيدتهم ببشاعة بواسطة مسرحية صنعت وعرضت في الكنيسة التي يرأسها، إن الكراهية تنتشر لتحرق مصر، ولن ينقذنا منها إلا العدل والحقيقة.

بقى أقباط المهجر، وهؤلاء هاجروا من مصر واجتهدوا ونجحوا في أعمالهم حتى صار صوتهم مسموعا في الغرب فبدأوا يطالبون بحقوق إخوانهم في مصر.. ولأن النظام في مصر، بقدر القمع الذي يمارسه على مواطنيه حريص على إرضاء الولايات المتحدة بأي ثمن، فقد أصابه فزع بالغ من أقباط المهجر، مما أدى إلى ارتباكه وتخطئه في معالجة أحداث الفتنة. فمرة يمارس النظام عادته الأثيرة في ظلم الأقباط ويقصر في حمايتهم كمواطنين كما حدث في مذبحه الكشح البشعة.. ومرة أخرى يجامل النظام الأقباط كما حدث

مع المواطنة وفاء قسطنطين التي أعلنت إسلامها ولجأت إلى الدولة لتحميها فقامت أجهزة الأمن بتسليمها إلى الكنيسة في خرق واضح لمبدأ حرية العقيدة، وفي أحداث الإسكندرية الأخيرة لم يمنع الأمن المظاهرات في بدايتها برغم قدرته على ذلك، وقيل إنه عرض المتظاهرين، ثم صدرت الأوامر فجأة باعتقال مئات المسلمين الذين مازالوا محتجزين حتى الآن، ربما بغرض إرضاء الكنيسة أو خوفا من الإدارة الأمريكية.. ووصل التخبط إلى ذروته عندما خرج كبار المسؤولين ليؤكدوا أن المسرحية التي شاهدها آلاف الناس وأقرت الكنيسة بعرضها لم تحدث أصلا، وأن الأمر كله لا يعدو مجرد تهيؤات أصابت الصائمين في رمضان".

وجاء في موقع "المصريون" على الإنترنت بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٥ تصدرت أحداث العنف التي شهدتها الإسكندرية أمس الجمعة عناوين الصحف المصرية الصادرة يوم (السبت).. وكانت مظاهرات عنيفة اندلعت بسبب رفض الكنيسة القبطية الاعتذار عن عرض المسرحية المسيئة للإسلام داخل إحدى كنائس منطقة غبريال بالإسكندرية.. ونجم عنها سقوط قتلى وجرحى في اشتباكات مع الأمن في

شوارع الإسكندرية.. الأزمة الطائفية المتصاعدة فرضت نفسها على الصحف التي أبرزت أخبار وتقارير ومقالات تعلق على الحدث الساخن.. وأفردت مجلة روز اليوسف ملفاً كاملاً عن الأزمة في عددها الصادر اليوم... ، قدمت فيه رؤية متوازنة للقضية، حملت فيها جميع الأطراف (الحكومة والأمن والكنيسة والأزهر) المسؤولية عن تفاقم هذه الأزمة والأزمات المماثلة لها من قبل.. وفيما أقرت أصوات قبطية بخطأ الكنيسة هذه المرة بسماعها بعرض المسرحية داخل جدران الكنيسة، طالب الدكتور "جرجس كامل" في مقال بضرورة تجديد الخطاب الديني المسيحي ومقاومة التطرف المسيحي.

في جريدة المصري اليوم (نقلاً عن "موقع المصريون" على الإنترنت يوم ٢٢/١٠) انتقد "حمدي رزق" الكنيسة القبطية في عموده اليومي – فصل الخطاب – بقوله: حادثة الكنيسة يجب ألا تمر هكذا بسهولة، فالمسلمون هذه المرة هم الذين يشكون ويغضبون ويطالبون بالتأثر مع إحساس مريّر بتجبر مزعوم من الجانب القبطي، ورضوخ من جانب الدولة لمشية البابا فخرجوا للتأثر لرسولهم بأيديهم متجاوزين الدولة

لأن في العقل الباطن والظاهر للمسلم البسيط الآن أن الحكومة لن تتصف مسلما ولو كان صاحب حق، وتعطي القبطي وإن لم يكن له أي حق، فقط لإرضاء الغرب! لا يجب إهمال حادث تجبيش ثلاثة آلاف مسلم من أمام مسجد واحد بصيحة مسلم متحمس للثأر والتفكير في الهجوم على دار عبادة يذكر فيها اسم الله، وهي حرام على المسلمين حرمة هذا الشهر الكريم، وهكذا أوصانا النبي الكريم ﷺ لا يجوز الاكتفاء ببيان المجلس الملي بالإسكندرية الذي يتهم الصحف بالإثارة فهذا رمي بالباطل، وغير كاف للدفاع عن كنيسة مار جرجس، وليس كافيا بأي حال لإطفاء حرائق الفتنة الطائفية التي تهدد عموم الإسكندرية، والمعلومات تشير إلى إحباط مظاهرة أخرى أمنيا قبل الوصول إلى الكنيسة المتهمة بعرض المسرحية.

في تصوري لا بد من بيان بابوي يزيل غصة المسلمين وليصح بعضا من الذهنيات المتعلقة بدور البابا نفسه في القضية. اعتقد أن هذه الطلة البابوية ستوفر أجواء مناسبة لاحتواء آثار مظاهرة الكنيسة خاصة أن الـ C.D الخاص بالمسرحية تنصدره صورة البابا رغم عدم علمه بما تحويه

الاسطوانة، وطلبه التحقيق مع الكهنة المتورطين في صناعة الأزرمة مع الأخذ في الاعتبار بأن المسرحية وإن كانت قديمة فالـ C.D صدر حديثا وكذب البعض على البابا بشأن محتواه.

وفي روز اليوسف كتب "أسامة سلامة" مقالا عن هذا الموضوع بعنوان: (الفتنة قائمة لعن الله من يتجاهلها) قال فيه: "الجميع في مصر متهم ومدان بنسيان أو تناسي الفتنة التي أصبحت تطل علينا كل عدة شهور.. وفي كل مرة ينتفض المجتمع ويطالب بإطفاء النار والبحث عن أسباب اشتعالها، وبعد أيام تهدأ الفتنة وينسى الجميع القضية دون أن ينتبهوا أن النار مازالت مشتعلة تحت الرماد وتندثر بحريق قادم ربما يكون أقوى من سابقه. والخوف أن يأتي وقت لا يستطيع أحد السيطرة على الأحداث، وأن تمتد من مكان إلى آخر ووقتها لن ينفع الندم. أحداث الإسكندرية الأخيرة أكبر دليل على تجاهل ونسيان قضية الفتنة الطائفية وتعاملنا معها بطريقة عشوائية. فالجميع متهم ومدان.. الحكومة المعارضة والكنيسة والأزهر ومنظمات المجتمع المدني والمتقنون.. فالحكومة تعاملت مع الأمر وكأنه قضية جنائية، واكتفت بأن

الشرطة استطاعت السيطرة على الموقف، ولم تكلف نفسها بإصدار بيان تشرح حقيقة ما حدث أمام الكنيسة، وبعض الأقباط حاولوا إلقاء اللوم على إمام مسجد واتهامه بأنه وراء إثارة المصلين، رغم أن أقباطا آخرين قالوا إن الشيخ لعب دورا في تهدة المتظاهرين، وبعضهم أشار بأصابع الاتهام إلى وزارة الداخلية، وأنها المحرك للأحداث للحصول على مكاسب سياسية للنظام، وقالت الكنيسة والمجلس الملي في بيان أن المسرحية تم تمثيلها منذ عامين، وتتساءل: ما الذي ذكرهم بها الآن؟ في محاولة لإلقاء اللوم على الآخرين وتتناسى وتتجاهل وجود "سي. دي" يتم توزيعها وإذاعتها.. وحتى إذا اعترف بعض المقربين من الكنيسة بوجود الـ "سي. دي" فإنهم يقولون: إن المسرحية تتعرض للتطرف الإسلامي، ولا تمس العقيدة الإسلامية في شيء، وينسى هؤلاء أن الكنيسة وبعض المسيحيين يرفضون أي عمل فني يمس المسيحية أو التطرف المسيحي . ومنذ وقت قريب قام ١٢ قسيسا بإبلاغ النائب العام ضد فيلم "بحب السينما" لأنه - من وجهة نظرهم - يمس العقيدة المسيحية، رغم أن الفيلم يتطرق لعائلة متطرفة، كما أن مؤلف الفيلم مسيحي ولا

أدري ماذا سيكون موقف الكنيسة أو هؤلاء القساوسة إذا قام مسجد أو هيئة إسلامية بإعداد فيلم عن التطرف المسيحي أو أزمة الطلاق بين الأقباط، وكان يجب على الكنيسة الاعتراف بخطأ الكهنة المشرفين على المسرحية، ومعاقبتهم وإعلان ذلك وعدم الاكتفاء ببيان المجلس الملي الذي لم يتعرض من بعيد أو قريب لخطأ كهنة كنيسة الإسكندرية.

وحصت الأهرام على مدار أسبوعين ٢٢-٢٩/١٠ صفحتين كاملتين عرض فيها الأستاذ: عزت السعدني كلام مندوبي البابا، وفي التحقيق الأول سأل الأستاذ: عزت مندوبي البابا لماذا لا يعتذر البابا؟ فقال هؤلاء كيف يعتذر وهو رمز!! وقالوا في الثانية نحب أن نطمئن إخواننا المسلمين بالآتي:

- ١- البابا لم يعلم بالمسرحية إلا من الصحف.
- ٢- الكنيسة المرقسية لم تأمر بتصويرها ولم تباركها.
- ٣- عبارة "بمباركة البطريرك" في أول الشريط من صنع المؤلف والمخرج والكاهن.. وهم هاربيون ومختفون عن الأنظار ولم يأمر سيدنا بإرسالهم إلى دير السوريان كما نشرت صحف مغرضة!.

٤- هناك أيد خفية تلعب في الظلام وسوف تكشف عنها التحقيقات.

٥- لا يمكن أن يعبث أحد في العلاقة الأبديّة بين الهلال والصليب.

وفى النهاية نسأل سؤالاً واحداً ومحدداً: إذا كانت كنيسة واحدة قد أخطأت من بين ثلاث آلاف كنيسة.. فلماذا نعاقب كل الكنائس ونضع الوزر كله حول رقبة أقباط مصر.

وذهبت (أي الأستاذ عزت السعدني) إلى الدكتور على جمعة - مفتي الديار المصرية.. أسأله لعلي أجد عنده ملاذاً..

قلت له: هل رأيت مسرحية "كنت أعمى وأصبحت مبصراً" التي عرضت في كنيسة محرم بك وتتداول الآن على شرائط C.D ؟

يقول فضيلة المفتي: نعم شاهدتها..

أسأله: وما رأيكم دام فضلكم؟.

يقول فضيلة المفتي: عمل سيء يسيء للإسلام والمسلمين، ويجب محاكمة كل من قام به وشجعه وصوره ووزعه على الناس" انتهى تحقيق الأستاذ عزت السعدني..

ونشرت جريدة الغد في عددها يوم ٢٦ أكتوبر سنة ٢٠٠٥ تحت عنوان "لماذا لا يعتذر البابا" أكد المستشار دكتور: نجيب جبرائيل - رئيس منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان ونائب رئيس حزب الغد ومحامي الكنيسة - صعوبة تنفيذ مطالب الإسلاميين المتشددين باعتذار قداسة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية عن عرض مسرحية "كنت أعمى والآن أصبحت بصيرا" داخل كنيسة مار جرجس بمحرم بك بالإسكندرية قبل أكثر من عامين. وأشار الدكتور جبرائيل إلى أن اعتذار البابا سيفتح البابا أمام المتطرفين من المسلمين والأقباط لاستغلال أي واقعة أو موقف غير مقصود لمطالبة البابا شنودة أو فضيلة شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي بالاعتذار.

وأوضح أن الخطأ غير شخصي للبابا وقام به مجموعة من المسيحيين دون الرجوع للكنيسة الأرثوذكسية.

واتهم جبرائيل المتطرفين بنسخ الـ "C.D" الأزرمة وتوزيعها على المسلمين لإشعال الموقف واستغلال الأحداث لصالح التيار الإسلامي في الانتخابات البرلمانية.

ولا يحتاج القارئ إلى ذكاء خارق، فإذا كانت كنيسة واحدة قد أخطأت فلماذا لا تعاقب، ولماذا لا تصدر البابوية المسئولة عن الكنائس بيانا بذلك حتى ينال المسيء عقابه وتهدأ نيران الفتنة، والمفروض أن الاعتذار المطلوب إنما ينصب على خطأ الذين قاموا بهذا العمل والوعد بالتحقيق ومجازاة المسؤولين، وواضح بالطبع أن الخطأ غير شخصي للبابا، ولا أحد يطالبه باعتذار شخصي، ولكن البابا هو المسئول عن كل ما يحدث في الكنائس، وإلا فإنه لا يقوم بمسئوليته. وبدلاً من ذلك يصدر البابا بيانا نشره الأهرام يوم ١٠/٢٣ يقول "كشف بيان المجلس الذي يرأسه البابا شنودة الثالث ويضم ثمانية من رجال الدين المسيحي وكبار الشخصيات القبطية العامة، أن المسرحية المشار إليها في الصحف المذكورة عرضت منذ عامين لمدة يوم واحد داخل أسوار الكنيسة ولم يرها مسلم واحد، وكانت تتحدث عن التطرف ولم تتحدث عن المقدسات الدينية، مشيراً إلى أنها لم تثر شيئاً حين عرضت، ومحاولة إثارتها الآن يهدف إلى تفنيت الوحدة الوطنية. ويسأل البيان، هل تترك الصحف التي تنشر الفتنة ويؤاخذ المسيحيون على مجرد الشائعات التي

تروجها تلك الصحف بأن هناك إساءة للإسلام، بينما لم ير أحد شيئاً؟ وعاتب البيان على المتجمهرين إحاطتهم الكنيسة والطرق على الأبواب بعنف وترديد شعارات معادية، مما ألقى الرعب في قلوب المصلين متمنيا ألا يكون للانتخابات القادمة دور في إثارة واستغلال تلك الأحداث.

وهذا المعنى هو الذي أصدره المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس بالإسكندرية ونشرة الأهرام يوم ١٠/٢١ وهو يقول بأن الكنيسة تحققت من أن المسرحية المشار إليها عرضت داخل أسوار الكنيسة فقط في مكان مغلق منذ عامين ولمدة يوم واحد فقط في إطار محاربة الإرهاب في ذلك الوقت، وأن أثارها حالياً محاولة لتفتيت الوحدة الوطنية، وأن ادعاء بعض الصحف بأنها تسيء للإسلام ليس صحيحاً وإنما هو إثارة للفتنة، فالكنيسة حريصة على احترام جميع الأديان ومحبة الجميع.

الغريب أن تقول الكنيسة إن المسرحية لا تسيء إلى الإسلام فهل هي أعرف بالإسلام من المفتي الذي قال عنها "عمل سيء يسيء للإسلام والمسلمين، تستحق محاكمة كل من قام به ومن شجعه". وإصرار الكنيسة يعني أنها لا ترى

فيما جاء في المسرحية إساءة للإسلام في حين أن اسمها وحده يكفي "كنت أعمى وأصبحت مبصراً" أي أنه كان أعمى عندما اعتنق الإسلام وأصبح مبصراً عندما عاد إلى المسيحية.

وإذا كان لنا أن نلوم الذين تجمهروا وثاروا فعلينا أن نلوم الذين كانوا هم السبب.

لقد أشار الأستاذ فهمي هويدي في مقاله في ٨/١١/٢٠٠٥ بالأهرام إلى أن الاعتذار إلى الآخر من القيم النبيلة التي استقرت في المجتمعات المتحضرة، وضرب أمثالا عديدة لاعتذارات تقدمت بها الكنيسة الإنجيلية منه، وقال إنه عندما وقعت أحداث الكشح وبدالي أن خطأ المسلمين أكبر، كتب مقالا في ١١/١/٢٠٠٠ تحت عنوان "اعتذار إلى كل قبضي" وعبر عن إعجابه بما كتبه الأستاذ: يوسف سيدهم - رئيس تحرير جريدة وطني - في ٣١/١٠ تحت عنوان (اعتذار لكل مسلم) وقال ما خلاصته إنه أيا كانت الملاحظات "على مسرحية الفتنة بالإسكندرية" فإنه يعتذر بصفته الشخصية لكل مسلم ومسلمة عن أي جراح تكون قد لحقت بمشاعرهم من جراء ما حدث. * * &&&&

وحلل المستشار طارق البشري في مقالة بمجلة الأسبوع (٢٠٠٥/١١/٢١) مضمون ودلالات المسرحية وسكوت البابا، فقال: "والمسرحية تنصدها عبارة أن "نال هذا العمل بركة صوت البابا الأنبا شنودة الثالث..". ثم عبارة "تم هذا العمل تحت رعاية كل من أبونا أوغسطينوس فؤاد وأبونا أنطونيوس فهمي". ثم أسماء كل من شارك فيه وهم يعدون بالعشرات، فنحن هنا أمام عمل صادر عن الإدارة الكنسية أو وافقت عليه.. ولا نقول إنها كانت ذات موقف سلبي منه؛ لأن الموقف السلبي لا يتيح بذاته فرصة إعداد عمل مسرحي تأليفاً وإخراجاً وإتاحة لمكان تدريب على التمثيل، ثم التمثيل وحشد لعشرات الأفراد، وإدارة لهذا الأمر ثم تصويره وتسجيله وإذاعته، نحن أمام عمل جماعي، ويستحيل أن تنتهك عقول الناس بزعم أنه مجرد خطأ فردي من شخص لا نعرفه.

ثم يرد بعد ذلك زعم مسجلي العمل ومذيعيه بأنه نال "بركة صوت" الأنبا شنودة، وغبطة الأنبا شنودة سكت وامتنع عن التعقيب وعن التعليق، وأوكل إلى من دونه أن يثيروا الشكوك في الأمر كله، حول علمه بالعمل أو علم غيره من

رجال الكنيسة، وحول نص العمل ذاته وحول تأويل معانيه وحول حسن القصد من إثارته بزعم أنه عمل ضد الإرهاب فقط، وقيل في تبرير سكوته إنه لم يعرف بهذا العمل ولا شاهده، وهذا إنكار ليس في إمكاننا أن نعرف الصواب بشأنه، إنما أهم ما يهم هو أن هذا العمل الذي ينسب إلى غبطة الأنبا شنودة أنه "نال بركة صوت" كما أنه مورس وصور بالكنيسة التابع له، وبحكم كونه مطران كنيسة الإسكندرية، هذا العمل هل نال "بركة صوته" أم لا؟ ولا يملك نفي ذلك إلا هو، ولا يجوز أن يتشامخ ويتعالى على سؤال مواطنيه.

ولكن غبطته سكت ورفض مقابلة من طلب ذلك وأوكل الأمر إلى غيره ونحن إذا كنا نعرف أنه لا ينسب لساكت قول، فإننا نعرف أيضًا بذات الدرجة من الإدراك المطمئن أن السكوت بأوضاع وملابسات كان لأبد معها من الكلام وعمل المطلوب منه وأصر على السكوت، رغم قدرته على البيان، لكان ذلك منه إفصاحًا عن موقفه وعن إرادة معينة، فإذا كان العمل منسوبًا لأحد أنه نال رضاه ثم ووجه بذلك وطلب إليه الإفصاح عن رفضه فلم يفعل، فمن السائغ للسائل هنا أن يفهم من هذا السكوت أنه على الأقل سكوت مقصود

به الامتناع عن التبرؤ عن هذا الموقف أو هذا العمل الذي صدر من كنيسته، وتقول كنيسته أنه نال بركته.

في ظني أن المسرحية عندما يقال إنها نالت بركته فقد صارت عملاً مباركاً بدليل أن العمل مكتوب في مقدمته أنه نال بركة الأنبا شنودة، ثم يرد بعد ذلك "نال بركة هذا العمل.. كل من..". ثم ترد أسماء العشرات الذين ساهموا فيه، ولعل غبطة الأنبا شنودة أثر الخروج بالصمت عن لا ونعم بالنسبة لهذه المسرحية، حتى لا يكون إنكاره لها بعد أن نسب إليه تبريكها هو مما تتجرح به قداسته بين أتباعه، وهذا التفسير هو ما به يمكن استبقاء حسن الظن في تأويل موقف غبطته، ولكنه حتى مع هذا التفسير يكون غبطته قد رجح كبريائه الشخصي عما ينفع الجماعة الوطنية عامة". انتهى..

وحاول البابا شنودة أن يدافع عن موقفه في أزمة الخانكة بأن بيتنا للعبادة انتهك، وأقباطاً اضطهدوا فهل المطلوب من الأقباط أن يكونوا ميتين، ومرة أخرى هل من المطلوب أن يكون الأقباط من النوع الذي لا يتأثر ولا تتحرك مشاعرهم إذا حرقت كنيسة أو قتل كاهن.

كلا يا سيدي، رغم المبالغة في التصوير. يمكن العمل للإصلاح ولكن ليس بطريق التحدي والمواجهة، خاصة وأن

الرئيس السادات كان رجلاً منفتحاً، وكان يمكن للبابا شنودة أن يكسبه لو سلك الطرق الدبلوماسية ولكنه أراد أن يلعب دوراً بطولياً وأن يحول الأزمة إلى معركة.

كان يجب على البابا أن يلحظ أن القضية الرئيسية ليست قضية حوادث عابرة، ولا حتى مطالب، ولكنها العلاقة الأبدية بين الأقلية القبطية والأغلبية المسلمة، وأن تكون علاقة مودة ومحبة واتفاق وتفاهم، وليست علاقة توتر وعداوة لأن هذا هو ما سيبقى دائماً وما يؤثر في المستقبل، وقد حافظ أباء الكنيسة القبطية السابقين على ذلك وحالوا دون حدوث أي توتر وكفلوا اعترافاً ووجوداً للأقباط في المجتمع المصري ومع الرئاسة السياسية حتى جاء شنودة ففضى على كل هذا.

والبابا شنودة يكرر دائماً أنه راعي، ومن شأن الراعي أن يتقدم الرعية التي تسير وراءه، الراعي عملياً يسير خلف أغنامه، ويلم شعنتها ولهذا يمسك بعصا، أما أنه يسير أمامها فليس هو الراعي ولا فائدة للعصا، ولكنه القائد.. وعصا الراعي رفيعة، مرنة، "يهش" بها على غنمه، ولكن العصا التي يتمسك بها البابا شنودة غليظة، قوية طويلة، كأنما هي صولجان يرمز إلى القوة..

يمائل هذا البعد عن القصد والاعتدال والاحتفال بالأضواء وارتداء الأثواب الملونة واللامعة ووضع التاج الكبير .

ولماذا لا يأتي البابا بالسيد المسيح في سياساته وتصرفاته وليس به ومسلكه وتعامله مع العدو والصديق .

إن خطورة هذا الحدث هو أنه كشف عن أن مشاعر المسؤولين عن الكنيسة - وليس البطريرك وحده - تجاه إخوانهم المسلمين وتجاه الإسلام - باردة إن لم تكن مجافية، وأنها لم تستوعب حقيقة وضعها ولا دورها كأقلية وسط أغلبية كاسحة من المسلمين. وتُرى هل استرد البابا شنودة عافيته الأولى أيام التحدي ليقف موقفاً غثاً بارداً جافاً بعيداً - ليس فحسب عن المسؤولية - بل أيضاً عن العاطفة.. هل لم يتعلم بعد الدرس.. سواء من روح المسيحية أو من سلامة القيام بدوره. إن سياسة التحدي بمختلف صورها ودرجاتها، سواء أكانت ضغطاً أو سلبية لا تفيد، بل تضر بمن يمارسها، لأنها لا تصدر عن يملك قوة الحقيقة وقوة الدافع، والحقيقة والواقع أن الأقباط أقلية وسط أكثرية كاسحة مسلمة، فلا يمكن لها أن تتحداها، ومن الخير لها أن تقلع عن موقف التحدي..

الفصل السابع

خيار هدم المعبد

إذا كان خيار التعايش الإيماني هو أفضل الخيارات لكي تحقق المواطنة فإن خيار هدم المعابد هو أسوأها جميعاً، وهو يعني إطراح القيم الدينية كلها - مسيحية أو إسلامية وإقامة المجتمع على أساس "علماني" مدني يدور حول المصلحة كالمجتمع الأوروبي وبهذا يخلصون من الإسلام والمسيحية أيضاً أخذاً بمبدأ..

اقتلاني ومالكا واقتلا مالكا معي (٢٢).

وقد يكون عدد من يراودهم هذا الخيار أكثر مما يبدو؛ لأنهم قد لا يصارحون بذلك ولكنهم يتمنونونه.

وقد لا يقتصر على أنه خيار "بعض" الأقباط ولكنه أيضاً يمكن أن يضم "بعض المسلمين" والقاسم المشترك

(٢٢) قيل إن قاتل هذا هو عبد الله بن الزبير عندما دخل في مبارزة مع مالك الأشتر، وكل منهما فارس مغوار.

بينهما هو ضعف أو انعدام الإيمان الديني، ويغلب أن يكون ذلك بتأثير الماركسية، أو الانغماس في الحضارة الأوروبية، أو سوء تكييفهم للموقف ورغبتهم في الخلاص بأي ثمن.

ولكن هذا الخيار - بالإضافة إلى أنه سيء فهو أيضاً غير ممكن - ولو في سبيل التخلص من الإسلام - لأن الإسلام أعمق لدى المسلمين من "الوحدة القومية" المزعومة، كما أن المجتمع المدني قد يخسر الأقباط حقوقاً يتمتعون بها في المجتمع الإسلامي بحكم القرآن والسنة ويضعهم تحت رحمة الأغلبية.

فهي صفقة خاسرة في كل الأحوال، وكصورة من المعالجة الخاطئة التي تمثل هذا الاتجاه، وتنتهي إلى النتيجة نفسها ما نشرته مجلة الأهالي يوم ٢٩/١٢/٩٣ ص ١٢ بقلم الدكتور: عبد القادر خليفه "أمين لجنة الوحدة الوطنية بأسبوط" تحت عنوان "في جذور الإرهاب والتطرف والتعصب" والكاآب يبدأ من مقولة هي وجود صور شائنة لما سماه التطرف الإسلامي والتعصب القبطي. وقد دلل على وجودهما بوقائع لمسها هو نفسه وحققها خلال حياته الوظيفية الطويلة كمدير لمستشفيات جامعة أسبوط، وكأستاذ جامعي،

منها ما قاله له صديق قطبي من أنه لا يوجد قطبي واحد يرحب بجلاء الإنجليز "لأننا لا ننسى عدوان الإخوان المسلمين على كنائسنا"، ومنها إنكار طبيب قطبي مسئول عن وحدة نقل الدم بالمستشفى وجود دم لمريض مسلم، كما قام طبيب مسلم بنفس التصرف حين كانت حاجة الدم لمريض قطبي. كما أنه أوضح لطلبته أسباب التمييز في كليات الطب بأن الأطباء الإنجليز - في فترة الاستعمار - قربوا الأطباء الأقباط ومنحهم الأستاذية، ليكيدوا المسلمين وليفرقوا وحدة الأمة. "وأذاق هؤلاء الأساتذة الأقباط زملاءهم المسلمين العذاب والمهانة؛ مما دعا في مستقبل لاحق إلى الرد بتعصب الأغلبية، وتفاقم التعصب بين الجانبين يصبح إحدى السمات الكئيبة لكليات الطب في مصر".

وليست هذه هي كل الحالات، ولكنها أهمها، ومنها انتهى الكاتب إلى وجود تطرف إسلامي.. وتعصب قطبي..

ومن هذه "الأرضية" انتقل لمحاولة العلاج، ولما كانت تجارب الحياة قد علمته أن اتخاذ القرار السليم في المشاكل الصعبة يحتاج لأن يضع نفسه موضع الغير صاحب المشكلة "أرى بعينه، وأفكر بعقله، وأحس بقلبه" فقد وضع نفسه مرة موضع المتطرفين الإسلاميين والمنطق الذي

يحكمهم، ووضع نفسه مرة أخرى موضع المتعصبين الأقباط
وما يحسونه ويستشعرونه.. ووجد نفسه في الحالين أمام باب
مسدود لا انفتاح له..

ولما كان يخاف أن ينتهي هذا إلى صدام، تصبغ مأساة
لبنان بجانبه كلعبة أطفال، فإنه انتهى إلى هذه النتيجة:

"اقتلاع المشكلة من جذورها في حسم لا سبيل فيه إلى
أي تردد، وذلك بتتحية الدين عن حركة المجتمع ليصبح
الدين لله والوطن للجميع قولاً وفعلاً، وليكن ذلك هو شعار
الدولة وأساس دستورها - دولة تؤمن بالله وترعى العقائد
الدينية (!) وحرية ممارستها للجميع. والتخلي عن الموقف
الغامض بأن تعلن رسمياً بأن تطبيق الشريعة الإسلامية
السلفية غير ممكن لعدم ملاءمته لظروف المجتمع والناس،
كما تعلن عن فصل الدين عن الدولة كما فعلت أمم الغرب
في القرن السادس عشر؛ لتتخذ من ذلك الموقف طريقها نحو
التقدم والتحضر.

ويبقى للدين طريقان: الإيمان والفترة، وللدولة طريقها:
العلم والعقل والسعي بلا هوادة لإصلاح وتعديل المسارات
التي اختلت بالتعصب في جميع المجالات في إدراك عميق

ومسئول بأننا نواجه مسئولية مصير، أن تكون أو لا تكون، انتهى.

ونحن نشكر للكاتب صراحته وواقعيته وإيراده لوقائع بشعة يتجاهلها أو ينكرها البعض، ولكننا نقول إن النتيجة التي انتهى إليها نتيجة خاطئة تماماً لأنها بنيت على وقائع، وإن كانت موجودة، إلا أنها تمثل انحرافاً ولا يمكن أن نبني أوضاعنا على التسليم للانحراف، وإنما المفروض أن نبحث عن سبب هذا الانحراف ونعالجه، وليس أن نتجاهله أو أن نبني أوضاعنا على وجوده؛ فنضع أنفسنا آونة لوضع التطرف الإسلامي وآونة لوضع التعصب الإسلامي فهذا خطأ، وما يبني عليه سيكون خطأ..

إن وجود التعصب القبطي والتطرف الإسلامي إنما يعود إلى أسباب من سوء الفهم أو غلبة المصالح أو استغلال الفساد المستشري إلخ.. وهذه الأسباب هي التي يجب أن تعالج ومعالجتها هي التي ستقتلع جذور المشكلة.

إن فكرة أن يضع الإنسان نفسه موضع الطرف الآخر، إنما يراد بها التعرف على نفسيته والعوامل التي دفعته لما انساق فيه، بهدف معالجته، أما أن نقف أنفسنا موقفه لنسلم له

فهذا يكون كمن أراد معالجة ظاهرة تفشي السرقة، فيضع نفسه موضع السارق ليعرف الأسباب التي دفعته للسرقة، وهل هي الحاجة، أو البطالة، أو الاحتجاج على الفارق الطبقي ما بين أغلبية جائعة وأقلية متخمة. ويكون الإجراء التالي هو معالجة الأسباب. أما الموقف الذي اتخذهُ الكاتب فهو كمن يقول إن السارق معذور، وكان لا بد أن يسرق وعلينا أن نسلم بذلك ونتقبله.

وافترض أن تكون مصر كلبنان قياس ريك وسخيف ومن الخطأ البالغ التلويح به؛ لأن المارونيين في لبنان يقاربون عددًا الطوائف الإسلامية، ويتخذون اللغة الفرنسية وثقافتها ويلوذون بحماية فرنسا إلخ.. وهذه فروق لا توجد لدى الأقلية القبطية التي لم تنكز انتماءها المصري، ولا تسمح لها نسبتها العددية بأن تكون عنصرًا مرجحًا، أو حتى مؤثرًا، فلا داعي للتخويف والتزييف، ومن الخطأ أيضًا قياس ما فعلته أوروبا من الفصل ما بين الدين والدولة على مصر، لأن الهدف الأول لذلك كان درء تدخل الكنيسة، والإسلام لا يعرف الكنيسة..

والمقال في جملته يصور المأزق الذي يقع فيه الكاتب عندما يعالج مشكلة عميقة معالجة ظاهرية وسطحية؛ لعدم توفر المعرفة بالأسباب العميقة، وبطرق علاجها، ويبرز خطورة أن تعالج هذا الموضوع الحيوي صحف لها اتجاه معين كالأهالي، أو كتاب أو صحفيون لا يلمون بكل أبعاد الموضوع، ولا أعماقه ولا يتوفر لهم النضج الضروري عند معالجة هذه القضية.

وقد تدفع العاطفة بهذه القضية والحيرة أمامها كاتبًا نابها مثل الدكتور: ميلاد حنا لأن يقف الموقف نفسه فيرى أن "وقف تدريس حصص الدين في المدارس واجب وطني، ويرى أنه بداية الانصهار الوطني الحقيقي، مشيرًا إلى أن القضاء على قضايا مثل قضايا الفتن الطائفية قد يبدأ من هنا، وقال فيما هو نصه لرؤية له أخيرة نشرت قبل أيام على هامش مظاهرات الإسكندرية التي خرجت تحتج ضد مسرحية مسيحية تسبب الإسلام والمسلمين: إن المقررات الدراسية مازالت في المدارس الحكومية وغير الحكومية تدرس الديانة، كما يعقد لها امتحانات ولا تضاف درجاتها إلى المجموع الكلي. (مستطردًا) أود أن أكون صريحًا مع

نفسى ومع الجميع: إن تدريس الدين بالمدارس هو أول شرخ ثقافى ووجدانى يحفر فى ذاكرة كل طفل.. فالأولاد والبنات مثلا يلعبون سويا ويتسامرون ولا يتم التقارب بينهم أو التباعد إلا على أساس شخصى، أو ثمة استلطافات عامة أو ربما خلافات طفولية، وإذا بهم يفاجأون بحصة الدين حيث يخرج الأقباط من الفصل كأقلية حسب تنبيه المشرف.

ومن هنا يأتى أول درس عملى للطفل غير مبرر فى انتزاع زميله وصديقه من جواره إلى فصل آخر بسبب العقيدة الدينية، ومن هنا أيضا والكلام لميلاد حنا.. سبق وأن طالبت بضرورة أن يوقف تعليم الدين فى المدارس، وأن يترك تعليم الدين حرية لمن يرغب من خلال الأسرة أو المؤسسات الدينية التى تنتمى إليها العائلة على حسب دينه أو درجة تدينه أو توجهاته فى تنشئة أولاده، مؤكدا أن قرار إيقاف تعليم الدين فى المدارس قرار جوهرى وأساسى، وإن كان هناك صعوبة فى تحقيقه لكنه قطعاً أمر وارد وقادم قائلاً: إذا حدث هذا وتم تنفيذ القرار فقد يكون اللبنة الأولى فى الاتجاه الصحيح للانصهار الوطنى.. انتهى كلام الدكتور: ميلاد حنا.. لكن الذى لم ينته هو المعنى الباطن فى مطالبه

الذي يرمي إلى ضرورة إلغاء حصص الدين من المناهج الدراسية نهائياً، ولا مانع أيضاً من إيقاف تدريس اللغة العربية ليصل الأمر إلى تخريج طالب فاقد الهوية الدينية الإسلامية والعربية، وفاقد أيضاً انتماءه لبلد من المفترض أنه يطبق الشريعة الإسلامية وديانته الأولى الديانة الإسلامية.

والدكتور ميلاد يبني النتيجة التي انتهى إليها على مقدمة خاطئة تلك هي: في الأديان ما يفرق وما يثير التعصب، وهذا غير صحيح بالنسبة للمسيحية وللإسلام فهما معاً يدعوان إلى قيم الخير، والمساواة والمعرفة والعدل والحرية وتكريم الإنسان. وكان حرياً به أن يدعو إلى تنقية المناهج من ضلالاتها وغشاواتها، وما وضعه القسيسون والأخبار والفقهاء والمفسرون والعودة إلى روح الأديان. وعندئذ كان يجد في الدين دعماً للوحدة الوطنية على أساس له قداسته. وهذا الإصلاح الديني وإن كان صعباً، إلا أنه أهون من اجتناب الدين..

والذي يعدل بهؤلاء الكتاب عن سلوك هذا السبيل الصائب للإصلاح أن لدى هؤلاء الكتاب عزوف عن الدين أصلاً يعود إلى عوامل عدة لعل بعضها التأثير بالفكر الماركسي أو الناصري أو غيرهما أو مقتضيات نظام الحكم

الخ... أو عدم الالتزام بالآداب والضوابط التي تضعها الأديان بضبط المجتمع، والحيلولة دون شيوخ الفوضى وتصادم الآراء الفردية.

ويجب على هؤلاء السادة أن يفهموا تمامًا أن قياس مصر على الدول الأوروبية والأفريقية قياس خاطئ؛ فكل دولة قدرها، وقدر المنطقة كلها هو الدين، ولا يمكن التخلص منه لأن التخلص يعني فقد أبرز مقوم من مقومات المصري، فالقبطي المصري لا بد أن يعترف كما اعترف سلامة موسى وفيليب جلاب وعدد آخر من مثقفي الأقباط أن الحضارة الإسلامية جزء من مكونات تاريخه، وهويته المتميزة عن بقية الجنسيات. وأنه لا يمكن استبعاد المسيحية والإسلام لادعاءات لا محل لصحتها ويمكن دفعها وامتلاكها إذا كانت موجودة بأهون سبب، فضلا عن أن ما اقترحه الدكتور ميلاد حنا لا يؤدي للنتيجة التي تصورها، لأن ما دام تعليم الدين سيقع على عاتق الأسرة، فإن هذا يعني وجود الدين، والخلاف هو هل تقدمه المدرسة أو الأسرة، ويمكن في بعض الحالات أن تكون الأسرة أكثر تشدداً وضيقاً وتحيزاً من المدرسة. فيأتي ذلك بنتيجة عكسية.

الفصل الثامن

التعايش الإيماني

هذا هو - فيما نري - أفضل الخيارات وأقربها إلي المسيحية والإسلام وما يتسم بطابع حضاري رفيع، وهو يقوم علي حقيقة رئيسية بالنسبة للإسلام والمسيحية، وعلي حقيقة أعم وهي رابطة الإيمان التي تضم كل المؤمنين بالديانات في مواجهة الموجة الكاسحة التي تريد أن تمحو خصائص الدول وتوهن دور الحكومة، وتجعل العامل المادي - الفردي الذي يستهدف الاستمتاع هو الهدف الأسمى.

إن الحقيقة الأولى وهي العلاقة الخاصة ما بين المسيحية والإسلام، وبوجه أخص أقباط مصر، هي ما تؤكد النصوص التي جاءت في القرآن الكريم وقررت ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة ٨٢]..

وقد قامت في الأيام الأولى لدعوة الإسلام علاقة ما بين المسلمين الذين تعرضوا لاضطهاد مشركي مكة، فهاجروا إلي الحبشة لأن بها - علي ما قال النبي - ملك لا يظلم عنده أحد، وقد تقبل "النجاشي" المسلمين اللاجئين ورفض أن يعيدهم إلي مكة كما طلب ذلك وفد مشركي مكة، وكان علي رأسهم عمرو ابن العاص.. كما نشأت علاقة خاصة ما بين الرسول وبين "المقوقس" حاكم مصر، وأهدى إلي الرسول جارتين إحداهما مريم التي أنجبت للرسول ابنه "إبراهيم"، ولو عاش إبراهيم لأعاد قصة جده الأكبر إبراهيم الذي تزوج هاجر المصرية وأنجبت له إسماعيل - أبو العرب.

وأعم وأهم من هذا أن كل النصوص القرآنية أعلنت من شأن المسيح وتحدثت عنه بتعبيرات تكاد تكون مسيحية فهو "روح الله" وكلمته ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾. {النساء ١٧١}.. وهو الذي ولد عندما نفخ جبريل في جيب مريم، كما تحدث القرآن عن مريم حديثاً عاطفياً وتضمن القرآن سورة من السور الكبار عن مريم وأخرى عن "المائدة"..

إن هذه الصلة الوثيقة لم تفت المنصفين من الأقباط وبين
يدي كتاب صدر سنة ٣٨ تأليف: الايغومانس إبراهيم لوقا -
راعي الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بمصر الجديدة - وقد
قدمه الأسقف عرفورش ونشرته مجلة الهلال سنة ٨١،
وبحث آخر قدمه غريغوريوس - أسقف عام الدراسات
اللاهوتية العليا - وما بين الكتاب الأول والبحث أكثر من
خمسین سنة، وهما يتحدثان عن العلاقة الحميمة بين القرآن
والمسيحية..

جاء في كتاب الأب إبراهيم لوقا..

يظن الكثيرون أن الإسلام يطعن في المسيحية ويحارب
عقائدها، وهذا الظن منشؤه - في الحقيقة - عدم الإلمام بما
يذكره الإسلام عن المسيحية.

وإن الباحث المدقق في جميع الأقوال التي أوردها
القرآن عن النصرانية والنصارى ليتضح أمران:

وإن الباحث المدقق في جميع الأقوال التي أوردها
القرآن عن النصرانية والنصارى ليتضح له أمران:

أولهما: أن نبي الإسلام قد حفظ للديانة المسيحية
مركزها، وأيد جلالها، وأثبت صحة الكثير من تعاليمها،

ونادى بوجوب تقديس أوامرها والعمل بها، واحترام كتبها المنزلة، فكان بذلك شاهداً لها، ومؤيداً لصدقها، وسيأتي بيان ذلك تفصيلاً، وحسبنا هنا أن نورد بعض آيات تصرح بذلك:

جاء في سورة يونس: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. ويقول البيضاوي في تفسير هذه الآية: إن القرآن جاء (مطابقاً لما تقدمه من الكتب الإلهية.. وتفصيل ما حقق وأثبت من العقائد والشرائع).

وجاء في سورة فاطر: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾. ويقول البيضاوي في تفسيره: (حقه مصدقاً لما تقدمه من الكتب السماوية).

وجاء في سورة المائدة: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾. ويقول البيضاوي أيضاً في تفسيره: والآية تدل علي أن الإنجيل يشتمل علي الأحكام... ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق﴾ أي: القرآن، ﴿ومصدقاً لما بين يديه من

الكتاب ومهيماً عليه». ورقبياً علي سائر الكتب يحفظها عن التغيير ويشهد لها بالصحة.

ثانيهما: أن القرآن لم يهاجم المسيحية التي أسسها المسيح ونشرها رسله القديسون، ولكنه هاجم بدءاً خاصة، كانت قد ظهرت عند ظهوره، ونادت بتعاليم لا تقرها المسيحية، فحاربها كما حاربتها المسيحية من قبل ومن بعد.

وكلنا يعلم أن الشرق - وقت ظهور الإسلام - كان مرتعاً خصيباً للاضطرابات الدينية والخلافات المذهبية، فقد كانت الحرب لا تزال مستعرة نارها بين اليهودية والمسيحية من جهة، وكانت الفرق المبتدعة الخارجة عن النصرانية تتناوأ مع بعضها من جهة ثانية، كما كانت الوثنية تتنازع هاتين الديانتين - اليهودية والمسيحية - من جهة ثالثة، وكل من يطل علي تاريخ الهرطقات يقف متحيراً إزاء ما كان بين هذه الديانات والمذاهب من تطاحن وعداوة وبغضاء، أشار إليها القرآن بقوله من سورة المائدة: ﴿فَأَعْرَبْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ فقد كانت كل فرقة تكذب الأخرى وتكفرها.

ومن ثم نشأ الإسلام: يحارب الوثنية، ويجاهد اليهودية، ويؤاخذ المسيحية في مذاهبها المبتدعة التي كانت تتنافي تعاليمها مع العقيدة الصحيحة في الله تعالى، منكرًا عليها ما كان يثير الجدل والنقاش حولها.

هاتان هما الحقيقتان اللتان جعلنا هذا الكتاب موضوعًا لبحثهما والكشف عنهما، وغايتنا التي نتوخاها من هذا البحث هي التوفيق لا الجدال والتفريق، وإنا لنرجو أن يتقبل أختوتنا المسلمون رسالتنا هذه كرسالة محبة وإخلاص، وفقنا الله جميعًا إلي سواء السبيل.. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

يقول القس إبراهيم لوقا:

جاء في سورة النساء ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾. {النساء ١٧١}..

وفي هذه الآية ست نقاط نحب أن نلم بها إمامه وجيزه.

الأولي: النهي عن الغلو في الدين.

الثانية: إن المسيح رسول الله.

الثالثة: إن المسيح كلمة الله وروح منه - وقد سبق لنا القول في هذه النقطة.

الرابعة: النهي عن القول بثلاثة آلهة.

الخامسة: التعليم بوحدانية الله تعالى.

السادسة: التعليم بأن الله ليس له ولد.

ونحن نعلن هنا أننا نوافق القرآن في كل ما ذكره في هذه الآية نقطة نقطة.

والكتاب كله وهو في ٢٢٤ فصل ما أوجزه في تمهيده، وهو في الوقت نفسه خير دعاية للمسيحية وقد ضمته مقارنة بين ما جاء في الأنجيل وما جاء في القرآن عن العقيدة وتشابههما، وختم المقارنة "أليست هذه المقارنة تنطق بصورة واضحة بالتشابه الكلي بين ما صرحت به المسيحية عن مجد المسيح ككل، كلمة الله الأزلي، وبين ما صرح به الإسلام عن شخصه المبارك، وهل تثبت هذه المقارنة دعوانا بأن الإسلام ما حارب المسيحية قط بل علي العكس كان مؤيداً لتعاليمها مصداقاً علي عقائدها في المسيح مؤسسها، ذاك الذي له المجد إلى الأبد آمين.

وجاء في مقال الأنبا غريغوريوس - أسقف عام الدراسات اللاهوتية العليا والثقافة القبطية والبحث العلمي - لعله مما يخدم قضية الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين، وهم أبناء بلد واحد، مصر الحبيبة ذات الحضارة التليدة، بل منبع الحضارات وملتقى الديانات، أن يتبين أبناء هذا البلد الأمور التي تجمع بينهم روحيا وعقائديا مما يدعم المحبة بينهم ويوطد وشائج المودة، ويقوي أواصر الوحدة فيجعل منهم أمة لا تدحر، صلبة لا تقهر.

ليست هذه دعوة إلي نبذ الخصائص المميزة للإسلام أو للمسيحية، ولا هي مناداة بنوع من الميوعة الدينية العقائدية معاذ الله فما قصدنا إلي شيء من هذا!

إنما جل قصدنا أن نهدي من حرارة حمى الخلافات العقائدية بين الإسلام والمسيحية حتى لا يتصاعد منها بخار خانق لمحبتنا، ونحن أبناء عائلة واحدة، ويتحول إلي غمام قائم يحجب رؤيتنا لما يجمع بيننا في الواقع من أصول واحدة مشتركة عزيزة على جميعنا.

فهل هناك من شك في أن المسيحية والإسلام يدعوان إلي عبادة الله الواحد الأحد الصمد، الذي لم يكن له كفوا أحد،

والذي ليس كمثلته شيء، السميع البصير الغفور الرحمن الرحيم، القوي العزيز رب العرش الكريم، وهو الأول والآخِر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم، وأنهما يأمران بالخير والمعروف وإقام الصلاة، وينهيان عن الفحشاء والمنكر والبغي والأثم والعدوان؟

أليس الإسلام والمسيحية يأمران بإكرام الوالدين ويناديان أن اعبدا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً؟
في كل أولئك يلتقي المسلمون والمسيحيون، يؤمنون بالله واليوم الآخر، يدعون إلي الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة، ويرجون الله واليوم الآخر.
والمعروف أن الإسلام دين توحيد، والدعوة الإسلامية دعوة للإيمان بالله الواحد، وعبادته وعدم الإشراف به، وما أكثر النصوص القرآنية التي تدعو إلي التوحيد صراحة، كذلك المسيحية دين توحيد.

فقانون الإيمان الذي يردده جميع المسيحيين في صلواتهم الخاصة والعامة ويتلونه في كل خدمة دينية وفي كل قداس، وفي كل صلاة من الصلوات اليومية، باكرًا ونهارًا وعشية، ويرنمونه ترنيما، ومنذ القديم، واليوم، وإلي الأبد، فيقولون في مطلع "بالحقيقة نؤمن بإله واحد".

والمسيحيون يؤمنون وينادون بأن الله واحد، ولا يمكن إلا أن يكون واحداً، ويقولون: إذا كان هناك إله آخر غير الله، فما عمل هذا الآخر، وما هو اختصاصه؟ لأنه ما دام الله غير محدود وغير متناه فلا مجال لإله آخر، لأن وجود هذا الآخر يتعارض مع صفة اللانهاية واللامحدودية، فوجوده إذن يملأ كل مكان، ولا يخلو منه مكان.. فكيف، ولماذا، وأين يوجد الإله الآخر؟ وهل هذا الآخر هو في الكون أم خارج الكون؟ فإذا كان في الكون، فهل هو في مكان في الكون، أم في مكان دون مكان؟ فإذا كان في كل مكان فهو شريك مع الله في وجوده.. وبذلك يصبح وجود الواحد منهما فضلة زائدة مع الآخر.. فإذا كان الآخر كائناً في مكان دون مكان، فيترتب عليه أن يكون كل منهما محدوداً في المكان، وهذا يتعارض مع كونه الإله الحقيقي الكائن في كل مكان ولا يخلو منه مكان.

ثم لما كان الله قادراً على كل شيء فلماذا يكون ثمة إله آخر، وما هو إذن عمل هذا الآخر؟.. هل يأخذ هذا شيئاً من اختصاص الله؟..

لو كان الأمر كذلك لترتب عليه أن يكون الله غير قادر على كل شيء، أو يكون قادراً على أشياء دون أشياء؛ لأن هذه الأشياء تدخل في اختصاص الإله الآخر المزعوم..

وهكذا يمكن منطقيًا وعقليًا رفض القول بأكثر من إله واحد.. واعتباره محالًا، لا يقبله ولا يسيغه..

ولقد كتب آباء الكنيسة المسيحية إلى الوثنيين قديمًا، يثبتون لهم بالدليل العقلي أن الله واحد، ولا يمكن إلا أن يكون واحدًا، وأن القول بأكثر من إله أمر لا يقبله العقل.. وكان لابد لأباء الكنيسة أن يكتبوا للوثنيين مدافعين عن عقيدة التوحيد، بالدليل العقلي والمنطقي ولا يكتفون بالأدلة النقلية المقتبسة من نصوص الكتب المقدسة، لأن الوثنيين لا يؤمنون بالكتب المقدسة.

وقال المسيحيون إن "الواحد" هو أصل الوجود، عليه يقوم كل شيء، وإليه يرتد كل شيء، ومنه يتركب ويتكون كل الوجود.. ولا يوجد قبل "الواحد" شيء، فهو الأصل، أو هو أصل الوجود.. وإذن فالواحد هو الله والله واحد، ولا يمكن إلا أن يكون واحدًا، ولا يوجد غير إله واحد.

وأضاف المسيحيون إلى الأدلة العقلية والمنطقية التي واجهوا بها الوثنيين أدلة أخرى اقتبسوها من أسفارهم المقدسة، وكانوا - وما زالوا - يبرزونها للمؤمنين من

المسيحيين، ولغير المسيحيين ممن يسألونهم عن أسانيدهم في اعتقادهم بوحدانية الله.

فقد قال الإنجيل المقدس:

(لرب إلهك تسجد وإياه وحده تعبد). "متى ٤ : ١٠"،
"لوقا ٨ : ٤" (فمن يقدر أن يغفر الخطايا إلا الله الواحد
وحده؟). "مرقس ٧ : ٢"، "لوقا ٢١ : ٥".

(ليس صالحا إلا واحد هو الله) "مرقس ٢٩ : ١٢"، "متى
٣٧ : ٢٢، ٣٨"، "لوقا ٢٧ : ١٠".

(أن الله واحد، ليس آخر سواه) "مرقس ٣٢ : ١٢".

(كيف يمكنكم أن تؤمنوا وأنتم تقبلون المجد بعضكم من
بعض وأما المجد الذي من الله الواحد وحده، فلا تبتغونه)
"يوحنا ٤٤ : ٥".

(وهذه هي الحياة الأبدية أن يعرفوك أنت الإله الحقيقي
وحدك) "يوحنا ٣ : ١٧".

(لأن الله واحد) "رومية ٣ : ٣٠".

(للجميع رب واحد) "رومية ١٢ : ١٠".

(لا إله إلا واحد) "١. كورنثوس ٨ : ٤".

(لنا إله واحد) " ١. كورنثوس ٨:٦".

(الله واحد الذي يعمل الكل في الكل) " ١. كورنثوس

١٢:٦".

(اهتديتم إلى الله، وتركتم الأوثان، لتعبدوا الله الحي

الحقيقي) " ١. تسالونيكي ١:٩".

أما التثليث المسيحي فلا يتعارض مع الإيمان والتوحيد.

فالمسيحيون يؤمنون بإله واحد، إلهي الذات، مثلت

الأقانيم والخصايات.

فالتوحيد للذات الإلهية، وأما التثليث فلأقانيم. والأقانيم

خصايات وصفات ذاتية بها تقوم الذات الإلهية.

فإنه الواحد هو "أصل" الوجود، ولذلك فهو "الأب" والأب

لفظة سامية بمعنى "الأصل".

والله الواحد هو "العقل" الأعظم، ولما كانت المسيحية

تتادي بأن الله قد ظهر وتجلى في المسيح، على نظير ما

ظهر للنبي موسى في العليقة وتجلى في المكان دون أن

يحدده المكان، لذلك كان المسيح هو "الكلمة"، قال الإنجيل:

"في البدء كان الكلمة"، والكلمة تجسيد "للعقل"، فإن "العقل"

غير منظور، ولكنه يظهر في "الكلمة"، وهو أيضًا "الابن" لا

بمعنى الولادة في عالم الإنسان بل إنه "صورة الله غير المنظور" "كولوسي ١:١٥".

والله الواحد هو "الروح" الأعظم، وهو "أبو جميع الأرواح" ولهذا فهو "الروح القدس"، لأن الله قدوس.

وعلى ذلك فإيمان المسيحيين بالتثليث لا يتعارض مع إيمانهم بالتوحيد، لأن التثليث ليس تثليث ذوات ولكنه تثليث أقانيم، والأقانيم صفات نسبية، والصفات والخاصيات الذاتية ما تقوم به الذات.

وعندهم أن الله الواحد كائن بذاته ناطق بكلمته، حي بروحه.

ولذلك يقولون في البسمة "باسم الأب والابن والروح القدس، الإله الواحد".

انتهى بحث الأسقف غريغوريوس.

* * *

نعتقد بعد هذا الكلام أنه لا يمكن الشك في العلاقة الوثيقة والخاصة بين الإسلام والمسيحية.

وجاء التاريخ ليؤكد ذلك ويصدقه، فمعروف بالطبع أن البيزنطيين الذين كانوا يحكمون مصر قد اضطهدوا الأقباط اضطهادًا مستمرًا ودائمًا وعندما دخل عمرو بن العاص فإن دخوله بالنسبة للأقباط كان دخول محرر لا فاتح، وقد أعانه الأقباط من جانبهم، واستدعى هو البابا بنيامين الذي كان هاربا في الصحراء من اضطهاد البيزنطيين وسلمه شئون الكنيسة كاملة. ومن النادر أن نجد مثالا لهذا. إن دخول الإسلام كان ميلادًا جديدًا للكنيسة القبطية وتحريرها.

وخلال الحكم الإسلامي الطويل بالأقباط ما مر بالمسلمين من رخاء أو شدة، عدل أو عسف، ووصلوا في عهد الفاطميين إلى أعلا المناصب حتى اشتكى المسلمون. ولم يتعرضوا لاضطهاد خاص إلا على أيدي قلة من الحكام الذين عرفوا بالشذوذ.

إن كل شيء مما قدمناه يدعو إلى "الجمع" لا إلى "الفرق"، الاتحاد والتعاون لا الانفراد والتخاصم. وهذا هو فعلا ما كان في سحابة التاريخ وحرص أباء الكنيسة على أن يكون علاقتهم بحكام مصر علاقة ممتازة، تقوم على التقدير،

وبادلهم حكام مصر هذه العاطفة وتبرعوا لبناء المدارس
والكنائس.

أليس من البطش والحمافة تعريض هذا التراث الجميل
لانتحاف آحاد من المسلمين أو آحاد من الأقباط؟.

لقد كان يمكن أن تتم مثل هذه العلاقة ما بين المسلمين
واليهود الذين رفعهم القرآن إلى أعلا المنازل، ولكنهم في
علاقتهم بالدين الجديد وبرسوله كانوا كعلاقاتهم القديمة مع
بقية الرسل والعقائد. استعلاء وأثره وفكرة مؤصلة أن الجنس
اليهودي هو وحده أصل الرسالات والأديان جميعاً. ومع أن
الإسلام يشترك مع اليهودية في الأب الأعلى - إبراهيم، وأن
الرسول هو من نسل ابن إبراهيم وبكره إسماعيل، فإن هذا لم
يشفع لهم أو يكفكف عن غلوائهم، فساعت العلاقة ما بين
الإسلام واليهودية لهذا السبب، وهي إساءة لا تلحق الدين،
ولكن تلحق الذين تدينوا بهذا الدين وأرادوا احتكار الرسالات
السماوية..

قلنا في مستهل الفصل إن هناك حقيقتين تعملان على
دعم خيار التعايش الإيماني، وقد عرضنا للأولى، أما الثانية
فهي أن العالم يعيش في الفترة الماثلة في أحد منعطفات

التاريخ عندما بلغت الرأسمالية الأوج وورثت بقية النظم الاقتصادية، وظن أنها هي "نهاية التاريخ"، وأرادت أن تبسط فكرتها وفلسفتها على العالم أجمع فيما سمي بالعولمة التي تستهدف أن تجعل العالم "سوقاً" تنتقي منه، أو تنظمس المقومات التاريخية والدينية لكل دولة وتستبعد كل الفلسفات والمذاهب التي تعلي من قيم الخير، والحب، والإيثار التي تتمثل أقوى ما تتمثل في الأديان؛ لتسود شرعة الأنانية، والقوة الأثرة وأن يزداد الأغنياء غنى، ويزداد الفقراء فقراً.. وأن تكون الثروة والسبق الاقتصادي هي رموز التقدم وهي روح العصر، وأن يكون الهدف هو الاستمتاع والاستمتاع والمزيد من الاستمتاع.

إن هذه الحقيقة التي تزحف فيما يشبه الطوفان تهدد كل المؤمنين بالدين، ليس فحسب بالأديان السماوية، ولكن بالأديان قاطبة من زرادشتية أو كونفوشية أو بوزية، وهي تعمل جاهدة لطمس هذه الأديان، أو حتى القضاء عليها.

أفلا يدعو هذا المصير كل المؤمنين للاجتماع معا والتعاون معا على صد هذه الجائحة المدمرة التي تجعلهم - رغم الاختلافات البعيدة - ضحية لمصير واحد.

إننى أتصور أن تتشأ في المستقبل "أممية" إيمانية تقف في وجه الأممية الرأسمالية وتحول دون أن تذوب، وتحد من طغيانها بحيث تحتفظ لشعوبها بأرائهم وخصوصياتهم، وحقوقهم، وأديانهم، وموروثاتهم، وعناصر الخصوصية فيهم.

وحتى يتم هذا فلا أقل من أن يتعايش المسلمون والمسيحيون تعايشاً إيمانياً يجمعهم ويستبعد الفروق؛ لأن الأمر أهم وأخطر.. وما المانع أن يحس القبطي نحو المسلم بعاطفة أخوه، وهما معا يؤمنان بأنه واحد ودينين يتفقان في الأهداف وإن اختلفا في اللاهوت..

أعرف أقباطا عديدين يؤمنون بالماركسية ويرفضون الإسلام، وأعجب كيف وهم أقباط يؤمنون بمذهب يرى أن الأديان أفيون للشعوب ويرفضون ديننا يعترف بالمسيح ومريم، ويجعلها سيدة نساء العالمين؟ أفلا يعد هذا من المفارقات القادحة، الفادحة.

إن خيار التعايش الإيماني هو أنبل صور للتعايش، وفي الوقت نفسه هو أمسها وأكثرها أهمية لمواجهة العولمة.

الباب الثالث

مؤثرات ترفق على الاختيارات

الفصل الأول

اللبس التاريخي

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على الأقلية في تحديد اختياراتها وفي طريقة التعامل نفسها وهى تختلف قوة وضعفاً، ولكن يمكن القول إن كل واحد منهم أسهم في طريقة تعامل الأقلية للخيار الذي انتهت إليه، أو حتى فهمها العام للقضية القبطية.

من هذه المؤثرات اللبس التاريخي..

من الأفكار الشائعة لدى الأقباط أنهم هم السلالة العريقة للجنس المصري وبقايا وورثه الشعب الفرعوني الذي أسس الحضارة المصرية العريقة، وتجد هذه الإشارات في كثير من الكتابات، وأن مصر كانت قبطية حكومة وشعباً ولغة حتى جاء الحكم الإسلامي فأفقدوا هذا وألحقها بالإسلام.

"وهذا الظن يخالف الوقائع التاريخية، فإن جيش عمرو بن العاص والهجرات الوافدة ما كان يمكن أن تكون أغلبية الشعب المصري.. والذي حدث هو أن أعدادا غفيرة من الأقباط على امتداد ألف عام اعتنقت الإسلام لأسباب معروفة، نشأت عن السياق التاريخي خلال هذه الحقبة الطويلة، ما بين رغبة في الوصول إلى المناصب الكبرى والبارزة في المجتمع، أو الخلاص من صور المظالم التي كان بعض الولاة الجهلة يوقعونها على الأقباط، مما لا يخلو منه أي تاريخ، ومنها بساطة العقيدة الإسلامية، والمثل الجذابة للشخصيات الإسلامية الكبرى من الرسول والخلفاء وما عرف عنهم من عدل، ومنها روح المساواة الإسلامية التي كانت تسوي بين كل من يدخل الإسلام مهما كان جنسه أو لونه أو وضعه الطبقي، أو حتى ماضيه، وما بين بقية المسلمين دون حساسية، وأن فكرة الإسلام عن المسيح، وأنه رسول وليس إلهاً كانت موجودة في مصر قبل الإسلام، وأن الأريوسية، التي ظللت الأفق المسيحي قروناً عدة نشأت في الإسكندرية، كما أن فكرة عدم صلب المسيح ورفعته إلى السماء وجدت في مصر.. ونقرأ في كتاب: "المنارة

التاريخية" في الحديث عن عهد الإمبراطور الروماني كومودوس سنة ١٨١ - ١٩٤ "ومن هذا الحين بدأ الانقسام والخلاف بين المسيحيين، وذلك لأن أمزجة القبط أهل الصعيد نسل عباد ثيبة الورعين، كانت غير أمزجة الأغرقي المرحين نسل عباد قيريس وبروزيين أو برسوفين، فأولئك تعبدوا وتقسفوا ونسكوا وقالوا حاشا للمسيح أن يصلب بل شبه ذلك للناظرين وإن الله رفعه سالماً حياً، وأولاء رأوا بالدين الجديد ما يشحن قريحتهم على الفلسفة فقالوا بخلاف ما قاله القبط.. وقد عد الاختلاف بينهم كفرًا من الطرفين (ص ١٠٣) (23) .

كما نقرأ في الحديث عن عهد الإمبراطور يوستن الأول (٥١٨ - ٥٢٧) أن أسقف كنيسة سوريا سويروس هرب إلى الإسكندرية؛ لأنه أخذ بمذهب مصر اليعقوبي، "وإنما بوصوله لها وجد أنه لا يمكنه أن يصادق على مذهب المصريين برمته أيضاً، وأن مذهبهم كان بأن يسوع لم يصلب بل شبه للناظرين كما جاء فيما بعد بالقرآن، ومذهبه لم يكن كذلك"

(23) المنارة التاريخية في مصر الوثنية والمسيحية، تأليف: إسكندر صيفي، المطبعة العصرية، ص ١٠٣.

(ص ١٨٩)، وأخيرًا فنحن نقرأ عند الحديث عن هرقل (ص ٦١٠) من أن "أسقف الإسكندرية يوحنا ابن حاكم قبرص ظفر برضا المصريين حين أبدى من الإحسان والرأفة بالفقراء ما أكسبه لقب المحسن، وخلال الخمس سنين الأولى من أسقفيته بنى عدة مستشفيات للمرضى وتوليد النساء ونزلا للبائيسين، وكان مذهبه بالمسيح أنه لم يصلب بل شبه لهم".

فهذه النصوص كلها توضح أن ما جاء به الإسلام لم يكن غريبًا عن الفكر القبطي؛ إلى درجة دفعت بمؤلف "المنارة التاريخية" لأن يقول "الإسلام دينًا هو دين التوراة والإنجيل، ومذهبًا وشريعة هو أحد المذاهب المسيحية الجدلية" (ص ٢١٣).. مما سهل على الأقباط اعتناق الإسلام، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي أشرنا إليها.

وكما هو معروف، فإن الفاتح الإسلامي لمصر كان عمرو بن العاص، وهو رجل دولة وسياسة قدر ما هو رجل دين وشريعة، ولهذا قرب إليه البابا بنيامين، ووضع مبدأ تقريب الأقباط، وهو المبدأ الذي أدى بعد ذلك إلى الاستعانة بهم في أجهزة الدولة، خاصة ما يتعلق بالمال وتحصيل

الضرائب، مما كان لهم خبرة خاصة فيه ليست للعرب، واستمر هذا التقليد من عمرو بن العاص حتى الخديوي إسماعيل، والسادات، ومبارك..

وقد كانت سياسة الحكام المسلمين هي دعم الأقباط والاستعانة بهم ما أمكن ذلك... وقد كان المهندس الذي أقام مسجد ابن طولون الشهير هو: ابن كاتب الفرغاني، المهندس القبطي الذي كافأه ابن طولون بعشرة آلاف دينار، وأجرى عليه الرزق طيلة حياته.

وكان للأقباط خلال عهد الفاطميين صلة وثيقة بالحكام، وولى العزيز بالله (ابن المعز لدين الله) ابن مينا الملقب بأبي اليمن حكم فلسطين، وكان هذا القبطي أميناً على أموال الدولة التي تعرضت للضياع وكافأه بأموال كثيرة أعطاها للبابا إبرام بن زرعة لينفقها على الكنائس والأديرة.. وكان الشيخ المكين أبو البركات - الكاتب المعروف بابن كتامة - هو كاتب الدولة في عهد خلافة الفائز بنصر الله الفاطمي، وجدد وأقام عددًا كبيرًا من الكنائس.. وكان أبو القديس برسوم العريان كاتبًا لشجرة الدر، وترك له أموالا طائلة فزهد فيها وانصرف إلى العبادة.. وظهر أبناء العسال الثلاثة الذين

سجلوا بالعربية القوانين والعقائد القبطية، وكانت معرفتهم
بالشريعة الإسلامية لا تقل عن معرفتهم بالشريعة القبطية.

وتعرض عامة الأقباط لما تعرض له عامة الشعب
لعسف المماليك..، ولكن كبراء الأقباط تعاونوا مع المماليك
في عمليات جباية الضرائب؛ وظفروا منهم برعاية كبيرة
خاصة في الأيام الأخيرة لهم التي عاصرت الحملة الفرنسية،
وظهر المعلم إبراهيم الجوهري، والمعلم جرجس الجوهري،
والمعلم رزق، والمعلم غالي وهو أول من منح رتبة البكوية
من الأقباط.. ونقرأ في الجبرتي عن ثراء ومنزلة هؤلاء
وأهم كانوا من الشخصيات الكبرى البارزة في الدولة حتى
نصل إلى إسماعيل باشا الذي وهب الأقباط ١٥٠٠ فدان
لتخصص ريعها على المدارس القبطية (ص ٢١٦ عصر
إسماعيل، جزء ١)، وحتى نصل إلى عبد الناصر والسادات
ومشاركتهما في بناء الكاتدرائية الكبرى في العباسية.

بل إننا نجد أن أحد الأقباط الذين أسلموا وصل إلى
درجة المشيخة للأزهر، وأنه كان واحداً من خمسة أو ستة
من الشيوخ الكبار الذين تصدروا مسرح الأحداث، وتولوا
إصدار القرار في تلك السنوات الحاسمة ما بين خروج

الفرنسيين وتولية محمد علي، وأن أحد القراء السبعة وهو
"ورش" من أصل قبطي.

وهذا السجل الطويل من التسامح بقدر ما شجع أعدادًا
كبيرة منهم للتحويل إلى الإسلام، بقدر ما حفظ للأقباط
كيانهم..

وهكذا يتضح من هذا العرض أن أغلبية المسلمين
المصريين تعود إلى الأقباط، فهم أبناء الأقباط الذين أسلموا
على امتداد ألف عام، وأن ما جاءت به الهجرات العربية تعد
قلة بالنسبة لهم، وليس أدل على أن المسلمين والأقباط جنس
واحد، هو أنك لا تجد فرقاً بيولوجياً أو أثنيانياً بين مسلم
وقبطي، فهم جميعاً لهم ملامح واحدة، وقد أدرك هذه الحقيقة
ببداهة الفنان الشاعر شوقي، ووضعها موضعها السليم:

ألستم بني القوم الذين تجبروا

على الضربات السبع في الأبد الخالي

رددتم إلى فرعون جداً وربما

رجعتم لعم في القبائل أو خال

وهذه الحقيقة هي ما تتفق مع دعوى الأقباط أنفسهم عن
الشعب المصري الواحد الذي لا يختلف فيه المسلم عن

القبطي، ويتفق مع الظاهرة الجغرافية/ التاريخية المعروفة عن مصر جيداً، ألا وهي أن مصر بوتقة تصهر الأجناس، وأن الأجناس السودانية والحبشية والشركسية والأرمينية... إلخ كلها انصهرت في بوتقة مصر، ولم يعد هناك فرق بعد عدة أجيال بين أبنائهم والمصريين الأصل.

ويعرض بعض الأقباط تاريخ مصر كما لو كانت قبل الفتح الإسلامي قبطية لغة وحكمًا، حتى جاء الفتح فأفقدتها هذا كله وغير مسارها وأنزلها منزلة التبعية للإسلام.

ويتطلب تمحيص هذه الدعوى المترسبة في أذهان كثير من الأقباط، أو التي نجدتها في بعض كتابات الأوروبيين، الرجوع إلى التاريخ وحقائقه الصلبة.

فعندما ظهرت المسيحية كان الشعب المصري يعتقد الديانة المصرية القديمة بعد أن تأثرت ببعض المؤثرات اليونانية خلال حكم البطالمة، حتى وقعت في يد الرومان إثر هزيمة أكتيوم سنة ٣١ قبل الميلاد، وكان الرومان وثنيين، وكانوا يتقبلون الديانات الوثنية.

ودخلت المسيحية مصر عام ٥١ بعد الميلاد على يدي القديس مرقس الإنجيلي تلميذ بطرس الرسول.

وتعرضت المسيحية الوافدة لثلاثة عوامل عوقت مسيرتها ولبدت سماءها:

الأول - مقاومة اليهود والإغريق والمصريين القدماء.

الثاني - الإرهاب الروماني.

الثالث - الصراعات المذهبية.

وفيما يلي فقرة موجزة عن كل عامل من هذه العوامل:

العامل الأول:

عندما دخلت المسيحية كانت الغلبة والسيطرة الفكرية لليهود والإغريق بينما كان الشعب متمسكاً بديانة آبائه وأجداده، وقاوم الجميع الديانة الجديدة وظلت لهم الغلبة حتى أصدر الإمبراطور تيودوسيوس أوامره بتدمير الهياكل والمعابد المصرية سنة ٣٧٩، وعندئذ هرب كهنة هذه المعابد إلى الصعيد وأقاموا به، وفي عهد الإمبراطور ترقيان سنة ٤٥٠، نسمع أن المسيحية تلاشت من الصعيد، وعادت الوثنية إلى ما كانت عليه، وأن بعض الذين تنصروا رجعوا يصلون لإيزيس وسيرابيس⁽²⁴⁾.

(24) المنارة التاريخية في مصر الوثنية والمسيحية ص ١٨١.

ولم تكن مقاومة الإغريق بأقل من مقاومة كهنة المصريين القدماء، ونحن نعلم أن ثقافة اليونان انتقلت إلى الإسكندرية وإلى أثينا، وبعثت في الإسكندرية بعد أن ماتت في اليونان، وأن أعظم العلماء والفلاسفة عاشوا في الإسكندرية منذ أن أحيائها البطالمة (الذين كانوا يونانيين) وأسسوا فيها مكتبتها الكبيرة العظيمة (سبعمئة ألف كتاب)... ولهذا لم يكن من السهل أن تستسلم الفلسفة اليونانية العريقة والمؤهلة للثقافة المسيحية الجديدة الوافدة، وظلت الثقافة اليونانية هي سيدة الموقف ردحاً طويلاً... ونقرأ في المنارة التاريخية أنه خلال حكم الإمبراطور ثيودوسيوس الثاني (٤٠٨ - ٤٥٠) زار الإسكندرية بعض شبان الأرمن لدرس اللغة اليونانية وتصحيح ترجمة الكتاب المقدس، فلم يجدوا أستاذاً مسيحياً، واضطروا لدخول المدرسة الأفلاطونية التي كان رئيسها سيراقوس (ص ١٧٣). بل نقرأ أن معبد إيزيس في جزيرة فيلة ظل حتى عهد مرقيان ٤٥٠ - ٤٥٧ ملجأً للوثنيين وأن المسيحية لم تدخلها إلا في عهد الإمبراطور ريوستن الثاني ٥٦٦ - ٥٧٨. كما نعلم في مرحلة لاحقة تلك الحادثة المشهورة عن "هيثايا" ابنة ثيون التي كانت تدرس العلوم والفلسفة اليونانية، وهاجمها أتباع البطريرك كيريل واستلواها من عجلتها، وجروها وراءهم، ثم جردوها من ثيابها ورجموها ومزقوها إربا إربا، وكان ذلك في الصوم

الكبير سنة ٤١٥ مما يوضح أن نفوذ الإغريق الوثنيين كان قائماً ومؤثراً حتى أوائل القرن السادس أي قبل دخول العرب بقرن واحد...

والعامل الثاني:

الذي أثر على تاريخ الأقباط منذ ظهور المسيحية حتى دخول العرب هو الإرهاب الروماني، فمصر كانت قد وقعت فريسة للاحتلال الروماني عقب هزيمة أكتيوم سنة ٣١ قبل الميلاد، وعندما ظهرت المسيحية تعرضت لنوبات من الاضطهاد من أباطرة الرومان الذين كانوا وثنيين، وكان أبرز نوبات هذه الاضطهادات اضطهاد نيرون سنة ٦٤ واضطهاد تراجان سنة ١٠٥، ولم يصب قبط مصر من هذه الاضطهادات إلا نذر يسير لجدة المسيحية، ولكن اضطهاد ديقويس (وقد يكتب ديسيوس) من سنة ٢٤٩ - ٢٥١ نال الأقباط وأدى إلى نفي أسقفها ديونسيوس وأريجانوس وهرب عدد كبير من المسيحيين إلى الصحراء وكان منهم شاب اسمه بولا وهو الذي صار الناسك الأول في الصحراء.

ووصلت نوبة الاضطهاد خلال عهد دقلديانوس سنة ٣٠٣ نزوة الاضطهاد، وأمر بهدم الكنائس وإحراق الكتب وقتل المسيحيين إذا لم يرجعوا عن دينهم، وتبالغ بعض المصادر القبطية فتصل بعدد شهداء الأقباط إلى ثمانمائة ألف

أو مائة وأربعين ألفاً، منهم معظم الذين تحتفل بهم الكنيسة القبطية مثل القديس يوحنا الشهير بالعجائبي والقديس تادرس والقديس يوليوس والقديسة دميانة.

وقد جعل الأقباط تقويمهم يبدأ بسنة ٢٨٤ التي ارتقى فيها دقلديانوس عرش الملك واعتبروها السنة الأولى للشهداء.

وفي سنة ٣٢٣ اعتنق الإمبراطور الروماني قسطنطين المسيحية وانتهى اضطهاد المسيحيين من قبل الوثنيين، ولكنه بدأ في صورة جديدة، ذلك أن مذهب قسطنطينية كان يختلف عن مذهب الإسكندرية، وكان هذا يؤدي إلى صور عديدة من الاضطهاد.

وهذه الصور من الاضطهاد أدخلت في باب العامل الثالث أي الصراع المذهبي الذي شغل سحابة العهد القبطي للبلاد والذي ظهر بشكل حاد ما بين أريوس وأثناسيوس. وكلاهما من الإسكندرية.. ووصلت حدة النزاع أن أثر أتباع أثناسيوس في إحدى جولات الصراع حرق كنيسة الإسكندرية على أن تقع في يد الأريوسيين.

والحقيقة أنه ما أن اعتنق قسطنطين المسيحية وأصبحت ديانة المملكة، حتى انتهت الوحدة التي كان الاضطهاد يعمقها، وبدأت الأهواء والمطامع التي تصطبح بالسلطة من عهد قسطنطين حتى الفتح الإسلامي، فكان الفتح الإسلامي

وحده هو الذي أراح الكنيسة القبطية، ومكنها من أن تعمل دون مقاومة أو اضطهاد المذاهب الأخرى، ولما تكرر - في الفترة المعاصرة - وصول بعثات بروتستنتية من أمريكا استنجدت الكنيسة بالحكومة التي نصرتها على هذه الطوائف.

ولا يتسع المجال للحديث عن هذه الصراعات ولا عن السبب اللاهوتي فيها الذي أدى إلى عقد المجمعات المسكونية الأربعة التي صال وجال فيها أساقفة الإسكندرية وكانوا هم أبطالها، وهي مجمع نيقية سنة ٣٢٥، ومجمع القسطنطينية سنة ٣٨١، ومجمع أفسس الأول سنة ٤٣١ ومجمع أفسس الثاني ٤٤٩، ومجمع خلقيدونية سنة ٤٥١.. وكانت هذه المجمع تقرر مبدأ ثم تعود فتنفيه وتنقضه في مجمع آخر، أو تضع تقليدًا يكمله مجمع آخر وكانت كلها تدور حول نقط لاهوتية تتعلق بالثالوث والأقانيم وطبيعة المسيح... إلخ.

على أن هذه الخلافات النظرية كانت تنتهي بمذابح ما بين الفرق المختلفة والمتناحرة، وفتن لا يصرفها إلا تدخل السلطة!

ويكفي فحسب أن نأخذ إحدى صور الاضطهاد التي حدثت خلال حكم الإمبراطور يوستينيان (٥٢٧ - ٥٦٦) أي قبل الفتح الإسلامي ببضعة عقود من السنين، نقلًا عن "المنارة التاريخية":

لما آل الحكم إلى يوستينيان دعا الأسقفين من الإسكندرية للعاصمة، ثم أبعدهما وأقام بولس أسقفًا واحدًا عوضهما؛ ليعمل بقانون مجمع خلقيدونيا، وبعد سنتين أبدله بالأسقف زويلوس بالرغم عن إرادة المصريين، فاحتملوه ست سنوات ثم طردوه وطردهوا كافة أساقفة المذهب الإغريقي...

وإذ بلغ الإمبراطور ما أجراه اليعقوبيون، بعث أبوليناريوس أسقفًا وحاكمًا على الإسكندرية فدخلها على رأس الجنود بزيه العسكري، ولما وصل للكنيسة خلع ثوبه العسكري ولبس بدلته الأسقفية، وياشر تلاوة الصلاة ولكنه لم يفتح فاه حتى أتاه الرجم من كل مكان واضطر إلى الفرار من الكنيسة، فمكث ثلاثة أيام، ثم أرسل منادياً بالأسواق يدعو الناس إلى الكنيسة لاستماع قراءة كتاب الإمبراطور الأحد المقبل.. فاجتمعوا، وإذ افتتح خطابه يتهددهم بالقتل، والنساء بالسبي، رجموه كأول، لكن بإشارة منه دخلت الجنود الكنيسة شارعة سيوفها فوقعت على القوم تضربهم حتى جرى الدم للركب، وانصرف منهم من سلم.. وبعد ذلك لم يجترئ أحد على مقاومة الأسقف الإغريقي الملكي.. وهذا كان أصل الروم الملكيين، (ص ١٩٠ - ١٩١).

وكان المشهد الأخير هو تولية الأسقف تيروس الماروني الذي كان على مذهبه بالقول بالطبعين والمشية

الواحدة، خلافًا لمذهب الملكيين القائلين بالطبيعتين
والمشيئتين، والمذهب اليعقوبي القائل بالطبيعة والمشئنة
الواحدة.. فازداد هؤلاء نفورًا من الإغريقي وكرهًا له. وهكذا
لما دخل عمرو ابن العاص مصر وجدهم من أنصاره ضد
الروم ... (ص ٢٠٥) المنارة التاريخية.

* * *

من هذا العرض يتضح أن:

١- الأغلبية الإسلامية في مصر تعود، أصلاً، إلى اعتناق
معظم الأقباط للإسلام على امتداد ألف عام، وأنه ليس
هناك تفرقة عرقية بين المسلمين والأقباط، فهم جميعًا
يعودون إلى أصل واحد، فضلًا عن أن الفئة التي
جاءت بها الهجرات تكفلت بها البوتقة المصرية
فصهرتها تمامًا.

٢- الفترة القبطية في تاريخ مصر تعرضت لمقاومة شديدة
من المصريين الذين احتفظوا بديانتهم القديمة، ومن
الوثنيين الإغريق ومن اليهود الذين كانوا سادة في
الإسكندرية، وأن هذا الوجود الوثني زاحم المسيحيين
واستمر حتى العقد الأول من القرن الخامس الذي حدث
فيه حادث هيبيثايا ذو الدلالة (٤١٥) بحيث أن المسيحية
لم تكن دين مصر الوحيد إلا أقل من مائتي عام.

٣- الديانة القبطية تعرضت لاضطهاد منذ أن آمن القبط بها. ففي القرون الثلاثة الأولى كان الاضطهاد الروماني الوثني من أباطرة روما، وفي القرون الثلاثة التالية كان الاضطهاد من أباطرة القسطنطينية (بيزنطة) لاختلاف المذاهب.

٤- خلال هذه الفترة كلها لم يل الأقباط الحكم الذي كان في يد الرومان، ولم يكن لهم جيش، ولم تكن لهم سيادة، ولم تكن لهم لغة⁽²⁵⁾، وكانت قوتهم في الحقيقة تعود إلى إيمانهم،

(25) كانت اللغة اليونانية هي اللغة الرسمية خلال عصر البطالسة والعهد البيزنطي وقد كتب بها جميع آباء وعلماء الكنيسة في الإسكندرية، وكانت اللغة القبطية مقصورة على حاجة الكنيسة لتعليم الشعب أصول الدين خاصة في الأرياف.. وقد قامت اللغة القبطية على حروف يونانية عدتها ٢٥ حرفاً أضيفت إليها سبعة حروف من المصرية القديمة في آخر مراحلها وهو الخط الديموتيكي، وأضيفت إليها ألفاظ يونانية وعبرية ولاتينية، وكان لها عدة لهجات، منها: اللهجة المنفية نسبة إلى منف وهي لهجة القاهرة وغرب الدلتا، واللهجة الصعيدية، واللهجة الفيومية، واللهجة الأخميمية، واللهجة البشمورية نسبة إلى بشمور التي كانت جهات عامرة في الدقهلية.. وبعد الفتح الإسلامي علا شأن اللغة القبطية حيناً، ولكنها تدهورت وحلت محلها العربية واعتمدها لغة رسمية في الطقوس البطريرك غبريال باتريك (١١٣١ - ١١٤٥).

هذا الإيمان الذي نجد مفاتيحه في الشخصية المصرية، وما أشرنا إليه من أنها شخصية "إيمانية" يمثل الدين جزءاً عضوياً في تركيبها.

٥- أن الكنيسة المصرية تدين بحريتها واستقلاليتها ووجودها، إلى الحكم الإسلامي الذي كف عنها عدوان المذاهب الأخرى، ومكّنها من أن تنمو في جو من السماحة والسلام.

الفصل الثاني

ظهور جماعات العنف الشاردة الإسلامية

لم تعرف مصر خلال مرحلتها الليبرالية أي من سنة ٢٣ إلى سنة ٥٢ ظهور جماعات إسلامية شاردة، متطرفة تلجأ إلى العنف. كانت الهيئة الإسلامية الكبرى التي ظهرت خلال هذه الحقبة وازدهرت في الأربعينات هي الإخوان المسلمون التي قامت على أسس تربية واستهدفت تقديم الإسلام كمنهج حياة، ولم تصل طموحاتها السياسية لأكثر من ترشيح مرشدها مرتين للبرلمان. في المرة الأولى سقط بالتزوير، وفي المرة الثانية اقنع رئيس الوزراء النحاس باشا الأستاذ حسن البنا بالتنازل نفياً للحرج، وتقبل الأستاذ البنا لقاء وعد من النحاس باشا بعدم مضايقته في نشر دعوته. واستغل الرجل هذا الوعد أحسن استغلال فنشر دعوته من أقصى الشمال حتى أقصى الجنوب. ولم يعرف عنها أي شذوذ عن سياق المجتمع، وعندما كتب الأستاذ البنا رسالته

عن مشكلاتنا السياسية في ضوء النظام الإسلامي تقبل دستور ٢٣ الليبرالي، واستشهد بكلام مريت غالي واستند على آراء الفقيه الدستوري الدكتور سيد صبري واقترح أن تكون الانتخابات بالقائمة. وانتقد نظام للأحزاب لا يقوم على المبادئ ولكن لمجرد تولي الحكم.

لم تظهر طوال هذه الفترة هيئات تنادي بمصادرة كتب خارجية، أو تحاكم مؤلفاً ملحدًا أو ترفع دعوى للتفريق بينه وبين زوجته، وعندما أصدر الكاتب إسماعيل أدهم كتابه: "لماذا أنا ملحد". لم يتعرض له القضاء أو السلطة. وإنما أصدر أحد الكتاب كتاباً "لماذا هو ملحد" وأصدر آخر "لماذا أنا ملحد".

في السنوات الأخيرة من الأربعينات ترهل النظام الحزبي الذي انتقده الأستاذ البنا، وتولى الحكم أحزاب الأقلية وعلى رأسها رجل اشتهر بعناده وضيق أفقه قدر ما اشتهر بنزاهته المالية وهو: محمود فهمي النقراشي الذي كان عضواً في الوفد، فكان صداقاً دائماً حتى استراح منه عندما استقال وكون مع أحمد ماهر حزباً باسم الحزب السعودي، وجاءت الساعة الفاصلة عندما تورطت مصر في الحرب

ضد إسرائيل التي كانت قد قامت رسمياً في ١٥ مايو سنة ٤٨، وكان إعلان الحرب يعني إعلان الأحكام العرفية، وكان إعلان الأحكام العرفية يعد نهاية الحقبة الليبرالية بحرياتها وضماناتها، وبدء عهد القيود والسدود، واستغل النقراشي الفرصة فأصدر أمراً عسكرياً في ٨ ديسمبر بحل هيئة الإخوان المسلمين ومصادرة دورها وصحفها وشركاتها الخ... وكان هذا قراراً في منتهى حماقة والتعسف؛ لأن حل الهيئات هو كإعدام الأفراد، وأشد القضاة قسوة يتردد طويلاً قبل النطق بحكم الإعدام، فضلاً عن أن القانون يوجب استئناف الحكم حتى أعلا المراحل. فأصدر النقراشي قراراً بحل الإخوان كان حكماً بالإعدام على هيئة تضم خمسمائة ألف عضو، ولها شعبة في كل قرية وحارة، وحدث هذا كله بقرار عسكري، أي لم يعرض على برلمان. وأصر النقراشي على قراره رغم الجهود المستميتة التي بذلها المرشد حسن البنا للتوصل إلى تسوية، فأدى هذا إلى اغتيال النقراشي، وأدى اغتيال النقراشي إلى اغتيال حسن البنا، وكان اغتيال حسن البنا هو العد التنازلي لنهاية العهد ولقيام الانقلاب العسكري الذي قام بمباركة الإخوان والذي قبض على قتلة

الإمام البنا وحاكمهم، ولكن العهد العسكري هو العهد العسكري لهذا قام صراع عنيف بين حلفاء الأمس وصل إلى ذروته في محاولة اغتيال عبد الناصر في مؤامرة المنشية التي لم تكشف كل حقائقها، وإن ألصقت بالإخوان، وأدى هذا إلى بداية الإرهاب الحكومي والاعتقالات الوبائية وتكرر سنة ٦٥ عندما مورست أخطر وأدنا أساليب التعذيب فعرفت أسماء حمزة البسيوني، وصلاح نصر، وصفوت الروبي أمراء تعذيب السجن الحربي.

وكان من المعتقلين شباب أبرياء كل جريمتهم أن دفعوا تبرعا، أو وجدت أسماؤهم في أوراق بعض الإخوان، أو كانوا جيرانا لمعتقل، ومورس عليهم التعذيب الوحشي.

وكانت النتيجة أن هؤلاء الشباب آمنوا أن حكومة تمارس هذه الصور من التعذيب ليست من الإسلام في شيء. إنها كافرة. فبدأت بذرة التكفير تظهر في سجون عبد الناصر وكرد فعل للتعذيب، ورزقت هذه الفكرة دعما نظريا ومظلة عقيدية في آراء سيد قطب، الذي لم يكن إخوانيا في الأصل ولكنه انضم إلى الإخوان سنة ٥١، ثم دخل السجن وتعرض للتعذيب فوضع طابعا عنيفا وحادا.. و تنظيرا إسلاميا ثوريا

لقلب نظام الحكم عن طريق الجهاد لإقامة "الحاكمية الإلهية"، وكان قد سبقه إلى مثل هذا التفكير أبو الأعلى المودودي عند قيام دولة باكستان، على أساس إسلامي، وحتى لا تستبد بها الأغلبية الهندوكية التي كانت تمقت الإسلام والمسلمين، وترجم بعض شباب الإخوان كتيبات للمودودي في أواخر الأربعينات. ولكنها لم تجد رواجاً لمناخ الليبرالية. فلما طوي المناخ الليبرالي وقام العهد العسكري، ومورس التعذيب تهيأ المناخ لقبول فكر سيد قطب وأبي الأعلى المودودي عن أن كل نظم الحكم القائمة في الدول الإسلامية ليست إسلامية؛ لأنها لا تحكم بما أنزل الله، ولا تطبق الشريعة، فهي في حقيقة الحال جاهلية جديدة. أما الحكم الإسلامي حقاً فهو "الحاكمية الإلهية" التي يجب إقامتها بالقوة والجهاد.

انتشر هذا الفكر عن العنف بين شباب المعتقلين في سجون عبد الناصر وحاول الإخوان أن يوضحوا لهذه المجموعات من الشباب خطأ هذه الفكرة، وكان الإخوان أعمق إيماناً وأكثر تحملاً ومصابرة من هؤلاء الشباب. وكان لديهم فكر مستقر يرفض أفكار قطب والمودودي. وفي محاولة لهداية هؤلاء وتعريفهم على خطأهم كتب الأستاذ:

حسن الهضيبي كتابة "دعاة لا قضاة". بمعنى أن الإخوان المسلمين ليسوا قضاة على الناس يحكمون على بعضهم بالإيمان وعلى بعضهم بالكفر، وإنما هم دعاة يعتمدون على الحكمة والموعظة الحسنة.

لم يتقبل هؤلاء الشباب هذا المنطق، لأن المناخ كان مناخ عنف وقسوة ومجابهة، كان تصرفهم في الحقيقة رد فعل لحكم عبد الناصر وتعذيبه، ولما كان الفعل الذي صدر عنه هذا الرد سيئاً، فإن الرد اكتسب نفس الصفة؛ لأن هناك رابطة وثيقة بين الفعل ورد الفعل.

ولما أفرج عن أول هؤلاء الشباب - وهو شكري مصطفى أسس أول جمعية من جماعات العنف، والرفض وهي الجماعة التي أطلق عليها "المسلمون" وأطلقت عليهما الصحافة "جمعية التكفير والهجرة".

ومن أبرز ما اتسمت به "جماعة المسلمين" كما أطلق عليها شكري مصطفى من واقع أقواله أمام هيئة محكمة أمن الدولة العسكرية العليا (القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧) والتي نشرت في الصحف يوم ٢١/١٠/١٩٧٩.

- إن كل المجتمعات القائمة مجتمعات جاهلية وكافرة قطعاً.

- إننا نرفض ما يأخذون من أقوال الأئمة والإجماع وسائر ما تسميه الأصنام الأخرى كالقياس.

- إن الالتزام بجماعة المسلمين ركن أساسي كي يكون المسلم مسلماً، ونرفض ما ابتدعوه من تقاليد، وما رخصوا لأنفسهم فيه، وقد اسلموا أمرهم إلى الطاغوت وهو: الحكم بغير ما أنزل الله، واعتبروا كل من ينطق بالشهادتين مسلماً.

- إن الإسلام ليس بالتلفظ بالشهادتين، ولكنه إقرار وعمل، ومن هنا كان المسلم الذي يفارق جماعة المسلمين كافراً.

- الإسلام الحق وهو الذي تتبناه "جماعة المسلمين"، وهو ما كان عليه الرسول وصحابته وعهد الخلافة الراشدة فقط - وبعد هذا لم يكن ثمة إسلام صحيح على وجه الأرض حتى الآن.

وهذه السطور تكفي لإيضاح مدى غرور وتحكم هذه الجماعة، وليس من الغريب أن يكون أول أعمالها اختطاف شيخ جليل من شيوخ الأزهر هو: الشيخ محمد حسين الذهبي

- وزير الأوقاف الأسبق - ومطالبة الحكومة بدفع مبلغ مائتي ألف جنية للإفراج عنه، وعندما رفضت الدولة أن تخضع لهذا الابتزاز لم تتردد في قتله.

وقبضت السلطات على شكري مصطفى وحكم عليه القضاء بالإعدام، ونفذ في ٢٨ مارس ١٩٧٨م.

وطويت صفحة جماعة المسلمين التي رأت أنها دون بقية الهيئات، هي التي تمثل الإسلام، والحقيقة أن كل هذه الهيئات أقرب منها إلى الإسلام.

وظهرت مجموعة حملت اسم "الجهاد" وكانت مجموعة صغيرة مغمورة، ولكن الحظ قدم لها أعظم هدية عندما نجحت في اغتيال الرئيس السادات بصورة دراماتيكية لا يتأتى لأي مخرج سينمائي أن يتصورها.

وجعلت هذه الجماعة مبدأها الرئيسي هو الجهاد، وأنه "الفريضة الغائبة"، وهو العنوان الذي أعطته لكتاب بلور فكرها الذي يدور حول فكرة أساسية هي أن الجهاد هو السبيل الوحيد لبناء صرح الإسلام من جديد، وأن طواغيت الأرض لن تزول إلا بقوة السيف، وأن الإسلام مقبل وأنه سيفتح روما كما فتح القسطنطينية، وهو يقطع بأن الأحكام المطبقة في العالم الإسلامي أحكام كفر، وأن حكام المسلمين

في ردة عن الإسلام ويرى الكتاب أن أمة الإسلام تختلف عن الأمم الأخرى في أمر القتال، ومفتاح الفصل أن "هذه الأمة تختلف عن الأمم الأخرى في أمر القتال. ففي الأمم السابقة كان الله سبحانه وتعالى ينزل عذابه على الكفار. وأعداء دينه بالسنن الكونية، كالخسف والغرق والصيحة والريح. وهذا الوضع يختلف مع أمه محمد صلى الله عليه وسلم، فالله سبحانه وتعالى يخاطبهم قائلاً لهم ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾. أي إنه على المسلم أولاً أن ينفذ الأمر بالقتال بيده، ثم بعد ذلك يتدخل الله سبحانه وتعالى بالسنن الكونية، وبذلك يتحقق النصر على أيدي المؤمنين من عند الله سبحانه وتعالى.

وبصدد تفصيل ذلك. يشير الكتاب إلى "الخروج على الحاكم" وهو يستشهد بما ذهب إليه ابن تيمية "كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين، وإن تكلمت بالشهادتين.

هذا العرض لأفكار هذه الجماعات يوضح مدى ضيق أفقها، وشدة تعصبها وأنها تكفر كل المسلمين وترى أن كل الحكومات حكومات كافرة يجب الثورة عليها بكل الطرق. فلجأت إلى الاغتيال واغتالت بالفعل عددًا من المسؤولين مثل:

رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، وفشلت محاولاتها في اغتيال عدد من وزراء الداخلية، واغتالت الكاتب: فرج فودة، وحاولت اغتيال نجيب محفوظ، ولما لمست حاجتها إلى المال وجدت في الفقه الساقط رأياً يبرر سرقة محال غير المسلمين؛ فبدأت سرقات محال الصاغة الأقباط، للاستيلاء عليها، ثم عمدت إلى السياحة فقامت بمجزرة في الأقصر. لكي تلحق بالحكومة أعظم الخسائر ولكي تؤلب عليها الدول الأوروبية.

وهذا الطابع الديموي التدميري ينم تماماً عن أنها رد فعل وحشي لفعال وحشي، وأنها لا تقوم على منطق أو عقل أو فكر إسلامي.

وكان يفترض أن تطوى صفحاتها عند نهاية آثار الفعل الذي أوجدها، ولكن الملابس التاريخية قضت بأن يتولى السادات رئاسة الجمهورية في وقت كانت كل السلطات في أيدي الحرس الناصري القديم الذي كان يريد أن يستأثر بالسلطة وراء ظهره، ولكي يتخلص منهم لجأ إلى مهادنة الجماعات الإسلامية في جامعات الصعيد، وسمح لهم بحرية العمل فانقضت على الناصريين وحلفائهم الشيوعيين وكادت أن تزيح السادات منهم، ولكنها وقد ذاقت طعم السلطة

استمرت الأسلوب وأخذت تعربد في الجامعات وتبسط نفوذها حتى على الأساتذة، ثم مدت عملها إلى "النصارى" وكان ظهورها وممارساتها من أهم الأسباب التي ضاعفت وعقدت الفتنة الطائفية، وأوجدت تصوراً سيئاً عن الإسلام لدى الأقباط، تصور لا يحتمل الآخر، ولا يقبل الحوار، وبالتالي فإنه فاقم في المشكلة، ومن سوء الحظ أن حدث هذا في الوقت الذي رأس الكنيسة القبطية بابا طموح وجد من حقه أن يلوذ بكل صور الاحتجاج التي يستطيعها، وإن كان من المعروف أن هذه الجماعات لا تستهدف الأقباط بوجه خاص؛ لأنها ضد الحكومات والمجتمع الذي لا يشاركها إيمانها البغيض.

وتتمثل مسئولية الجماعات الإسلامية في توتير العلاقات بين المسلمين والقبط وإثارة الفتنة بينهما فى:

أولاً: إعطاء مفهوم سيء ومغلوط عن الإسلام يثير مخاوف الأقلية القبطية؛ لأنه يقوم على فكر لبعض الفقهاء يتناقض مع القرآن والممارسة النبوية، وما تقوم عليه من حرية الفكر والاعتقاد، وإعطاء ضمانات تامة

للأقليات فضلا عن تطبيق مبدأ "لهم ما لنا وعليهم ما علينا".

ثانيا: ممارسة بعض الأساليب المشتقة من هذا المفهوم السقيم للإسلام مثل: إجازة سرقة محال مسيحية، واستنقضاء الجزية من بعضهم، و اغتيال الخصوم وإثارة الاضطراب في جهاز الدولة..

الفصل الثالث

سلطان الهوى و"الحساسية"

علينا أن نعترف أننا - ككائنات بشرية - يحدث كثيراً، أن يغلبنا الضعف والهوى على أمرنا.. ونحن بعد أبناء آدم الذي ﴿نَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ و ﴿عَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى * ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾.. ﴿خلق الإنسان ضعيفاً﴾. وقد أشار القرآن في آيات أخرى عديدة إلى أثر الهوى على النفوس.. وحذر الرسول من أن يتبع "أهواءهم" ونص على أن اتباع الهوى من أكبر أسباب الانحراف والضلال.. وصور القرآن الكريم في آية بلغت الغاية من الإعجاز قوة الهوى الطاغية التي تستبد بالإنسان فتجعله عبداً لها، وتعميه عن أي شيء آخر، فلا يفيد معه علم، أو بصر، أو أذن.. ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

وحقيقة الحال أنه إذا لم تكبح النفس الإنسانية قيم ومبادئ أكبر وأعظم من هواها، فلا شيء يمكن أن يقف أمام الهوى إلا الحدود المادية، ولا يمكن أن نجد المبادئ التي هي أكبر من الهوى إلا في الأديان، لأن كل القيم والمبادئ الأخرى التي يصنعها الإنسان لا بد وأن تكون مشوبة بالهوى نفسه.

ولا يمكن أن نبرر التصرف الذي سلكه بعض بابوات الكنيسة القبطية، وأدى إلى عزلهم، كما لا يمكن أن نفهم السياسة التي اتخذها البابا كيرلس نحو المجلس الملي التي أدت إلى شل عمل المجلس، إلا بغلبة الهوى: هوى السلطة، وهوى القناطير المقنطرة من الذهب والفضة من الحاشية التي أحاطت بالبابا.

ويحدث أن يفرض الهوى نفسه على فهم الدين بحيث يحوله إلى تعصب.. وقد بلغ من الحساسية مداها بحيث تصبح مرهفة، وفي بعض الحالات مَرَضِيَّة..

والحساسية في الموضوعات العامة كالغيرة في العلاقات الزوجية.. تخرب البيوت وتصبح وحشا يتغذى على لحوم البشر على ما يقول شيكسبير.

والحساسية تصور الأوهام حقائق، والظنون وقائع
وتجعل صاحبها يقع في صورة الشاعر:

إذا ساء ظن المرء ساءت ظنونه

وصدق ما يعتاده من توهم

وعادى محبيه بقول عاداته

وأصبح في ليل من الشك مظلم

وقد لمست لجنة التحقيق البرلمانية التي ألفت في أعقاب
حادث الخانكة ورأسها الأستاذ جمال يحيى العطيفي هذه
الحساسية لدى الطرفين، وجاء فيها:

"وقد استطاعت اللجنة أن تلمس خلال لقاءاتها بالبابا
شودة من ناحية، وبالإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر
وفضيلة وزير الأوقاف من ناحية أخرى، الحساسية المفرطة
من كل ما ينشر متعلقاً بالموضوعات الدينية، حتى وصلت
هذه الحساسية إلى حد الاستياء من أي عبارة قد ترد عرضاً
في سياق مقال لكاتب أو صحفي مما يمكن أن يساء تأويله أو
فهمه، وهي حساسية يجب على المسؤولين الدينيين أن
يرتفعوا فوقها وإلا أصبح إبداء الرأي والتعليق والاستدلال
محفوف بالمخاطر".

وهناك شواهد عديدة تثبت أن الحساسية قد وصلت لدى بعض الأقباط إلى درجة مرضية بحيث أصبح كل مدح في الإسلام يعني غضًا من المسيحية، وأن كل كسب للإسلام يكون على حساب المسيحية، وقد لا يخلص من هذا الأثر كثير من المسيحيين النابهين الذين يعملون في التقريب بين المسلمين والأقباط، ووصلت هذه الحساسية درجة أصبح إبراز اسم محمد قبل اسم أنور السادات محل ملاحظة وتعليق ودلالة..

وجاء في كلمة للأب أنسطانس غبريال في جريدة الشعب (١٧ سبتمبر ٩٣): "بل ما هو أكثر من ذلك، فمحاضر اجتماعات مجلس الشعب منذ عهد ليس ببعيد انتهت إلى زيادة الجرعة الدينية الإسلامية في التلفزيون واقترح إنشاء جامعة للقرآن، حتى كاد القبطي يستشعر بأن الوطن لم يعد له، بل للمسلمين..."⁽²⁶⁾ .

وجاء في جريدة الأهالي ص ٩، يوم: ١٢/٤/٨٩

(26) جريدة الشعب ١٧ سبتمبر ٩٣ ص. وقد عقب الأستاذ مجدي أحمد حسين في نفس العدد ورد ردًا قويًا. ورد الأب أنسطاس في عدد تال على الرد.

أرجو أن تتصفح جريدة الأهرام صفحة الوفيات، ألم تلاحظ أن نعي المتوفى إذا كان مسلماً ينشر في أعلى الصفحة. أما الأقباط فينشر في أسفل الصفحة مهما كانت شخصية المتوفى أليس هذا تطرفاً حتى مع الموتى.

القبطي المتألم د. م. م. ع

ونشرت الأهالي هذه الرسالة تحت عنوان "متعصب بالسليقة" وردت "من ذا يخطر بباله البحث في سجلات الموتى ليرى نصيب المسلمين والمسيحيين في صفحة الوفيات إلا متعصب بالسليقة، لقد أجبرتنا رسالتك على النظر إلى صفحة الوفيات يومين متتالين والحمد لله أن نصيب الأقباط في أعلى الصفحة وأسفلها هو نصيب الأسد فهل يمكن أن نتفضل بالتدقيق أو الكف عن هذه العادة السيئة".

وجاء في مقال للدكتور ميلاد حنا: "وعندما أعلن الرئيس السادات في خطابه الشهير في ١٤ مايو سنة ١٩٨٠ أنه "رئيس مسلم لدولة مسلمة أدركت أنه قد آثر توازن المصالح. (مجلة الأهالي ٥ إبريل ١٩٨٩).

ومما يصور هذه الحساسية ما دار على صفحات الأهرام (بريد القراء) لعدة أيام بدأت برسالة نشرتها الأهرام تحت عنوان "هذا الحرج" ٨٩/٥/٩ جاء فيها:

إننى استفتي علماء الإسلام من خلال نافذتكم في مدى تمسك واضعي المناهج في رغبتهم المستمرة لأن تحفظ إبنتي المسيحية آيات قرآنية وأحاديث في كتاب القراءة.

إننى متأكد أن الإسلاميين لا يحبذون ذلك ويعترضون عليه مثلى لأننى أعرف أنهم ذوو طبيعة نقيّة متحمسون لدينهم وتعليمه لأبنائهم لا لأبناء الملل الأخرى ومتأكد أن الإسلاميين لو وضعوا مناهج التعليم لنقلوا تلك الآيات والأحاديث من كتاب القراءة إلى كتاب التربية الإسلامية، وهو المكان الشرعي لتعليم القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، ولن يفرضوها على الأطفال المسيحيين ويمتنحوهم فيها، وقد تعجبت من تبرير السيد الوزير حين منع تدريسها مؤخرًا بحجة أنها فوق مستوى الأطفال في الابتدائي من حيث اللغة - رغم احترامنا لسيادته وحماسه لتقدم العملية التعليمية - فالأولى أن يأمر بنقلها لكتب التربية الدينية لا إلغائها تمامًا، فأنا لا أنتقدها أو أعترض إلا على إلزام غير المسلمين بحفظها، أما بالنسبة للتلاميذ المسلمين فحفظها ودراستها واجب عليهم. أريحونا من هذا الحرج الذي تدفعوننا إليه وجزاكم الله خيرا..

سمير بنايوتى - المحلة الكبرى..

وفى ١٣/٥/٨٩ نشرت الأهرام تعقيماً تحت عنوان "بلا حرج" ..

ردًا على ما نشره الأخ سمير بنايوتي في بريدكم تحت عنوان "هذا الحرج" أحب أن أبلغ سيادته وأبلغ كل الآباء الذين يجدون حرجاً من تدريس بعض النصوص القرآنية أو الأحاديث النبوية لأبنائهم في كتاب القراءة ويطالبون بنقلها إلى كتاب التربية الدينية:

أولاً: أن القرآن هو الكتاب السماوي الوحيد الذي برأ السيدة مريم العذراء مما نسبته إليها اليهود، خاصة مع يوسف النجار، فشهد لها القرآن بقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾. صدق الله العظيم كما أنه أفرد لها سورة باسمها (سورة مريم) وبذلك تفرد في رد اعتبارها.

ثانياً: أن القرآن ينقسم إلى أربعة أجزاء: (أ) الإلهيات. (ب) قصص أنبياء. (ج) تشريع. (ميراث شخصية). (د) سلوكيات.

فالجاء الأول من الإلهيات خاص بإثبات وحدانية الله وقدرته وأنه خالق.. وهو خاص بالمسلمين ومقرر في كتب الدين الإسلامي فقط.

والثاني: من قصص الأنبياء وقد ورد في كل الكتب السماوية وقد درسته أنا من خلال مقارنة الأديان واطلعت على كل الأناجيل بما فيها إنجيل (برنابا) الذي يتخرج منه الشرفيون، وأتممت دراستي على أيدي أساتذة من القساوسة الأفاضل ولم نتخرج من ذلك كمسلمين.

جزء التشريع وقد أخذ وعمل به كل الخلق من مسلمين ومسيحيين ويهود دونما فرض من أحد في الميراث والأحوال الشخصية التي عادت إليها الدول المتقدمة كأمریکا وأوروبا، فقد أباحوا الطلاق بعد تفشي الزنا والأبناء غير الشرعيين الخ...

ثالثاً: أن النصوص المدرسية ما هي إلا سلوكيات ولكنها بلغة القرآن أي بلغة راقية من بلاغة وأدب وغيرهما.. وهذا النوع هو ما تسميه أوروبا إتيكيت، من مثال ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ﴾. ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ "لا يؤمن أحدكم

حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" .. إلى آخره من الآيات والأحاديث التي تعلم السلوك الراقي والخلق المهذب، فمن أين إذن يتعلمها الطلاب إذا لم تفرض عليهم في نص يمتحنون فيه؟؟؟.

رابعا: إذا كان مستوى هذه الآيات فوق مستوى الأطفال في الابتدائي فإن العيب يكون في بعض الأطفال سواء بالتعلم أو (التهتهة) أو غيره، لأننا من جهة نسعى للمدارس الأجنبية فكيف إذن يتعلمونها؟ ومن جهة أخرى فقد شاهدنا جميعا أطفال الأزهر وهم دون العاشرة من حافظي القرآن وكلهم ثقة بأنفسهم أمام الوزراء ورئيس الجمهورية نفسه يتلون القرآن ويناقشون في ثبات ومقدرة (حماهم الله) وعقبال أولادنا، فهل اللغات الأجنبية أسهل على أطفالنا من لغتهم العربية؟؟؟.

وفى ختام الرد أعرف سيادته أن القراءة لا تحفظ، وإنما الحفظ يكون في مادة النصوص وهي فرع واحد من فروع اللغة العربية. وأما ما أبلغته ابنته بذلك ربما لأن مستواها ضعيف جدا فتعتل بأعذار واهية صدقها ولي الأمر المسكين، فإذا أراد أن يقطع الشك باليقين فليتصفح منهج

اللغة العربية ليتأكد مما أقول، علما بأن الكليات الإسلامية المتخصصة تدرس المسيحية واليهودية وتلك مواد مستقلة بذاتها وليست فرعاً من مادة.

ولم نتخرج أثناء دراستنا لليهودية ولا للمسيحية بل نطالب بالمزيد من آيات السلوكيات؛ لأن الأجيال لا تجد من يعلمها أولويات الأدمية. وشكراً...

نظرة إبراهيم حسن بالتربوية والتعليم.

محرر بريد الأهرام: كانت الرسالة الأولى تعبيراً عن وجهة نظر من حقها أن تعبر عن نفسها.. وهذه الرسالة تمثل وجهة النظر الأخرى في نفس الموضوع، وبذلك استوفى الموضوع التعبير عن وجهتي النظر، وقد نشرناهما بلا حرج إيماناً بأن كل شيء قابل للمناقشة الهادئة الموضوعية، لهذا فإني أرجو اعتبار الموضوع مغلقاً.. وأعتذر عن عدم نشر أية رسائل أخرى حول نفس الموضوع.. وشكراً..

ولكن في ١٧/٥/٨٩ نشر الأهرام تعليقين جاء أولهما تحت عنوان "قد تبين الرشد". بتوقيع الدكتور: عبد الرحمن العدوي، كلية الدعوة الإسلامية جامعة الأزهر، جاء فيه:

"اطلعت على الكلمة المنشورة في بريد الأهرام تحت عنوان "هذا الحرج" والتي يستفتي كاتبها علماء الإسلام في مدى جواز إلزام غير المسلمين بحفظ آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وامتحانهم فيها في دروس القراءة بالمدارس الابتدائية.. وإجابة على هذا أقول لسيادته ما يلي:

١- ليس في تعاليم الإسلام ما يدعو إلى إكراه غير المسلمين على الدخول في الإسلام أو حفظ آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وهم لا يؤمنون بها. وقد صرح القرآن الكريم بذلك في قول الله تعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾..

٢- يدعو القرآن الكريم أتباعه إلى البر والعدل مع غير المسلمين الذي لم يعتدوا ولم يحالفوا المعتدين، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

٣- من البر والعدل مع غير المسلمين ألا نوقعهم في حرج تضيق به صدورهم، وعلى هذا فليس من تعاليم

الإسلام إلزام غير المسلمين بدراسة وحفظ آيات القرآن وأحاديث رسول الله ﷺ وامتحانهم فيها.

٤- واقترح لدفع هذا الحرج أن يسمح للطالب المسيحي بألا يقرأ ما في كتب القراءة من الآيات والأحاديث. وأن تشتمل هذه الكتب على الآيات التي أنزلها الله في اصطفاء آل عمران وتكريمه لامرأة عمران ومريم ابنتها الطاهرة البتول وولدها عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام، والآيات التي تتناول دعوته، والمعجزات التي أيده الله بها، وهي آيات كثيرة يؤمن بها المسلم ويتعمق بها إيمان المسيحي بدينه وكتابه.

٥- وعند الامتحان في موضوعات القراءة يوضع سؤال اختياري يعطي فرصة متكافئة في الإجابة للجميع.

٦- وأخيراً فإن المسيحي المتدين الملتزم بأخلاقيات دينه كالمسلم المتدين الملتزم بأخلاقيات دينه كلاهما نموذج طيب للمواطن الصالح الذي يقيم علاقاته مع الآخرين على المحبة والود والتعاون ومكارم الأخلاق التي تأمر بها جميع الأديان السماوية والتي تسعد الأمة وتنهض وترتقي بتحقيقها في نفوس المؤمنين".

وكذلك نشر كلمة أخرى تحت عنوان "حمانا الله
وياكم" ..

تحية طيبة من قارئ دائم لبابكم المحبوب إلى نفسي من
سنوات، وللأسف لم اشترك في كتابة أو تعليق طيلة هذه
السنوات سوى بالإعجاب أو الضيق في صمت. وأنا أتابع
أحوال مجتمعنا من خلال ما أقرؤه فيه.

ولم يخرجني من صمتي سوى رسالة (هذا الحرج)
لكاتبها القارئ سمير بنايوتي من المحلة الكبرى شاكيا فيها
من إلزام ابنته بدراسة بعض آيات القرآن الكريم والأحاديث
الشريفة في كتاب القراءة بالمدرسة الابتدائية، وقد ضايقتني
حين قرأتها سطحية رأيه، ولست ألومه في ذلك لكني أخذت
على سيادته أنه اختار وقتا سيئا للغاية في الخوض بلا
حرص في قضية هي أساسا تربوية مطلقة لا دخل فيها للملل
(على حد تعبيره) والخوض في الإسلام والمسيحية، وأقول
لسيادته: "إذا كانت ثقافته أجنبية" فإن لغة القرآن الكريم
والأحاديث الشريفة هي قمة البلاغة لدارس اللغة العربية،
وهي لغتنا الأصيلة، وإننا ونحن ندين بالمسيحية كان أساس
موضوعات الإنشاء وقمة البلاغة في كتاباتنا، وسر تميزنا

في لغتنا العربية الرفيعة هو الاستشهاد ببيت شعر أو حديث شريف أو آية قرآنية كريمة ولم يكن على أيامنا - وليست بعيدة كثيرا عما نراه اليوم من تزلزلت وفرقة، بل كان هناك الحب والإخاء والتعاون والمشاركة والترابط والمحبة، لم يكن هناك التعصب والتخلف كما نرى هذه الأيام من بعض إثارة النزعات والمتطرفين من الطرفين، والحمد لله أنهم قلة جاهلة أصفها بالسطحية تتمسك بالقشور بعيدًا عن المعرفة الحقيقية لمعاني الحياة، وأعوذ بالله إذا وصفها بأنها بعيدة كل البعد عن معرفة الله سبحانه وتعالى، والله محبة، والأديان السماوية تدعو للسماح والمجادلة بالحسنى ولكل حرية الاختيار والعبادة، واقسم إننى كنت أحضر اجتماعات الإخوان المسلمين بدارهم بالزقازيق بعلمهم وبترحيب الأخوة الزملاء، وكانت الاجتماعات كلها سماحة وحضا على التمسك بالدين دون المساس بشعور أحد، وكان الحب رائدًا للجميع، وحدث ذلك عام ١٩٥٠ فلنعد إلى أخلاقنا وترابطنا ليعود الحب والوئام والخير يوم كان راعى الكنيسة حين ينصح يستشهد بآيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة بجانب ضربه للأمثال والحكم من الكتاب المقدس - كلها كتب مقدسة

ومنزلة من عند الله سبحانه وتعالى وهدفها الأكبر ترسيخ
الحب والتراحم والتقدم والاستقرار .

حمانا الله وإياكم وبلادنا العزيزة شر الجهل وضعف
العقول - وتحيا مصر، ويحيا راعي الوحدة الوطنية رئيسنا
الإنسان المتزن الإنسان الفاضل وعاش الهلال مع الصليب .

إميل بشاي مجلي، موجه بالتعليم الثانوى بالزقازيق

من شواهد الحساسية ما ذكره الدكتور طارق البشري
في جريدة الأسبوع العدد الصادر في ٢١ نوفمبر سنة
٢٠٠٥م (ص ٥) "أن الدكتور محمد عمارة استشهد في أحد
كتبه بفقرة من كتاب مونجمري، وأنه الذي ترجمه، ونشرته
مكتبة الأسرة، عما تقوله اليهودية والمسيحية عن أن القرآن
مسبوق بأفكارهما، ومايشير إليه القرآن من تغيير وقع في
اليهودية والمسيحية". فلما نشر المقال كتب عدد من الكتاب
المسلمين والمسيحيين بيانا تضمن الاعتراض على إثارة
الخلافات العقائدية، ولما عرف الدكتور محمد عمارة ذلك
قال: في مقال ثانٍ له إنه يوقّع مع الموقعين؛ لأن حديثه كان
موجها للسياسات الغربية قديما وحديثا وليس للمسيحيين
الشرقيين .

ومع هذا تقدم البعض بشكوى للنائب العام ضد الدكتور محمد عمارة طالبين التحقيق معه؛ بزعم أن حديثه يمثل اعتداءً على عقائدهم، واستدعت النيابة الدكتور عمارة ثم حفظت الشكوى في أراجها في ٢ سبتمبر ٢٠٠٤.

ويماثل هذا أن اثني عشر قسيساً احتجوا على فيلم "باحب السينما"؛ لأنه يمس الأقباط، رغم أن مؤلفه قبطي، وطلبوا بإيقاف عرضه.

لكن هذه "الحساسيات" تهون أمام ماحدث للأبنا يوحنا قلته نائب البطريك الكاثوليكي عندما كتب مقالاً عن الرسول بمناسبة رمضان بعنوان "رمضان كريم.. تأمل مسيحي".. وجاء في هذا المقال..

أحاول أن أخترق الحاجز التاريخي. حاجز الصمت والخوف، حاجز الجهل وثماره التعصب والخصام. أغامر لكي أعبر فوق أوهام لا تمت للحقيقة بصلة سكنت في وعي أو في لا وعي الشرق وفي الغرب، واستوطنت أعماقه، ولا يزال وجدان البشر، شرقاً وغرباً، مزدحماً بما يشبه صراع العواطف. وممزقاً بأصوات تتأقلمها التاريخ عبر القرون الطوال، وبالآحمال الثقيل من المغالطات، والتهم الباطلة،

والتفسيرات الغبية القاصرة وزيف الشروحات والتحامل على الإنسان الآخر، أمحال ناعت بها عقول المفكرين، وأجهدت ضمائر ذوي الإرادة الصالحة.

وما زال القلق، والخوف، والحساسية والتحفز السلبي أمورًا تحكم رؤية المسلم للمسيحي، ورؤية المسيحي للمسلم، وبنوع خاص ما زالت شخصية "الإنسان العظيم" محمد بن عبد الله نبي الإسلام ورسول الحضارة العربية ما زالت أكبر من اكتشاف جوانب عظمتها.

أتجاسر وأنا المسيحي العربي أن اقترب في تهييب وفي خشوع من شخصية "الرسول العربي" لا أتمنى أن يظن بي أحد إنى أتكرر لإيماني وعقيدتي، أو رد يلصق بي تهمة النفاق والعياذ بالله. والله - سبحانه وتعالى - فاحص القلوب والضمائر والذي لا تأخذه سنة من النوم. فكلماتي ليست إلا دعوة إلى الحب والمودة والتفاهم وإقامة حوار إنساني رفيع بين الإنسان والإنسان المختلف عنه.

من أعماق الصحراء العربية الصامتة منذ مئات القرون، فوق الرمال الحارقة، والجفاف القاتل والظمأ الحاد. والجوع الذي يدفع بالقبائل إلى التنقل والتقاتل. من قلب قرية

كبيرة، أو مدينة صغيرة أقيمت في قلب الصحراء، أحاطت بها الأساطير واختلطت بالتاريخ والسير.

من أعماق الصمت خرج صوت يؤذن: لا إله إلا الله محمد رسول الله، حدث ذلك في بداية القرن السابع الميلادي، ولد الميلاد الهجري، كانت الصرخة قوية، زلزلت عرش كسرى وعرش قيصر، والتفت العالم الفارسي، والعالم البيزنطي، الشرق والغرب، في غير اكتراث، لم تنصت فارس إلى صوت قادم من القبائل العربية المتشرذمة، لم تهتم ببيزنطة فقد أتاها قبل ذلك أصوات كثيرة من عمق الصحراء العربية. وعرفت كيف تكبتها وتمحو أصداءها.

لم يسمع الشرق أو الغرب، الشمال أو الجنوب عن محمد إلا حين دقت وفوده أبواب الشعوب والملوك لتعلن لهم: جاء دين جديد يقول إنه امتداد وتكملة لمن سبقه، عقيدته أن محمدًا بن عبد الله بعث للناس نبيًا، يحمل دينا جديدا، ويحمل وحيًا منزلاً، لم يكن الأمر مفاجأة، فقد تعودت المنطقة العربية على ظهور مدعين وأنبياء كذبه، لم يكن الأمر يثير هما للغرب المطحون تحت حكم أباطرة بيزنطة، أو للشرق المطحون تحت صدمات التمزق الديني واعتقد أن هذه

الشخصية النبوية لم تنزل مجهولة شرقا وغربا، بل لعلها لم تنزل مجهولة لدى المسلمين أنفسهم. فكم بالأحرى عند غير المسلمين.

محمد بن عبد الله (ﷺ) من أنت ياذا المهابة والجلال بالنسبة لي أنا المسيحي؟ من أنت يا صانع حضارة نقلت البشرية من عالم إلى عالم وأرست قواعد للدول والشعوب؟. من أنت أيها الآتي من الصحراء من قلب الأمية والجهل؟ من القاع. من سخط الشعوب القديمة، من أسرة فقدت الوالد، من قبيلة عبدت المال والتجارة.

من أنت يا إنسان؟؟

يا رجل؟؟

يا رسول؟؟

أنا مسيحي أو من بأن المسيح كلمة الله - الذاتية الناطقة - هو الوحي الكامل، وكمال الوحي، تعلمت هذا وملا وجداني، لكن أمام "إنسانيتك" أمام رسالتك، أمام كتاب ربك الذي حملته، أمام تاريخك، أمام ذلك كله لا أجد حرجا، أو قلقا، أن أحنى الرأس إجلالا واحتراما، حبا وانبهارا، لا يا سيدي، لا ينكر من فضلك وسموك إلا جاحد أو جاهل، دعني

يا سيدي في شهر رمضان، أرفع إلى مقامك السامي، حبا وإكراما، لأنك إنسان، حملت كل سمو إنسانية الإنسان، لأنك رسول بعثت لتتقل المجتمع من حال إلى حال، لأنك صاحب حضارة، لأنك قدوة للحكم، للمنتصر وللمنهزم، للقوي والضعيف، لأنك إمام المؤمنين بالله الواحد وباليوم الآخر.

سيدي نبي الإسلام، رسول الحضارة تقبل حبا وإجلالا من مسيحي في الشهر المبارك.

وعلقت روز اليوسف على هذا الخبر بعنوان "أقباط يكفرون أقباط". قالت الجريدة (العدد الصادر في ١٩٩٨/٢/٩ ص ٧٠).

بدأ الهجوم على المقال وعلى الدكتور الأنبا يوحنا قلته في قبرص، حيث كان يعقد في مجلس كنائس الشرق الوسط الذي كان يحضره هو أيضاً.. وهناك قام أحد أساقفة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وقيادة كبيرة تتولى منصباً هاماً.. بتصوير المقال عشرات المرات وتوزيعه على الحاضرين.. ثم قام بإعداد بيان يطلب فيه بعزل الأنبا يوحنا في صيغة تصفه بـ "الخارج على المسيحية"، إلا أنه فشل في إقناع أي من الأساقفة الحاضرين في التوقيع على مثل هذا البيان..

الذي أعاد إلى أذهانهم عصور الانشقاق الأول في المسيحية،
والتي لا تزال تعاني منها المسيحية حتى الآن.

على الرغم من كل ذلك لم يمنع هذا الرفض من قبل
الأساقفة أن يثور هذا الأسقف ويتهم الأنبا يوحنا قلته بالكفر
والخروج عن المسيحية.

وبالطبع لم يكن هو الوحيد الذي صدر منه هذا. ففي
نفس الوقت كانت هناك معركة أخرى مشتتة داخل مصر ما
بين التيار المسيحي السلفي المتعصب الراض للمقال من
جانب، والتيار المستنير الذي لا يجد أي مساس بالعقيدة أو
الإيمان المسيحي في نفس المقال من جانب آخر.

ومن ثم أصبح المقال موضوع عظات يوم الأحد التالي
لنشره في معظم كنائس مصر، حيث استغل بعض رموز
التيار المتعصب هذا المقال لإشعال الحرب ضد الأنبا يوحنا
قلته.. بينما قام التيار المستنير بشرح ما جاء به لعامة الشعب
الذي اختلط عليه الأمر بسبب بعض التفسيرات سيئة النية من
قبل المتشجنين.

بذلك انتقلت المعركة إلى الرجل القبطي البسيط في الشارع.. فازدادت الخلافات ما بين مؤيد ومعارض داخل قاعات الكنائس وخارجها..

وكعادتهم لم يشأ أقباط المهجر أن يكونوا بعيدين عن الساحة خاصة بعد انحسارهم الأخير بسبب طلبهم التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لمصر بحجة الدفاع عن الأقباط!!.. فجاءتهم الفرصة للعودة مرة أخرى لفرض وصايتهم على الأقباط في مصر.. وانهالت الفاكسات التي تكفر الأنبا يوحنا قلته إلى كل الهيئات والمؤسسات القبطية في مصر، وكذلك إلى الأنبا يوحنا قلته نفسه.. وقادت هذا الهجوم إحدى هيئات أقباط المهجر في إنجلترا من ناحية، والدكتور سليم نجيب أحد قيادات أقباط المهجر في كندا من ناحية أخرى.. في اتهام علني له بالخروج على العقيدة المسيحية.. بل وصل الأمر إلى اتهامه بأنه ارتد عن المسيحية إلى الإسلام!!.

أدى ذلك بالطبع إلى توتر داخل الكنيسة الكاثوليكية نفسها، خاصة أن بعض رجال الدين الكاثوليكي أبدوا تحفظهم تجاه المقال بأنه على الرغم من عدم وجود أي مساس فيه

بالعقيدة المسيحية إلا أن نشره في جريدة يومية تقرؤها فئات
مختلفة من الشعب، جعل البسطاء منهم يفاجأون بعبارات
التبجيل للرسول (ﷺ) فظنوا أن الأنبا يوحنا يخون عقيدته.

نعود إلى المقال نفسه. حيث لا نجد ما يفسر كل هذه
الضجة.

لقد بدا واضحاً منذ بداية المقال تحفظ الأنبا يوحنا قلته
الشديد، فهو يعلن إيمانه المسيحي ويؤكد أنه أكثر من مرة
بعبارات لا تقبل الشك، والتي كانت أقواها قوله: "إنني
مسيحي أو من أن المسيح كلمة الله - الذاتية الناطقة - الوحي
الكامل وكمال الوحي".

ويعلن أيضاً بأنه لا يتمنى أن تفسر كلمات بأمر
مستهلكة في مجتمعنا الشرقي الذي يصف من يختلفون معه
بالخيانة والنفاق وأحياناً بالكفر أو شابه ذلك.

ويؤكد في معرض حديثه أنه يتناول شخصية سيدنا
محمد (ﷺ) من الناحية الإنسانية والتاريخية التي حاول خلالها
إتباع منهج جديد للكشف عن الجوانب الشخصية التي لم تنزل
مجهولة شرقاً وغرباً، بل ولدى المسلمين أنفسهم - على حد
قوله.

ويطرح بعد ذلك عدة تساؤلات فيقول: من أنت (يقصد الرسول ﷺ) يا ذا المهابة والجلال بالنسبة لي أنا المسيحي! من أنت يا صانع حضارة نقلت البشرية من عالم إلى عالم وأرست قواعد للدول وللشعوب؟ ويستطرد متسائلاً: من أنت أيها الآتي من قلب الصحراء.. من قلب الأمية والجهل.. من القاع، من سقط الشعوب القديمة.. من أسرة فقدت الوالد.. من قبيلة عبت المال والتجارة.. من أنت يا إنسان.. يا رجل.. يا رسول؟!..

كل ما سبق لم يكن سبباً في هذه الضجة لكنها حدثت بسبب الفقرة الأخيرة من المقال.. والتي بدأها بقوله: "أنا مسيحي أو من بأن المسيح كلمة الله - الذاتية الناطقة - هو الوحي الكامل وكمال الوحي.. تعلمت هذا وملاً وجداني، لكن أمام إنسانيتك (يقصد سيدنا محمد ﷺ) أمام رسالتك، وأمام تاريخك.. أمام كل ذلك لا أجد حرجاً أو قلقاً أن أحنى رأسي إجلالاً واحتراماً حباً وانبهاراً.. لا يا سيدي، لا ينكر فضلك وسموك إلا جاحد أو جاهل، دعني يا سيدي في شهر رمضان أرفع إلى مقامك السامي حباً وإكراماً؛ لأنك إنسان حملت كل سمو إنسانية الإنسان؛ لأنك رسول بعثت لتنتقل

المجتمع من حال إلى حال. لأنك صاحب حضارة.. لأنك
قدوة للحكم المنتصر وللمنهزم.. للقوي وللضعيف.. لأنك
أمام المؤمنين بالله الواحد وباليوم الآخر..".

ويختتم قائلا: "سيدي نبي الإسلام رسول الحضارة تقبل
حبا وإجلالا من مسيحي في الشهر المبارك".
كان هذا الجزء هو موضوع الأزمة..

ولكن هل كان ما جاء بالمقال هو السبب الوحيد لكل
هذه الضجة؟!.

بالتأكيد لم يكن كذلك.. فالنص يحتوي على عبارات
إجلال وانحاء.. إعجاب وانبهار.. وتحية في عيد رمضان
قام الكاتب بتوجيهها إلى سيدنا محمد (ﷺ) بصفته شخصية
إنسانية غيرت مجرى تاريخ المنطقة العربية، بل الكثير من
مناطق العالم.. إلا أن هذه الكلمات رغم كل ذلك كانت
الفرصة المناسبة في إرسال سيل من الخطابات والفاكسات
وتليفونات التكفير كأنه خان عقيدته.

فأين هنا خيانة العقيدة أو مخالفة الإيمان المسيحي؟!..
فهو يقول: "الرسول العربي نبي الإسلام صانع حضارة"..

ومن ينكر ذلك ولازال مليار من البشر يصلون عليه
ويسلمون ليل نهار.

فهل يعتبر اختراق الكاتب لحاجز التاريخ - كما يقول
هو في مقدمة المقال - في محاولة للعبور فوق أوهام لا تمت
للحقيقة بصلة، سكنت في وعي أو لا وعي الشرق أو الغرب
واستوطنت أعماقه وخاصة في وجدان البشر شرقاً وغرباً لا
يزال مزدحمًا بما يشبه صراع العواطف.. ممزقًا بأصوات
تناقلها التاريخ عبر القرون الطويلة ومحملاً بالإتقال من
المغالطات والتهم الباطلة والتفسيرات الغيبية والتحامل على
الإنسان الآخر.. فأصبح الخوف والحساسية والتحفز السلبي
أمورًا تحكم رؤية المسلم للمسيحي ورؤية المسيحي للمسلم".

وهنا نجد أن الأنبا يوحنا قلته حاول تغيير النظرة
الإنسانية دون المساس بأي لغم عقائدي ودون تفجير قنابل
تعصب أو كراهية في محاولة لزرع الحب والمودة.. فهل
هذا كثير ونحن الآن في بداية القرن الواحد والعشرين!!

لقد أراد الكاتب أن "يخترق حاجز التاريخ" فكان جديرًا
بالتشجيع لأنه أراد العودة إلى الحقيقة وإزالة الأكاذيب التي
نالت من الرسول وكانت سببا في التاريخ القديم - في

الحروب الصليبية - كما كانت في التاريخ الحديث سببا في الجفاء ما بين المسلمين والمسيحيين.

والأغرب أن يتولى دعوى التكفير أحد رجال الكنيسة الأرثوذكسية المصرية التي يعيش الأقباط فيها في ظل الإسلام الذي حرر الأقباط من الاضطهاد البيزنطي وأعاد الكنيسة استقلالها وكيانها.

فهل هناك فجاجة أو حماقة مثل هذه، وبماذا تفسرها إلا بحساسية قاتلة مدمرة تحيق الضرر أول ما تحيق بالكنيسة والأقباط..

المشكلة أن هذه الحساسية المرهفة، الحادة، قد طالت الحكام والمسؤولين وكثير من الكتاب بحيث أصبحوا يتجنبون كلمة "الإسلامي" ويلوذون بكلمة "الديني"، وعندما يتحدثون عن الحضارة الإسلامية يتحدثون عن الحضارة العربية، علما بأن إسهام غير العرب من فارسيين وإيرانيين وغيرهم يفوق مساهمة العرب. وأصبحت الحساسية الدينية إحدى رقائق اللعب والضغط، وأصبحت تحجب المصارحة بالحقائق، وتعترض اللواذ بالمندوحات، وتفتح بابا للتأويل المغرض، فكل إشادة بالإسلام، وأنه قوام الحياة العربية المسلمة يؤخذ

ويعالج باستحياء حتى لا يسيء إلى مشاعر الأقليات الدينية ويكون من الخير تجنبه.

والنتيجة أنه في العصر الذي أصبح "الجنس" يدرس وينشر وتخرج به على الناس شاشات التلفزيون، أصبح الحديث عن الإسلام يثير الخجل والحياء ويتوارى كأنه شيء "مكسف".

ودفع ذلك المسئولون لأن يكرروا الحديث الممل عن الهلال مع الصليب - الشيخ مع القديس، المسجد والكنيسة، ورجال الدين من الأقباط والمسلمين. وزج بشيخ الأزهر وبالبابا شنودة ليظهرا في كل المناسبات الرسمية متجاورين، وكثر الحديث عن "عنصري الأمة".

فهل فكر المسئولون في أن هذه الظاهرة تسيء إلى وحدة الأمة. وتكرس وجود عنصريين وتوحي كما لو أن مصر مثل قبرص ولبنان، وكما لو أن الأقليات القبطية تعدل الأغلبية المسلمة، وأنهم في حرصهم على العدالة للأقلية أوقعوا الظلم بالأكثرية؛ لأنهم يساوها بالأقلية.. هل فكروا في أنهم في حرصهم على الوحدة يعمقون مشاعر الطائفية.

إن تجارب التاريخ توضح أن الممالة والمجاملة أو
التنازل من جانب الأغلبية في حقوقها المشروعة يمكن أن
يوجد مشكلة مستعصية في المستقبل تبوء بأوزارها الأقلية
التي أريد مجاملتها..

الفصل الرابع

طموح القيادة

الطموح وإن كان من المكونات الرئيسية لكل زعيم وقائد - فإنه ما لم يقترن بالحكمة، والحذر، والشورى، وملاحظة العديد من الاعتبارات، والأبعاد، ومقاومة الإغراء بحيث يقف القائد عند نقطة معينة لا يتعداها.. فإن الطموح يمكن أن يؤدي إلى عكس ما استهدفه.. ففي الطموح طبيعة المقامرة، والمغامرة، والمقامر الحكيم وحده - إذا وُجد - هو الذي يستطيع مقاومة الإغراء الذي يمكن أن يؤدي بكل ما ربحه!

ويتعرض القائد الطموح لعملية نفسية/ اجتماعية دقيقة يتداخل فيها الطموح الذاتي بالهدف العام ويتمازجان حتى يصبحا شيئاً واحداً، وقد يمثل ذلك قولة لويس الرابع عشر (أنا الدولة)، أو كلمة سعد زغلول "لا تخرج سعدا، فتخرج الأمة!" كما قد يصوره انحراف لينين عن الخط الموضوعي

والأصيل لكل أدبيات الاشتراكية وتداعياتها من حرية،
ومساواة جماهيرية، وعدالة.. إلى سياسة المركزية
الديمقراطية في السياسة والأخذ بالتيلورية في سياسة العمل،
وقمع المعارضة العمالية.. إلخ. وإذا كانت هذه الاتجاهات
التي نبعت من الإيمان الشخصي للينين قد قهرت روح
الاشتراكية وطبيعتها، فهذا ما يعطينا مثالا حيا عن قوة
الطموح، وكيف يجعل القائد يرى نفسه ممثل الدعوة، وكيف
يدفعه للسير قدماً حتى يوقفه على حافة الهاوية، وفي معظم
الحالات يوقعه فيها...

وقد لا نجد كتاباً عني يمثل هذه النقطة وفصل فيها ونوه
بها ونبه عليها مثل القرآن الكريم... فالقرآن يسلم بضرورة
وجود القائد والإمام، ولكنه يجعله "رسولاً".. ومعنى هذا أن
يستبعد كل المعاني الذاتية ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ
يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (آل عمران ١٢٨)،
وهو يؤكد أن دور الرسول هو البلاغ، ويسوقه في صيغة
الحرص ﴿إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا
وَنَذِيرًا﴾ وأنه ليس جباراً، ولا حفيظاً، ولا حتى وكيلاً عن
الناس، وهو يوجهه لكي لا تستبد به الرغبة في الهداية إلى

الدرجة التي قد يغلب فيها المعنى الخاص المعنى العام، رغم أن دور الرسول هو بالطبع أن يهدي الناس، وبقدر ما ينجح في هداية أكبر عدد بقدر ما يعد مؤدياً لرسالته، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة لاحتمال تداخل المعنى الخاص بالمعنى العام، ولأن هناك أناساً لا يمكن هدايتهم لأسباب عديدة، وليس من دور الرسول أن يهديهم قسراً، ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكِّي﴾ .. ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ .. ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ .. ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ .. ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَانِ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ .. ﴿إِنْ تَحَرَّصَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ .

وهو يوجب طاعته على المؤمنين، بل يصل إلى آخر مدى فيقرن طاعته بطاعة الله.. ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ

الله .. وهذا طبيعي ما دام الرسول يبلغ رسالات الله.. ولكن أي انحراف عن ذلك يعرض الدعوة لخطر كبير، ولذلك يخاطب القرآن - بلهجة حازمة لا تدع أثارة من شك - الرسول: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تَخَذُوكَ خَلِيلًا * وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدَّتْ تَرَكُنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا * إِذَا لَأُدْفَأَنَّكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾.

وإلحاق القرآن الكريم على هذه النقطة ومعالجته لها من كافة نواحيها وما يتسم حديثه عنها من حسم وقوة، يوضح خطورتها.. وإذا كانت بمثل هذه الخطورة، حتى على الأنبياء والمرسلين، الذين تحوطهم هداية الله ورحمته، ويتنزل عليهم الوحي من السماء، فما بالك بخطورتها على القادة العاديين؟.. إن سجلات التاريخ حافلة بمصارع الطامحين والولايات التي ألحقوها بشعوبهم.

* * *

ومن الدلالات التي تتم عن أن الطموح قد جاوز منطقة السلامة وشارف منطقة الخطر، أن يحاول القادة التوسع ومد سلطانهم إلى مناطق جديدة، وأن يعنوا بالسياسة الخارجية

مثل أو أكثر مما يعنوا بالسياسة الداخلية، إذ مجال العمل الحقيقي هو "الداخل" وأي "خارج" يمثل طموحًا، وقد يمكن المقارنة ما بين بسمارك وكافور اللذين حققا الوحدة الألمانية والإيطالية بوسائل وسياسات حكيمة ومتأنية ووفقا عند ذلك، وما بين هتلر وموسوليني اللذين استهدفا التوسع فباء بالفشل وجرا الهزيمة على بلديهما.

وقد بلغ البطريك شنودة هذه الدرجة عندما استدرج لأن يكون رئيسًا لمجلس الكنائس العالمية ذي العلاقات المشبوهة بالمخابرات المركزية الأمريكية (س. آي. إيه) وأخذ يرسي ركائز له في أستراليا والولايات المتحدة، وهذا كله - فيما نرى - طموح دنيوي وسياسي، ليس فحسب بعيدًا عن روح الأب المسيحي، بل يمكن أن يسيء إلى صفته كمرشد روحي للأقباط المصريين، ويربط ما بين مواقفهم ومواقف الجاليات التي تتعرض لمؤثرات أخرى غير مصرية!

* * *

لم يقتصر نقد سياسة الأنبا شنودة على الدوائر الوطنية التي رأت أن سياسته تضرم نار التعصب الفئوي وتناقض

وحدة الأمة، والتي أشرنا إليها في خيار التحدي، فهناك معارضة قوية لهذه السياسة نشأت بين عدد من الأقباط النابيين الذين أركوا المغبة السيئة لسياسة الأنبا شنودة، وما تتمخض عنه من هدم الألفة والثقة التي أقامها البطاركة السابقون بحكمتهم والخطوط التي سارت عليها الكنيسة القبطية ومثلت تقاليدها وخالصة تجربتها في معايشة المجتمع المصري، وظهر عدد كبير من الكتاب الأقباط مثل الأستاذ: جمال سعد عبد الملاك، مؤلف كتاب: "من يمثل الأقباط" وهي نقطة من أهم النقاط وفي صميم الموضوع، والفكرة الرئيسية للمؤلف أنه إذا كان البابا هو الذي يمثل الأقباط - كما هو الظن السائد - فإن هذا تركيز للمعنى الفئوي وفصم لوحدة الأمة؛ فالأقباط كمواطنين مصريين تمثلهم انتماءاتهم المختلفة داخل الأحزاب أو النقابات، شأنهم في هذا شأن إخوانهم المسلمين، أما البابا فإن سلطته يجب أن تكون مقصورة على النواحي الروحية الخالصة دون أي ناحية دنيوية، ومن الواضح أن هذا يناقض سياسة الأنبا شنودة.

كما ظهر تيار قوي يعارض الطريقة التي يدير بها الأنبا شنودة شئون الطائفة، وطريقة تعامله مع الكهنة، أو

تصرفه في الأموال، وهي نواح كنا نود لو نُعفى من الإشارة إليها لولا دلالتها فيما نحن بصددده.

ونشرت مجلة روزا اليوسف [العدد ٣٤١٣ في ١١/٨/١٩٩٣] ص ٨ تحت عنوان "منشورات المعارضة في الكنيسة المصرية" تقريراً صحفياً أشار إلى صدور ١٣٦ منشوراً تنتقد أوضاع الكنيسة، و ٦٧ كاهناً تمت معاقبتهم منذ تولي البابا، وأشار إلى أن "المعارضة لا تمثل الجماهير، ولكنها تحظى برضا المتقنين"، وأبرز التقرير أن بعض أشد المعارضين كان في يوم ما من أشد أنصار البابا مثل الأستاذ: جمال أسعد عبد الملاك، ومثل بعض ممن وقف مع البابا أيام أزمته مع السادات عام ١٩٨١. وأن حجم المعارضة وإن لم يكن كبيراً فإنه يتصاعد بشدة. ومعظم المعارضة تأتي من كندا وأستراليا وأمريكا.

ويستطرد التقرير.

كما شكل بعض رجال القانون من الأقباط لجنة تحت اسم "جبهة الإصلاح الكنسي القبطي" مهمتها الدفاع عما ما أسموه المبادئ الكنسية.

ونددوا ما أسموه بدكتاتورية البابا حيث يرون أنه انفراد بحكم الكنيسة واستطاع فرض آرائه على الجميع، وحسب ما قاله جمال أسعد: إن البابا تخلى عن مبادئ الديمقراطية التي كان ينادي بها قبل توليه المنصب البابوي، وذلك بعد أن أحكم سيطرته على المجلسين اللذين يقودان الكنيسة، وأولهما المجلس الملي الذي يقود الكنيسة إدارياً ومالياً، ويضم في عضويته ٢٤ شخصاً من المدنيين ورجال الدين، ويتم اختيارهم بالانتخاب الحر المباشر من قبل الأقباط المقيدين في جداول الانتخابات العامة. أما الثاني فهو المجمع المقدس الذي يضم جميع المطارنة والأساقفة على مستوى الجمهورية وهو يختص بمحاكمة البابا ومحاكمة من يهرطق في الدين.

ويوضح جمال أسعد كيفية سيطرة البابا على المجلسين بقوله: "إن البابا أصر على عمل قائمة بأسماء المرشحين الذين يرغب في نجاحهم في انتخابات المجلس الملي، والتي تجرى كل خمس سنوات. ومن الطبيعي أن يختار الأقباط قائمة البابا في ظل تقديسهم له، وبالتالي أصبح أعضاء المجلس الأربعة والعشرون تابعين له لا يستطيعون معارضته، خاصة بعد أن جعلهم شامسة، وهي: رتبة

كهنوتية، وبذلك أصبحوا خاضعين له بحكم الوضع الكهنوتي الجديد.

أما بالنسبة للمجمع المقدس الذي يعتبر أعلى سلطة روحية في الكنيسة فقد سيطر عليه من خلال زيادة عدد أعضائه وتعيين عدد من الأساقفة الموالين له، وذلك من أجل القضاء على سلطة الحرس القديم من الأساقفة الذين عينوا ورسوموا في عهد سابقة عليه.

وقد استطاع البابا زيادة عدد الأعضاء عن طريق إنشاء أبرشيات جديدة يرأسها أساقفة جدد، حيث كانت كل محافظة بها أبرشية واحدة، فقام البابا بتقسيمها إلى عدة أبرشيات؛ حتى وصل عددها في محافظات أسبوط والمنيا وسوهاج إلى سبعة في كل محافظة على سبيل المثال، ومن الطبيعي أن يخضع الأساقفة الجدد لسلطة البابا، خاصة أنه يختارهم من الموالين له.

وهو الأمر الذي يؤكد البعض أنه لهذا السبب فقد المجمع المقدس أية صلاحية في مناقشته في أي مشاكل روحية أو عقائدية تمس الكنيسة والأقباط، فالذي يعارض البابا داخل المجمع يحاصر من الأغلبية ويتجنبوه، مثلما

حدث مع الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمي - كما يروي جمال أسعد - الذي كانت له آراء في جوانب عقائدية تمس التطور مثل: قضايا الطلاق والزواج، حيث ينادي بإباحة الزواج من أخت الزوجة المتوفاة، وهو الأمر الذي يرفضه البابا شنودة، ولذلك أصبح الأنبا غريغوريوس معزولا من الجميع، حتى أن أحدًا من الأساقفة لا يجروا أن يدعوه للصلاة في أبرشيته، رغم أنه أسقف البحث العلمي؛ حتى لا يغضب البابا شنودة.

وسجل أحد كهنة الكنيسة، وهو القمص أندراوس عزيز سليمان المآخذ التي يأخذها لنيف من الكهنة على سياسة الأنبا شنودة، وبعضها يتعلق بإضرار التعصب وتعميق المعاني الفئوية وإيجاد حساسية ما بين الأقباط والمسلمين، وانتقد بشدة أن تكون الوظائف في يد البطريرك أو في يد الأسقف دون أي ضمان للكهنة، فكل الذين يعملون في الكنيسة هم تحت رحمة إرادة البطريرك أو الأسقف دون أي حماية، كما أن الأموال التي ترد للكنيسة لا رقابة عليها!

ونسب الكتيب إلى البابا ما لم ينسب إلى الملوك من بناء القصور، واقتناء الكلاب البوليسية التي تأكل قطعًا غالية من

الشيكلاته المستوردة، وكذلك السيارات المرسيديس الفخمة،
هذه العدوى التي بليت بها الكنيسة هذا العصر .

ويغلب أن يكون لهذه الإشارة أصل، إن لم تكن هي
الحقيقة، وعلى كل حال، فأسوأ ما يقال فيها: "ومن دعا الناس
إلى ذمه ذموه بالحق وبالباطل!"

على أن التفاصيل الدقيقة التي أوردها الكتيب عن
معاملة البطريرك لأعداد كبيرة من رجالات الكنيسة بعضهم
في مثل مستوى الأنبا غريغورس أسقف الدراسات والبحث
العلمي، والأنبا مينا مطران جرجا ونجع حمادي، والأرخن
الشهير المرحوم يونان خلة المدور، والأب متى المسكين،
إلى بقية القسس مثل القس بطرس شحاته كاهن كنيسة
مارجرس، والقس أيوب فام، والقس يوسف مرقص،
وأربعة عشر قساً كان المؤلف أحدهم.. كل هؤلاء أبعدوا عن
مناصبهم أو حرّموا حقوقهم الوظيفية التي يتمتع بحمايتها أقل
موظف في الدولة، وبعضهم مات من شدة الأسى والحسرة!

نقول إن هذه وقائع حقيقية، وقد صدرت عن كاهن يلم
بخفايا الأمور، وليس أدل على صدقها مما نشره أقباط شبرا
في مجلة الشعب سائلين إعادة القس إبراهيم عبده في رسالة

تصور المأزق المؤلم الذي وضعته سياسة الكنيسة وبتشها
وما في يديها من سلطة مطلقة، وكيف أنها أحوجت الأقباط
إلى التماس العدالة فيما يشبه الشحاذاة الوضاعة، وبعء إزجااء
آبات الثناء على من أوقع بهم الجزاء الظالم.!

تقول رسالة أقباط شبرا:

حضرة صاحب القداسة والغبطة رئيس الأبحار الأعظم/
البابا شنودة الثالث.

بكل خضوع نرفع لسدتكم الرسولية أسمى آبات الطاعة
والولاء سائلين الله أن يديم لنا رعايتكم حتى تنعم الكنيسة بما
تحقق لها من امتداد وازدهار، إذ علا شأنها وتجدد شبابها
وأصبحت تعيش في صحوة روحية مباركة قل أن تكون لها
سابقة في التاريخ المعاصر؛ وذلك بفضل يقظتكم وتعاليمكم
وما خص الله به قداستكم من ثقافة وعلم غزير، ونحن نؤمن
بأن الله في سابق تدبيره قد وفرك لهذا العهد بالذات ربّانا
حكيمًا جديرًا بالقيادة الروحية لشعب يضمركم حبًا يتسامى
فوق كل تعبير.

مقدمو هذا التوسل لغبطتكم أبناءكم "أبناء مصر" وقد
فزعت قلوبنا وحل بها الأسى حينما علمنا بالقرار التأديبي

الذي صدر بإدانة الأب الورع القس إبراهيم عبده الذي
بموجبه تم استبعاده وعزله في دير الأنبا باخميوس بالصعيد.
لو كانت عقولنا - بحكم معاشتها لهذا الأب زمنًا طويلًا
يمكن أن يتطرق إليها أي نزر من الشك الذي يؤدي إلى
تبرير المؤاخذة أو الملامة في شيء من تصرفاته - لاستقبل
الشعب هذا الإجراء كأمر عادي لا يوجب التعليق؛ لأن
العرف الجاري يقضي أن يكون "الجزء من صنف العمل"،
ولكن باعث الحزن الذي ألم بنا لفراقه مخذولا وحرماننا من
أبوته الحانية، هو القناعة اليقينية بأن أبانا يتميز بالوداعة
والتواضع ورحابة الصدر والقدوة الحسنة في كل تصرفاته،
وفي كل الأحوال نرى فيه رسالة المسيح الصادقة التي نتمنى
أن يحتذي بها الكثيرون.

نحن إذ نذكر ما يلاقيه هذا الأب من المطاردة والتعقب
بين الحين والآخر نعزوها إلى طبيعة العالم منذ البدء، وما
يلاقيه الناجحون في حياتهم، ولعل التجربة الماثلة أمامنا
تذكرنا بالكثير الوارد في كتابنا المقدس ومنها قصة يوسف
الصديق وما جره عليه حسد إخوته من ضيقات ومتاعب (تك
٣٧ : ١١). ولكن عناية الله كانت معه وسخرت كل التجارب
للخير.

واعلم يا سيدنا أن قلوبنا أمام الله تعترف لقداستكم أن
أبانا القس/ إبراهيم عبده ليس محبوبًا من شعب كنيسته
فحسب، بل هو موضع إعزاز وتقدير من كل الذين سعدوا
بمعرفته على امتداد الكرازة، وإن كانت ألسنة الناس هي
أقلام الحق فإن الجموع الموقعة على هذا الرجاء، وهي جزء
من كل، تتاشدكم بدالة البنوة لتحقق رجاءهم، فلا يطول
حرماتهم من أبيهم وتعيده إليهم، أدام الرب حياتكم سنين
عديدة وأزمنة سلامية مديدة.

ممدوح بشري ويصا

(وعدد من التوقيعات) (27)

ولا جدال في أن تصرف الكنيسة تجاه كاهن يتمتع بهذه
الثقة ينافي ما سطرته آيات الثناء في القسم الأول من البيان،
ويدل على أن هناك أحكامًا فردية تطبق بصورة بعيدة كل
البعد عن الديمقراطية أو ما تتطلبه أوليات العدالة من
ضمانات.

وأثار هذا أزمة استمرت فترة طويلة..

(٢٧) جريدة الشعب عدد ٢٦/١١/١٩٩٣.

وتقضى القس إبراهيم عبد السيد نقط القصور في المحاكمات والقرارات التي أصدرها البطريرك شنودة في:

١- عدم وجود لائحة تتضمن القواعد الإجرائية والموضوعية لهذه التحقيقات والمحاكمات التي تمس في الصميم آدمية الإنسان وكرامته وحقوقه المشروعة التي كفلتها شرائع السماء وديساتير البشر، وكذا مواثيق حقوق الإنسان العالمية والموقع عليها بين الدول بمعاهدات دولية لها احترامها.

٢- عدم تحديد نوعية ومدة العقوبات غير المنطقية الصادرة عن أمزجة سادية متقلبة، ومشورات شريرة من بطانات سوء خبيثة، وحاشية مغرضة، وقضاة ومحققين لا تتوافر فيهم أدنى المواصفات اللازمة لممارسة مهامهم الخطيرة.

٣- صدور الكثير من العقوبات بمنع المغضوب عليهم من الصلاة، أو الاقتراب من الأسرار المقدسة، أو الامتناع عن الصلاة على أجساد بعض المحكوم عليهم بعد وفاتهم.

٤- استكتاب بعض المحكوم عليهم تحت الضغط والإكراه على إقرارات بارتكابهم لما هو منسوب إليهم من مخالفات صحيحة أو وهمية تحت زعم التثبيت من توبتهم وضمانا لأبديتهم (!!) رغم عدم ابتكار جهاز يمكن بواسطته القطع بتوبتهم أو استمراريتهم في خطاياهم.

٥- عدم إجراء المواجهة بين الشاكي والمشكو في حقه رغم مجافاة ذلك للنصوص الكتابية المقدسة وأحكام القوانين الكنسية (الباب ٨ من كتاب "الدسقولية" قوانين الرسل ص ١١٦) التي توجب ذلك، حتى ولو كانت الدعوى عن تجديف على الله تعالى، وطبقاً لأبسط القواعد القانونية المتعارف عليها في جميع التشريعات الوضعية.

٦- إعداد قرارات الإدانة مسبقاً قبل بداية التحقيقات معهم ومحاكمتهم.

٧- إطالة الإجراءات لساعات طويلة ومتأخرة من الليل وحتى طلوع ساعات الفجر - ولعدة جلسات في بعض الحالات، ولعدة شهور وسنوات قد تصل إلى نهاية حياة المحكوم عليهم فيموتون مغضوباً عليهم.

٨- ما يردده قضاة هذه المحاكم من أكاذيب عن توقعهم أقدارهم تحت أيديهم للوقعة بينهم وبين رعيتهم وعائلاتهم، وتلويث سمعتهم، أو تسريب ما تتضمنه ملفاتهم من أخطاء حقيقية أو وهمية منسوبة إليهم

لجهات مختلفة، ونشر قرارات الوقف والتجريد والحرم بوسائل الإعلام الخاصة والعامة بطرق مباشرة وغير مباشرة، على نحو ما حدث في شأن القمص يعقوب سوريال، والقمص زكريا بطرس، والقمص دانيال وديع الرهبان، القمامصة شنودة أنبا بيشوي، ودانيال البراموسي، وأغاثون أنبا بيشوي، والأحاديث التي تم الإدلاء بها للصحفيين والكتاب بمناسبة وبغير مناسبة، لا سيما الكتب التي صدرت خلال السنوات السبع الأخيرة (١٩٨٧ - ١٩٩٤) للكاتب الصحفي: محمود فوزي والتي يعاد طبعها مراراً بعد صدورها من القيادة الدينية، وما تضمنته من أسرار وفضائح ما كان أحد يعلمها إلا عن طريق هذه المطبوعات، وغيرها من الأحاديث المسهبة التي تم الإدلاء بها للإذاعيين في مصر والخارج بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الكنسي كله (٢٨).

وسجل كتيب "السلطان الكنسي إبوة لا إرهاب" الذي وضعه القس إبراهيم السيد حالات عديدة جداً أصدر فيها البابا شنودة قرارات تجريد وحرمان وتشريد كهنة، وأن جبروت البابا دفعت بوقوع "حدث نادر في تاريخ الكنيسة" هو أن يمسك البابا بإجراءات ارتأى الأنبا مطران جرجا أنها

(28) السلطان الكنسي إبوة لا إرهاب، للقس: إبراهيم عبد السيد،

تخالف الأعراف الكنسية، واحتدم النقاش بينهما وارتفعت الأصوات حتى سمعت خارج المكتب، وعندما أصر البابا على موقفه، وقال للمطران "أنا كان لازم أحاكمك". رد هذا أمام الأنبا صموئيل أسقف الخدمات العامة وعلى مسمع الآخرين - أنت موقوف ومحروم - وغادر مكتب البابا وعاد إلى جرجا (٢٩).

لقد تضمن كتاب "الحقائق الخفية في الكنيسة القبطية" قصة تعيد إلى الذهن قصص إذلال السجن الحربي وصلاح نصر... إلخ، فقد أوقف مرتب القس يوسف مرقص، واستدرج لدير الأنبا بشوي فلما حضر مع زوجته تاركًا بناته الأربع الكبار في منزل متواضع جدًا ما يزال يقطنه في دير الملاك، أعاد البطريرك زوجته للقاهرة مع أحد الرهبان لينفرد بهذا الكاهن ويغدر به نكاية في الأنبا غريغورس، فطلب منه أن يحلق ذقنه ويخلع الزي الكهنوتي، فرفض في إباء مهما كان الثمن، فصدرت التعليمات للأنبا أغاثون "عشماوي" بتنفيذ هذا الحكم، الذي أحضر له جلبابًا أبيض وطاقيّة بيضاء ألبسه إياهما وأخذ ينصحه بالوعيد تارة

(٢٩) المرجع أعلاه ص ٣٥.

وبالتهديد تارة أخرى. فلما لم ينصع هجم عليه اثنان أشداء من الرهبان وكنفوه كما للذبح وأخذوا يقصون لحيته بالإكراه وحبسوه لمدة ٢٣ يوماً في قصر الأنبا بولا بالعزباوية وقد عرفت السلطات بالجريمة وتدخلت وحرر محضر أمام النيابة بناء على بلاغ وصل إلى هذه السلطات في قسم شرطة الأزبكية!

ولكن هذا الكاهن المسكين المتواضع تنازل عن المحضر إجلالاً لرئاسته الدينية وأبعد عنهم التهمة، وحباً وتسامحاً بعد أن توسلوا إليه أن ينقذهم من جريمة ثابتة، ووعده بسخاء ثم بعد تنازله كالوا له الاتهامات وتناشوا الوعود...

ويبدو أن أنصار الأنبا شنودة أحسوا بهذه المعارضة، فنشروا صفحة كاملة في جريدة الأهرام تحت عنوان "البابا شنودة: ٢٢ عاماً بطريكاً"⁽³⁰⁾ تحدثوا عن إنجازاته كرجل علم وفكر، وأنه (أول من أرسى مبدأ ديمقراطية العمل الكنسي، وامتدت رعايته إلى المهاجرين في أمريكا وأستراليا

(30) الأهرام ١٦ / ١١ / ١٩٩٣ ص ١٧.

ودول أوروبا.. وأنه أصدر أول لائحة للمجمع المقدس، وأول من أسس أديرة المهجر... إلخ). (٣١)

ويظهر أن الذين وضعوا مادة هذه الصفحة اهتموا بإبراز ما يعد تفنيدياً للاتهامات التي تتدد فيها المعارضة القبطية بطريقة مباشرة البابا لسلطاته، الأمر الذي دفع الأستاذ: جمال أسعد عبد الملاك لأن ينشر في جريدة الشعب تعليقاً لاذعاً وطويلاً تحت عنوان: "مكانة قداسة البابا أعلى من الإعلانات مدفوعة الأجر!" (**). قضى قضاء مبرماً على كل ما جاء في الصفحة الكاملة وكشف عما كان البابا في غنى عنه - وجاء فيه:

خرجت علينا جريدة الأهرام يوم الثلاثاء ١٦/١١/١٩٩٣ بصفحة كاملة مدفوعة الأجر تتكلف عشرات الآلاف من الجنيهات بعنوان "البابا شنودة: ٢٢ عامًا بطريركاً رجل علم وفكر: شاعر وعضو نقابة الصحفيين وأستاذ بالكلية اللاهوتية".

(31) الأهرام ١٦/١١/١٩٩٣ ص ١٧.

(**) الشعب ٢٣/١١/١٩٩٣.

ورغم إدراكي أن هذا الإعلان المدفوع الأجر الهدف منه هو الرد على مقالات المعارضة التي تعلن الرأي الآخر في الكنيسة، والتي تنتقد بعض تصرفات قداسة البابا، والتي من حقنا أن ننتقدها، أقول رغم إدراكي هذا، فقد هالني هذا الشكل الإعلاني الذي لا يليق ولا يجب ولا يصح أن يتبعه قداسته وهو في موقعه الروحي هذا، حتى ظننت أن قداسته قد قرر أن يخوض معركة انتخابية من النوع الثقيل بتاع إخواننا الانفتاحيين واللي "بيرشوا فيه تمام"، ولكن لعلمي أن زفة انتخابات رئاسة الجمهورية آخر الزفات ولا يوجد أية انتخابات الآن. قلت لا سمح الله هو فيه منافس لقداسة البابا على كرسي البابوية، حيث إن صفحة الإعلان الأهرامية هذه قد حوت نشاط وإنجازات وأعمال ومواهب قداسته موضحة في بعض المواقع من الإعلان الفرق بين عهد قداسته والعهد السابق عليه، وكأن القصد هو المقارنة بينه وبين الآخرين (عمومًا هذه سمة لكل ملوك مصر منذ الفراعنة) مع العلم بأن ما جاء بالإعلان عن الإنجازات فهو مكرر للمرة الألف. فقد سبق الإعلان عنه في مجلة الكرازة التي يرأس تحريرها البابا، والتي لا عمل لها سوى الإعلان عن مقابلاته

وسفرياتة وإنجازاته!. كما لا أعلم هل قداسة البابا نشر هذا الإعلان متصوراً أن الأقباط سيقولون إن الأهرام هو الذي نشر. وبهذا الوهم يكون البابا في نظر الأقباط مثل رئيس الدولة وأكثر، ناسياً أن أي قارئ سيعلم أن هذا إعلان مدفوع الأجر مثل أي إعلان عن أية سلعة استهلاكية، فهل يليق هذا الوضع مع موقع البابا وهو الأب الروحي لكل الأقباط في العالم؟! حيث إن هذا الموقع يجب أن يكون عند ثقة الجميع أقباطا وغير أقباط لما للكنيسة من احترام على مدى التاريخ، فهل موقع البابا وهو بهذا القدر - وهو كذلك - يحتاج إلى نوع من الدعاية؟! إنه رجل علم وفكر وشاعر.. إلخ، وما قيمة هذه المواقع؟ وهل يمكن لهذه المواقع المادية الدنيوية أن تعطي موقع البابا الروحي الأبوي أية مميزات؟ وهل هو صراع بين المذاهب المادية الدنيوية وبين الموقع الروحي؟ وهل يعلم قداسة البابا أن قديسي الكنيسة على مدى التاريخ كانوا قديسين نتيجة لمستواهم الروحي ولتقشفهم وزهدهم وليس بالأبهة والإعلانات والفخفة، وكذلك لماذا هذا الإسراف والإنفاق الذي لا يقبله الله، فإذا كان مبلغ الإعلان - وهو عشرات الآلاف من أموال الكنيسة - فكيف يسمح

قداسة البابا بإهدار أموال الكنيسة وهي أموال الشعب بهذا المستوى الذي لا يليق؟ وكيف يقبل أن يبعثر أموال الكنيسة في الدعاية لشخصه التي لا تبرير ولا مبرر لها، والتي يجب أن ينأى بنفسه عن مثل هذه التصرفات.. وإذا كان المبلغ مدفوعاً من كبار المستثمرين الأقباط الذين سيقولون إنهم يحبون البابا ويقدمونه. نقول: هل قال لكم الله ذلك؟ وهل هذه الأموال تعتبر مقدمة لله وللكنيسة؟ وهل ستأخذون عن هذا التبذير أية بركة؟ وهل لو كان هذا المبلغ من نصيب الفقراء ألا يكون أنفع وأجدى - مثل ما قال الرب - إن من أعطى فقيراً فقد أعطى الله، فهل المجاملة والنفاق وصلاً إلى حد مجاملة البشر على حساب الله (سبحان الله)؟ وهل قبول البابا لهذا الإعلان الذي لا يليق أو يتسق مع روحانية موقع البابا الذي نتمناه، ألا يعتبر هذا تبذيراً في غير موضعه وإنفاقاً لا مبرر له، وهل فاقده الشيء يعطيه؟ فكيف نقول ونعظ ونكتب عن الاهتمام بالروحيات وبالحيات الآخرة، وألا يجري وراء شهوة الجسد؟ كيف نقول ذلك وتصرفاتنا لا تدل على ذلك، بل تدل على الاهتمام بالماديات على حساب الروحيات.. فهل سكن القصور وركوب السيارات الشبح والفخخة والمنظرة..

هل هذه هي روحيات الكنيسة في مشارف القرن الحادي والعشرين؟ وهل الاهتمام بالملابس المزركشة والمندوشة، والتي لم يلبسها أي بابا في تاريخ الكنيسة، هل هذه هي الروحيات؟! وهل بناء قصر في منطقة أبو ثلاث في الاسكندرية تكلف ٢ مليون جنيه كاستراحة، مع القصور الأخرى في الداخل والخارج هل هذه هي الروحيات؟ وهل هذه المعيشة المترفة في الوقت الذي توجد فيه كنائس وكهنة لا يجدون إلا القليل لسد احتياجاتهم؟ هل هذه هي العدالة المسيحية..؟ وكيف نقول مع هذا إن المسيحية عطاء وبذل وانصياع؟ وهل هذه هي حياة الرهبنة التي تركتم العالم من أجلها وأقيمت عليكم صلاة الموتى، فأين انصياع المسيحي وأين تقشف الراهب؟؟

أما ما جاء في الإعلان مدفوع الأجر عن إنجازات البابا من ناحية تأسيس المعاهد اللاهوتية والأديرة والكنائس بالمهجر، فنحن لا ننكر على قداسته هذا بل نؤيده عليه ونشكره. ويستطرد حتى يصل إلى علاقة البابا بالطوائف المسيحية، وهنا نقول للبابا: ما هي حقيقة العلاقة بينك وبين الطوائف المسيحية؟ وهل مهاجمتك للطوائف مثل ما حدث

في اجتماع كهنة القاهرة في ١٩٩٣/٩/٣٠ دليل على حسن العلاقة؟ وهل قطعك للحوار بين الكنيسة القبطية والكنيسة الإنجيلية بسبب كتاب للدكتور: رفيق حبيب، ابن رئيس الطائفة الإنجيلية فهل هذه هي العلاقة الحسنة؟ وهل يتم تقييم العلاقة بين الطوائف المسيحية بناء على مواقف خاصة أو وجهة نظر خاصة؟ وهل رأي دكتور رفيق يجعلك تقطع الحوار؟ وهل هذا هو نوع من التهديد لمن يريد أن يعبر عن آرائه وأفكاره؟

أليس هذا هو نوعاً من محاكم التفتيش ونوعاً من التهديد الذي لا يليق؟ ولا أعلم بعد ذلك أية علاقة حسنة تلك التي تتحدث عنها؟

أما ما جاء بالإعلان بخصوص ما يسمى بالديمقراطية في الممارسة الكنسية، والتشدد بشعار "على الشعب أن يختار راعيه"، أقول هل يحدث يا قداسة البابا أنك تجتمع مع الشعب في الأبيراشية الخالية وتسمع آراءهم؛ حيث يقومون بتسمية اسم الشخص الذي يريدون رسامته أسقفًا، هل يحدث هذا؟ على العموم أذكرك برسامة أسقف القوصية، والتي كنت مشاركاً فيها منذ البداية، أذكرك وأقول إن الشعب قد جاء بناء على أوامرك مرتين: مرة سمع فيها منك النقد والتفريع

بأنهم شعب لا يستحق أن يرسم له أسقف، حيث لم يقوموا ببناء قصر فخيم للأسقف، لكي يستقبل فيه بعد الرسامة، فهل الذي يشغل قداستكم هو المنظر والترف، وأن يكون الأسقف زعيماً بدلاً من أن يكون أباً.. وكل ما يعينيك هو أن يكون الأسقف ذا وضع رسمي اجتماعي لا ديني روعي. أما المرة الثانية التي قابلت فيها شعب القوصية فكانت المقابلة التي سبقت رسامة الأسقف بأسبوع وفيها تكرمت وأعلنت أنك ستقوم برسامة الأسقف، ولكن لم يختَر الشعب اسماً ولا أنت، لم تذكر أيضاً اسماً. ولكن لم نعرف الشخص المزمع أن يكون أسقفاً إلا يوم الرسامة. فكيف نقول إن الشعب يختار راعيه كيف؟ وكيف تسمح لنفسك أن تقول في التقليد، وهو المرسوم الذي يعلن رسامة الأسقف، والذي يتصدر صالون قصر الأسقف في الأيبارشية، تقول في التقليد: إن الشعب بطوائفه جاء إليك واختار فلاناً لكي يكون أسقفاً. وهذا لم ولن يحدث، وبعد كل ذلك تقول إن الشعب يختار راعيه! كيف هذا ولماذا يا أباي؟

أما فيما يخص المحاكمات الكنسية فأتركها للآباء الكهنة الذين يكتبون في هذا الموضوع. أما الموضوع الأخير الذي جاء في الإعلان وهو دور العلمانيين وأنهم يريدون أن يسيطروا على الأكليروس، فنقول إن الخدمة في الكنيسة

بالمفهوم المسيحي هي بذل وعطاء ونصيحة لا كسب وتسلط وسيطرة. فالعلماني الذي يخدم يريد أن يكمل دور الأكليروس لا أن يسيطر عليه وهذا يقال للعلمانيين، كما يقال للأكليروس أيضاً لكي لا يكون هناك طرف مسيطر على الطرف الآخر، أما غير ذلك فسيكون سلوكاً بعيداً عن المسيحية، وهذه بعض الملاحظات والآراء نقولها لصالح الكنيسة التي نرجو لها التقدم والازدهار كمؤسسة دينية مصرية وطنية، وهنا يحضرنى قول الكاتب المسرحي الفرنسي موليير عندما يقول في إحدى مسرحياته: "سأصير قسيساً وأطلق لحيتي وأتحدث عن الفضيلة. سأمنح نفسي حرية واسعة وأهدد خصومي بالحرمان! وسأعلن أنني صوت السماء.. فمن أطاعني فقد أطاع الرب. ومن خالفني فلا مكان له على الأرض، إنها السلطة المطلقة التي أحلم بها وويل للمعارضين". انتهى مقال الأستاذ: جمال أسعد عبد الملاك.

إن هذه الوقائع تدل دلالة قاطعة على أن البابا استطاع أن يُحكِّم هيمنته على الكنيسة وأجهزتها ويديرها بيد من حديد، ويفرض جواً من الإرهاب على الجميع، وهي يثير التساؤل عن السلطات التي تتمتع بها الرئاسات الكنسية ومدى توافقها مع حقوق الإنسان وضمانات الديمقراطية: لقد كان الذي نفَّر أوروبا من المسيحية هو استبداد سلطات الكنيسة

واستثنائها بالأمر واستهدافها الحكم والنفوذ، وهذا ما تمارسه السلطات الكنسية هنا. إن التستر وراء الدين لا يبرر أبداً إلحاق ظلم بأحد، وإنما جاءت الأديان جميعاً لتحقيق العدالة وتوفير الكرامة.

وكل هذه الكتابات الموثقة من كتاب أقباط تؤكد أن الكنيسة قد وقعت في خطأ جسيم عرضها لنقد لاذع لم يسبق أن وجه مثله لأحد من الذين حملوا دعوة واسم القديس مرقس الشهيد المنقشف، ولا بد أن هناك سبباً سيكولوجياً عميقاً يحمل البطريرك على أن تظهر صورته مثل "شارلمان" تماماً، مع فارق واحد هو أن شارلمان يمسك بسيف عريض، بينما البابا يمسك بعصا طويلة، باستثناء هذا فإن صورة شارلمان وصورة شنودة تتطابق بالجبروت والسلطة والقوة، وهذا إذا صح بالنسبة لشارلمان فإنه لا يجوز لرمز المسيح ومخلص النفوس.

وكل الكتابات التي لدينا سواء بأقلام مسلمين أو أقباط تؤكد أن الكنيسة المصرية بدأت عهداً جديداً بتولي الأنبا شنودة كرسي الرسول مرقس. وأن نظمها وسياساتها ومواقفها كلها تغيرت تغييراً جذرياً، وأن هذا التغيير إنما جاء

بسبب ما اتسم به الأنبا شنودة من طموح، ومن مواهب سخرها كلها للنهضة بالكنيسة وربط هذه النهضة بشخصه، وأن هذا التطور كان هو سبب العداوة التي قامت بينه وبين السادات.

* * *

وقد يلقي الضوء أن نستقصي بعض الكتابات التي أشارت إلى نشأة وتطور فكر البابا شنودة.

لنبداً بما كتبه زميل الأنبا شنودة هو الدكتور: ميلاد حنا، ففي مجلة روزا اليوسف العدد الصادر في ١٠/٣٠/١٩٩٥ ص ٢٠ كتب د. ميلاد حنا تحت عنوان: **انتخابات المجلس الملي فضيحة بجلاجل**. فبعد مقدمة عن رحلات بابا الكاثوليك قارن بينها وبين رحلات الأنبا شنودة، وأنها "كانت مقرونة ببعض الصراعات والاعتراضات هنا وهناك، وكلها أمور داخلية لدعم السلطة الكنيسية وقيادة رجال الأكليروس وزيادة حصيلة مواردها المالية.

"هناك إجماع على أن الحقبة الليبرالية من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ هي أزهى العصور قاطبة بالنسبة للأقباط. وفي عهد الرئيس عبد الناصر كان البابا كيرلس السادس

يمارس ذات الفهم للتراث ولم يكن يشتغل بالسياسة بل لعله بالفعل لم يكن يشغل نفسه بها، وكان له مكانة خاصة عند عبد الناصر، وفي لقائه معه - ونادرا ما كانا يلتقيان - لم يكن الحديث عن الصراع العربى الإسرائيلي، ولا عن تمثيل الأقباط في البرلمان، وعرف أيضا عن عبد الناصر أنه كان يقول له. "صل لنا يا أبونا" وهى عبارة قبطية تماما، وكان عبد الناصر في ذلك صادقا مع نفسه وحاملا لتراث بني مر. واستمر البابا كيرلس في ضمير الناس لروحانيته وتجد صورة في كثير من بيوت مصر، فالحكام في مصر حتى وإن كانوا يطلبون من الرؤساء الدينين البركة والرضا، ومن هنا كان يشار إليهم في المراسيم بالرؤساء الروحانيين، لأن عملهم في الأساس روحى لأنه يتعامل مع النفس الداخلية بتقديم مظلة ربانية فوقية تعطي البشر الراحة والإحساس بالأمان من السماء، ثم بالرضا والصفاء من الداخل فيتحركون في أمور الدنيا والحياة بما فيها السياسة وفق معطيات العصر، وكان البابا كيرلس رمزا لهذا التوجه المصري الخالص، فرغم مضي نحو ربع قرن على رحيله، ولكن وجوده يفرض نفسه على الحياة الروحية كتجسيد للبدل المناسب عن السياسة الحالية.

أخلص من كل هذا إلى أن الميزة الكبرى التي حافظت على تواجد الأقباط بشكل سلس وطبيعي كانت في الانتشار والمشاركة وليس في وجود مؤسسة دينية مسيطرة على الشعب، تُصدر له الأوامر والحرمانات وتتحدث باسمه في كافة المجالات، وهو الأمر الذي يحاول البابا شنودة أن يكونه، بل لعله بالفعل كانه، وصارت المؤسسة الدينية متماسكة ومنظمة ومنضبطة حتى صارت هي الممثل الرسمي للأقباط. ولم يعد هناك قبطني له وجود على الساحة العامة إلا من خلال القيادة الدينية، وهذا الأمر له جوانب "موضوعية" ربما نعرض لها في موضوع قادم، كما أن له جوانب "ذاتية" مرتبطة بشخص وشخصية البابا، فقد تصادف أن كانت تربطني به علاقة فريدة من نوعها ربما ليس لها "نظير" لأنني في كل مرة كنت أنساه أو أتناساه، كان هو البادئ بطرح اسمي ضمن أحاديثه المتعاقبة، وكان آخرها هو حديثه إلى المصور في العدد الماضي مما دفعني لكتابة هذه الرسالة الأولى، فمئذ أن كتبت مقالي الذي أخذ شهرة واسعة في أبريل عام ١٩٩٥ انتشف في هذا المقال لدى قداسته (بما تبقى لي من عشم لديه) أن لا يصدر أوامره لمطران القدس

بحرمان الأقباط من التناول من الأسرار الإلهية عند زيارتهم لقبر المسيح، وكان الرجاء إنسانيا عاطفيا نتيجة ضغط بعض أقاربي وبالذات كبار السن من السيدات (إحدهن كانت مريضة بالمرض الخبيث وكانت ستجد راحة في التناول في كنيسة القيامة بالقدس، وعادت حزينة مكسورة خاطر)، أقول عقب هذا المقال كلف البابا رجاله بكتابة مقالات وآخرين تفضلوا بكتابة تحليلات كلها علقم ومرارة، ولكنني آثرت الصمت إلى أن أرسل إلي قداسة البابا أحد كبار رجالات الأقباط سنا ومقاما وأهمية، وكان إلى وقت قريب من مريديه ومؤيديه، وطالب مني عدم الإدلاء بأي تصريحات أو كتابة أي مقالات وبالذات في الفترة التي سيسافر فيها إلى رحلته "المسكونية" التي دار فيها حول الكوكب بالفعل، وقد آثرت السلامة واستجبت لهذا الرجاء، بل زدت عليه إنني لم أذهب لأفيد اسمي في قائمة الناخبين بالمجلس الملي إمعانا مني في أن أبلغه بالفعل أنه قد صار الزعيم "الأوحد" وأن لا شريك له في هذه الزعامة التي سعى إليها وحققتها بنجاح منقطع النظير، ولكن ما أن انتهت انتخابات المجلس الملي على هذا النحو الذي يرقى إلى أن

يسمى "فضيحة بجلاجل". فإذا بالبابا المعظم بكل الوقار، يفتح النيران بسلسلة من الأحاديث الصحفية بكل ما استطاع أن يصل إليه نفوذه المادي والمعنوي جرائد ومجلات، وكلها تتضمن - إما صراحة أو ضمناً - إنني من "المعارضين" وأنه لا سبيل لي إلا التوبة، ولا توبة إلا بطرق بابيه من خلال إعلان الخطأ عن طريق جريدة "الأهرام" وها أنا أستجيب لما وصلني من رجاءات.

ولقد حاولت أن أفسر تلك الظاهرة غير العادية، فأخذت أتصل بأصدقائي القدامى الذين يعرفونه أكثر مني، فجاءتني الإجابة "المقنعة": "أي التي تقنع أو تلك التي تلبس القناع، من الأخ والصديق د. مراد وهبة أستاذ الفلسفة المعروف وكان قريباً من "نظير جيد" الذي أصبح اسمه الأنبا شنودة لنحو ربع قرن، بل لعله كان مستشاره الخاص في القضايا الكلية وأخيراً - على حد قوله - لقد جرش (أى اعتزل ودخل الجراج).

قال مراد وهبة: كنا في مدارس الأحد بشبرا نحو ٢٠ شخصاً نمثل قيادات الحركة منذ أواخر الثلاثينات، ولم يستطع إيانا أن يكون البابا إلا "نظير جيد"، وقد استطاع أن

يزيح عن طريقه أو يستوعب كل تلك القيادات، ثم أسماهم لي مراد وهبة ابتداء من وهيب عطا الله (الأبنا أغريغوريوس) إلى متى المسكين والأبنا صموئيل إلى د. جورج بباوي وغيرهم معروفون، ثم أضاف: الوحيد الذي لازال لامعا وخارج إطار أن يستوعب هو: "ميلاد حنا" فهذا قدرك ولا سبيل لك إلا أن تقدم للناس تفسيراً لما جرى ولما يجري، ولكنه تنبأ لي بأني لن أكون "استثناء" ومصيري إلى الجراج، اللهم إلا لو تكوّن مع الزمن تيار تنويري داخل الكنيسة.. وهو أمر صعب.

وقد جاءت هذه الكلمات لتستخرج من وجداني شريط الذكريات والذي يعود لعام ١٩٣٩، وكان واضحا أن كلامنا (قداسة البابا وأنا) منبهر بشخصية الزعيم الوفدي القبطي مكرم عبيد، ولأن البابا أكثر ذكاء ويملك ناصية الكلمة وأدوات البلاغة فقد حفظ عن ظهر قلب الكثير من خطب ومقولات مكرم عبيد.

وكلانا (البابا وأنا) قد انفعل بكل من مشاكل الوطن ومشاكل الأقباط، فأحوال البلاد كانت سيئة والصراعات بين الأحزاب لا تمزقها وحدها، ولكن تمزقنا معها، والأثرىء

والعائلة المالكة (والأميرات) تتعم في الثراء والفجور، بينما نعيش نحن أهالي حي شبرا غير بعيدين عن واقع غالبية بسطاء مصر المطحونين في الفقر والجهل والمرض. وتوهمنا أنه لا بد أن نعمل شيئاً من أجل الوطن، حتى ولو بالحلم والأمل في المستقبل.

ولم تكن أحوال الكنيسة القبطية أسعد حالاً فهي - على أي حال - جزء من المجتمع يتأثر بواقعه، كما أن المجتمع المصري يتأثر بالأقباط لو كانوا نشطين.. ويؤثر في مصر كلها، وكنا ممزقين من خلال ما نسمع من صراعات بين الأكليروس (أي رجال الدين في مجموعهم من رتبة البابا علواً إلى أصغر الرتب وهي القس والشماس)، وبين رجالات المجلس الملي "الباشوات" من جانب آخر، وكل طرف يود السيطرة على أموال الأوقاف الخيرية ممثلة في شكل أراض زراعية أو عقارات.

لا بد أن يكون الشاب "نظير جيد" قد تأثر كثيراً بهذا الصراع؛ ولذلك ضمير في قاع وجدانه - إن هو وصل إلى قمة السلطة - أن لا يتكرر معه هذا الأمر، (وهو يشير إلى ذلك) كثيراً، وربما كان أحد أسباب رغبته في كبح جماح

المجلس الملي بتلجيمه أو تحجيمه من خلال السيطرة على أعضائه، وكم كنت أود أن البابا الأقوى يسمح بهامش ديمقراطي أكبر، تطبيقاً لشعاره "كلهم أولادي".

وكنا - كشباب - نفكر في المستقبل وكيفية الخروج من الأزمة لكل من الوطن والكنيسة وكانت رؤيتي - من وقتها حتى الآن - متطلعة إلى الخارج Extrovert وأن إصلاح حال الأقباط يتم من خلال إصلاح حال المجتمع ككل. وأن مستقبل الأقباط هو من خلال مزيد المشاركة في كل ألوان النشاط الإنساني: في العلم والجامعات والثقافة والأدب والفن والسياسة والاقتصاد وغيرها، ويشهد على ذلك بعض من هم على قيد الحياة، وبدأت بنفسي فسافرت إلى بعثة إلى إنجلترا - وكنت أول من سافر للخارج من شباب مدارس الأحد - وتبدلت مفاهيم كانت تتوهم أن التفوق في العلم يكون على حساب الاهتمام بالجوانب الروحية و"بالأبدية"، وكان ذلك حدثاً سجل في وقتها صوراً ومقالات، وعدل بعض المفاهيم التقشفية، ثم اندمجت في العلم والتعليم وممارسة مهنة الهندسة، وانتقلت إلى مجال السياسة ثم الثقافة كما هو معروف، في نهاية رحلة العمر زادت قناعاتي بأهمية دور

الأقباط في المكون الثقافي المصري وأن في عزلتهم ما يزيد من التطرف ويقلل من فاعلية الإسلام المصري.

أما رؤية (نظير جيد) فقد كانت داخلية باطنية Inbrovert، والإصلاح يبدأ بالإنسان ومن داخله، وفي تقديري فإن تصرفاته الحالية تدور حول ذات الفلسفة، ولذا طرح فكرة دعانا إليها، نحن شباب مدارس الأحد، فلنقتحم ظلمات الأديرة المغلقة ولنصبح رهبانا، ومع الوقت سيصير أحدنا بطريركا، وعندما ينصلح حال الأكليروس ويصيرون أقباء من المتعلمين، سينصلح حال الأقباط فيكونون مواطنين أفضل لمصر.

وفي عام ١٩٤٧ سافرت إلى إنجلترا في بعثة حكومية، ولكن ظلت علاقتي مع شريان الحياة من الأصدقاء في حركة مدارس الأحد لا تنقطع، وكانت تصلني أخبارهم تباعا بالخطابات - والتي لازلت أحتفظ ببعضها، ولازالت خطاباتي عند كثير منهم؛ سليمان نسيم - وبالفعل عرفت أخبار كثيرة، فقد أصبح أبونا متى المسكين أول من ترهبين، ثم أفتع كثيرين فسلكوا ذات الطريق حتى صار صاحب مدرسة فكرية، منهم أبونا مكاري (وكان زميلا لي في المدرسة التوفيقية، واسمه سعد عزيز، ثم صار الأنبا

صموئيل وكان خطه الفكري يميل أساسا لتحسين أحوال الناس؛ بمحو أميتهم وتدريبهم مهنيا، وصار بالفعل مؤسسا لأسقفية الخدمات، وأول وزير خارجية للكنيسة القبطية). ثم عرفت أن (نظير جيد) قد اقنعه متى المسكين وصار أيضا راهبا باسم أبونا أنطونيوس، وعرف عنه التقشف وأنه عاكف في قلايته على القراءة والإطلاع بشراهة في كل المجالات: اللاهوت - التاريخ - علم النفس - اللغات القديمة - الآثار، والبعض الآخر أصبح كاهنا (أى أنه تزوج وعاش في الحياة المدنية، ولم يذهب إلى الدير). ومنهم كثيرون قد صاروا قيادات لامعة في الكنيسة القبطية، وبدأ اللحم القديم يتحقق، واقتنع البابا كيرلس بهؤلاء الشبان وابتكر لقب "أسقف عام"، وصار رجال الأكليريوس من خريجي الجامعة يتحدثون لغات أجنبية ويجهزون عظاتهم بأنفسهم، بعد أن كانت تكتب لهم، وسرت في الكنيسة نهضة روحية ممزوجة بالثقافة الدينية غير مسبوقه، ومهد كل ذلك لحقبة حكم البابا شنودة فاستثمرها إلى أبعد الحدود.

وليس هذا مجال ذكر تفاصيل ما جرى، فهو أمر يهتم به المؤرخون ولكنني ابتعدت تماما عن متابعة أخبار "نظير جيد" ولم تكن تصلني عنه إلا شكوى زملائه من قوة شخصيته وعناده، وأذكر أن أحد الأصدقاء كتب إلي يبشرني

بأن "نظير جيد" قد صار رئيس تحرير مجلة مدارس الأحد، ولكنه ذكر حواراً وقصصاً ساخرة؛ إذ قال له مازحاً: كلكم في هذه الحقبة، مشيراً إلى أن جميع المقالات في حوزته.. وهي قصة يرونها الآن لي ويذكرونني بها، وكيف أن تركيبته العقلية والشخصية لم تتغير..

سلك كل منا طريقه في الحياة وابتعدنا عن بعض ربما لنحو ربع قرن، وشكراً للرئيس السادات الذي جمعنا مرة أخرى، ففي سبتمبر ١٩٨١ وجد البابا شنودة نفسه محجوزاً حجازاً قسرياً "مهذباً" في الدير الذي قضى فيه سنوات الرهينة فصار بالفعل وكأنه في بيته، وفي وادي النطرون، وكانت تصلني أخباره عندما كنت مع ثمانية أساقفة و٢٤ قسا وكاهناً معتقلين في "ليمان" وادي النطرون.

كان من ترتيب السماء أن أكون ضمن أول فوج تم الإفراج عنه.

وخرجت من السجن إلى القصر الجمهوري في أواخر نوفمبر ١٩٨١ وتوطدت العلاقات مع الرئيس مبارك، واختارني لأن أكون رئيساً للجنة الإسكان بمجلس الشعب، واسترجعت صلاتي التاريخية مع كل من د. رفعت المحجوب ود. صبحي عبد الحكيم فقد كنا نحن الأربعة د.

رفعت ود. صبحي والبابا وأنا من سكان أهالي شبراء، ولنا علاقات قديمة ونعيش ونحيا مناخ الوحدة الوطنية. اقترحت على د. رفعت كرئيس لمجلس الشعب أن يلتقي مع كل الجهات البرلمانية فتكرم وفعل، وقد أثار ذلك على حقد كل من أبادير وسيدهم وناروز وتوهموا أن لي خطوة تسبقهم، فكان طبيعياً أن يتطرق الحديث عن البابا وضرورة عودته إلى كرسيه، ومع متابعتي وإلحاحي، دعاني د. رفعت في أحد الأيام خلال شهر أكتوبر ١٩٨٤ لينبئني بأن البابا سيعود إلى كرسيه، وأنا (د. رفعت وأنا) سنذهب لزيارته في مقره ليلة عيد الميلاد القادم، واستأذنت د. رفعت في أن أسافر إلى وادي النظرون لإبلاغ البابا بهذا الخبر، وكان لقاء حاراً ممتعاً، فرح هو به كما فرحت، وخلال الحوار المتدفق الضاحك، كان الحديث يدور ويدور منطلقاً بغير قيود، ولكنه كان في كل مرة يعود ليذكر لي قصته مع المجلس الملي، فقد كان يتصور أن وزارة الداخلية تخطط لإجراء انتخابات للمجلس الملي - في موعدها القانوني - وكان ذلك قبل الموعد الذي أعلمته به لخروجه، وكان مصدر تخوفه هو أنه إذا تم ذلك قبل عودته، فإنه يخشى أن يتحالف المجلس الجديد مع اللجنة البابوية ويتخذوا قراراً مشتركاً يمس كرسيه فقد كان داخل كواليس الأكليروس من يضمن له سواء.

ونقلت الرغبة البابوية والتخوف إلى د. رفعت المحجوب - والذي كان خالي الذهن بالنسبة لانتخابات المجلس الملي أول الأمر، ولكن ومن خلال سلطاته واتصالاته أعلمني بأنه لا انتخابات إلا بعد العودة وقد كان.

أذكر أو أتذكر هذه التفاصيل الآن، ليس لكي أعطي البابا شنودة مزيداً من المبررات التي جعلته يعمل "بكل" الطرق الممكنة وغير الممكنة، المعلنة وغير المعلنة، لكي يكون المجلس الملي "في جيبه"، فهذا أمر كان لدي يقين به، وقد أقر هو نفسه في تصريحاته المتكررة - ولديه هذه الأيام فيض منها حتى يصعب ملاحظتها - وإنما ما يعنيني هو إلحاحه في تصريحاته ما يعني أنه بصدد تكوين دولة أو "كيان" ديني ثيوقراطي ففي حديثه إلى المصور جاء ما نصه: "أي أن الحكومة أخذت الكثير من اختصاصات المجلس الملي، فإذا سعى الآن إلى توسيع اختصاصاته لتعويض ما أخذ منه سينتقص من اختصاصات الكنيسة ولا تقبل به، بل ستوقف من يسعى إلى ذلك عند حده".

هذه عبارات ما كان ينبغي أن تصدر من الرئيس الروحي للكنيسة القبطية التي تكمن قوتها في أنها جزء من الشعب تمنح البركة والسلام وتنتشر الحب والطمأنينة، وليس بكونها كيانا له اختصاصاته لا يسمح لأحد بأن ينقص منها،

وكل الممارسات تدل على أننا أمام حكم بابوات العصور الوسطى ومن خلال الحرمانات، ولا أود أن أتعرض للعبارات التي خرجت من فمه الطاهر وتخصني في حديثه "الشامل" مع الأستاذة: سناء السعيد في ذات العدد الماضي من المصور، لأنه يتوهم أن هناك معارضة وأن المعارضين "قلة ويعدون على الأصابع"، ولكن نصيحتي له - كصديق وزميل عمر - ولم يعد في العمر بقية تذكر - هي أن المعارضين يكمنون داخلك وفي وجدانكم، ولو أنك عدت إلى الممارسات القديمة مثلما كان الأنبا كيرلس السادس والأنبا إبرام مطران الفيوم في القرن الماضي، فإن السلام سيعود إلى الكنيسة ويعوق فوق كل ذلك وقبله إلى وجدانكم فترتاح وتريح.

إن مقال الدكتور ميلاد حنا يلقي ضوءاً على التطور النفسي والفكري لشنودة الشاب، وقد يفيدنا أيضاً أن نعرض للنشأة الأولى، ولعمله الأكليريكي الذي انتهى به ليكون البابا.

ولد (نظير جديد) في ١٣ أغسطس ١٩٢٣ في قرية سلامة بأسسوط، وماتت أمه بحمى النفاس، وتولت شقيقته

الكبرى المتزوجة إرضاعه واشترك في هذا مرضعات مسيحيات ومسلمات، وكان والده غنيا يملك ١٣٥ فدانا..

وخلال دراسته الابتدائية أخذ يعنى بالمسائل الدينية بتأييد مطران أسيوط الأنبا مكاريوس (الذى أصبح فيما بعد البطريرك والواعظ إسكندر يوحنا). وكان هذا سبباً في أن تحول أخوه الأكبر روفائيل إلى الدراسة في الكلية اللاهوتية، أما نظير فبعد إتمام دراسته الابتدائية تعرض لمشكلة عوقته دخوله الثانوية، وهي عدم حصوله على شهادة ميلاد. وأخذه جاره للعرض على طبيب "سننه" السن الطبيعي مستضياً بواقعة وفاة والدته الميته بتاريخه بعد ولادته، كان من طفولته مولعا بالقراءة خاصة في الفترة ما بين الابتدائية والثانوية، ولما دخل الدراسة الثانوية كان مستواه الثاني، يعلم نظم الشعر وأقبل على الدواوين يحفظها، وفي السنة الرابعة كان يحفظ عشرة آلاف بيت، ووقف أمام لجنة الامتحان في امتحان الثقافة العامة (الرابعة الثانوية) بحيث عندما طلب إليه أن يتلو قصيدة. فقال: من أي عهد، ولما سأله الممتحن أتفظ من كل العهود، قال: أجل، قال: من العصر الحديث، وقال: ولأي شاعر. قال: أتفظ لكل شعراء العصر الحديث، قال:

نعم وأنظم الشعر أيضاً، فقال إذا أسمعني قصيدة من شعرك، فأسمعه قصيدة، فأعطوه ٤٨٠ من ٥٠٠، وذكرني هذا الموقف بموقف الإمام حسن البنا عندما امتحن في دار العلوم وسأله ممتحنة أن يتلو قصيدة، فقال من الشعر الجاهلي أو العباسي أو الحديث، فناوله كراس ضخمة بها محفوظاته من الشعر، وكانت قرابة سبعة عشر ألف حديث.. كما فتن (نظير) الشاب بخطب مكرم عبيد الذي كان له ملكة خاصة في تقديم "سجع" محبوب ومحكم، وكان مكرم يحفظ كثيراً من القرآن أما (نظير) ففي بدايته قرأه كاملاً..

دخل (نظير) الجامعة بمجموع جعله يحصل على المجانية وانكب على دراساته والتحق بشعبة التاريخ حيث عنى بدراسة التاريخ الفرعوني والإسلامي، ويصف هو الجو الجامعي وقتئذ فيقول: "لم تكن هناك أبداً مشكلة دينية كنا نطلبه نعيش في محبة ومودة، وكانت تربطنا علاقة اجتماعية قوية". وكان (نظير) هو الذي يتولى إعداد الإفطار في رمضان لزملائه وهو الذي يوقظهم للسحور.

وعرف عنه الهمة والنشاط والإقبال على العمل. فعند السنة النهائية بكلية الآداب التحق بكلية الأكليريكية (السنة

الأولى بالقسم الليلي) وعمل في التوقيت نفسه معلما للغة العربية في مدرسة إنجليزية، وكذلك تولى تعليم اللغة الإنجليزية لتلاميذ مدرسة ابتدائية. كما كان محرر في مجلة مدارس الأحد. والتحق بالقوات المسلحة في مدرسة ضباط الاحتياط..

هذه الحياة الثرية، الخصبة، المتعددة الاهتمامات ما كان يمكن أن يتحقق لولا أن صاحبها بقدر غير عادي من الذكاء والهمة والنشاط الدأب.

يقول الأستاذ المناوي في كتابه أن (نظير) بدأ يهتم بالرهينة خلال سنوات دراسته الجامعية، وأن هذا استغرق بضع سنوات ورأس تحرير مجلة مدارس الأحد وقربه ذلك من الكنيسة، كما أنه بعد أن تخرج من الكلية اللاهوتية أصبح يدرس فيها، وفي ١٨ يوليو ١٩٥٤ ودع (نظير جيد) اسمه وأصبح اسمه أنطونيوس السرياني وترهين في دير السريان بوادي النطرون، وصور (نظير) الحقبة الأولى عن رهبنته: إنني بقيت بعيداً أريد أن أحيا حياة الرهينة الأولى، غير معروف من الناس لأكون معروفاً من الله. كل ما كنت أقوم به في الدير هو المكتبة والمطبعة، وكان يصدر باسم الدير،

سواء كان مترجمات أو مؤلفات أو مخطوطات محققة، وأول كتاب قمت بتأليفه في الدير هو "الزوجة الواحدة". بدأت أدرب نفسي على الوحدة الجزئية، ثم سكنت في مغارة قريبة من الدير على بعد ٣٥ كيلو متر ثم انتقلت إلى مغارة أخرى أبعد تقع على مبعده ١٠ إلى ١٢ كيلو مترا. وكنت أقضي أسابيع طويلة لا أرى فيها وجه إنسان. وكنت أشبه الفرق بين سكن المغارة وسكن الدير بأن المغارة بالنسبة للدير مثل الدير بالنسبة للعالم. صحيح أن الدير منقطع عن الحياة في العالم ومشكلاته وضجيجه، ولكن الدير في النهاية مجتمع صغير بما فيه من رهبان وكنيسة وعمل وزوار، أما في المغارة فيمكن أن يكون وحدة مطلقة. فلا اتصال بإنسان حتى لو كان راهبا. لم أكن أحضر إلى الدير إلا في الأعياد للصلاة.

في سنة ١٩٩٥ طلبه البابا ميركس السادس ليعمل سكرتيراً في بعض أعماله لفترة قصيرة، ولكنه استدعاه مرة أخرى ١٩٦٢ وأخذ يجري معه أحاديث طويلة عن المطارنة والقديسين، وفي نهاية المجلس أمسك برأسه بقوة وقال رسمتك يا شنودة أسقفا على الكلية الأكليريكية والمعاهد

الدينية، ووجه الحديث إلى رئيس الدير "أذهب وجهز له الثياب. إن الرسامة هي بوضع اليد". وقد تمت بقول الأب لشنودة "أسقفا على الكلية الأكليريكية والمعاهد الدينية". ولم أستطع الإفلات فقد كان يتمتع ببنية قوية ثم وجه إلي الحديث: لن تستطيع مغادرة هذا المكان. ثم وجه الحديث إلى رئيس الدير: إذهب وجهز له ثياب الرسامة، وقد تمت. ولا يبقى سوى الإجراءات الاحتفالية في الكنيسة. وظهر الخبر في مانشيت جريدة "مصر".

ونصحه البعض أن لا يهدر هيبة الأسقفية في دروس ومحاضرات، ولكن هذا بالذات هو ما فعله، لقد وقف أمام السبورة يكتب ويشرح للطلاب.. فازداد العدد من عشرين إلى ١٥٠ ولم يتسع المدرج؛ فانتقلوا إلى القائمة الكبيرة التي تسع ألف شخص، وازداد العدد حتى انتقلنا إلى الكاتدرائية، حتى امتلأت على آخرها وأصبح الاجتماع هو أكبر اجتماع مسيحي في الشرق الأوسط يحضره أسبوعيا خمسة آلاف يزداد إلى ثمانية آلاف ثم يتجاوزه إلى العشرة آلاف^(٣٣).

(٣٣) عبد اللطيف المناوي. الأقباط الكنيسة أم الوطن (قصة البابا شنودة الثالث). ص ١٠٨.

نلاحظ أن هذا النشاط الشعبي المحموم يتنافى مع ما كان يذكره عن كراهيته للعمل في المجتمع وحبه للعزلة، فالخطيب الذي يحظى بالقبول من الجماهير يغلب أن تكون له ملكات تناقض ما يوجد في الراهب المتمرد المعتزل السيد بوحده كما يقول الأنبا شنودة عن نفسه، وأن هذا الاتجاه الجديد يتفق مع ما أشار إليه الدكتور ميلاد حنا وأوردناها من قبل، ولذا طرح فكرة دعانا إليها نحن شباب مدارس الأُحد، فلنقتحم ظلمات الأديرة المغلقة ونصبح رهبانا ومع الوقت سيصبح أحدنا بطريركا، وعندما يصلح حال الأكليروس ويصيرون أنقياء أنقياء من المتعلمين سينصلح حال الأقباط ليكونوا مواطنين أفضل لمصر، لاشك في أن هذه الفكرة فكرة جديدة وتستهدف النهضة والإصلاح، وكانت في ذهن شنودة قبل أن يدخل الدير، وقد طبقها على نفسه وليس من الغريب أن يصبح هو البطريرك المنشود.

بل يمكن أن نضيف أن مثل هذه الفكرة ليست سيئة، وأن إرادة الإصلاح كانت في أصلها، ولكنها تتنافى مع النغمة السائدة في أقوال الأنبا شنودة عن حبه للعزلة وسعادته بالوحدة، وغرامة بحياة الرهينة..

بل يمكن أن نضيف أن مثل هذه الفكرة طرأت للشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا عندما شاهدا طغيان التصوف، وما يظفر به من جماهيرية وشعبية، فأرادا إصلاحه بأن يزوجوا في صفوفه بعدد من أفضل تلاميذهما، وعندما يشغل هؤلاء مراكز القيادة فإنهم سوف يصلحون التصوف ويكسبون هذه الجماهير التغيير للرشد والخير. ولكن النتيجة لم تأت بما تصور محمد عبده ورشيد رضا، فقد فُتن تلاميذهما المخلصون عندما وصلوا إلى القيادة بطاعة الجماهير، فاستسلموا للأوضاع التي حققت لهما السيادة... وتلك عاقبة اللعب مع "السلطة" كاللعب بالنار، تحرقك قبل أن تطفئها، أو كما تقول الأغنية "تجي تصيده يصيدك".

ويبدو أن نشاط الأسقف الجديد الشباب أثار ضيق القيادات الكنسية القديمة، وربما نشأ صراع بين القديم والجديد، ولكن أيضاً ربما تنسم البطريك المحنك كيرلس السادس رائحة دخيلة على العمل الكنسي وتلمس في تضاعيف أحاديث صفة دنيوية؛ فقرر نقله إلى وادي النطرون، ولكن هذا أثار عاصفة من الاحتجاج؛ فأعاده مرة أخرى.

إن الأستاذ المناوي الذي لمس ما لمسناه وتساءل "هل كان الألبا شنودة واعيا لما يفعل؟ بمعنى آخر، هل كان يخطط لأن يصل إلى مكانة معينة في نفوس الأقباط؟ وهل كان يسعى إلى أن يخلق من نفسه شخصية كارزمية (زعامية)؟ الأمر الأكيد أنه كانت هناك رغبة حقيقية لدى الجيل الذي مثله البابا شنودة في أن يصل بفكره وأهدافه إلى حد التنفيذ، وقد بدا هذا واضحا في تلك المرات التي حدث صدام فيها وقت أن كان البابا كيرلس السادس موجودا.

وعندما أ طرح على البابا شنودة هذه التساؤلات حول وعيه بقضية الزعامة يؤكد أنه لم يكن مقصودا على الإطلاق، مثل هذه الأشياء لا تكون هدفا بل تكون نتيجة.

لم يقنع الأستاذ المناوي بهذا الرد وأن من المؤكد أنه كان يوجه جمهوره، وإن لم يكن لأغراض السياسة، ولكن التوجيه الجديد موجود.. ولهذا عاد يسأل كيف تفسر هذا التجمع الذي أصبح حولك وقتها كأسقف؟ ويجيب لا أفسره إلا بأنه نوع من التعليم، حيث يجذبهم إنسان عاش في المغارة سنوات طويلة في مجال التأمل، ولذا أصبح ممكنا أن يعطي عمقا روحيا فيما يقول ربما لم يكن موجودا من قبل، إنسان

كانت عنده فترة طويلة للوحدة، ومجال كبير جدا للقراءة ولمعرفة أقوال الأباء القدامى، فأصبح التعليم له قيمته ليس فقط من جهة الفكر والتأمل، وإنما من جهة التراث أيضا والتاريخ، إنسان كانت لديه فرصة قراءة سيرة القديسين وتاريخ الأوائل يمكن أن يزود كلامه بكثير من القصص التي تجذب الناس. هذا بالإضافة إلى تلك النقطة الهامة التي سبق أن ذكرتها الخاصة بتخصيص جزء قبل كل عظه للإجابة عن استفسارات الناس ومشاكلهم..

مرة أخرى يقدم إجابة مراوغة، وفي مثل هذه الحالات لندع العمل يلقي الضوء الكاشف على حقيقة نوايا الأسقف وما كان يقصده: هل هو بناء شعبية وقاعدة له؟، هل هو الخروج بالكنيسة من الإطار الروحي التقليدي إلى إطار دنيوي فسيح يعالج كل مشاكل الأقباط؟..

وفي ٩ مارس سنة ١٩٧١ مات البطريرك العتيد كيرلس السادس وانفسح الطريق أمام الأسقف الصاعد ليحصد ثمار عمله.. ولكن كان عليه أن يمر بتجربة صعبة أخيرة هي عملية انتخاب البطريرك التي تمت. وكانت الانتخابات في يوم الجمعة ٢٩ أكتوبر ١٩٧١ فأسفرت عن

اختيار ثلاثة من الخمسة، كانوا حسب الأصوات هم الأنبا صموئيل (٤٤٠ صوتا)، الأنبا شنودة (٤٣٤ صوتا) والقمص تيموثاوس المقاري (٣١٢ صوتا) ثم أجريت القرعة الهيكلية (الطفل داخل الحجرة المظلمة) يوم الأحد التالي ودخل طفل صغير عمرة ست سنوات اسمه أيمن وعصبت عيناه بمنديل أحمر وحمل الأنبا انطونيوس صندوقا فضيا به الورقات الثلاث التي تحمل أسماء الرهبان الثلاثة المرشحين وفتح الصندوق، ومد الطفل يده واختار إحدى الورقات الثلاث وكانت اسم الأنبا شنودة (٣٤).

وعاد البابا شنودة إلى القاهرة مساء نفس اليوم، عاد وهو على رأس كنيسة، كانت الكنيسة أشبه بمملكة تنتظر ملكتها، وكانت مملكة واسعة لها جمهور عريض ولها تاريخ ولديها موارد ضخمة، ولها حصانة تحميها من التدخل والنقد، كان ملكها هو في الوقت نفسه ملكها ومرشدها، أي أنه جمع

(34) بفضل هذه القرعة الهيكلية أصبح الأنبا شنودة بابا رغم أنه لم يكن الذي نال أغلبية الأصوات - انظر ملاحظة على القرعة الهيكلية ص ٩٥ من هذه النسخة الإلكترونية، أو ص ٨٦ من النسخة الورقية الصادرة عن دار الفكر الإسلامي.

السلطة الزمنية والروحية، ومثل هذه المملكة عندما يتولاها رجل مثل شنودة لا ينقصه الذكاء ولا الطموح.. لا بد وأن يصل إلى النهاية التي ينتهي إليها الطموح والتي أشرنا إليها في مستهل هذه الفقرة..

عندما ولي محمد علي شئون مصر كانت خرابا عاثت فيها فسادًا المماليك، ولكنه استطاع بمقدرة إدارية عبقرية وهمة لا تعرف الملل وذكاء نادر أن ينتهي بها لتصبح دولة ناهضة، ويدفع بها مرة واحدة من ظلمات القرون الوسطى لأن تكون الثانية في العالم في الأخذ ببعض المخترعات الحديثة، وأن يكون لها جيش يهزم جيش السلطان، وكان لا بد لهزيمة من أن تتعاون أساطيل أوروبا.

كان يمكن للأب شنودة أن يصل بالكنيسة إلى ما وصل إليه محمد علي بمصر، ولكن كان لا بد في الحالين من دفع الثمن الذي يذهب بالكثير مما جاء به الطموح..

إن سياسات الأنبا شنودة في حكم مملكته لا تقل صرامة، ودهاء عن حكم أي فعل قوي، لقد قضى على خصومه، وقرّب اتباعه، ولوّح "بالحرمان" بل ومارسه، وتابع المعارضين بلا رحمة وموقفه من القس: إبراهيم عبد السيد الذي عارض بقوة سياسات الكنيسة مثال على ذلك. فعندما

مات الرجل أصدر البابا قرارًا بعدم الصلاة عليه، ودار أهله على كل الكنائس فرفضت الصلاة عليه. ولقنت تلك نظر الصحفية الذكية سناء السعيد وحاورت البابا^(٣٥). أفلا يقول المسيح "باركوا لأعينكم" "الله غفور رحيم وإذا كان الله يغفر لعبده أفلا يمكن للكنيسة أن تغفر لأحد أبنائها ما أقدم عليه، " فقد رد البابا بصلابة وقوة أن من يخطئ في العقيدة لا تجوز المسامحة معه، علما بأن القس إبراهيم لم يعالج أبدًا صلب العقيدة، وكل انتقاداته كانت على سياسات البابا شنودة، أو تأويله لبعض النصوص في قضايا حيوية. وهذه الواقعة تكشف عن صلابة لا تعرف الرحمة لكل من يخالفه^(٣٦).

من الغريب أن القس إبراهيم عبد السيد نشر في جريدة الميدان بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٩٩ كلمة بعنوان "للتعزية لا للإذلال" يندد فيها بتحريم البابا الصلاة على رجل دين مسيحي مغضوب عليه أو شك على الموت؛ فطلبت عائلته من القيادة الدينية انتداب من يصلي له طلبا لشفائه، وبعد انتظار

(٣٥) انظر كتاب: البابا شنودة الثالث، سناء السعيد، مكتبة الأسرة

٢٠٠٣، ص ٦٥ - ٧٠.

(٣٦) أنظر كتاب الباب شنودة الثالث سناء السعيد مكتبة الأسرة

٢٠٠٣ ص ٦٥ - ٧٠

دام تسع ساعات قوبل طلبها بالرفض بزعم عدم توبته؛ ومن ثم فلا يستحق الصلاة، وعند عودة أفرائه بعد منتصف الليل وجدوه قد انتقل إلى رحمه مولاه، وسعوا لدى الرئاسة الدينية للسماح بالصلاة على جثمانه بعد أن انتهت خصومته معها بوفاته، وانتظروا الموافقة لكنهم صدموا بالرفض مرة أخرى واضطروا إلى نقله إلى منطقة رعوية في الوجه البحري ووافق مطرانها على إتمام مراسم صلاة الجنازة عليه، وقبل أن تبدأ تلقى المطران "فاكسا" من رئاسته بالقاهرة بمنع الصلاة وتهديده، وكل من يسمح له من القساوسة بالصلاة بمحاكمتهم ومعاقبتهم! مما أضطر أسرته بدفنه بغير صلاة، مما أثار الشعب لما آلت إليه أمور الهيئات الدينية من تحكم في مصائر الناس أثناء حياتهم وبعد وفاتهم، مما يعد استرجاعا إليما لصكوك الغفران، ومحاكم تفتيش العصور الوسطى.

بأية شريعة تحكم الكنيسة بعدم الصلاة؟ وهل صارت قلوب رئاستها أقسى من قلوب واضعي القوانين المدنية والجنائية الذين لا يمانعون في الصلاة على المحكوم عليهم؟ إن كانت الصلاة لا تقيد الموتى إلا قليلا فتبرئتهم، أو دينيوتهم هي الله وحده وحسب أعمالهم التي اقترفوها حال حياتهم، وقد رتبت الصلاة كطقس لتعزية أهل الراحل فما

ذنب هؤلاء في حرمانهم من الصلاة؟ أليس من العار أن يكذب رجل الدين وينكر وقائع حدثت ثم يعود ليعترف بها أمام مواجتهته بالحقائق؛ فكيف نثق بعد ذلك في كل ما يعظ به من مبادئ؟.

لقد أوصيت أسرتي بعد رحيلي حتى لا تستغل حاجتهم للتعزية لإذلالهم بعدم حاجتي للصلاة علي وقد أقررتي بأنهم ليسوا في حاجة إلى هذه الصلاة فأعمالي هي التي تبرزني أمام الله وكتاباتي تشهد لي أمام الناس.

وتوضح هذه الكلمة أن القس إبراهيم عبد السيد رحمه الله تتبأ بما سيفعله البابا شنودة، فأوصى بعدم حاجته للصلاة على جسده حتى لا يستغل ذلك لإذلالهم، وبرهن بهذا على أن أفضه فوق الطقوس والشكليات. ولكن أهله لم يكونوا يمثل هذه الدرجة من التحرر وتعرضوا لما أراد أن يوفره عليهم.

ولم يكن إبراهيم السيد هو الوحيد الذي كتب عن هذه المسألة، بل ولا الأول، لأن جريدة روز اليوسف نشرت هذا الخبر تحت عنوان "البابا يمنع كاهناً من الأسرار المقدسة والصلاة على جثمانه في العدد الذي صدر في ٢٣/٣/٩٨ في حين أن القس إبراهيم عبد السيد كتب كلمته في مجلة الميدان

في ١٦/٢/١٩٩٩ أي أن كلمة روز اليوسف سبقته بقرابة عام.

وجاءت في كلمة روز اليوسف..

"الأول مرة في تاريخ الكنيسة القبطية الحديثة.. قام البابا شنودة بحرمان أحد الكهنة من تناول الأسرار المقدسة قبيل وفاته، وكذلك منع إقامة شعائر الصلاة على جثمانه بعد وفاته، وتحريم نشر أي نص في الصحف عن الكاهن المتوفى.

بدأت القصة، عندما غضب البابا على الكاهن، لمعارضته للقيادة الكنسية، وكان ذلك في عام ١٩٨٩ وكان لهذا الكاهن صلة قرابة بأسقف سابق لإحدى مناطق القاهرة. وبالفعل تم عزل الكاهن. ونشر خبر العزل في جريدة الأهرام في ذلك الوقت.

وفي الفترة الأخيرة تعرض الكاهن للإصابة بجلطة في المخ أدت إلى إصابته بشلل نصفي، نقل على أثرها إلى أحد المستشفيات الكبرى بالقاهرة يوم الإثنين قبل الماضي..

وعندما ساءت حالته الصحية، واقترب من الموت.. وذهب ابن الكاهن مع أحد أقاربه إلى المقر البطريركي

بالعباسية يوم الأربعاء قبل الماضي، يطلبان التصريح من البابا لكي يتناول والده من الأسرار المقدسة قبل وفاته.. وكان هذا في الساعة الخامسة مساءً. وبعد انتظارهما حتى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل.. قوبل طلبهما بالرغف بحجة أن الكاهن لم يتب عن شروره!!!. على الرغم من أن قوانين الكنيسة، تقضي بحتمية تناول الشخص المقرب من الموت مهما كانت خطاياه، وأيا كانت العقوبة الموقعة عليه..

وعند عودة الابن إلى المستشفى صباح اليوم التالي، فوجئ ب وفاة والده الكاهن.. فعاد مرة أخرى إلى المقر البابوي بالعباسية، ولكن هذه المرة يطلب فيها التصريح بالصلاة على جثمان والده واختيار الكنيسة التي سيتم فيها إجراء مراسم الصلاة.. وظل منتظرًا الرد من الساعة الثامنة صباحًا حتى الساعة الواحدة ظهرًا.. ولكنه لم يستطع الحصول على الموافقة بالصلاة على جثمان والده..

بعد هذا التصرف من قبل البطريركية، اضطر الابن للذهاب بجثمان أبيه إلى محافظات الوجه البحري، وحصل على تصريح بالصلاة من أسقف المحافظة، وقام الأسقف

بتكليف أحد الكهنة لأداء شعائر الصلاة على الكاهن المتوفى، ولكن بعد حضور جميع أفراد الأسرة والأقارب دار الكنيسة ووضع جثمان الكاهن أمامهم.. وقبل أداء مراسم الصلاة بدقائق.. جاء فاكس من البطيركية إلى الأسقف يأمره فيه بعدم الصلاة على الجثمان..

أمام هذا الإصرار من قبل القيادة الكنسية، لم تجد أسرة هذا الكاهن شيئاً أمامها سوى دفن الجثمان دون أداء مراسم الصلاة الأخيرة.. ولكن لم يكن هذا كافياً من وجهة نظر القيادة الكنسية، فجاء قرار آخر بمنع الأسرة من نشر أي نعي بالصحف!!..

المعروف أن هذا الكاهن كان يبلغ من العمر خمسة وستين عاماً وعمل كاهناً لمدة ستة وثلاثين عاماً".

وهذه الكلمة تثبت أن القس إبراهيم عبد السيد لم يكن متحاملاً على الكنيسة، أو أنه أورد خبراً مكنوباً، بل إن رواية روزاليوسف تزيد على رواية منع أسرته من نشر أي نعي لفقيدها.. فالى هذه الدرجة يصل التجبر والتكبر والاستعلاء.. ويكون هذا باسم المسيح! الذي درأ العقوبة عن الزانية..

في أي شرع تكون الصلاة على الميت بتصريح، وفي أي شرع يمنع من تناول الأسرار المقدسة، وبأي سلطة تحرم الأسرة من نشر نعي في الصحف، ويأتي هذا كله ممن يمثل المسيح - رمز المحبة.

معضلة الشنودية:

إن معضلة السياسة التي وضعها الأنبا شنودة للكنيسة المصرية، هي معضلة الرجل الذي يريد أن يأكل الكعكة ويحتفظ بها في الوقت نفسه!.

فالشنودية من ناحية تضيق بإبراز المعنى الإسلامي في أي شيء... حتى في الأسماء.. ولم يفتها - في حساسيتها المرهفة - أن السادات في مرحلة (العلم والإيمان!) أصبح يبرز اسمه "محمد أنور السادات" وليس "أنور السادات"، وهي تندد بأي دعوة "لأسلمه" ما، وتضيق بأي حديث عن الإسلام، وتتاصر دعاة الدولة العلمانية، التي ينفصل فيها الدين عن الدولة، وتكون مصر لكل المصريين، بصرف النظر عن الدين.. وترى في إبراز المعنى الإسلامي "شقا" لوحدة الأمة.

وفي الوقت نفسه، فإنها تدعو لتعميق المعنى القبطي ولبعث آثار الحضارة القبطية، وتعليم اللغة القبطية، وتدعو

للاحتفال في المناسبات القبطية وتطالب بمزيد من المناصب
والوظائف الخ... للأقباط.

ومن الواضح أن هذين الجانبين للشنودية متناقضان..

فلذا كانت الشنودية تدعو للدولة العلمانية وتضيق بإبراز
المعنى الإسلامي فلا يجوز لها أن تمارس "الشنشنة" القبطية
بكل مكوناتها.

وإذا كانت ترفع راية "القبطية" وتطالب بحقوق للأقباط
كأقباط، فلا يجوز لها أن تدعى الدولة العلمانية ولا الدعوة
إلى "كل المصريين"، ولا يصح لها أن تضيق بالدعوة
الإسلامية...

فهي تريد أن تبقى على الكعكة، وأن تأكلها في الوقت
نفسه، وهذا بالطبع مستحيل..

الباب الرابع

هموم ومطالب الأقباط

في عام ١٩٨٩ أصدر مركز ابن خلدون كتابًا بعنوان: "هموم الأقباط"، من تدبير الأستاذ: سامح فوزي، وقدم له الأستاذ الدكتور: سعد الدين إبراهيم بمقدمة مسهبة وهامة، كما قدم له محرر الكتاب الأستاذ: سامح موسى بمقدمة استعرض فيها الاتجاهات العامة تجاه مطالب الأقباط التي لخصها في:

١. الخط الهامبوني وما يفرضه من عقبات على عملية بناء وإصلاح الكنائس.
 ٢. استبعاد إسهام الأقباط تاريخيًا وحضاريًا من برامج الإعلام والتعليم.
 ٣. استبعاد الأقباط من شغل عدد من المواقع والوظائف في الدولة.
 ٤. عدم حضور الأقباط بشكل يتناسب مع تعدادهم في البرلمان.
- واستعرض الكتاب آراء ثلاثين مثقفًا مصريًا عن المشكلات التي يعاني منها الأقباط وطرق حلها.

ومع أن الكتاب يقدم صورة من الآراء المتفاوتة عن الموضوع، إلا أنني أثرت أن أعتد في هذا الفصل على تقرير لكاتب قبطني عريق في قبظيته، عريق في مصريته، شارك منذ الأربعينات في دراسة المجتمع المصري - اجتماعيًا واقتصاديًا - وأصدر عددًا من الكتب القيمة. هو الأستاذ مريت غالي. ربما لا يعرف الكثيرون أن الأستاذ حسن البنا - رحمه الله - استشهد ببعض كتاباته في رسالته عن "مشكلاتنا السياسية" في ضوء النظام الإسلامي، وعندما يقدم هذا الكتاب رؤية في عام ١٩٧٩ فإنها لابد أن تكون موضع الاحترام والتقدير، وقد كتب على غلافه "تقرير مرفوع للمسئولين في الدولة، وأحبائي من المسلمين لتعميق أواصر المحبة والتعاون والوحدة الوطنية على أساس من الواقع العملي". وهو ما ينم عن عاطفة خالصة قدر ما ينم عن كياسة وتهذيب في صياغة الخطاب، ويعزز هذا ما جاء في التهميد "قد يسوءني أن أتكلم عن أكثرية وأقلية في بلدي، ثقيل على نفسي حقًا، ثقيل على نفسي حقًا وقد دخلت في السبعينات من عمري أن اضطر للمطالبة بحقي وبحق الأقلية في العدالة والمساواة، موضوع طالما تحاشيت التعرض له،

لأنني كنت ولا أزال مشبعًا بنظرة وطنية مصرية خالصة، فعنيت بتطلعاتي نحو أمة راقية ووطن منيع ودولة قادرة على إسعاد الشعب، وكتبت في هذا ما كتبت بعيدًا عن أي اعتبار طائفي.

موضوع كان يجب أن يحل في مصر منذ أجيال، فينتهي إلى غير رجعة. وقد حل فعلا فترة من الزمن إبان الحركة الوطنية ثم انتكست الروح الخالصة، وعادت الطائفية لتبت سمومها في المجتمع، بسبب قصر نظر الحكام وإهمالهم مصالح الشعب، وأيضًا بسبب دسائس وضغوط وتحريض من الخارج، كل هدفها أن تضعف المصريين وتتنقص من شأن مصر. وقد بلغت الطائفية في السنوات الأخيرة درجة من الخطورة لا يمكن السكوت عليها.

ثنائية محيرة تلك التي تتادي من جهة بالشكوى والإفصاح بقصد الإصلاح، وتتادي من جهة أخرى بالسكوت والكتمان بقصد المحافظة على سمعة البلاد في الخارج أو عدم الإثارة في الداخل. فكثيرًا ما ننتهي إلى كتم القضايا الدقيقة والسكوت على المسائل الحساسة، بدلا من أن نصارح بها الرأي العام لكي يتبين الحق من الباطل والخير من الشر.

والميل إلى التكتّم إنما يصدر عن نظرة متشائمة في
حسن إدراك الناس، لكن مبدئي أن كل حقيقة يمكن مصارحة
الناس بها، ما دامت الصراحة تقدم بروح من المحبة
والاحترام المتبادل. ولا تقوم على غير هذه الصراحة
ديمقراطية صحيحة واشتراكية سليمة ووطنية جديّة، وفي
الحقيقة نور خالص يحمل الناس على قبولها؛ لأن غالبية
الناس تميل إلى السلم والتفاهم، وتسيرها روح المحبة لا
نزعة الشر.

ولا يسعني إلا أن أصارح بأني طوال حياتي - في
الأشغال المختلفة التي قمت بها، والميادين المتعددة التي
عملت فيها، والأوساط المتنوعة التي كنت ولا أزال متصلاً
بها - لم أصادف شخصياً سوى كل تكريم واحترام وحسن
معاملة بل ومودة عن إخواني المسلمين قبل الأقباط، وروح
من الإخاء والتفاهم كانت أكبر عون لي للمضي في حياتي
محتفظاً بشيء غير قليل من التفاؤل في الناس، ومعتقداً أبداً
أن قول الحق لا بد أن ينفذ إلى العقول والقلوب إن آجلاً أو
عاجلاً.

ففي هذه الصفحات أخطب أخاً في كل قارئ. لا أخطب غريباً أو منافساً أو عدواً، بل مواطناً تربطني به قيم مشتركة وثقافة مشتركة ومصالح مشتركة. ورجائي أن يحس كل قارئ كريم بهذا الإحساس ويبادلني إياه، ويحاول أن يفهمني كما حاولت أن أفهمه، ويصارحني في ضميره كما صارحته في ضميري وكتابتي فيبحث ما عرضه ويتأمل فيه بروح من العطف والمحبة" انتهى.

إن الكاتب قدم تقريره بتمهيد يفتح قلب كل باحث يريد الحقيقة، ويريد الإصلاح، ثم استطرد. "ربما كانت مصر أكثر احتراماً لتلك المبادئ أو أقل مخالفة لها من بلاد أخرى، لكن العبرة بالمقياس الذي نرتضيه لبلادنا، فإذا رضينا بأن يكون مقياسنا بلاداً متأخرة سياسياً واجتماعياً، كنا بلا شك في وضع أعلى وأحسن، لكن إذا فضلنا أن نقيس أوضاع بلادنا بأوضاع البلاد المتحضرة سياسياً واجتماعياً، كنا بلا شك في حالة أدنى وأسوأ..

ونحن نوافق تماماً أن ما وضعه الفقهاء منذ ألف عام وأدمج في الفقه الإسلامي بحيث أصبح هو المفهوم المقرر للشريعة. نقول إن هذا المضمون لا يتفق مع القرآن ومع

عمل الرسول، وإنما هو نتاج عصور مغلقة، مستبدة، فرضت نفسها على الأحكام. وإذا كان الأقباط يضيقون بها، فنحن أيضاً - كمسلمين نضيق بها ونريد جوهر الإسلام والعودة إلى القرآن دون تقييد بتفسير المفسرين الذين أصدروا الأحكام اجتهداً في ضوء فهمهم، مما لا يمكن أن يكون جزءاً هو حكم القرآن، وهذا هو ما نعمل له جاهدين منذ وقت طويل، والذي من أجله أعلننا "دعوة الإحياء الإسلامي" التي تستبعد الالتزام بكل ما وضعه الفقهاء من قواعد وأحكام مجافية للقرآن، بل إنها تعيد النظر في بعض ما جاء في القرآن من أحكام دنيوية في ضوء تحقيقها للحكمة التي من أجلها أنزلت وهي بالدرجة الأولى العدل.. وهل لا تزال قائمة أو أن التطور حال دون ذلك، أو أن ظروف المجتمع وتطور الأوضاع جعلتها مجافية لذلك، أو حتى أسقطت الأسباب التي من أجلها وضعت مثل الرق، والغنائم، والجزية الخ.. إن هذه النظرة لم تفت فكر عمر بن الخطاب الذي لم يطبق بعض النصوص الثابتة في القرآن الخاصة ببعض أحكام الشريعة عندما وجد أن السبب الذي من أجلها وضعت قد انتفى. أو أن هناك ظروفاً ترجى، وتوقف تطبيقها. ولو أن الفقه

الإسلامي بدأ حيث انتهى عمر لوفر ألف سنة من المماحكات والافتراضات والأحكام المجافية لروح القرآن ولرسالة الإسلام والتعارض مع القيم العليا التي أنزل لها..

لقد استشهد الأستاذ مريت بعبارات جارحة مقيبة جاءت في أحكام بعض المحاكم الشرعية والاستئنافية. ونقلتها مما جاء في تعبيرات الفقهاء التي صدرت في عهد التخلف، وفي نظرنا أن الحكم في موضوع شؤون الأسرة والأحوال الشخصية هو الحكم بشريعة المتقاضين وهذا حق يكفله الإسلام لغير المسلمين وكان ساريًا حتى ألغيت المحاكم الشرعية والملية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ٩٥٥ وأحيلت القضايا إلى المحاكم الوطنية ونعتقد أن هذا التجديد خالفه الصواب؛ لأنه يخالف المبدأ المقرر أن لغير المسلمين الحرية الكاملة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، شأنها في ذلك شأن ما يتعلق بالعقيدة.

ولكن ثمة تحفظ في هذا المجال عندما يغير أحد الزوجين دينه، ويترتب على ذلك نسخ الزواج (وهو أمر يأخذ به الفكر المسيحي والإسلامي) في هذه الحالة يكون الأخذ بشريعة العقد قيدًا على حرية الاعتقاد، وأنا أسلم بأن

كثيراً من الذين يغيرون الدين يلجأون إليه هرباً من قيود
يفرضها دينهم الأصلي، وأن هذا يمكن أن يعد تلاعباً
بالأديان، ولكننا لا نملك الحكم على الناس بما تكنه
صدورهم، كما لا يمكن أن نقبل وضعاً يحرم حقاً من الحقوق
الأساسية للإنسان، وقد قرأت حلاً لهذه المشكلة في أحد أعداد
مجلة التوفيق القبطية⁽³⁷⁾ يقول إننا لا نستطيع، ولا نهتم بأن
يغير رجل دينه، وإنما نهتم بمصير الزوجة المسكينة التي
تطلق "ويتخرب بيتها" وقد يؤخذ منها أطفالها دون ذنب جنته،
ونحن نسلم تماماً بهذه النقطة ونرى أن من الضروري أن
ينص القانون في مثل هذه الحالة أن يعوض الزوج زوجته
عن الطلاق الذي فرض عليها دون ذنب منها، بالتعويض
الذي يحكم عليه بالزوج الذي يطلق زوجته دون ذنب منها،
 ويفترض أن يكون هذا التعويض تعويضاً سخياً يكفل لها
الحياة حتى يقيض الله لها سبيلاً. أما الأبناء فيظلون مع الأم
وعند بلوغ سن معين يخيرون.. وأرى أن هذا الحل هو ما

(37) مجلة التوفيق العدد التاسع - فبراير ١٩٦٠ ص ٥، وقد نقلت

الرأي عن كلمة للأستاذ أحمد لطفي حسونة، نشرها في جريدة:

الأخبار بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٦٠م.

يحكم به الإسلام تطبيقاً لحديث الرسول الجامع: "لا ضرر ولا ضرار". فلا يضيق على الرجل في حرите في الاعتقاد ولا تظلم المرأة دون ذنب جنته.

وينتقل التقرير إلى الكنائس والخط الهمايوني المعروف ورأينا يتفق مع رأي الكاتب في "إلغاء تراخيص الكنائس" لأن هذه التراخيص قيد على حرية التعبير المعترف به كحق من حقوق الإنسان.. والمفروض أن يكون للأقباط الحق في أن يقيموا كنائسهم حتى ولو أقاموا في كل حارة كنيسة لأن الذي سيحكم الأمر في النهاية هو السلامة الموضوعية. فإذا أقيمت كنائس حيث لا يوجد مسيحيون فإنها ستكون عبثاً، وكذلك إذا كان العدد محدوداً بحيث لا يتطلب إقامة كنيسة فلندع الأقباط حتى يتعلموا من حكم الواقع.

وغني عن الذكر أن هذا ينطبق أيضاً على المسلمين الذين يجب أن يكونوا أحراراً في إقامة المساجد.

وعرض الكتاب للدعوة والتبشير ولعل هذه إحدى النقاط القليلة التي لم يلاحظ فيها المؤلف بعض تداعياتها، وأنه تصور أن دور المسلمين في التبشير قد يمس عقائد المسيحيين. ولكن الحقيقة التي يعرفها كل دارس أن المسيحية

قامت على التبشير، وأن هناك نص في الإنجيل يقضي بذلك ولكن هذا النص إنما أريد به تبشير الوثنيين، لأنه لم يكن هناك ديانة سماوية، أما بعد نزول الإسلام، فكان يجب على المسيحيين أن يوقفوا التبشير في بلاده، ولكن الذي حدث أن جمعيات التبشير وجدت في مصر من الثلاثينات، وقد كان من أسباب قيام الإخوان المسلمين ازدياد نشاط هيئات التبشير التي كانت تعمل على أساس دولي، واتخذت في إحدى المناسبات من بيت عرابي باشا مقراً لها وسمح للقس زويمر، وهو من أشد المبشرين عداوة بدخول الأزهر؛ فانتهز الفرصة لتوزيع منشورات تبشيرية حتى هم به الطلبة من أجل هذا، فالرأي السليم أن تكف الأديان جميعاً عن التبشير فما من دين يشكو من قلة. إن كل دين يضم المليارات، والأديان قيم، والقيم لا تزيد أو تنقص، ولأننا إذا سمحنا به فلن يمكن أبداً ضبطه في حدود آمنة ومحايده، وكيف يكون هذا وصلب كل تبشير أن ديننا أفضل من دين. لقد قررت سورة "الكافرون" أن الكافرين لن يؤمنوا بالإسلام، وأن المسلمين لن يؤمنوا بكفر، وبنيت على هذا التأييد التعددية الدينية "لكم دينكم ولي دين".

ونهى الرسول أن يحول يهودي أو مسيحي عن دينه،
ونهى القرآن عن التفاضل بين الأديان ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ
النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى
شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ
قَوْلِهِمْ قَالَ اللَّهُ يَقُضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾
[١١٣ البقرة].. ونهى المسلمين أيضاً ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ
مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [١٠٥ المائدة]..

لهذا من الأفضل النص على عدم وجود هيئات تبشيرية،
سواء أكانت مسيحية أو مسلمة لأن هذا لا بد وأن يدعو إلى
الفرقة ويثير حساسيات وخلافات.

أما نقطة تغيير المعتقد - كأن يسلم مسيحي أو ينتصر
مسلم - فهذا ما يجب أن يترك لإرادة الفرد، ولا يجوز لأحد
أن يتدخل فيه لا الدولة، ولا الكنيسة ولا المؤسسة الدينية
الإسلامية. وكيف يجوز لأحد من هؤلاء التدخل وقد قال
القرآن للرسول "أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مسلمين". إن
أي تدخل يعد تطفلاً على حق من أقدم الحقوق الإنسانية
لأنه يتعلق بحرية الضمير. وكل ما جاء عن الردة في كلام

الفقهاء لا يتفق مع القرآن الذي فتح باب حرية الاعتقاد على مصراعيه ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾. بل وجعل الهدى والضلال. الإيمان والكفر قضية فردية شخصية ﴿ إِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾. ولهذا يجب استبعاد أي تدخل من النظام العام في هذا الأمر ويجب ألا يثير حساسية.

لقد عرضنا رأي الإسلام في هذا، واستبعدنا تمامًا وبالكامل كل إشارة إلى أي إجراء بالنسبة للردة. وقد ذكر القرآن الردة أكثر من مرة ولم يترتب عليها عقوبة دنيوية. كما أن كثيرين ارتدوا عن الإسلام في عهد الرسول، فما تعقبهم عقوبة..

هذا هو رأي الإسلام وهو يتفق مع المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد جليناه في كثير من الكتب. ويفترض أن يكون رأي المسيحيين كذلك.

أما كل هذه الإثارة والتجمهر والغضب لأن أحدًا غير دينه فهي أثر من عدم الإيمان بالحرية من ناحية، وعدم الإمام بروح الدين من ناحية أخرى، إذ لا يمكن أن يقوم الاعتقاد على إجبار أو إكراه. ويجب بذل كل الجهود لتعريف

المسلمين والأقباط بهذه المبادئ. وهذا هو واجب أحرار الفكر من الفريقين لأن المؤسسات الدينية - مسيحية، ومسلمة - لن ترحب بهذا بل وقد تقاومه..

هناك كلمة عن الأوقاف ورأينا الذي يتفق - فيما نرى مع مبادئ الشريعة والإسلام: أن أي مساس بإرادة الواقفين هو انتهاك لحرية التصرف وقضاء على الشرعية فلنتعد الأوقاف إلى ما كانت عليه طبقاً لإرادة واقفيها، ولنتلع الدولة عن الاعتداء على أموال الشعب أحياناً وأمواتاً. وهذا الحكم يسري بالطبع على المسيحيين والمسلمين الذين تعرضوا أكثر من المسيحيين لمضار هذا الوضع، وهم يقولون إن الأزهر يعيش على مالية الدولة، والأزهر له أوقاف تكفيه وتزيد، ولكن الدولة وضعت يدها عليه وتولت الإنفاق عليه، ولو أعادت أوقافه لما كان في حاجة للدولة ولسار في حدود هذه الأوقاف.

وجاءت إشارة في التقرير عن التعليم - وبالذات تعليم الدين - ونحن نؤكد على أن القضية لها جوانب عديدة فطبيعي أن يكون تعليم الدين الإسلامي مسلماً به، أما تعليم الأقلية المسيحية لدينها فقد تحكمه الضرورات العملية، فإذا

كانت الكنيسة على استعداد لتقديم مدرسين، فيمكن خلال حصة الدين أن يكون للطلبة الأقباط فصل خاص يدرس لهم فيه القسيس.

ويمكن استثناء التلاميذ الأقباط من حضور حصة الدين، ولا أعتقد أن وجود نص قرآني في كتاب للمطالعة فيما يوضع من نصوص للبلاغة يقرأها التلاميذ جميعاً يسئ إلى المسيحية. أو يمس مشاعر المسيحيين.

ولم يكن عدم تعليم المسيحية في المدارس صادراً عن تعصب ديني، فعندما كان مستر دانلوف (وهو أصلاً قسيس) أو يعقوب آرتين يشرفان على التعليم، وطلب القبط من كل منهما تعليم المسيحية لأبنائهم رفضاً، فلما تولى سعد زغلول نظارة المعارف سنة ١٩٠٧ قرر إدخال هذه المادة بالمدارس الابتدائية قائلاً: "نريد أن يكون الأقباط وهم شركاؤنا في البلاد عالمين بمبادئ عقائدهم، متمسكين بقواعد دينهم؛ فإن الذي لا دين له لا أمان له ولا وفاء له". وقد تدخلت في هذه العملية بعد ذلك تيارات حزبية تضحى بالمصلحة العامة في سبيل مصارعتها الحزبية كما تدخلت السراي بحيث لم تعالج هذه النقطة بالنسبة للتعليم الإلزامي أو الابتدائي المعالجة

الواجبة. ووقعت الحكومات موقفاً سلبياً يؤخذ عليها (وهو بصفة عامة موقفها في القضية القبطية وفي قضايا أخرى عديدة). وقد كان من أثر ذلك أن عُنِيَ الأقباط بتأسيس مدارس خاصة بهم تركز على تعليم المسيحية، وتاريخ الكنيسة واللغة القبطية^(٣٨).

وفي سنة ٣٧ أصدر المجمع المقدس للكنيسة القبطية في أواخر هذا العام بياناً عن مساهمته في التعليم الإلزامي وإنشاء مدارس لأبناء الأقباط في جميع أنحاء البلاد وظهرت المطالبة بأن تستعين وزارة المعارف بخريجي المدرسة الأكليريكية في تدريس الديانة المسيحية في المدارس، وأن تعاون الحكومة الأقباط في شعبهم لإنشاء المدارس الخاصة بهم^(٣٩).

وأعتقد في دراسة التاريخ أن يدرس الدور الذي قامت به الكنيسة المصرية في إبراز الشخصية المصرية ومقاومة المحتل البيزنطي رغم أنه كان مسيحياً. وأن يشار إلى ما

(38) انظر المسلمون، والأقباط في إطار الجماعة الوطنية - د. طارق

البشري ص ٢٦٧.

(39) المرجع السابق ص ٢٧٠.

تعرض له الأقباط من اضطهاد أباطرة الرومان والبيزنطيين وكيف ثبتوا في كفاحهم وإن كان في سبيل العقيدة، فإنه كان أيضاً مقاومة للمحتل، وهو ما يفخر به التاريخ المصري. وأن يلحظ في هذا الدقة التاريخية. حتى لا ينطلي اللبس التاريخي والشائعات التي تتداول بين الأقباط عن أنهم ورثة الفراعنة، فلم يكن للفراعنة من عدو أعدى من الأقباط، وقد الجأوا كهنة الديانة المصرية إلى أن يهربوا إلى أقصى الصعيد، وتولوا هدم الآثار المصرية ولم يبقوا إلا على ما استعصى عليهم هدمه، والمسلمون بعد هم الأقباط الذين أسلموا فالكل من سلالة واحدة.

وقضية الوظائف العامة وإقصاء الأقباط عن بعضها هي من أبرز المطالب، وقد أشار إليها الأستاذ مريت غالي فقال: "كان المعتاد أن يقصى المسيحيون من الوظائف العليا بوزارة الداخلية في العاصمة والأقاليم، لكن هذه العادة السيئة قد امتدت إلى الوظائف العليا في الوزارات الأخرى، وخاصة في التعليم وفي الخارجية. فلا يكاد الأقباط يعدون على أصابع اليد الواحدة في مجموع عداد عمداء الكليات الجامعية ورؤساء أقسامها ومديري المعاهد العليا والسفراء ورؤساء

البعثات الدبلوماسية لدى الدول والمنظمات الدولية، وجملة هذه الوظائف تزيد عن ثلاثمائة وقد تصل إلى أربعمائة، وكم يوجد من الأقباط في نحو الأفين من وكلاء الوزارات والمديرين العموميين بالجهاز الحكومي؟.

أما القطاع العام، الذي يرجع إنشاؤه إلى التأميمات الاشتراكية، فهو مجال جديد للتوظيف العام في مصر قد دأب منذ البداية على التضييق على المسيحيين. هناك مثلا نحو ٣٦٠ من رؤساء الشركات المؤممة ولا يزيد الأقباط منهم عن عشرة، وتلاحظ نسبة مماثلة في الأعضاء الآخرين المعينين في مجالس إدارة تلك الشركات.

وغني عن البيان أنني أستبعد كلية أي تشريع أو إقرار يفرض نسبة معينة لتقسيم الوظائف العليا بين الأكثرية والأقلية، فقد رفضت الأمة المصرية منذ ثورة ١٩١٩ (وفي مناقشة دستور ١٩٢٣ والدساتير السابقة واللاحقة له) الاعتراف بأكثرية وأقلية في مصر، ورفض الأقباط قبل إخوانهم المسلمين فكرة التمثيل النسبي.

ومهما يكن السبب الذي أدى إلى التضييق على المسيحيين في الوظائف القيادية، سواء أكان نتيجة إهمال أو

سياسة مرسومة، أم كان راجعًا إلى زيادة التنافس على الترقية وامتداد التزام على وسائل المعيشة، فالواقع أن الأقباط يعاملون الآن من حيث الوظائف العامة كمواطنين من الدرجة الثانية، كأنهم غير مؤتمنين على مصالح الدولة مثل مواطنيهم المسلمين، أو كأنهم غير قادرين مثلهم على تحمل الأعباء والمسئوليات المترتبة على الوظائف القيادية. وهذا وضع لا يليق بأمة متحضرة يشترك أبنائها جميعًا في قدر متساو من الحقوق والواجبات، والمزايا والتضحيات" انتهى.

ولكن هناك ملاحظة هي إننا نسمع حديثًا طويلًا ومكررًا في كل كتابات الأخوة الأقباط عن التمييز في الوظائف، ولكننا لا نرى أقل إشارة إلى النصيب الكبير الذي تتمتع به الأقلية القبطية في القطاعات الاقتصادية والتجارية، وطبقًا لآخر إحصاء موثق فإن الأقلية القبطية تملك من ثروة مصر ما بين ٣٥% و ٤٠% فهي تملك وتمثل:

- ٢٢,٥% من الشركات التي تأسست ما بين ١٩٧٤ وسنة ١٩٩٥م

- ٢٠% من شركات المقاولات في مصر..

- ٥٠% من المكاتب الاستشارية.

- ٦٠% من الصيدليات..

- ٤٥% من العيادات الطبية الخاصة..

- ٣٥% من عضوية غرفة التجارة الأمريكية، وغرفة التجارة الألمانية..
- ٦٠% من عضوية غرفة التجارة الفرنسية (منتدى رجال الأعمال المصريين والفرنسيين).
- ٢٠% من رجال الأعمال المصريين.
- ٢٠% من وظائف المديرين بقطاعات النشاط الاقتصادي بمصر.
- أكثر من ٢٠% من المستثمرين بمدينة السادات والعاشر من رمضان..
- ١٥,٩% من وظائف إدارة المالية المصرية..
- ٢٥% من المهن الممتازة والتميزة - الصيادلة - الأطباء - المهندسين - البيطريين - المحامين (٤٠).

وفي الفصل الأخير من التقرير تحدث الأستاذ مريت عن الإعلام والإرشاد فأشار إلى أن الإسلام كان سابقاً في السماحة والرحمة وقت أن كان الغربيون لا يعترفون بالسماحة في الدين، ولا يمارسون الرحمة في معاملتهم لتابعي الأديان الأخرى، حتى الكتابية منها. وفي ذلك الوقت، كان هذا الموقف الإنساني من قبل الإسلام كسباً كبيراً

(40) عن الإسلام والأقليات للدكتور محمد عمارة - مكتبة الشروق

للحضارة والرقي، وفضلاً عظيماً يذكره التاريخ بالتشريف والتقدير للإسلام والمسلمين. على أن المسيحية قد تطورت على مر القرون، وخاصة في الحقبة الأخيرة، فتفهمت السماحة في الدين ومارست الرحمة في معاملتها مع الآخرين، وتخلصت إلى حد كبير من نزعة الاستعلاء والاستكبار إزاء تابعي الأديان الأخرى.

ولم يتطور الإسلام هذا التطور، بل بقي فيما يبدو على تفهمه الأصلي للرحمة والسماحة، ولم يصل بعد إلى الاحترام الكامل الواجب تبادلته بين الأديان الكتابية دون استكبار أو استعلاء، وبهذا أصبح الإسلام في عصرنا يواجه اختباراً جديداً، هو تحقيق التسامح الصحيح، أي المتبادل في إخاء ومساواة وهو التحدي المعنوي الذي لأبد للإسلام من أن يتصدى له في جميع المجالات، وفي أنحاء ساحته الحيوية من الأطلسي إلى المحيطات الهندية.

أعتقد أن هذه الفقرة من كلام الدكتور مريت غالي ليست دقيقة في الجزء الأخير منها، أعني إن الإسلام لم يتقدم في تسامحه إلى المستوى الذي بلغته بعض الدول.

فالإسلام هو الدين الوحيد الذي يفتح باب حرية الاعتقاد على مصراعيه، فمن شاء فليكفر ومن شاء فليؤمن، بل وجعل الهداية والضلال أمراً شخصياً لا دخل لأحد، ولا

للنظام العام فيه، فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها، وهو يعترف بكل الديانات ويؤمن أتباعه بالأنبياء جميعاً - لا نفرق بين أحد منهم. ويتقبل التعددية الدينية كمشيئة إلهية.. ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، فضلاً عن أنه لا يعترف بكنيسة تطل وتحرم وتكون لها وصاية على إيمان الناس وإرادتهم. هذا هو الإسلام، ولكن المسلمين تخلفوا عن إسلامهم ولم يأخذوا بما جاء في قرآنهم، ولكن بما قال فقهاؤهم الذين أصدروا أحكامهم في عصر مغلق مستبد.

ومن ناحية أخرى، فإن الدول التي تصور الدكتور مريت أنها وصلت إلى درجة عالية من التسامح إنما يعود إلى قلة اكتراثهم بالأديان أصلاً، فضلاً عن أنهم تراجعوا في الفترة المعاصرة عن هذه الحرية والسماحة، وهيمنت الأصولية الإسرائيلية المتعصبة على المسيحية في الولايات المتحدة، والنزعة العنصرية في دول أخرى. والقوانين الأوروبية لا تحمي إلا الديانة اليهودية والمسيحية أما الإسلام فمستباح، وقد أشرنا في فصل سابق إلى تصوير مجلة دينماركية للرسول في صور شائنة، ورفض رئيس الوزراء مقابلة ١١ سفيراً مسلماً.

وكان الأستاذ مريت غالي كريما ومنصفاً عندما رأى أن النص: "دين الدولة الإسلام" نصاً مقبولاً، بل وواجباً لكي يؤكد أن المجتمع المصري يقتدي بالقيم الروحية والمبادئ الدينية، وأنه يصبو إلى السمو الأخلاقي الذي هو في آن واحد بذرة الرقي وثمرته، ولأن دين الدولة بطبيعة الحال دين الأكثرية في البلاد. لكن هذا النص لا يمكن أن يتخذ ذريعة للفساد على حقوق الأقلية، ولا حجة لمخالفة حرية العقيدة وحرية العبادة، وللنيل من المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين".

لست أرفض كلمة مكرم عبيد: "إني مسيحي ديناً ومسلم وطناً"، كما لا أرفض كلمة سلامة موسى: "إن الإسلام دين بلدي وواجبي الدفاع عنه". بل أجد في عقلي من السعة وفي قلبي من السماحة ما يهيئني لقبول هذا المعنى وأنا مطمئن الضمير. فأقول إنه علي أن أدافع عن الإسلام لأن المسلمين إخوتي في الكتاب وفي المثل العليا، وانتظر بدوري أن يدافع أخي المسلم عن المسيحية؛ لأن المسيحيين إخوته في الكتاب وفي المثل العليا.

إننا نتفق مع الأستاذ "مريت غالي" في كل ما ذهب إليه، ولكننا نرى أن هناك ما هو أهم من المطالب، وأحق

بالأولوية وما يمثل ضماناً لتحقيق المطالب واستمرارية هذا التحقيق، وذلك هو توفير مناخ من المحبة الحقيقية والخالصة ما بين الأقباط والمسلمين، لقد أشرنا في المقدمة، وفي فصل "التعايش الإيماني" إلى مبدأ رئيسي هو أن الدين يجمع ولا يفرق، يشيع المحبة ولا يسيغ الخصام، أو حتى الحياد، إن سياسة البابا شنودة سممت الجو بين المسلمين والأقباط بإشاعة "روح المطلبية" واتخاذ صورة التحدي بحيث تعسر تحقيق هذه المطالب، وحتى لو حققت فإن مناخاً يفتقد العاطفة الخالصة يجعل من هذه المطالب "وجبة باردة" جافة. لا تثير شهية ولا تغري بقابلية، إن المطلوب الآن أن نعيد مرة أخرى مناخ سنة ١٩١٩ عندما انصهرت الفروق تماماً في بوتقة الاستقلال، فقد حولت حرارة العاطفة الشيخ عبد العزيز جاويش - الذي كان أول من هاجم الأقباط في الفترة ١٩٠٨-١٩١١ وصاحب المقال المشهور "الإسلام غريب في بلاده" - إلى نصير الأقباط، يقول وهو يقف على قبر محمد فريد: "أنظر فريد كيف تعانق الهلال والصليب والتقى القرآن والإنجيل وتعانق الشيخ والقسيس". كما حولت جندي إبراهيم رئيس تحرير مجلة مصر الذي كان أول من حمل على الشيخ جاويش إلى نصير له يؤيده في انتخابات ٢٣، وجعل الأهرام تكتب تحت اسمها "جريدة مصرية للمصريين". وجعلت الأب سرجيوس يتخذ الأزهر مقراً مختاراً يوالي الخطب فيه ويقول: "إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم في

مصر لحماية الأقباط، فأنا أقول ليمنت الأقباط وليحيا المسلمون أحراراً". وفي رواية ولتحيا مصر حرة، "وجعل جريدة مصر، لسان حال الأقباط تنتشر بعرض الصفحة ليس للأقباط مطالب". وجعل الشيخ أبو الفنون والشيخ القياتي والشيخ التفتازاني يخطبون في الكنائس.. ووضع شوقي بك دعاء يتلى في المساجد والكنائس "اللهم قاهر القياصر ومذل الجبابر، وناصر من لا له ناصر، ركن الضعيف ومادة قواه، وملهم القوي خشيته وتقواه، ومن لا يحكم بين عباده سواه، هذه كنانتك فزع إليك بنوها، وهرع إليك ساكنوها، هلالا وصليباً، بعيدا وقريبا، شبانا وشيبا، ونجبية ونجيبا، مستبقيين كنائسك المكرمة، التي رفعتها لقدسك أعتاباً، ميممين مساجدك المعظمة التي شرعتها لكرمك أبوابا، نسألك فيها روح الحق، ومحمد نبي الصدق، وموسى الهارب من الرق.

فأنتا اللهم حقوقنا وأجعل وفدنا في دراهم هو وفدك وجندنا الأعزل الأمين الحق جندك الخ^(٤١)..

المطلوب الآن إعادة روح ١٩ وبناء العلاقة بين المسلمين الأقباط على أساس من المحبة الصادقة والتقدير القلبي والاعتراف بحقائق التاريخ وفي أساس هذا كله أن

(41) بقية الدعاء في كتاب الوحدة الوطنية في ثورة ١٩ تأليف: رمزي ميخائيل جيد - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة - ص ٣٦، وقد اعتمدنا عليه في الفقرة.

الدين عامل وحدة، وهو ما عجزت من استيعابه روح ١٩ لأنها تحته جانباً، باعتبار الدين لله والوطن للجميع. وإذا كان الدين لله لكان عاملاً وحده لأن الله رب الجميع، وقد نجحت روح ١٩ إلى تحقيق الوحدة لأنها قامت على أساس واحد هو الاستقلال وكان المطلب من القوة والنبيل بحيث صهر كل الاختلاف، ولدينا الآن ما يعادل هذا العامل، بل ويفوقه هو بناء مصر الذي لا يمكن أن يتم حقاً إلا عندما تتنظم المصريين جميعاً - مسلمين وأقباط - روحاً واحدة.. بعيدة عن روح "المطلبية" الصغيرة.

قد يقولون أعطونا أولاً مطلبنا افعلوا كما فعل سعد زغلول عندما كان الأقباط يعادلون المسلمين في هيئة الوفد. وأنا أقول إن هذا مطلب عادل ويجب أن يتحقق، ولكنني لا أعتقد أن سعد زغلول كان يقدم "رشوة" للأقباط ليشتركوا معه، فالحقيقة أنه أثار فيهم، وفتح لهم باب المشاركة فدخلوه مؤمنين به، ولكننا نتحدث الآن عن ما هو أسمى من العدل الذي يوجب المطلب، أعني التضحية عند الضرورة، ويمكن أن نقول باللغة المسيحية الفداء، والفداء أصل مسيحي رائع، ويمكن لو فهم كمنهج أن يغير صورة الأوضاع، لأنه ينظر إليها من زاوية جديدة بالمرة. إن هذه المعاني كلها: الدين كعامل وحدة. وجمع، ومحبة، وبناء مصر كأمل أسمى، واستلهاهم فكرة الفداء هذه كلها يمكن أن تهيب الجو.

دفعني إلى هذا أنني لم أجد في كتابات الأخوة الأقباط ما يؤدي إلى التقريب، دع عنك، تعزيز المحبة. وكان ما أثار عجبى أن كثيراً من الكتاب الأقباط عندما يتحدثون عن الآخر، فإنهم يقصدون به أنفسهم، وهذا أمر لا يستقيم والآخر، ما دام يصدر منهم هو بالضرورة المسلمون، لكن استحوذهم لأنفسهم جعلهم يرون أن الآخر هو الأقباط، وما يجب على المسلمين تجاههم. فهل فكر هؤلاء الأقباط فيما يكون عليهم تجاه الآخر - أي المسلمين - حتى لا يقتصر حديثهم عن المطالب.

أشرت في فصل "الحساسية" إلى أن كاهنا كبيراً في الكنيسة الأرثوذكسية أقام الدنيا لأن كاهنا من الكنيسة الكاثوليكية قدم تحية للرسول العربي في ذكرى رمضان. وهي وإن كانت تسيل رقة وعاطفية وإخلاصاً، فإنها لا تتعارض في شيء مع العقيدة المسيحية، ووصل شأن الكاهن الأرثوذكسي حد تكفير الكاهن الكاثوليكي، إن معنى هذا أن أي مدح أو تقدير للرسول يخالف العقيدة المسيحية ويستحق قائله التكفير، فهل يظن أحد أن هذا الموقف يمكن أن يقرب بين المسلمين والأقباط. أبحث سدى عن كتابات من أقباط تعرب عن تقدير للإسلام ولنبي الإسلام، إن ما يكتبه الأخوة من الأقباط، وقد يصوره مقال الأنبا شنودة عن القرآن، يقتصر على ذكر الآيات التي تمتدح فيها القرآن

السيدة مريم أو يزجي التناء على السيد المسيح، ولكننا لا نرى ذكراً لرسول الإسلام.

إننا نجد الألوفاً، أو حتى مئات الألوفاً من المسلمين يزجون المديح للسيد المسيح، ويتحدثون عنه بإيمان وإخلاص وتقدير وحب، ويسمون أبناءهم باسمه، وبناتهم باسم "مريم" ولا يخطر ببالهم أي حساسية نحو ذلك.

ولكن كم من الأقباط يتحدثون عن "محمد" وعن الإسلام كما يتحدث المسلمون عن السيد المسيح والمسيحية؟

كاتب واحد، وقيل إنه تعرض لمتاعب من الكنيسة في حياته، وعند وفاته^(٤٢). كما تعرض حديثاً الأب يوحنا قلته عندما كتب مقالته التي أشرنا إليها.

(٤٢) هو الدكتور نظمي لوقا رحمه الله. وقد ذكر لنا فيما ذكر كتابات ممتازة بوجه خاص للدكتور وليم قلادة، والأستاذ إدوار غالي الذهبي، بالإضافة إلى كتاب ذكرناهم في هذا الكتاب، ويلحظ أن المسيحيين في لبنان كانوا أكثر تقديراً للإسلام؛ فكتب قسطنطين رزق، وكتب ميشيل عقل عن الرسول، ووضع جورج جردان ستة مجلدات عن علي بن أبي طالب، وتحدث الرياشي عن الرسول وعمر. وكتب الدكتور فيتكور سحاب عن أثر القرآن الكريم في حفظ الموسيقى الشرقية، وأن التجويد هو أصل التلحين، أما كتابات جورج زيدان الإسلامية، فأشهر من أن تذكر.

كم من الأقباط يسمى ابنه محمداً وابنته فاطمة؟ لا أحد (٤٣).

إن "محمداً" ليس فحسب أنجح الأنبياء وأعظمهم، ولكنه أيضاً سيد العرب جميعاً، وكل من يتكلم بلفظة عربية مدين له، وهو مؤسس الأمة العربية، وهو في أصل الحضارة الإسلامية، ولن يزيده اعتراف المعترفين، ولن يخسره تجاهل المتجاهلين، ولكن سيكسب المعترفون به أنهم يكونون في عداد المنصفين الذين يعترفون بالحقيقة.

إن كل المنصفين من الكتاب الأوروبيين اعترفوا بعظمته وبما قدمه للبشرية.. ومن المفارقات أن يعترف بذلك أوروبيون، ويسكت عنه مصريون!

إننا لا نعدم من الأقباط من تحدث، وكتب، وألف عن ماركس وهيجل ونابليون وفولتير الخ.. فهل محمد أقل من هؤلاء، أو أبعد عن هؤلاء الكتاب منهم؟.

هذا الموقف السلبي إزاء الإسلام قد تحول بتأثير سياسة الأنبا شنودة إلى موقف يكاد يكون عدائياً، عبر عنه البطريك شنودة نفسه عندما رفض تطبيق الشريعة، وأعلن

(٤٣) باستثناء ميشيل عفلق، الذي سمي ابنه باسم محمد، ولكن ميشيل عفلق ليس من الأقباط المصريين.

عنه عندما رفض الاعتذار عن حادث المسرحية المنكودة، وعبر عنه بتقبل ثقافة العزلة السلبية، وبالتالي المضادة لأنها تترك المهاجمين والشائئين كما يوحي بذلك موقفه من مسرحية: "كنت أعمى والآن أبصرت". وكتاب: "وطنية الكنيسة القبطية وتاريخها". الذي أعده القمص انطونيوس الأنطوني، وكشف عنه النقاب المستشار: طارق البشري في مقاله "التاريخي" في مجلة الأسبوع وأشرنا إليه في أكثر من موضع من هذا الكتاب وجاء فيه أن الكتاب "عرض فيه لتاريخ القبط منذ الفتح الإسلامي العربي لمصر، عرضه وتابع وقائعه وأحداثه بما يقيم تعارضاً وتضارباً بين أقباط مصر ومسلميها من المواطنين على طول هذا التاريخ من القرن السابع الميلادي حتى الآن. وهو يذكر في مقدمة الكتاب أنه "يوضح للأقباط سلالة المصريين القدماء كيف أصبحوا أقلية في بلادهم. ولماذا تدهورت قوميتهم وانقرضت لغتهم". وأن "الأهواء الدينية في الشرق لم تفقد من حدثها بين المسلمين والأقباط وإن كانت فاترة في الظاهر فإن القلق المكبوت مازال جاثماً".

وليس مهماً أن كتاباً يصدر بأي رأي يزكيه صاحبه، ولكن وجه الدلالة أنه صادر من راهب قمص وأنه يهديه إلى

غبطة الأنبا شنودة الثالث "قبسا من عمله الغزير ونبتًا من غرسه النامي العتيق، أي: أن هذا النوع من العلم يذكر صاحبه أنه يقتبسه من علم الأنبا شنودة وأنه نبت من غرسه، والمهم أنه بهذا العلم ومن هذا الغرس، فإنه في الوقت الذي يذكر فيه صلاح الدين الأيوبي المدافع عن استقلال الشرق ضد العدوان الأوروبي الفرنسي، بأنه اضطهد النصارى وشجعت أفعاله "رعاع المسلمين على اغتصاب عدة كنائس"، في الوقت ذاته يقول المؤلف عن نابليون بونابرت وغزوته على مصر أنه "أول مرة منذ الفتح العربي تحكّم مصر دولة مسيحية". والكتاب كله من أوله إلى آخره يعيد بناء التاريخ عن مصر باعتبار أن للقبط تاريخًا خاصًا منفصلًا عن تاريخ المسلمين فيها، ويتخذ معايير للحكم على الأحداث يتناقض فيها صالح القبط مع صالح "جيرانهم المسلمين" الذين لا يتمتع القبط بالمساواة معهم، وأن تعبير "جيرانهم المسلمين" مأخوذ من الكتاب.

فنحن هنا أمام عمل تاريخي من السائع لنا أن نفترض أنه عمل إن لم تكن تتبناه الإدارة الكنسية فهي بالقليل راضية عنه، وهي بالأقل لا تراه متناقضًا مع تصوراتها ولا مع ما ترى أن يتتقف به شبابها، رغم أن هذا النوع من التثقيف ومن الكتابة التاريخية فضلًا عن عدم صحته التاريخية - لأن

الكتاب مليء بالأخطاء والمغالطات - فإنه عمل ضار بالجماعة الوطنية المصرية حسبما ساهم في بناتها وصقلها وجوه من زعامات قبطية دخلت تاريخها وصارت معلماً من معالم بناء هذه الجماعة".

وما يمت بهذه النزعة الانفصالية بصلة حديث الأقباط عن اللغة القبطية المنقرضة. التي تركها الأقباط أنفسهم منذ عشرة قرون، وكتب ساويرس بن المقفع، وأبناء العسال كتبهم بالعربية من القرن العاشر الميلادي، وتركتها الكنيسة نفسها وجعلت صلواتها بالعربية. ولاحظ الأستاذ طارق البشري أن "مجلة وطني" تفرد لتعليم اللغة القبطية بابا فيها كل أسبوع من حيث الألفاظ والمعاني والاستعمال، وإنها تتوجه بهذه الدروس لا إلى المتخصصين الباحثين الذين يهتمهم تعلمها لما ينفعهم في بحوثهم التاريخية أو اللغوية أو الدينية ولكنها تتوجه إلى القارئ العادي، وتقدم العبارات التي يمكن استخدامها في لغة التخاطب اليومي".

وهذه قضية هامة، لأنها وإن كانت من الناحية العملية لا قيمة لها، فإنها تعزل الأقباط، ولو حدث أن تكلم الأقباط لغة

غير العربية، فإن هذا سينهي تماماً أي علاقة لهم مع شعب مصر، ويجعلهم كالأرمن أو اليونانيين.

وكان من الملاحظات الذكية النافذة للدكتور البشري في كتابه "الجماعة الوطنية العزلة والاندماج"، أن بعض رموز المؤسسة الكنسية تتحدث باستمرار عن الوحدة الوطنية بصورة تفيد مصادرة مفهوم الوحدة الوطنية للصالح الكنسي وحده. وقد تكون كثرة الكتابات عن الوحدة الوطنية وما يستدعيه المصري من تصور عن نجاحه في تحقيقها ورغبته النبيلة في حفظها، مما أوحى لهذه الرموز بأنه ما دامت المؤسسة الكنسية هي الطرف الثاني في معادلة الوحدة الوطنية فلا بأس من أن يكونوا هم الدليل على وجود الوحدة أو عدم وجودها. وباعتبارهم "الدليل" فبمقدورهم إسباغ وصف الوحدة الوطنية على الجماعة أو سحب هذا الوصف.. ويمكنهم بذلك السيطرة على هذا المفهوم واحتكاره ويصير صالحهم هو "المعيار" لوجود الوحدة أو عدمها فيتحول هذا الطرف من كونه "دليلاً" إلى كونه "معياراً".. هل الأمر كذلك؟!، والحقيقة أن هذا الطرف ليس دليلاً وليس معياراً وليس طرفاً ثانياً في اتفاق ثنائي.. وإنما الجماعة السياسية

الوطنية العامة تفرض نفسها على كل محتوياتها من نوي الأديان والطوائف والأقاليم والمهن والمذاهب، وتراعي في كل ذلك الأحجام والمقادير التي تتكون منها الجماعة الوطنية وإلا اختلت الموازين وفقد المجتمع توازنه" ..

كيف يمكن أن نكتسب هذه الثقافة التي تعزل الأقباط عن إخوانهم المسلمين، وتخسر الأقباط مودتهم، نحن في حاجة إلى الألوفا من الكتابات التي لم تصب بهذا الوباء، واحتفظت بحرية الفعل وشجاعة الضمير ونيل المقصد.

قارن بين "كنت أعمى والآن أبصرت" وكتاب "الوطنية" وبين كلمات "الأب يوحنا قلته". الدافئة، الأسرة، المقنعة التي تكسب القلوب دون أن تمس العقيدة..

قارن هذه الكتابات بما كتبه سامي داود، وما كتبه عزيز صادق عن تطبيق الشريعة، وما كتبه جمال أسعد والقس أندرواس عزيز والقس إبراهيم عبد السيد وغيرهم ممن أشرنا إليهم.

قارن هذه الكتابات وما كتبه أحرار الأقباط الذين أردوا تخليص الكنيسة من القبضة الحديدية - للبابا شنودة ومن أحكامه التي تلاحق الموتى..

لقد قرأنا كثيراً عن هموم الأقباط، فهل يقرأ الأقباط شيئاً عن "هموم المسلمين".

هل لم يسأل الأخوة الأقباط أنفسهم عن مشاعر المسلمين وهم يقرأون هذه الكتابات التي كتبت بمباركة البابا؟ ألا يتحدثون عن الوحدة وتعزيز الروابط بين المسلمين والأقباط؟ أليس حقا أن المسيحية دين المحبة وأن السيد المسيح أمر أتباعه أن يحبوا مبغضيهم، لماذا لا نرى كتابات مثل مقال الدكتور: حنا قلته وسامي داود أو عزيز صادق أو جمال أسعد عبد الملاك وأندرواس عزيز؟! لماذا لا نرى مؤلفين مثل نظمي لوقا..؟!

إني أدع الرد على هذه التساؤلات للأقباط أنفسهم...

- أن يمثلوا في مجلس الشعب بعدد من النواب يتواء مع نسبتهم العددية ويمكن أن يبدأ بثلاثين نائباً.
- أن يكون لهم حق بناء الكنيسة التي يرونها لازمة لأداء الشعائر الدينية وأن لا يعوق ذلك نصوص أو بيروقراطيات.
- أن يكون الترشيح للوظائف كافة على أساس الكفاءة دون أي عامل آخر، ومن حق كل من يضر أن يلتجئ للقضاء لإنصافه ومجازاة المسئول.

- أن تتضمن كتب تاريخ مصر إشارة إلى الفترة القبطية التي مثلت فيها الكنيسة شخصية مصر وكانت رمز مقاومة المحتلين خلال القرون الستة الأولى من الميلاد، ويمكن أيضاً الإشارة إلى تضامن الأقباط للدفاع عن الوطن. أن تتضمن إشارات إلى شخصيات قبطية بارزة من الكنيسة كالبطريرك كيرلس الرابع أو شخصيات سياسية (مكرم عبيد).
- يجب أن يلاحظ في المناهج الدراسية اختيار النصوص القرآنية ما يقرر التعددية الدينية، ويعمق الإيمان بكل الأنبياء، وأن تكون علاقة المسلمين بغيرهم علاقة البر والقسط.
- أن يذاع قداس الأحد على القناة الرئيسية، كما يمكن الإشارة في أجهزة الإعلام إلى الأعياد المسيحية.
- إذا غير الزوج دينه وترتب على ذلك الانفصال عن زوجته يكون عليه أن يدفع لها تعويضاً مجزياً يماثل من طلق دون ذنب زوجته، ويبقى الأبناء مع الأم أو يخيروا.

وبهذا لا يكون هناك قيد على حرية تغيير المعتقد، وهو حق من حقوق الإنسان، وأمر يعترف به القرآن (حتى وإن حاف عليه الفقهاء) ولا يكون هناك ظلم دون سبب ويتحقق الحديث "لا ضرر ولا ضرار".

- أن يقصروا عمل الكنيسة على المجال الروحي وتعميق الإيمان بالقيم المسيحية النبيلة وعلى رأسها المحبة. وأن تنفض الكنيسة يدها تمامًا من كل الدنيويات تحقيقًا لكلام السيد المسيح "مملكتي ليست في هذا العالم". "وأعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله". وما قرره القديس بولس وبطرس، وأن تدار إدارة ديمقراطية.

- أن يتولى المجلس الملي إدارة الأوقاف والشئون المالية، ويكون مستقلًا عن الكنيسة وينتخبه الأقباط انتخابًا حرًا. وأن تندمج كل النشاطات الاجتماعية، والثقافية مع مثيلاتها حتى تتحقق الوحدة في القاعدة.

- أن يؤمنوا أن الخيار الأمثل لهم هو "التعايش الإيماني"، فإن لم يستطيعوه، فخير المواطنين، حيث لا يكون هناك لعب بالورقة القبطية، وأن لا يتأثروا

بالإغراءات التي تزيّف التاريخ أو تعطي الأقباط وضعًا لم يكن لهم، أو تجعلهم يتجاهلون الحقيقة الواقعة أن مصر هي قلب العالم الإسلامي، وأن هذه الحقيقة خير لهم؛ لأنها تضمن حقوقهم ويمكن أن تكون فخرًا لهم؛ لأن مصر هي بلدهم، وكل فخر لمصر فخر لكل سكانها. فإذا كان هناك طموح واستباق فافعل الخيرات "استبقوا الخيرات".

- أن يحبوا لغيرهم ما يحبون لأنفسهم، فكما لا يريدون مساسًا بالمسيحية فعليهم أن لا يمسوا الإسلام بأمثال المسرحية الشائنة أو دعاوي أقباط المهجر أو كتابات مثل كتاب الأب انطونيوس.
- يجب الإقلاع عن التبشير بالمسيحية أو الإسلام لأن التبشير مبنى على أفضلية دين على دين. على أن لا يشل ذلك حرية الفكر التي يمكن أن تتطرق إلى دراسات الأديان دراسة جادة على أسس علمية وبعيدًا عن الغمز واللمز، ولغرض الدراسات الأكاديمية.

خاتمة

دعوة للإصلاح الديني

وتحرير العقول والقلوب

في تحليل التوترات والصراعات ما بين مجموعات من المسيحيين والمسلمين طوال فترة حكم السادات ومبارك أعاد هذا الكتاب سياقها المباشر إلى ظهور قوى ثلاث متضاربة الاتجاهات في وقت واحد، هذه القوى هي رئاسة السادات وبابوية شنودة وظهور جماعات العنف الإسلامي. وانطلاق كل قوة في توجهاتها مما أدى بالضرورة إلى الصدام.

وهو تحليل سليم، ولكن كان هناك عوامل هي التي أدت إلى ظهور هذه القوى الثلاث.. فمن غير المعقول أنها نشأت من فراغ أو دون أسباب موضوعية وهذه هي الأسباب العميقة الحقيقية للمشكلة. وما هؤلاء أعنى السادات وشنودة وجماعات العنف إلا الأدوات التي كان عليها أن تقوم بما قامت به، وهذه الأسباب العميقة الحقيقية هي سوء نظام

الحكم. وسوء فهم الإسلام وسوء فهم المسيحية بالإضافة إلى عدد من العوامل التي تقترن بذلك وتعد نتيجة طبيعية له مثل التفارق الطبقي وظهور الرأسمالية الطفيلية التي لا تقوم على إنتاج حقيقي، ولكن على عمولات وسمسرة واستيراد واستحواز على الأرض، والاستهلاك المظهري، وتدهور مستوى التعليم، والبطالة، وتعد أزمات العلاقات كالزواج وأزمات الإسكان والمرافق الخ... وما يولده هذا كله من اضطراب وقلق.

وتعد الأزمة الحضارية من العوامل القوية التي أدت إلى الإحساس بالضيق، والإحباط، والحيرة، وعدم تحديد الهوية أو التوصل إلى المشروع الذي يتجاوب مع مشاعر الشعب ويتطابق مع تصوراته وانعدام الحرية نتيجة للحكم العسكري الذي جنم على صدر هذه البلاد من ٥٢ وأشاع الخوف والإرهاب والحرية للمجتمع كالهواء للإنسان.. وكما لا يمكن للإنسان أن يعيش دون هواء، فإن المجتمع أيضاً يختنق إذا حرم الحرية، وأصبح مألوماً استخدام قوى البوليس والأمن المركزي واللوازم مصدر من العنف وانتهاك الكرامات.

هذه العوامل كلها هي مما تعرض له المجتمع المصري خلال الخمسين عامًا الأخيرة، وليست التوترات الفئوية والطائفية إلا أحد أعراضها وبالتالي فلن يكون لها علاج حاسم إلا بمعالجة العوامل التي أدت إليها.

ولكن لما كان الكتاب يعالج العلاقات ما بين المسلمين والأقباط، وأن حجمه وموضوعه لا يسمحان بمناقشة كل هذه الأسباب، فإننا سنقتصر هنا على قضية الإصلاح الديني وضرورته القصوى لأنه الموضوع المباشر، وباعتباره أيضًا وسيلة لتحرير العقول والقلوب وانطلاقها من أغلالها، فالفهم السليم للدين يقيم الضمير على القيم النبيلة من حرية، ومساواة، ومعرفة، وعدالة، كما يقوم على إعمال العقل والفكر حتى يصل إلى الإيمان، وإعمال هذا العقل يتطلب مناخًا من الحرية حتى يكون هذا الإيمان إيمانًا طوعيًا، عقلانيًا، متحررًا من الخرافة رافضًا لسيادة الطقوس والشكليات.

وأهمية الفهم السليم للدين تنطبق على الإسلام والمسيحية لأن الفهم السائد لهما هو الفهم السقيم الذي تفرضه المؤسسة الدينية التي تمثل الحفاظ، ويتمحور حول ما قدمه الأسلاف

من مئات السنين، ولأن هذا الفهم يتأثر أيضاً بالعوامل التي تتحكم في كل وضع يأخذ شكل المؤسسة من احتكار. ومن خلط بين الدين ورجاله ثم من اعتبار رجال الدين هم الدين نفسه..

نجد هذا لدى المسلمين.. ولدى الأقباط فهم يعيشون حالة على الأجداد ويؤمنون بما قدمه الأسلاف، ولا يقربون المنابع الأصلية للدين، أي الكتب المقدسة قرآنا أو أناجيل إلا عبر المفسرين والشارحين الذين يفرضون أنفسهم وثقافتهم.

والمسلمون اليوم في حاجة إلى ثورة فكرية إسلامية تحرر العقول والقلوب من إيسار "السلفية" وحكم الفقهاء، وهذا هو ما تقوم به دعوة الإحياء الإسلامي التي ترفع لواءها، والتي أصدرت قرابة ثلاثين كتابا لإرساء فهم متحرر للإسلام.

وحاجة الأقباط إلى مثل هذه الثورة أشد بكثير من حاجة المسلمين لأن الإسلام لا يعترف بكنيسة أو رجال دين، وإذا كانت "المؤسسة الدينية" قد ظهرت، وظهر معها رجال الدين فإن هذا الظهور هو من باب تقسيم العمل والتخصص وليس تطبيقاً لنص شرعي، بل هو ضد النص الشرعي، وكان من

الأسس التي رأى الشيخ محمد عبده أن الإسلام يقوم عليها: "هدم السلطة الدينية"، وجعل العلاقة ما بين الإنسان والله مباشرة ودون وسطاء. أما في المسيحية فهناك من النصوص ما تعطي الكنيسة ورجالها الحق الوحيد في تقديم الدين. وأن ما يربطه رجالها يكون مربوطا عند الله، وما يحله يكون محلولاً، وهو أمر لا يقتصر على الأقباط. فإن أوروبا كلها طوال القرون الوسطى كانت تقول "أمنًا" الكنيسة، وكانوا مربوطين بها من الميلاد حتى الوفاة. فما أن يولدوا حتى تكتب شهادات ميلادهم في "الأبرشية"، وهي التقسيم الإداري الكنسي، وحتى تعمدهم الكنيسة في الماء، وبدون هذا لا يظفرون بالخلص أو يعدون مسيحيين، فإذا تزوجوا تزوجوا في الكنيسة وعن طريقها وإلا عدَّ الزواج سفاحاً، وعندما يموتون فإنهم يدفنون في "ردهة" الكنيسة. وكان البابا في روما يسيطر على الفلاسفة والحكام والملوك، ويمكن أن يجرمهم فيضطرون إلى الوقوف ببابه أياما حتى يرفع عنهم هذا "الحرمان" كما تروى لنا "حادثة كانوسا".

وظهر في المسيحية عدد كبير من المصلحين كان مصيرهم إلى المحرقة لأنهم عدُّوا هراطقة، كما كان هذا هو

مصير العلماء والمفكرين والأحرار. وكان الوحيد الذي نجا من هذا المصير هو مارتن لوثر لمساندة بعض الحكام له، واستطاع مارتن لوثر أن يقضي على الغشوات التي فرضها بابوات الكنيسة الكاثوليكية من عصمة للبابا وقداسة لرجال الدين، وشفاعة للأولياء، وقد كان هذا الإصلاح الديني هو الذي حرر العقول أيضاً وهياًها لتقبل ثقافات العصر، وكُللت حركة الإصلاح الديني بالثورة الفرنسية التي قضت على هيمنة الكنيسة، وعزلت الدين عن السياسة والحكم. وسمح هذا كله بفتح أبواب التقدم حتى وصل الغرب إلى ما وصل إليه من تقدم، وإن لم يكن بالطبع صفواً كله، وله بعض انعكاسات فكل شيء له ثمنه.

وجددت الكنيسة الكاثوليكية في وسائلها وأساليبها، ولم تعد قوة البابا تعود إلى سيطرته على الملوك والمفكرين، لكن إلى ما يمثله من قيم رفيعة للمسيحية.

ولكن الكنيسة القبطية لا تزال بعيدة كل البعد عن هذه الأحداث، إنها متفوقة داخل صدفاتها القديمة، ولأنها تقوم في مصر فقد أصابها ما أصاب المجتمع المصري من سوءات. وقد استطاعت أن تؤدي دورها في العصور القديمة، لأن

العصور القديمة كانت تتقبله ولأن أباء الكنيسة القبطية كانوا بصفة عامة على قدر كبير من الكياسة والإخلاص، فضلا عن قيامها وسط مجتمع إسلامي كانت له انعكاسات حسنة (وقد كان أثر الإسلام قويا في ظهور حركة مارتن لوثر)، كما لم يتورطوا في غمرات السياسة والحكم والدنيا، وعندما دخلت مصر مشارف العصر الحديث وأصبحت النخبة القبطية متأثرة بالثقافات الحديثة فإن نوعاً من الاحتكاك ظهر في الإطار القبطي نفسه ما بين الكنيسة المتأثرة بالروح القديمة.. والنخبة المتأثرة بالاتجاهات الحديثة تجلى في التوتر ما بين المجلس الملي الذي يفترض أنه التمثيل المدني للأقباط، وما بين الكنيسة التي هي الممثلة الدينية للأقباط وهذه الاحتكاكات تماثل - والقياس مع الفارق - الصراع الذي قام في الغرب ما بين أحرار الفكر، وما بين الكنيسة الكاثوليكية، وأدى إلى ظهور مارتن لوثر، ولكن الذي حدث في مصر كان عكس ذلك؛ فظهور البابا شنودة بطموحاته وشخصيته القوية وتهيؤ الظروف استطاع أن يطوي المجلس الملي تحت جناحه، وأصبح الإصلاح الديني بالنسبة للكنيسة يتطلب أولاً: إقامة العلاقة ما بين المجلس الملي والكنيسة

على أسس موضوعية. ثانياً: "دمقرطة" الكنيسة بعد أن بسط البابا شنودة عليها شبكة من النظم جعلته الحاكم بأمره فيها، وكذلك تحديث مناهجها بما يتفق مع العصر الحديث.

وللعلاقة ما بين المجلس الملي والبابا تاريخ قديم وهو يصور حلقة من الكفاح للحيلولة دون طغيان الكنيسة على الجوانب المادية والعملية للأقباط وقصرها على المجال الروحي. وهذا الكفاح هو في حقيقته فصل من فصول كتاب الحريات في المسيحية، وكان يجب أن يكون معروفاً للجميع بما في ذلك المسلمين، وقد أشرنا عندما كنا نستعرض تاريخ الأمة القبطية إلى النشأة الأولى وسنسردها هنا بعض صفحات هذا الكفاح نقلاً عن مذكرة قدمها مكتب المحامي المشهور إبراهيم الهلباوي عندما ترفع ممثلاً لمقار باشاً ومن معه وهم يمثلون المجلس الملي، ضد صاحب جريدة الوطن والقمص جورجيوس وهما يمثلان البابا. وجاء في مقدمة المذكرة تحت عنوان تمهيد.

١- لما أنشئ المجلس الملي في سنة ١٨٧٣ انتخب أعضاؤه البطريرك الحالي بطريركاً على الأقباط بعد أن أخذوا عليه تعهداً "مكتوباً" بأن يسير معهم بمقتضى

قانون المجلس الملي الذي كان معمولاً به وقتئذ،
وصدر طبقاً لفرمان سنة ١٨٥٦ الذي يبيح للطوائف
المسيحية بأن تدير شئونها بواسطة مجالس مكونة من
الشعب والإكليروس. ولكن ما كاد البطريك يقبض
على دفعة الأمور حتى انفرد بها ونبذ المجلس كأنه لم
يكن، فشكى المجلس الأمر للحكومة فأرغمته على
الانصياع، فتعهد مرة ثانية باحترامه وأخذ عليه تعهداً
جديداً سجله في محافظة مصر، ومع ذلك لم يستمر
المجلس أياماً حتى حاربه ثانية فتعطل.

بقى المجلس معطلاً إلى سنة ١٨٨٣ حتى استغاثت القوم
من تعطيل دور العلم، ومن تبيد أموال الأوقاف، ومن عدم
نشر حساباتها، ومن انحطاط الأكليروس، وطلبوا من
الحكومة أن تتدخل في إصلاح هذا الحال.

٢- صار البطريك هو ومن حوله من الأساقفة يتفننون
في إيجاد الطرق لتعطيل وظيفة المجلس، حتى بلغ بهم
الأمر إلى أن يقولوا إن الشورى تخالف الدين - رغمًا
عن ذلك رأت الحكومة أنه من الضروري تشكيل هذا
المجلس فاجتمع الأساقفة وبعد جدال وافقوا أخيراً على

لائحة سنة ١٨٨٣ ولكن المجلس لم يلبث إلا قليلا حتى رأى الأبواب مقفلة في وجهة.

٣- انفرد البطريرك بالسلطة حتى سنة ١٨٩٢ حتى قامت قيامة الأقباط فشكل المجلس ونفى البطريرك، لكنه استعمل سلاحه الديني فاعتبر مارقاً من النصرانية كل من لاذ بالمجلس من قسوس وأفراد، ثم أعيد بعد ذلك لمركزه وتشكلت مؤقتاً لجنة مركبة من أربعة أشخاص تشتغل تحت رئاسته حتى يعاد انتخاب أعضاء المجلس الذي لم يعد إلا في سنة ١٩٠٦ فبقى المجلس معطلا مدة ١٥ سنة.

٤- للوصول إلى تعطيل المجلس استعمل الأكليروس أسلحة من كل نوع فقالوا إن تشكيل المجلس مخالف للدين رغماً عن تصديقهم على لائحة سنة ١٨٨٣، وعن قبول البطريرك كتابة عليه، وقالوا إن أعضاء المجلس بددوا أموال الوقف واستعملوا النشر في الجرائد ضدّهم وسعوا في إحالة سعادة يوسف بك سليمان - الذي كان رئيساً لنيابة مصر وقتئذ - إلى مجلس تأديب ثم قفلوا الباب في وجه الأعضاء.

بل قفلوه في وجه مندوب الحكومة الذي حضر للبطريكخانة
لفتحه باسم سمو الخديوى فلم يفتح.

وأخيرًا اعتبر البطريك جميع القائلين بالشورى مارقين
من الدين وشكى الحكومة المصرية وسمو الخديوي لجلالة
السلطان وأدعى أن ليس للحكومة المصرية من سلطان عليه.
وفى كل هذه الفترات كانت مصالح العباد معطلة
والأكليروس لا يهتم إلا بمحاربة الشعب بكل هذه الوسائل
الساقطة استبقاء للأوقاف وإيراداتها بين أيديه على غير حق
وعلى غير هدى.

٥- اجتمع أعيان الطائفة في سنة ١٨٨٣ وطلبوا رفع يد
غبطة البطريك من جميع الأمور الإدارية واقتصاره
على الأمور الدينية.

واجتمع المجلس في سنة ١٨٩٢ وأصدر قرارًا في ٢٢
يوليو من تلك السنة بإبعاد البطريك ذكرت فيه كل النقائص
التي بدت من الأكليروس ومما جاء فيه:

"وحيث إنه (أي البطريك) لما شعر بصدور الأمر
العالي باعتماد الانتخاب بالكيفية التي جرت لم يزدجر ولم
يرعو وأصدر إعلانات في الجرائد بالافتراء على أبناء الملة

بأمر لا أصل لها، وأدعى أن المجلس من قصده التفريق والشقاق وسلب الأموال الخ...".

"وحيث إن البطريرك المذكور.... قد استعمل أموال الطائفة في الاستعانة عليها بالغرباء، وفي نشر إعلانات مهيجة بالجرائد وبث رسائل مقلقة بالجهات".

"وحيث إن مقاومة البطريرك لوجود مجلس أوجبه الدين وقررت الكنيسة وطلبت الطائفة واعتمده الحكومة يصاد الواجبات البطريركية".

ومما جاء فيه أيضاً:

"وحيث إن من جميع الأحوال المتقدمة يتضح أن البطريرك المذكور قد خالف قانون الكنيسة ونكث بالعهود والمواثيق وأضر بالطائفة التي من سوء حظها انتدبه مجلسها للترؤس عليه.

وخالف الدين المستتر بردائه".

"أما مخالفته لقانون الكنيسة فلأنه أراد الاستبداد والاستقلال برأيه خلافا لما هو مقرر من وجوب مشاركة الأراخنة في الرأي".

"أما نكته بالعهود والمواثيق فلأنه بعد أن انتخبه المجلس واشترك معه سنوات عديدة وعمل بمقتضى لائحته الأولى وتعهد في محافظة مصر بأن لا ينفرد بأمر، واشترك في عمل اللائحة وصدق عليها، وقدمها للحكومة ونفذ القرارات التي صدرت بمقتضاها هو والأساقفة، قد سعى في نقض ذلك كله.

وأما ما جره من الأضرار بالطائفة فلأنه قد سعى في الوشاية بها والقذف في حقها بأمر غير صحيحة، وبث الشقاق بين أفرادها، وبدد أموالها وتصرف في أوقافها، وقفل مدرستها الاكليريكية، ولم يرض بتجديدها فيما بعد فضلا عن انحطاط حالة المدارس الأخرى وسوء حالة الفقراء وغير ذلك.

"أما عصيانه على الحكومة فلأنه مع تكرار صدور الأوامر إليه بالامتثال لم يمتثل، وأصر على العناد لا سيما أنه من كتابته الأخيرة لمجلس النظار قد انقطع الأمل من إذعانه لأوامرها، والتصميم على عدم القبول لآخر حياته.

"وأما مخالفته للدين فلأنه ادعى أن المجلس مخالف للدين، مع أن عدم وجود المجلس هو عين المخالفة للدين،

وكفى دليلاً على ما ذكر سبق إقراره بوجود المجلس هو
والأساقفة، واشترآكه معه في الأعمال زمناً الخ...".

ومما جاء فيه:

"وحيث إنه لا يتأتى صدور مثل هذه الأفعال ممن يكون
مالكاً لتتمام قواه".

فلهذه الأسباب قرر المجلس باتحاد الآراء التماس رفع
أنبا كيرلس البطريك من رئاسة المجلس، ومن إدارة كل ما
يتعلق بشئون الطائفة الخ...".

"وعلى هذا القرار وقع:

عبد المسيح بك حبشي	بطرس باشا غالي
وهبة بك يوسف عبده	حنا باشا نصر الله
إبراهيم بك منصور	بطرس باشا يوسف
رفله أفندي جرجس	مقار باشا عبد الشهيد
إبراهيم بك روفائيل	قليني باشا فهمي
مرقس بك سميكة	خليل بك إبراهيم
فرج بك إبراهيم	يوسف بك وهبة
بطرس أفندي أبادير	يوسف بك سليمان

حنا بك باخوم
نخلة بك الباراتي
حبشي بك مفتاح
يعقوب بك نخلة
القمص بشاي (رئيس كنيسة
الفضالة)
باسيلي باشا تادرس

القمص فيلو ثاوس (رئيس الكنيسة المرقسية الكبرى).
انتهى..

ويستغرب الإنسان موقف البابا كيرلس ضد المجلس
الملي مع ما عرف عنه من عزوف عن الدنيويات، والمحقق
أن هذا الموقف يعود إلى الهوى والغرض الذي سيطر على
الحاشية المنتفعة والتي وجدت أن المجلس يضيق عليها،
وتأثر بكلامها البطريرك.

لم يكن هذا التاريخ غائبًا عن ذهن البابا شنودة، وما كان
يقبل أن يقوم مجلس ملي قوي "فالملك عقيم" وقد ارتاع عندما
علم أن المجلس الملي قد ينعقد وهو في منفاه، وتوسل إلى
ميلاد حنا أن يؤجلوا ذلك إلى ما بعد عودته، واتصل ميلاد
حنا بالدكتور: رفعت المحجوب وتوصل إلى تأجيل إجراء

الانتخابات حتى بعد عودته. وعندما عاد قام بما جعل الانتخابات المجلس الملي "فضيحة بجلاجل" كما وصفها الدكتور: ميلاد حنا. فقد وضع قائمة بأربعة وعشرين اسما (وهم مجموع أعضاء المجلس) وكان طبيعيا أن يأخذ بها الشعب طاعة لأمر "سيدنا" ثم لا يكتفي بذلك بل جعلهم شمامسة فأخرج المجلس من طبيعته المدنية المستقلة إلى فرع من فروع الكنيسة يتبع أوامر رئيسها الأعلى.

والمفروض أن ينتخب الأقباط في كل الجمهورية اختياراً حراً من يمثلونهم في المجلس، وأن يُحرّم على البابا التدخل في هذه العملية من ألفها إلى يائها بحيث يتقدم من يشاء، ويختار الأقباط من يشاءون وبهذا يوجد مجلس قوي له قاعدة شعبية قوية ينتخب منها انتخاباً حراً.

وإذا أخذنا بالتمثيل النسبي للأقباط في مجلس الشعب - وهو ما أميل إليه - لا لأنه الأفضل، ولكن لأنه يحسم شأفة الادعاءات والمشاكسات ويتناسب مع الردة التي أصيب بها المجتمع المصري عن أيام ثورة ١٩ والحقبة الليبرالية، فإن المجلس الملي يكون هو الهيئة المؤهلة للقيام بترتيبات ذلك وإدارة العملية الانتخابية على مستوى المحافظات.

ويجب أن يكون للمجلس الملي فروعه في المحافظات الموازية للإبراشيات الكنسية ليقوم بوظيفته المدنية على مستوى المحافظات.

ويحول على هذا المجلس كل ما يتعلق بالأوقاف والمدارس والنشاطات الاجتماعية والوصايا الدنيوية ويوضع له نظام منهجي من ناحية عقد جلسات دورية تعلن مقرراتها وتناقشها، فإذا لم يتقبلها جماهير الأقباط فيوضع نظام لاستئنافها وما إلى هذا كله.

بهذا يستريح البابا من كل المشكلات الإدارية والمالية ويتصرف كلياً للرسالة الروحية السامية: ألا وهي غرس القيم المسيحية النبيلة في النفوس، وأولها المحبة، وما أعظمها من مهمة، إنها مهمة الرسل، إنها الهداية والخلاص وبناء الضمير والوجدان.

* * *

ولكن هذا لن ينهي المشكلة..

ذلك أن الكنيسة نفسها، وفي إطار عملها الدعوي الخاص تنشئ علاقات عديدة ما بين فئات الأكليروس وما بين الرهبان والكهنة، وتقوم هذه العلاقات على أساس

ترانتي، ومن هنا فيجب أن توضع نظم ديمقراطية منهجية تحول دون الانحراف أو العشوائية أو الاستئثار الخ... مما لا يمكن أن يتعرض له أي تنظيم، ومما لا تخلو منه النفس البشرية، ويجب أن يعمل هذا التنظيم الديمقراطي على ضمان سير العلاقات سيراً مرناً دون عقبات أو روتين أو بيروقراطية، وأن يستهدف الكرامة الإنسانية ويلحظ الحقوق الأساسية للإنسان.

وقد كتب الأستاذ كمال غبريال - وهو كاتب قبطي مهموم بالكنيسة معنى بإصلاحها - في جريدة القاهرة في العدد ٢٩٢ الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٢٠٠٥ مقالا بعنوان "دعوة لإقامة مؤتمر وطني لمناقشة البنود التسعة في خطة إصلاح الكنيسة المصرية جاء فيه:

المطلوب هو أن يعيد الأقباط تنظيم الكنيسة، بما يتيح للدولة والمجتمع إعادة تنظيم الحياة المصرية، بالصورة التي تجعل المجتمع المصري نسيجاً واحداً بالفعل، وليس بأناشيد التمويه والمغالطة.

ونتصور أن يهدف إعادة التنظيم لتحقيق ما يلي:

■ تحجيم دور رجال الدين باختلاف درجاتهم الكهنوتية،
للتحصر في دورهم، الذي تصدوا له واختاروه
لأنفسهم، وهو هداية الناس إلي طريق السماء، والقيام
بمهام العبادة والطقوس الكنسية.

■ تولي العلمانيين إدارة الكنائس كمؤسسات جماهيرية،
بنفس المبدأ الذي أرساه رسل السيد المسيح: "قدعا
الاثنا عشر جمهور التلاميذ وقالوا لا يرضي أن نترك
نحن كلمة الله ونخدم موائد. فانتخبوا أيها الأخوة سبعة
رجال منكم مشهوداً لهم ومملوئين من الروح القدس
وحكمة فنقيمهم علي هذه الحاجة. وأما نحن فنواظب
علي الصلاة وخدمة الكلمة" (أع ٦: ٢-٤)، فهذا هو
النظام الأساسي لكنيسة المسيح، وهذا هو المطلوب
علمانياً ووطنياً لصلاح الأحوال.

■ تفعيل دور المجالس المليية، وإعادة النظر في قوانين
تشكيلها ومهامها، لتكون مجالس مستقلة قادرة بما
تضمه من عناصر علي أعلي المستويات العلمية
والفكرية، علي أداء مهامها في إدارة الكنيسة من القمة
للقاعدة.

■ توقف الكنيسة عن تنظيم أي أنشطة تخرج عن نطاق
العبادة، لدفع الشباب للخروج إلي المجتمع والاندماج

في الحياة الاجتماعية والسياسية الوطنية، مع سائر أبناء الوطن، وتمنع الكنائس منعاً باتاً من تقديم أي خدمات غير دينية للأقباط وحدهم، فالخدمات التي تقدمها أي مؤسسة مصرية لا بد وأن تشمل جميع المواطنين بلا تمييز، وهذا يحدث فعلاً الآن في تقديم الخدمات الطبية.

■ إنشاء جمعيات أهلية تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية، لتتولى إدارة الأنشطة المقامة بواسطة الكنائس حالياً، مثل الخدمات الطبية والتعليمية (مجموعات التقوية الدراسية) ودور الحضانه ورعاية المسنين وغيرها، لتكون متاحة بلا حساسية لجميع المواطنين المصريين، لتحقيق الالتحام بين مكونات المجتمع المصري، ولتحقيق شفافية ميزانيات تلك الأنشطة، لإحكام الرقابة عليها، من قبل مجالس إدارة تلك الجمعيات، بالإضافة إلى رقابة الأجهزة المختصة بالدولة.

■ يقوم العلمانيون (بالمجلس الملي) بوضع خطط بناء الكنائس حسب الحاجة الفعلية، وتحديد حجم الإنفاق علي عمارتها وتوفير الاعتمادات اللازمة، حرصاً علي رشاد وعدالة التوزيع، وللحد من بذخ الإنفاق والمبالغة في ضخامة عمارة الكنائس، التي من المفترض أن تكون أبنية بسيطة تفي بالغرض بغير إفراط ولا إهدار

للملايين، من أموال شعب فقير، يحتاج بعضه لمجرد لقمة العيش، ويحتاج الملايين من شبابه لبناء مصانع أو مشروعات، توفر له فرصة عمل تقيه البطالة والتشرد، إذ نجد في مناطق شعبية عشوائية مبانٍ خرافية العمارة، لتكون لوحة محزنة للمراقب، حين يقارن بين ضالة وحقارة مساكن الأهالي، وبين العظمة المعمارية لكنيسة المسيح، الذي قال عن نفسه: "للثعالب أجرة، ولطيور السماء أوكار، أما ابن الإنسان فليس له، أين يسند رأسه".

■ تقوم المجالس المليية ولجان الكنائس بإحكام الرقابة على ميزانيات الكنائس والتبرعات والمصروفات، عن طريق استخدام النظم المحاسبية الصحيحة، واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه أي انحرافات، وإعلان الميزانيات السنوية، لتكون متاحة للاضطلاع عليها من قبل الجميع.

■ عمل حصر بالذمة المالية لجميع العاملين بالكنائس، من إكليروس وعلمانيين، أي تطبيق القانون المعروف بـ "من أين لك هذا؟"، وإعادة الأموال غير المحدد مصدرها إلي الكنيسة، كمرحلة أولى انتقالية، وبعد ذلك

تأخذ الأمور وضعها الصحيح والقانوني إزاء المخالفين .

■ يقوم الكهنة والمجمع المقدس والأراخنة بمراجعة شاملة لكتب وقرارات الكنيسة، لتتقيتها مما لحق بها من شوائب عبر القرون، للعودة إلي الإيمان الأرثوذكسي القويم، واستئصال أي تعاليم أو اتجاهات لا تواكب العصر، وتتنافى مع التطور المطلوب في فهم النصوص الدينية، فهذا في صالح الأقباط، وفي صالح الكنيسة في ذات الوقت، فهو يساعد الأقباط علي أن يتواءموا مع العصر، ويساعد الكنيسة أن يكون خطابها أكثر قبولاً، خاصة لدى الشباب، الذي نرصد ميل أعداد كبيرة منه إلى خطاب كنائس أخرى، غير الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وكذا مراجعة العلاقة بين الإكليروس والشعب، وبين الدرجات الكهنوتية وبعضها البعض، للتخلص من صيغة نرصدها، تأخذ شكل السيد والمسود، لتصحيحها إلي العلاقة المسيحية الطبيعية، وهي علاقة البنوة والأبوة، خالية من الهيمنة والاستعلاء، ومن وهم امتلاك الحقيقة المطلقة.

لا أظن أن قيادات الكنيسة التقليدية يمكن أن تتحرك من تلقاء نفسها، نحو التغيير الجذري. ولا نظن أن الدولة تفعل من تلقاء نفسها.

أتوجه إذن بخطابي إلي متقفي الأقباط.

إلي العلماء أساتذة الجامعات والكتاب والمفكرين.

هي دعوة لعقد مؤتمر وطني لمناقشة الرؤية المعروضة في هذه السطور، وأمثالها من إسهامات تحاول العثور على آفاق وطنية جديدة، وأن يتوصل المؤتمر لتشكيل آلية تدفع الدولة والكنيسة والمجتمع، لتبني خطة التغيير التي سيتم التوصل إليها من خلال مناقشات المؤتمر.

أتعشم أن تكون تلك السطور خطوة في رحلة الألف ميل" انتهى المقال..

أحسن الكاتب عندما دعا إلى مؤتمر قومي، لأن القضية قومية وهي أعظم من أن تترك للجهاز الكنسي.

وكان الكاتب قد نشر قبل ذلك في ٨ نوفمبر ٢٠٠٥ في مجلة القاهرة مقالاً بعنوان (الحل الوحيد لأزمة الأقباط هو الليبرالية). انتقد فيه أن يطالب الأقباط الآخر بالعقلانية والتوقف عن استعمال خطاب وثقافة ولغة الماضي، بينما هم غارقون تمامًا في خطاب وثقافة ولغة الماضي، ودعا الكنيسة إلى التسامح مع البروتستانت وعلى ترك الفرد حراً يفهم

ويفسر عقيدته كما يشاء باعتبارها علاقة خاصة به وبين ربه، أم سيصرون على بقاء الحال على ما هو عليه ليظل الإنسان القبطي أسير الكهنة يحلون ويحرمون حسب رؤيتهم الخ...

* * *

لا يمكن إنهاء هذه الخاتمة دون الدعوة لتوجيه اهتمام خاص لثلاث قضايا على وجه التعيين **أولاً** حرية الاعتقاد وأن الاعتقاد هو أمر خاص بالفرد يعود إلى ضميره، وإلى فكرة وبالتالي فلا يكون لأحد سلطان عليه، ويخرج تمامًا من إطار النظام العام، وبدون هذا يصبح الاعتقاد فرضاً، أو وراثته، ويفقد ميزته. وطبقاً لهذا يكون علينا أن لا نتحرك إذا ارتأى أحد تغيير دينه، فإذا كان مسلماً ارتأى أن يتتصر، أو إذا كان مسيحياً أن يسلم. هذه أمور تعود إلى أصحابها ولا يجوز أن نتشجج لها أو أن نرى في هذا انتهاكاً أو مساساً بالدين. والمسيحية والإسلام لا يشكوان من قلة، فهما بالمليارات. كما أن إيمان واحد أو كفره لن ينال من الله تعالى الغني عن العالمين، ولأن الأديان قيم والقيم لا تزيد أو تنقص. ومع أن القرآن قد جلى هذه النقطة بأصرح بيان فقال وكرر **﴿مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾** فإن المسلمين يرون ذلك ردة يعاقب عليها بالموت

وهو افتيات، بل تعارض صريح مع القرآن، كما أن الأقباط لا يقلون عن المسلمين في هذا، بل يزيدون.. ويجهل هؤلاء وأولئك أنهم لا يغضبون للدين.. ولكن لأنفسهم..

وأعلم أنني مهما أقول، ومهما أكرر، فلن يتغير الوضع تلقائياً لأن هذه الحالة المرضية هي عرض لمرض هو: انعدام الحرية بصفة عامة في المجتمع المصري بعد خمسين سنة من حكم العسكر، ومن الضربات المتوالية عليها في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية الخ...

إن خمسين سنة من الهدم قد تتطلب مائة سنة للبناء، فلا بأس ولا يأس، ومع أننا مسبقون، وأن أزمنا الحقيقية هي التخلف الزمني. فعلياً بدلاً من الندب واللطم واستعظام العمل أن نبدأ من الآن لأنه ليس هناك بديل آخر.

القضية الثانية هي إعادة النظر في سلطة التحريم والشلح والتجريدات التي في يد البابا والأساقفة الكهنة، أن هذا يعني الموت الروحي لمن يوقع عليه الحرم.. وأن ندق الأجراس إيذاناً بوفاته، وإعطاء الكهنة هذا الحق يخالف كل المخالفة بديهيات حرية الاعتقاد، وقد كانت هذه السلطة هي التي أثارت مارتن لوتر، ولا أظن أن الكنيسة الكاثوليكية تفرض تحريماً على شخص لأنها "تتورت" وتعلمت الدرس وتعيش في أجواء الحرية. وعن نفسي أقول إنني لو وجدت

حقاً أصولياً يقوم على نص حقيقي صريح من القرآن..
يعطي الفقهاء حق التحريم بالطريقة التي تمارسها الكنيسة
الكاثوليكية قديماً، ومارسها الكنيسة الأرثوذكسية حالياً..
لتزعزع إيماني بالإسلام..

ولا يجوز للكنيسة أن تتعلل بالنص الذي أعطى المسيح
تلاميذه حق الحل والربط، فالنصوص الدينية تفسر في ضوء
روح الأديان ومقاصدها، وهي أبعد ما تكون عن الاحتكار..

والقضية الثالثة: تنقية المناهج الثقافية من إضافات
الكهنة، وما ارتآه الأسلاف منذ مئات السنين. إن تحرير
الخطاب المسيحي أصبح أمراً ماساً. وتجاهله يهدد كيان
وبقاء الكنيسة الأرثوذكسية. وقد تساءل المستشار طارق
البشري في مقاله الذي أشرنا إليه في جريدة الأسبوع العدد
٤٥٢ بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٠٥م:

"وعن نوعية الثقافة التي تنتف بها الكنيسة شبابها في
مؤسسات الكنيسة، وما هي الرؤية التي يلقونها لأبنائهم
بالنسبة للجماعة الوطنية وللوطن وللمواطنين وللمسلمين من
أبناء مصر، إن المسلمين والفكر والثقافة الإسلامية موضوعة
كلها "على المشرحة" من سنين طويلة، وكل امرئ مسلم أو
مسيحي، مصري أو أجنبي، مؤمن أو ملحد، عالم أو جاهل
مغال أو معتدل، كل امرئ من هؤلاء يتكلم ويحلل ويفسر

وينتقد ويقترح الحلول، حول موقف الإسلام من الآخر، وكيف يربي كبار المسلمين صغارهم، وصار ذلك سياسات لدول أجنبية تملّي علينا ما تراه هي، ونحن لا نعلم البتة أي شيء عن العلوم والدروس والتشكلات الثقافية والوجدانية التي تلقنها الإدارة الكنسية لجمهورها ولشبابها، ولا ينهض من بيننا من يتساءل عن ذلك أو يعتبر هذا التساعول حقًا مشروعًا للجماعة الوطنية تجاه مواطنين مندرجين في تشكيلاتها، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعي لنفسها الحق في مطالعة برامجنا التنقيفية الإسلامية، تعليمية أو إعلامية أو دينية، أفلا يكون من حق الجماعة الوطنية في مصر أن تطالع وتنتظر فيما ينتقف به جمهور ذو اعتبار من مواطنيها في كنائسهم؟ ألا يحق لها أن تعرف كيف تتربى نظرة القبطي المصري إلى الآخر المصري؟.

وما يمكن أن نضيفه هنا هو أن التركيز على تكوين "رهبان" يدرسون في الكليات الأكليركية، ثم يمضون في الدير سنوات طوال عاكفين على الدراسات اللاهوتية، والعادة المتبعة في اختيار البابا من الرهبان، نقول إن هذا قد لا يكون هو النظام الأمثل، حتى عندما يقتصر دور الكنيسة على الجوانب العبادية، ذلك لأن الكنيسة وخطابها وثقافتها اللاهوتية لا يمكن أن تكون بمعزل عن المجتمع الذي يضمها

فيه والعصر الذي تعيش فيه، فإذا كان العصر هو العصر الحديث بحدائته، وبعولمته، وبسماواته المفتوحة عبر القنوات الفضائية لكل ما يخطر بالبال من أفكار، وإذا كان المجتمع الذي يضم الكنيسة الأرثوذكسية مجتمعاً مسلماً بالأساس بحكم أغليبيته الكاسحة، فما هو احتمال تقبل خريجي الأديرة والكليات الأكليريكية لهذا المجتمع، ومدى التعامل معه، وهي تتعزل عنه تماماً، وهو غير مستطاع أو تعيش معه في حياد بارد؟ تلك نقطة هامة، وقد تطلب ثورة كاملة على هذه الطريقة بحيث تلاحظ هذه الدراسات الجوانب "المدنية" أو العلمانية كما نلاحظ أيضاً المجتمع المسلم الذي يحيط بها وتعيش - كأقلية - بين جنباته. وإذا حكمنا بما يصدره بعض الكهنة من كتابات مجافية، أو معادية، للإسلام. فإن هذا بالطبع لن يسهل عملية التفاهم ما بين الأقلية والأكثرية، ولن يكون هذا بالطبع في مصلحة الأقلية.. فمن الخير للحقيقة، وللصلحة القومية، ولخير الأقباط أن تنتصر الكنيسة للإسلام، نظرة أخرى.